







الجزء الاول من الفن الاول

من كتاب

جامع العلوم الملقب بدستور العلماء

في اصطلاحات العلوم والفنون بتصريح شاف وفوضيح واف

للقاضي الفاضل عبد النبي بن عبد الرسول الاحمد نكري

صاحب التصانيف الرائقة والحواشي الفائقة آثرناه للطبع

لقلة المصنفات في هذا الموضوع المقبول وحملنا على اختياره

كونه بسيطا في معانيه المقول والمنقول

اعني

بتهدية وتصحيحه العبد الصفي طب الدين محمود بن

غيث الدين علي الحيدر آبادي بمعتد مجلس

دائرة المعارف النظامية

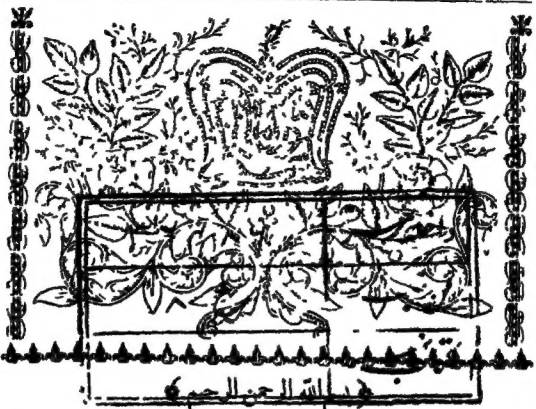
الطبعة الاولى

في مطبعة دائرة المعارف النظامية بمحدر آباد دكن الهند

بإدارة العبد الحقير امير الحسن النعماني مدير المطبعة كالله له

8505  
31/12





سبحانه ما اجلي برهانه وجل شانه ما احلى ديانته علام جميع المعلومات \* قدام سائر  
 القهومات \* قاموس هدايته مملو باشرق لآلئ اوضح اللغات \* وصرح غبايته  
 معمور بصراح ابرق اباريق اصطلاحات تروى غليل العصات \* وفضل وسلم  
 على حبيبه محمد كنز شريعته اغني عن حكمة الحكماء \* ومعدن طريقته وهب  
 ذهب مذهب الحق للعلماء \* وعلى آله واصحابه الذين شمس حقائق علومهم  
 طالع من افق التحقيق \* ونجوم دقائق عرفانهم لامعة على سماء التدقيق \*  
 ﴿ وبعد ﴾ فيقول العبد الضعيف الراجي الى الله المتان \* عبد النبي الاحمد نكري  
 ابن قاضي عبد الرسول من بني عمان \* غمره الله تعالى بكمال الاحسان \* واسكنه  
 بحبوحة الجنان \* ان هذا (دستور العلماء جامع العلوم) المقلبه \* حاوي القروع  
 والاصول النقليه \* فيه فوائد غريبه \* وجرائد غيبه \* في تحقيقات اصطلاحات

العلوم المتناولة • وتدقيقات لغات الكتب المتداولة • وتوضيحات مقدمات  
متشعبة مشككة على المطين • ولوحات مسائل مبهمة متعسرة على المتعلمين •  
بصارات واضحة لتيسر الوصول بها الى المرام • وتميرات لائحته لتلايسر  
على كل طالب ادراك مرام • جنة لسالكى الطريقة الظاهر • جنة لمعاو في  
الشريعة الباهر • صمصام القنق في المارك والمغازى • مقام القمع في الميدان  
الاهتزازى • برق خاطف على من طغى وغوى • ربح عاصف على من بنى وأبغ  
الهوى • نظمت المسائل في سلك قويم • وسلكت المطالب على صراط مستقيم •  
جملت الحرف الاول مع الثاني بيا ليسهل الوصول الى مقصودات المقاصد  
من الابواب • ولا يبقى الاحتياج في ذيل المآرب الى عدة كتاب • واشترت  
في انشاء البيان الى اجاث شريفة • وشرت في سوق التبيان اعتراضات لطيفة •  
لما نهانور في قلوب اولى الابصار • تتلأأ من وراء حجب اوضح العبارات  
واشرق الاستار • اجنحه للطيران الى عرش الهداية • اعمدة لتصب فسطاط  
الافكار على ارض الدراية • سيوف مهنددة للعلماء المجاهدين • رماح محددة  
لظعن الجلاء المعاندين • اللهم اجعله مقبولا عند الفضلاء • محبوبا لدى العلماء •  
مصوناً عن نظر المتعصبين المفسقين • محفوظاً عن مطالعة المتنبئين المتعصبين •  
حديثه اعمار اشجار القيص والتوال • روضة ماء انهارها سلسال • وعلى  
الناظر بن في هذا البحر العميق • ان ياخذوا بايدي الكرم هذا الطريق • بدعاء  
بقاء الايمان ورفع العذاب • والققران ولقاء الرحمن يوم الحساب • اللهم  
نبتي على الشريعة المصطوية • والسنة السنية النبوية • واحفظني من الخلل  
والزلل والخطاء والنسيان في البيان • والكذب واللغو وسياقة القلم واللسان •  
وشرور الدهور وابناء الزمان • سيما من شرور الكفار والتجار والجوار

﴿ دستور العلماء - ج (١) ﴾ ﴿ ٤ ﴾ ﴿ الالف مع الالف ﴾

من ايداء الاخوان \* عليك التكلان يا منان \* انت حسي ونعم الوكيل  
ونعم المولى ونعم النصير

﴿ باب الالف مع الالف ﴾

(فان قلت) لا تصور لفظ يكون في اوله الف لكونها ساكنة والابتداء  
بالساكن محال فلا تقع في ابتداء الكلام فضلا عن ان تقع القان في الابتداء  
(قلنا) ان المراد بالالف الاول الحمزة وبالثاني الالف وفي الصحاح الالف على  
ضرين لينة ومتحركة فاللينة تسمى القان والمتحركة تسمى حمزة \*

﴿ الله ﴾ وانما افتتحت بهذه الكلمة المكرمة المعظمة مع ان لها مقاما آخر  
بحسب وعاء الحرف الثاني تيمنا وتبركا وهذا هو الوجه اللاتيان بهذا اللفظ  
الاحد والاصحاب (واعلم) انه لا اختلاف في ان لفظ الله لا يطلق الا عليه  
تعالى وانما الاختلاف (١) في انه اما علم لذات الواجب تعالى المخصوص للتعين  
او وصف من اوصافه تعالى فن ذهب الى الاول قال انه علم للذات الواجب  
الوجود المستجمع للصفات الكاملة واستدل بانه يوصف ولا يوصف به وبانه  
لا يبدله تعالى من اسم يجري عليه صفاته ولا يصلح مما يطلق عليه سواءه وبانه  
لو لم يكن علما لم يقد قول لا اله الا الله التوحيد اصلا لانه عبارة عن حصر  
الالهية في ذاته الشخص المقدس \* (واعترض) عليه الفاضل المدقق  
عصام الدين رحمه الله بانه كيف جعل الله علما شخصياله تعالى لانه لا يتحقق  
الا بمحصل الشيء وحضوره في اذهاننا او القوى المثالية والوهمية لنا  
الا نرى انا اذا جلتنا المنقاء علما الطائر مخصوص تصورناه بصورة مشخصة بحيث

(١) قال في الكليات اختلاف في لفظ الجلالة على مشرين قولوا اسمها انه علم غير مشتق وان شئت  
تحقيق لفظ الجلالة بالسط والتعميل فارجح الى التفسير لاسم النفس الكبير ١٢ اطلب

لا يتصور الشر كـهـيـا ولـو بـالمـثـال والـفـرض وـهـذا لا يـجـوز في ذـاتـه تـعـالـى الله علـوا  
كـيـر (فـان قـلت) واضـع الـلـتـه هو الله تـعـالـى فـهو يـعـلم ذـاتـه بـذاتـه ووضـع لـفـظ  
الله لذاتـه المقدس (قـلت) هـذا لا يـفـيد فـيـما نـحن فيـه لان التـوحيـد ان يـحـصل من  
قـولنا لا اله الا الله حـصر الـلـوـهـية في عـقـولنا في ذـاتـه المـشـخـص في اذـهـا نـا  
ولا يـسـتـقيم هـذا الـبـد ان يـتـصور ذـاتـه تـعـالـى بالـوجـه الجزئي هـذا غايـة حـاصـل  
كلامـه (وقـد اجاب عـنه) افضـل المتـأخـرين الشـيخ عبد الحـكـيم رـحـمـه الله  
بانه آله الاحضار وهو وان كان كليا لكن المحضر جزئي ولا يـنـحـي عـلى التـدرب  
ما فيـه لانه ان اراد ان المحضر جزئي في الواقع فهو لا يـفـيد حـصر الـلـوـهـية في  
اذهـا نـا كـما هو المـراد هـو ان اراد ان المحضر جزئي في عـقـولنا فـمـنـوع فـان وـسـيلة  
الاحضار والمـوـصل اليه اذا كان كليا كيف يـحـصل بها في اذـهـا نـا عـضـر  
جزئي وما التـرقـي بين قـولنا لا اله الا الله و بين قـولنا لا اله الا الواجب لذاتـه  
فان ما يـصـدق عـلـيه هـذا المـفـهـوم ايضـا جزئي في الواقع (فـان قـلت) التـوحيـد  
حـصر الـلـوـهـية في ذـات مشـخـصة في نـفس الامر لا في اذـهـا نـا قـطـع (قـلت)  
فـهـذا الحـصر لا يـتـوقـف عـلى جـمـل اسم الله علـما بل ان كان عـنـى المـعبـود بالحق يـحـصل  
ايضـا ذـلـك ولـذـلـك يـحـصل بقـولنا لا اله الا الله الا الواجب لذاتـه كـما سـبق و من  
ذـهـب الى الثاني قال انه وـصـف في اصله لكنـه لما غلب عـلـيه تـعـالـى بـحـيث لا يـسـتـعمل  
في غـيره تـعـالـى وصار كـالـعـلم اجـرى مجرى العلم في الوصف عـلـيه و امتـنـاع  
الوصف به و عـدم تـطـرق الشـركـة اليه هـو اسـتـدل بان ذـاتـه من جـبـث هو  
بلا اعتبار امر آخر حقيقي كالصفات الـايجـايـة الثبـوتية و غير حقيقي كالصفات  
السلبية غير مـقـول للبشر فلا يـمـكـن ان يـدـل عـلـيه بـلفـظ هـم عـلى المـذـهـب الثاني  
قد اختلف في اصله فقال بعضهم ان لفظ الله اصله اله (١) من اله الالهـة و الهـا

بمعنى عبدعبادة والاله بمعنى المعبود المطلق حقاً وباطلاً حذفت الهمزة وعوض عنها الالف واللام لكثرة الاستعمال وللإشارة الى المعبود الحق وعند البعض من اله اذا فرغ والعايد ينزع اليه تعالى وعند البعض من وله اذا تحير وتخط عقله وعند البعض من لاه مصدر لاه يليه لها ولاها اذا احتجب وارتفع وهو سبحانه وتعالى بكمال ظهوره وجلاله محجوب عن ذرك الابصار ومرتفع على كل شيء وعملاً يليق به والله اصله الاله حذفت الهمزة اما بنقل الحركة او بحذفها وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علماً اما بطريق الوضع ابتداءً واما بطريق الغلبة التقديرية في الاسماء وهي تحي في موضعها ان شاء الله تعالى \* (ثم اعلم) ان حذف الهمزة بنقل الحركة قياس وبنيده خلاف قياس وهو ما هنا يحتمل احتمالين لكن على الثاني التزام الادغام ووجوبه قياسي لان السانط الغير القياسي بمنزلة المدم فاجتمع حرفان من جنس واحد ولهما ساكن وعلى الثاني التزامه على خلاف القياس لان المحذوف القياسي كالثالث فلا يكون المتحركان المتجانسان في كلمة واحدة من كل وجه وعلى اي حال ففي اسم الله المتعال خلاف القياس فقيه توفيق بين الاسم والمسمى لانه تعالى شأنه خارج عن دائرة القياس وطرق العقل وعند اهل الحق واليقين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين حرق الماء (١) في لفظ الله اشارة الى غيب هويته تعالى والالف واللام للتعريف وتشديد اللام للمبالغة في التعريف ولفظ الله اسم اعظم

(تنمة حاشية الصفحة) وادخال لام التعريف في اوله والالوهية عند الصوفية اسم مرتبة جامعة لمراتب الاسماء والصفات كلها كذا في شرح الفصوص ١٢ (١) قال في الكلمات اصل لفظ الجلالة الماء التي هي ضمير الغائب لانهم لما اثبتوا الحق سبحانه في عقولهم اشاروا اليه بالهامولاء علموا انه تعالى خالق الاشياء وما لكها زادوا عليه لام التعريف فصارت امة ١٣

من اسمائه تعالى (١) وقدر اذ به واجب الوجود بالذات كما في قوله تعالى  
قل هو الله احد وفي قولهم والمحدث للعالم هو الله الواحد فلا يلزم استدراك  
الاحد والواحد فيها وتفصيله في الاحاد ان شاء الله الصمد

﴿الاحمد﴾ (٢) اسم نبي آخر الزمان وغر الاولين والآخرين محمد المصطفى  
خاتم المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم اسم تفضيل من حمد محمد بمعنى القاعل  
اي القاضل عن عده في الحمادة يعني ليس غير عليه السلام كثير الحمد  
لولا له لانه عليه السلام عرف له تعالى وقلة الحمد وكثرته بحسب قلة المعرفة  
وكثرتها او بمعنى المقول بمعنى كثير الحمود بلسان الاولين والآخرين  
وهو عليه الصلوة والسلام مشهور من بين اسمائه المتعالية باسم محمد صلى الله  
عليه وآله وسلم ولهذا سجد ذكر بعض شياؤه الجليلة ونبذ احواله الجليلة هناك  
ان شاء الله تعالى \* ﴿ف (١)﴾

﴿الآل﴾ اصله (٣) اهل بدليل اهيل لان التصغير محك الالفاظ يعرف

(١) قال الكاشي الاسم الاعظم هو الاسم الجامع لجميع الاسماء وقيل هو الله لانه اسم للذات  
الموصوفة بجميع الصفات اي المسماة بجميع الاسماء ولهذا يطلقون الحضرة الجليلة على حضرة  
لذات مع جميع الاسماء وعندنا هو اسم الذات الالهية من حيث هي اي المطلقة الصادقة  
عليها مع جميعها وبهذا اولام واحد منها قوله تعالى قل هو الله احد ١٢ تطب الذين

(٢) هو اسم اسلامي لم يستعمل في الجاهلية ولا في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احترامه  
له صلى الله عليه وسلم اول من سمي به ثم بعده سمي به احمد بن عمرو بن تميم والد الخليل  
المشهور ثم شاع حتى كثر جدا ١٢ تطب (٣) قال في جامع الرموز (الآل) في الاصل  
سدر جمع لذوى القربى التمددلة عن المعزة المبدلة عن المساء عند البصريين وعن الواو  
تدالكويين والاول هو الحق انتهى وقال في الكليات الال جمع في المعنى فرد في اللفظ يطلق  
الاشترار الكفلى على ثلاثة معان احدها الخند والا تبايع نحو آل فرعون والثاني النفس

هذا الاشارة لا يدل كرمي الكتاب للخط ١٢

﴿ف (١)﴾

﴿١٢﴾

بجواهر حروفها واعراضها الى اصولها وزوائدھا سواء كانت مبدلة من الحروف الاصلية او لا فابدل الماء بالهمزة لقرب المخرج ثم ابدلت الهمزة الثانية بالالف على قانون آمن لكن الآك يستعمل في الاشراف والاهل فيه وفي الارذال ايضا فيقال اهل الجحام لا آله وآل النبي عليه الصلوة والسلام لا اهلہ وایضا یضاف ال اهل الى المكان والزمان دون الآل فيقال اهل مصر واهل الزمان لا آل مصر وآل الزمان وایضا یضاف ال اهل الى الله تعالى بخلاف الآل فيقال اهل الله ولا يقال آل الله واختلف في آل النبي عليه الصلوة والسلام فقال بعضهم (١) آل هاشم والمطلب وعند البعض اولاد سيدة النساء فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها كما رواه النووي رحمه الله تعالى وروی الطبرانی بسند ضعیف ان آل محمد كل تقى واختاره جلال العلماء (٢) في شرح (هيا كل النور) وفي مناقب آل النبي عليه السلام وهم بنو فاطمة رضي الله عنها كتب ودفنه.

(واعلم) ان افضلية الخلقاء الاربعة مخصوصة بما عدا بني فاطمة رضي الله تعالى عنها كما في (تكميل الايمان) وقال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله في (الخصائص الكبرى) اخرج ابن عساكر عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقوم من احد من مجلسه الا للحسن

(تكملة حاشية صفحة ٧) نعم آل موسى وآل هارون والثالث اهل البيت خاصة نعم آل محمد واصله ال اهل كما اتهم عليه صاحب الكشاف ومن آل بول اذا رجع اليه بقرائة او رأى او نحوها كما هو رأي الكشائي ووجه بعض المشايخ انهم يسمون القرشي بين الآل والذرية والاهل ان آل الرجل ذو وقرايه وذريته نفسه فكل ذرية آل بلامعنى واهل الرجل من يحميه وایام مسكن واحد ثم سمي به من يحميه وایام نسب او دين او صفة ١٢ قطب

(١) اي الشافعي قال ابن حجر لكن بالنسبة الى الزكوة والتي وفيه علم الدعاء فكل موين تقى ١٢

والحسين واخوتهما وفي (شرعة الاسلام) ويقدم اولاد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالمشى والجلوس وفي التشريح للامام غفر الدين الرازي لا يجوز للرجل العالم ان يجلس فوق العلوي الا في لانه اساءة في الدين وفي (جامع الفتاوى) ولد الامتن مولا محر لانه مخلوق من مائه وكذا ولد العلوي من جارية النير حر لا يدخل في ملك مولاها ولا يجوز بيعه كرامة وشر فالجده رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يشارك في هذا الحكم احده من امته وفي الفتاوى المتاية ولدا العلوي من جارية النير حر خاص لا يدخل في ملك مولاها ولا يجوز بيعه فرجع جانب الاب باعتبار جده محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (وقال) الامام علم الدين العراقي رحمه الله ان فاطمة واخاها ابراهيم افضل من الخلقاء الاربعة الا ثنائى وقال الامام مالك رضي الله عنه ما افضل على بضعة النبي احدا و قال الشيخ ابن حجر المسقلانى رحمه الله فاطمة افضل من خديجة وعائشة بالا جماع ثم خديجة ثم عائشة واستدل السهيلي بالا حادىث الدالة على ان فاطمة رضي الله عنها بضعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ان شتمها رضي الله عنها يوجب الكفر وكان نسب النبي عليه السلام شرافة على غيرهم كذلك لسيبه عليه السلام كرامة على من سواهم لما جاء في الروايات الصحيحة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه خطب ام كلثوم من على فاعتل بصرها وبانه اعدما لان اخيه جعفر فقال ما اردت الباء ولكن سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول كل سبب ونسب يتقطع يوم القيامة ما خلا سبي ونسبي وكل نبي اتى عصيتم لا يهزم ما خلا ولد فاطمة فاني انا اومر وعصيتهم ﴿١﴾ ﴿ف (٢)﴾

﴿ف (٢)﴾

١) ذكر المصنف د هذا فضال الآل باللسان العارضى ولما حصصنا له ارسى والراحه



﴿الاصحاب﴾ ﴿جمع صاحب كالأطهار﴾ جمع طاهر ومن يقول ان القاعل لا يجمع على الافعال يتخفف صاحباً بحذف الالف ثم الحاء المهملة عند البعض باقية على كسر ها وعند البعض تسكن ولذا قيل او جمع صاحب بكسر الحاء المهملة كأنما رجع نحو او جمع صاحب بسكونها كأنما رجع بهر و اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هم الذين ادركوا محبة النبي (١) عليه الصلوة والسلام في القطة مع الايمان وماتوا عليه واختلف فيمن تخلت ردة بين ادراكه محبة النبي عليه الصلوة والسلام بل بين موته ايضاً مؤمناته قال البعض ليس بصحابي والاصح انه صحابي وعليه الجمهور لان اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام في حياته عليه الصلوة والسلام او بعد موته القية عليه الصلوة والسلام تأنيلاً بعد الرجوع الى الاسلام ام لا لقصة اشعث بن قيس فانه ارادتم ان تنفوا بي به الى اني بكر الصديق رضي الله تعالى عنه اسيرافعا الى الاسلام فاسلم فقبل رضي الله تعالى عنه الاسلام منه وزوجه اخته ولم يتخلف احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرج احاديه في المسانيد وغيرها والتميز بادراك الصحبة اولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه يخرج ابن ام مكتوم ونحوه من العميان وهم صحابته عليه الصلوة والسلام بلا تردد \*

(١) الصحبة نعم القليل والكثير ولا يشترط العقل والبلوغ والنكاح خلافاً للبعض فالصحابي عند جمهور المحققين والشافعي من تلقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الثقلين مؤمناته ومات على الاسلام وقال اصحاب الاصول الصحابي من طالت مجالسته له على طريق التبعية والاخذ عنه فلا يدخل من وقد عليه وانصرف بدون مكث فهذا المذهب مذهب علي الرضا لان العرف محصص اسم الصحبة بمن كثرت صحبته واشتهرت متابعتها قبل الاصوليون بشرطون في الصحابي ملازمة مدة شهر فصاعداً ١٢١ تطب



البصيدة وانما كان المنطق آلة لاسيما في ميدان شاء الله تعالى واسم الآلة (١) عند علماء  
الصرف كل اسم اشتق من فعل لا يستعان به في ذلك الفعل كالفتح فانه اسم  
لما يفتح به والمكحلة اسم لما يكحل به \*

﴿الآمة (٢)﴾ بمد الهمزة وتشديد الميم المفتوحة في الشجاج ان شاء الله  
المستعان \*

﴿آداب البحث والمناظرة﴾ صناعة نظرية يستفيد منها الانسان كيفية  
المناظرة وشراطينها صيانة له عن الخبط في البحث والزاما للخصم واخافه  
واسكانه وان اردت الاطلاع عليها في منظومة في سلك هذا النظم \*

جنين كفتد ارباب معاني • جويكشا دند ابواب معاني  
اكر نائل كلامي كردانسا • بوجه نقل يار وجه دعوى  
اكر نائل بود در گفته خویش • از وصحت طلب كن في كم ویش  
بود تصحيح نقلش از كتابی • و يا از گفته عالي جنا بی  
كلامش اربود بر وجه دعوى • دليل و حجتش بايد در آنجا  
اكر گوید بدعواش دلائل • از آنجا نام او كر دم معل

١) الفرق بين اسم الآلة والوصف ما اعاد مولا باعصام الدين في حاشية الفوائد الضيائية في  
بحث اسم التفضيل ان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان او مكان او آلة ووصفها  
بل لزمان او آلة مضافا فسمى القتل الآلة القتل لآلة يقتل بها او قد تطلق الآلة مرادة للشرط  
ان الشرط عند الحكماء يطلق على قسم من الملة وهو الامر الوجودي الموقوف عليه الشيء  
فلا يخرج عنه الغير المحل لذلك الشيء ولا يكون وجود ذلك الشيء منه ولا لاجله ويسمى الآلة ايضا  
وله دوم الموقوف عليه الشيء يسمى ارتقاع المانع وعدمه كذا في الكشف بايجز  
واختصار ١٢ قطب (٢) الآمة تفرق اتصال يحدث في الراس ويحل الى الدماغ  
كذا في حدود الامراض ولثي (دائرة المعارف) هي المرتبة التاسعة من الشجاج ولا يتي

بداندر که او از اهل راز است \* بنقل و مدعی منع از مجاز است  
 بر آنکه می تواند که مسائل \* به تعیین منع اجزاء دلائل  
 درین هنگام سائل می تواند \* دلایش را کند منع مجرد  
 و یا بر منع خود گوید سندا \* که منعی محقق نبود خرد را  
 مر این را منع تفصیلی بود نام \* چنین دارم من از استاد بیغام  
 و اگر منعی بود بر وجه اجمال \* منعی شاهدی باید درین حال  
 مر این را منع اجمالیش خوانند \* و اگر نه نقض تفصیلیش دانند  
 و اگر دار ددیش را مسلم \* تواند کرد منع مدعی م  
 که من حجی دارم در اینجا \* دایلی می توانم کرد پیدا  
 یکدیگر جو حجت عرض دادند \* از آن نامش معارض می شمارند  
 بیان شد آنچه باید اندرین باب \* خطا باشد جز این در بحث و آداب  
 و تفصیل هذا الجمل ما فی غایة الهدایة من ان الناقل من شخص او کتاب  
 یطلب منه صحة النقل من شخص او من کتاب؛ والمدعی یطلب منه الدلیل فاذا  
 استدل بالخصم ان منع بعضا من مقدمات الدلیل ولو باعتبار الصورة او منع  
 کلها علی التعمین والتفصیل یسمی منعا و مناقضة و نقضا تفصیلیا و یجوز ان یکون  
 المنع قبل فراغ المستدل عن الدلیل والا حسن ان یکون بعده و للمانع  
 الاقتصار علی مجرد المنع والا حسن ذکر السند المؤید له و منع السند غیر مفید  
 للمستدل سواء کان السند لازما للمنع او لا و دفعه مفید ان کان مساویا بالمنع  
 و للمستدل ان یقول ان السند لا یصلح للسندیة و المقدمة الممنوعة ان کانت  
 نظریة او بدیهیة فیها خفاء فلی المستدل لرفع المنع بالدلیل او التنبیه و لیس  
 للمانع العصب بان یستدل علی بطلان المقدمة قبل ان یتیم المصلح لدلیل علی ثبوتها

لاستلزام الخط في البحث ومنع المقدمة قد لا يضر المثل بان يكون اتقاوما  
ايضا مستلزما للمطلوب وان لم يمنع شيئا من المقدمات على التفصيل فلو بين ان  
في الدليل خلافا لخلف الحكم عنه في بعض الصور او لانه مستلزم لمحال يسمى  
نقضا اجماليا ونقضا ايضا. والنقض الاجمالي لدليل المقدمة يسمى بالنسبة الى  
اصل الدليل نقضا تفصيليا على طريقة الاجمال ولو اقام دليلا على ما ياتي في مطلوب  
المستدل سواء كان نقيضا او مستلزما لنقيضه يسمى معارضة وعرفوها  
بالمقابلة على سبيل الممانعة. ومتى صار الخصم مراضا او ناقضا فقد يصير المثل  
مناقضا وليس المعارض مصداقا لدليل المستدل بل المعارضة بمنزلة نقض  
اجمالي لدليل المثل. وحاصله انه لو صح دليل المستدل بجميع المقدمات لما صح  
ما ياتي في مدلوله لكن عندما ما يدل على صدق المنافي. ودليل المعارض ان كان غير  
دليل المستدل يسمى قلبا والا فان كان على صورته فمعارضة بالمثل والافعارة  
بالغير. وقيل ان كانت المعارضة بنير دليل المستدل فهي المعارضة الخالصة وان  
كانت بدليله ولو بزيادة شي في مراضة فيها معنى المناقضة وان كان دالا على  
ما يستلزم نقيضه فهي عكس. وللسائل ان ينقض دليل المستدل في كل مرتبة من  
المراتب اجمالا وتفصيلا ومعارضاً فان انتهى البحث الى امر ضروري القبول  
للسائل بديهيا كان او كسبيا حقا كان او باطلا لزم الزام السائل والالزم  
احكام المثل.

﴿الآبق (١)﴾ من الابق وهو الحرب والتمرد على الحق وفي الشرع المملوك  
الذي يفر عن مالكة قصدا سواء كان قنا ومدبر او ام الولد واخذها حب من

(١) الآبق في اللغة المارب وشرعا الرقيق المارب ثم راد من مالكة او مستاجر او مستعيره  
او مودعه او وصيه والتخصيص في كتب الفقه ٢٠ اطلب

تركه واخذ الضال قيل ايضا كذلك وقيل تركه اولى والضال هو النسي ضل الطريق الى منزل مالكة في كثر الدقائق ومن رده مدة سفر فله اربعون درهما ولو قيمته اقل منه اى من اربعين ومن رده لاقل منها فحسابه انتهى ومن انفق على الآبق بنير اذن القاضي يكون متبرعا \*

﴿آداب القاضي﴾ (١) هي التزامه لما ندب اليه الشرع من بسط العدل ورفع الظلم وترك الميل (٧)

﴿الآفة﴾ عدم مطاوعة الآلات اما بحسب القطرة او الخلقة او غيرها كضعف الآلات الارى ان الآفة في التكلم قد تكون بحسب القطرة كما في الاخرس او بحسب ضعفها وعدم بلوغها حد القوة كما في الطولية ثم اعلم ان الآفة في التكلم لفظية ومعنوية فانها ضد الكلام فكما ان الكلام لفظي ومعنوي كذلك ضده اما الآفة اللفظية فعدم القدرة على الكلام اللفظي كما في الاخرس والطفل والآفة المعنوية فهي عدم قدرة المتكلم على تدبير المعنى في نفسه النسي يدل عليه بالبرادة او الكتابة او الاشارة \*

﴿الآيسة﴾ هي من لا تحيض في مدة خمس وخمسين سنة واختلف في حد

(١) في فتح القدي المراد بالادب في قول الفقهاء كتاب ادب القاضي ما ينبغي للقاضي ان يفعله لا ما عليه انتهى والاولى التعبير بالملكة فالملك كذلك لا يكون ادبا كذا في البحر الرائق وفي الخرافة القضاء لغة الالتزام وشرعا قول ملزم يصدر عن ولاية هامة ومن له القضاء يسمى قاضيا وقاضى القضاء هو المتصرف في القضاء تقليدا وعزلا كذا في جامع الرموز ١٢

(٢) قال عز بن عبد البر يرضى الله عنه ما يحصل اذا كان في القاضي خمس خصال فقد كمل وان لم تكن فيه واحدة او ثنتان ففيه وصمة ولو صمتان وقس عليه وهى علم بما كان قبله اى علم الكتاب والسنة وعمل الصحابة وتعرّض عن اخذ الرشوة وحلم عن الخصم واستغفاف بلامة الناس ومشاورة اولى الراى ١٢ قطب

آداب القاضي

آفة

آيسة

﴿د سنور العلماء—ج (١)﴾ ﴿١٦﴾ ﴿الالف مع الباء﴾

الاياس والمختار في زماننا على مافي (الزاهدني) خمسون سنة وفي (القساوي)  
الملكيري) الاياس مقدر بخمس وخمسين سنة \*

﴿باب الف مع الباء﴾ ﴿ف (٤)﴾

﴿ابجد﴾ في خزانة المقتن (ابجد) اي وجد آدم نفسه في المصيبة (هوز) اي اربع  
هواه فال عنه نعيم الجنة (حطى) اي حط عنه ذنوبه (كلن) اي كلم بكلمات قتال  
عليه بالقبول والرحمة (سفص) اي راق عليه الله تعالى سلب عليه (قرشت) اي  
اقر بذنب مر عليه (نخذ) اي اخذ من الله القوة (ضظغ) اي شجع عن وسواس  
الشيطان بزعمة لاله الا الله محمد رسول الله كذا في (الثاني) وحساب الابد  
هكذا (١) (ب) ٢ (ج) ٣ (د) ٤ (هـ) ٥ (و) ٦ (ز) ٧ (ح) ٨ (ط) ٩ (ي) ١٠ (ك) ٢٠  
(ل) ٣٠ (م) ٤٠ (ن) ٥٠ (س) ٦٠ (ع) ٧٠ (ف) ٨٠ (ص) ٩٠ (ق) ١٠٠ (ر) ٢٠٠  
(ش) ٣٠٠ (ت) ٤٠٠ (ث) ٥٠٠ (خ) ٦٠٠ (ذ) ٧٠٠ (ض) ٨٠٠ (ظ) ٩٠٠ (غ)  
١٠٠٠ وبعض اولي الاباء رب حروف الابد هكذا (ايغ) ١١١١ (بكر)  
٢٢٢ (جلش) ٣٣٣ (دمت) ٤٤٤ (هنت) ٥٥٥ (وسخ) ٦٦٦ (زعد) ٧٧٧ (حفص)  
٨٨٨ (طصظ) ٩٩٩ ويسمى حساب الابد بحساب الجمل \*

﴿ف (٥)﴾ ﴿ف (٥)﴾

﴿الاباحة﴾ مباح كردانيدن في التلويح المشهور في الفرق بين الاباحة (١)

(١) الاباحة ترديد الامر بين شيئين يجوز الجمع بينهما كقولك جالس الحس او ابن  
سيريز واتحجر ترديد الامر بين شيئين لا يجوز الجمع بينهما كقولك تزوج هذا  
واحتماو الحلال اعم من المباح لان كل مباح حلال بالعكس كالبيع عند الاذن  
فانه حلال غير مباح لانه مكروه كذا في جامع الرموز «الاباحة شرعاً لا يكون  
طلبا و يكون تهرباً من العمل وتركه والعمل الذي حير بين اتيانه وتركه يسمى  
سباحا وحايذا فهو ضد الحرمة وفي النهاية ضد الكراهة هذه حلاصة مافي الكتاب

والنخير الى التسوية ان الجمع يمتنع في التخيير ولا يمتنع في الاباحة لكن  
الفرق في المسائل الشرعية انه لا يجب في الاباحة الا تيان بواحد وفي التخيير  
يجب، واذا كان وجوب الا تيان بواحد في التخيير ان كان الاصل فيه الخطر الى  
المنع ونبت الجواز بعارض الامر كما اذا قال بيع من عيسى واحدا وذلك  
يمنع الجمع ويجب الاقتصار على الواحد لانه المأمور به، وان كان الاصل فيه  
الاباحة ووجب بالامر واحد كما في خصال الكفارة يجوز الجمع بحكم  
الاباحة الاصلية وهذا يسمى التخيير على سبيل الاباحة انتهى، اما كونه تخييرا  
فلكونه تخييرا بين تمتد دولس بالا باحتلو وجوب الا تيان واحدا، واما كونه  
على سبيل الاباحة فلجواز الجمع بين ذلك التمدد وقوله كما اذا قال بيع من  
عيسى الخ فان بيع عبد الغير عتق ممتنع وانما جاز بعارض التوكيل  
وقال شيخ الاسلام الفرق بين التسوية والاباحة ان الخطاب يتوهم في الاباحة  
ان ليس يجوز له الا تيان بالفعل وفي التسوية يتوهم ان احدا الطرفين انفع وارجح  
ثم اعلم ان المراد بالاباحة في قولهم ونصح الاباحة في الكفارة استواء القدي دون  
الصدقات والمشران يضع صاحب الكفارة للساكنين او الفقراء طعاما  
مطبوخا مادوما وغير مادوم ويعلم منهم من حق يستوفوا آكلين مشبعين من غير  
ان يقول ملكتكم هذا الطعام او وهب لكم (والتملك) ان يسطى لكل مسكين  
نصف صاع من براوصاع من شعير (والضابطة) ان ما شرع بلفظ الطعام يجوز فيه  
الاباحة وما شرع بلفظ الابداع والاداء يشترط فيه التملك ﴿وف (٦)﴾  
﴿الابداع (١) والابتداع﴾ ايجاد الشيء من غير سبق مادة ومدة كما ايجاد الله  
(١) الابداع عند الحكماء ايجاد شيء غير مسبوق بالعدم ويقالها الصنع وهو ايجاد شيء مسبوق  
بالعدم كذا في شرح الاشارات والابداع اصل مرتبة من التكوين والاحداث فان

﴿وف (٦)﴾

١٧



تعالى المقول مثلاً قل الله سبحانه وتعالى أو جدم من غير سبق مادة ومدة عند الحكماء وأما عند المتكلمين فمساواة تعالى حادث بمحدث زمانياً •  
﴿ الابتداء بالساكن حال ﴾ كما هو المشهور لأن الحرف المنطوق به امامتد على حركته كياء بكراً وعلى حركة مجاوره كيم عمرو وعلى لين قبله مجرى مجرى الحركة كياء دابة وما دخرصة فتى فقه هذه الاعتمادات تنذر الكلام بدليل النجربة ومن أنكر ذلك فقد أنكر البيان وكابر المحسوس • وقد يستدل على امكانه بأنه لو امتنع لتوقف التلفظ بالحروف على التسلفظ بالحركة ابتداء ضرورة تقدم الشرط على الشروط لكن التلفظ بالحركة موقوف على التلفظ بالحروف ضرورة توقف وجود المارض على وجود المروض • وجوابه منزع الشرطية لجواز أن يكون الحركة لازماً غير متقدم للحرف المبتدئ بها لا شرطاً سابقاً هكذا ذكره الحق النقض أنى رحمه الله في حاشية الكشف • ولكن في كلام القاضي البيضاوى رحمه الله في تفسير بسم الله إشارة إلى جواز الابتداء بالساكن في كلام من به لكنه حيث قال لأن من دأبهم أن يتبدءوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن انتهى • وقال أفضل المتأخرين الشيخ عبد الحكيم رحمه الله قوله لأن من دأبهم معنى من طريقهم أن يتبدءوا بالحرف المتحرك لخلوص لغتهم

تتمة حاشية صفحة (١٧) التكوين هو أن يكون من الشيء وجود مادي والاحداث أن يكون من الشيء وجود زمانى وكل واحد منهما يقابل الابداع من وجه كذا في الكشف والابداع يناسب الحكمة والاختراع يناسب القدر والانشاء اخراج الشيء من القوة إلى الفعل وأكثر ما يقال ذلك في الحيوان كقول تعالى هو الذي أنشأكم والفطر شبه أن يكون معناه الاحداث دقة والبرأ اجدات الشيء من الوجه الموافق للمصلحة والابداع عند البلغاء هو أن يشمل الكلام على عدة ضروب من البدع وتعال بعضهم الابداع والاختراع والمنع والخلق والابجاد والاحداث والفعل

عن اللمكة وفيه اشارة الى جواز الابتداء بالسلكين وانما اختيار الهمزة من الحروف الزوائد لرفع لزوم الابتداء بالسلكين لانها اقوى الحروف لان الحروف الخلق الستة قوة على سائر الحروف ومن تلك الحروف الستة للهمزة قوة عليها لانها من مبداء الخلق فهي اقوى الحروف والابتداء بالاقوى اولى لقوة التكلم في الابتداء ﴿ف (٧)﴾

﴿ف (٧)﴾

﴿الابن (١)﴾ ان كان بين عليين ويكون الاول موصوفاً بحذف النون من الكتابة والافلاو من اراد ان تله امرأته الجبلى ابنا فلينظر في الجبلى ﴿ف (٨)﴾

﴿ف (٨)﴾

﴿الابصار﴾ بالفتح جمع البصر وبالكسر مصدر ابصرو في الابصار ثلاثة مذاهب مذهب الرياضيين ومذهب جمهور الحكماء الطبيعيين ومذهب بعض الحكماء امام مذهب الرياضيين فهو ان الابصار يخرج شعاع من العين على هيئة مخروطية ترأسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المرئي البصر وحجته على الابصار والخروج المذكوران المتوسطين البصر وما يقابلها اذا كان جسم الطيف الى غير مائع لتنفوذ الشعاع فيه فهو لا يجب البصر عن الرؤية واذا كان كثيفا فهو يجب البصر عن الرؤية وما ذلك الا كونه شعاعا من البصر فقد نفذ في الجسم المتوسط وصل الى المرئي على التقدير الاول ولم ينفذ في الجسم المتوسط ولم يصل الى المرئي على التقدير الثاني ورد بان الشعاع ان كان عرضا امتنع عليه الحركة الانتقال وان كان جسما امتنع ان يخرج من اعيننا بل من عين البقعة جسم مخروط الاقلاق وينسبط في لحظة

(١) الابن حيوان يتولد من نطفة شخص آخر من نوعه والفرق بين الابن والولد ان الابن للذكور ولولد بنت على الذكر والاثني والنسل والتربية يقع على الجميع كذا في الترويق

الى نصف كرة العالم ثم اذا طبق الجفن عاد اليها او اندم ثم اذا قنحت العين خرج  
مثله وهكذا ودفع بانهم ارادوا بما ذكره وان المرئ اذا قابل شعاع البصر استعد  
لان يفيض على سطحه من المبدء القياض شعاع يكون ذلك الشعاع قاعدة  
مخروطية رأسه عند مركز البصر لكنهم سمو حدوث الشعاع بسبب مقابله  
للتين بمخروج الشعاع عنها اليه مجازا على قياس تسمية حدوث الضوء  
فيما يقابل الشمس بمخروج الضوء عنها اليه فافهم (ثم ان الرياضيين) اختلفوا  
فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت اي غير مجوف وذهب  
جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التي تلي  
البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى البصر فانيطبق عليه من البصر  
اطراف تلك الخطوط اذركه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط  
لم يدركه ولذلك يخفى على البصر المسامات التي في غاية الدقة في سطوح  
المبصرات (وذهب جماعة ثالثة) الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم  
فاذا انتهى الى البصر تحرك على سطحه في جهتين طولوه وعرضه حركة في غاية  
السرعة وتخييل بحركته هيئة مخروطية (واما مذهب جمهور الحكماء  
الطبيين) فهو ان الابصار بالانطباع والاتقاش وهو المختار عند ارسطو  
واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره قالوا ان مقابلة البصر للباصرة يوجب استعدادا  
يفيض به صورته على الجليدية ولا يكتفي في ابصار شيء واحد من حيث  
انه واحد لانطباع في الجليدية والاروئي شيء واحد شيئين لانطباع  
صورته في جليديتين العينين بل لا بد من ناحي الصورة من الجليدية الى ملتقى  
المصبتين المجهوتين ومنه الى الحس المشترك ولم يريدوا بتأخي الصورة  
من الجليدية الى المصبتين المجهوتين ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي

هو الصورة يلزم انتقال العرض من مكان الى مكان آخر بل ارادوا ان انطباحتها في الجليدية معد تقيضان الصورة على الملتقي وفيضاها عليه معد تقيضاها على الحس المشترك ووجهة الجمهور ان الانسان اذا نظر الى قرص الشمس بتحديد نظره مدة طويلة ثم غمض عينيه فانه يجد من نفسه كأنه ينظر اليها وكذلك اذا بالغمض في النظر الى الخضرة الشديدة ثم غمض عينيه فانه يجد من نفسه هذه الحالة واذ بالغمض في النظر اليها ثم نظر الى لون آخر لم ير ذلك اللون خالصا بل مختلطا بالخضرة وما ذلك الا لارتسام صورة المرق في الباصرة وبقائها زمانا وورد بان صورة المرق في باقية في الخيال لا في الباصرة وودفع الشارح الجدي للتعجب بدناه فرق بين بين التخيل والمشاهدة والارتسام في الخيال هو التخيل دون المشاهدة ولا شك ان تلك الحالة حالة المشاهدة لا حالة التخيل ثم قال فالصواب ان يقال في الرد صورة المرق في تلك الحالة باقية في الحس المشترك وفيه نظر اذ لا شك ان رد الاستدلال مناقضة مستندة وتحريره انا لا نسلم قوله وما ذلك الا لارتسام صورة المرق في الباصرة وبقائها في الخيال لا في الباصرة وما ذكر في دفع المنع من ان تلك الحالة حالة المشاهدة لا حالة التخيل ايضا ممنوع بل الامر بالعكس وكلام المستدل ناظر الى هذا بل ظاهر في ان تلك الحالة شبيهة بالمشاهدة لا عينها حيث قال كأنه ينظر اليها اي شبه بان يشاهده ولو سلم هذا فلا شبهة في انه كلام على السند الا خص فلا يفيد في دفع المنع ومع ذلك يلزم ان يكون قوله فالصواب عين خطأ بين ما ذكره وان يقال فرق بين بين المرسوم في الحس المشترك والمناهدة وتلك الحالة حالة المشاهدة لا حالة المرسوم في الحس المشترك فما هو جوابه فهو جوابنا والحاصل انه ان اراد بالمشاهدة الا بصار فكما ان التخيل غير ما الحس المشترك ايضا غيرها وان اراد به الارتسام فكما ان في الحس

المشترك ارتسام في الخيال ايضا كذلك • واما مذهب بعض الحكماء فهو ان  
الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء الشفاف الذي بين  
البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة  
للابصار • وذكر وافي بطلاله اننا نعلم بالضرورة ان الشعاع التي في عين المصفر  
بل البقعة يستعمل ان يقوى على احالة نصف العالم الى كيفيته بل المصفر  
او القيل ان كان كله نور او بالاحوال الى كيفيته من الهواء عشرة فراسخ  
فضلا عن هذه المسافة العظيمة وان لم يكن هذا جليا عند العقل فلا جلي عنده ويمكن  
ان يأول كلامهم بثلث تاويل كلام الرياضيين بان يقال قولهم ان الهواء المشف  
التي بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية شعاع البصر ارادوا منه ان المرئي اذا  
قابل شعاع البصر استمد الهواء المشف التي ينهال ان يفيض عليه من المبدء  
الفياض شعاع لكنهم قالوا ان الهواء يتكيف بكيفية شعاع البصر مجاز الحصول  
الاستمداد منه وعلى هذا لا استعالة ولا استبعاد • (واعلم) انه قال صاحب  
الموافق للحكماء في الابصار قولان وقال السيد السند الشريف قدس سره  
في شرحه لما كان الاول والثالث مبنيين على الشعاع عدما قول واحد وفي  
(شرح المياكل) ان القاري في رسالة الجمع بين الرايين ذهب الى ان غرض  
التريقين التنبيه على هذه الحالة الادراكية وضبطها بضرب من التشبيه للاحقية  
خروج الشعاع ولاحقية الانطباع وانما اضطروا الى اطلاق اللفظين  
لضيق العبارة فاقم • واحفظ • ﴿ ف (٩) ﴾

﴿ ف (٩) ﴾

﴿ ف (٩) ﴾

﴿ الابتدء (١) بامر ﴾ شروعه وعندار باب العروض هو اول جزء من

(١) الابتدء عند العروضيين الركن الاول من المصراع الثاني للبيت والركن الاول من  
البيت حيث يجوز فيه تغيير لا يجوز في الحشو كما غرم في الركن الذي اوله تد مجموع

المصرع الثاني وعند الحاجة خلوا الاسم وترتبه عن العوامل اللغوية للاسناد نحو  
الله واحد ومحمد رسول الله وهذا المعنى حامل في المبتداء والخبر عند الخشعي  
والجزولي وعند سيبويه حامل في المبتدأ والمبتدأ حامل في الخبر وقال  
بعضهم ان كل واحد منهما حامل في الآخر (قيل عليه) ان العامل يكون مقدما على  
المعمول فاذا كان كل واحد منهما عاملا في الآخر يلزم ان يكون كل منهما مقدما  
على الآخر ومتأخرا عنه ايضا بل يلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على  
المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء (والجواب) ان الجمة متفارة فلا بأس به  
(قيل) ان الخلو امر عدى وكذا التبرية والمدي لا يكون مؤثرا (واجيب) بان  
الخلو عبارة عن اتيان الاسم بلا عامل لفظي والاتيان وجودي ويسمى المعمول  
الاول مبتدأ ومسندا اليه ومحكوم ما عليه وموضوعا ومحدثا عنه (والثاني) خبرا  
ومسندا ومحكوم به ومحمولا وحديثا (واعلم) ان بين الحديثين الشرطين  
المشهورين الواردين في الامر بابتداء كل امر ذي بال بالتسمية والتحميد  
تعارض ووجه التعارض ان الباء الجارة فيها اللصلة والجار والمجرور واقع موقع  
المفعول به وابتداء امر بشئ عبارة عن ذكر ذلك الشيء في اول ذلك الامر  
بجمله جزأ اوله ان كانا من جنس واحد كابتداء الالفاظ المخصوصة بلفظ

(تتمة حاشية ص ٢٢) مثل مقامين فانه اذا وقع صدر البيت يميز حذف ميمه  
بالغرم واذا وقع في الحسول يميز وهكذا فعولن كذا في كتب العروض وابتداء  
المرض عند الاطباء هو وقت ظهور ضرر العمل لا الوقت الذي يطرح العليل نفسه  
صل الفرائض كذا في التيسري والاجتهاد الكلي عندهم هو الزمان الذي لا تظهر فيه  
دلائل الضيق والابتداء الجزئي هو الذي لا تظهر فيه امراض التوبة كذا في بحر الجواهر  
والفرق بين الابتداء والاولية ان الابتداء هو اتمامك بالاسم وجعلك اياه اول لثان يكون  
خبراعنه والاولية معني قائم به يكسبه قوة اذا كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة

الحد والتسمية وبجملة مقدما على ذلك الامر بحيث لا يكون قبله شيء آخر ان  
كانا من جنسين كابتداء الاكل والشرب بالتسمية والحد يعني ان الابتداء فيها  
محمول على الحقيقي والابتداء بهذا المعنى لا يمكن بالشئين بالضرورة فالعمل باحد  
الحديثين يفوت العمل بالآخر \* فالتعارض موقوف على امرين كون الباء للصلة  
وكون الابتداء فيها حقيقيا \* ودفعه يحصل برفع مجموع ذينك الامرين اما برفع  
كل منهما او برفع احدهما على ما هو شان رفع المجموع \* والتفصيل ان الباء  
اماصلة الابتداء والابتداء في كل منهما اما عري او اضافي او في احدهما حقيقي  
وفي الآخر عري او اضافي والباء في احدهما صلة الابتداء وفي الآخر  
للاستعانة او للملازمة او في كل منهما للاستعانة او للملازمة \* اما تقرير  
الرفع على تقدير كون الباء فيها للاستعانة فهو ان الابتداء فيها حقيقي  
والباء فيها ليس صلة الابتداء بل هو باء الاستعانة فالمعنى ان كل  
امر ذي بال لم يبدأ ذلك الامر باستعانة التسمية والتحديد يكون ابتداء  
واقطع \* ولا ريب في انه يمكن الاستعانة في امر بامور متعددة فيجوز ان  
يستعان في الابتداء ايضا بالتسمية والتحديد بل بامور اخرى وانما حملنا الابتداء  
على هذا الجواب على الحقيقي اذ لو حمل على العرفي فالجواب هذا لان الباء  
فيها للاستعانة \* قيل ان جزء الشيء لا يكون آلة له فجعل الباء للاستعانة تقتضي  
ان لا يحمل التسمية والتحديد جزئين من المبتدأ باستعانتها فيلزم ان لا يكون  
ارباب التاليف عاملين بالحديثين حيث جعلوا جزئين من تأليفاتهم (والجواب)  
ان القائل بان الباء للاستعانة يلتزم عدم الجزئية ومن ادعى الجزئية فعليه  
البيان \* واعتراض بان جعل الباء للاستعانة يفضي الى سوء الادب لانه يلزم  
حيث جعل اسم الله تعالى آله والآخر مقصودة (والجواب) ان الحكم بكون

الآلة غير مقصودة ان كان كليا فممنوع • كيف والانباء عليهم الصلوة والسلام  
 وسائل مع ان الايمان بهم والتصديق بنبوهم مقصودان وان كان جزئيا  
 فلاضير (لا نأقول) ان هذا من تلك الآلات المقصودة (ويناقد) بان الابتداء  
 الحقيقي انما يكون باول جزء من اجزاء البسلة مثلا فخل الابتداء على الحقيقي  
 في احدهما غير صحيح فضلا عن ان يحمل فيهما عليه (والجواب) ان المراد بالابتداء  
 الحقيقي ما يكون بالنسبة الى جميع ماعداه وبالاضافي ما يكون بالنسبة الى  
 البعض على قياس معنى القصر الحقيقي والاضافي • والابتداء بهذا المعنى لا ينافي  
 ان يكون بعض الاجزاء متمصفا بالمقدم على البعض كما ان اتصاف القرآن بكونه  
 في اعلى مراتب البلاغة بالنسبة الى ما سواه لا ينافي ان يكون بعض سورة  
 ابلغ من سورة • واما تقرير الدفع على تقدير كون الباء للملاسة فهو ان  
 الابتداء فيها محمول على الحقيقي والباء فيها للملاسة (فان قيل) ان التلبس بها  
 حين الابتداء محال لان التلبس بها لا يتصور الا بذكرها وذكرها معا محال •  
 فلما ابتدأ حين ذكر التسمية والتلبس بها لا يكون متلبسا بالتحديد ولو عكس  
 لا يكون متلبسا بالتسمية (قلنا) ان الملاسة معناها الملاصقة والاتصال وهو عام  
 يشمل الملاصقة بالشئ على وجه الجزئية بان يكون ذلك الشئ جزءا لذلك  
 الامر ويشمل الملاصقة بان يذكر الشئ قبل ذلك الامر بدون تحفل زمان  
 متوسط بينهما فيجوز ان يحمل الحمد جزأ من الكتاب ويذكر التسمية قبل الحمد  
 ملاصقة به بلا متوسط زمان بينهما فيكون ان الابتداء ان تلبس المبتدئ بها  
 اما التلبس بالتحديد فظاهر لان ان الابتداء بعينه ان التلبس بالتحديد لان  
 ابتداء الامر بعينه ابتداء التحديد نكونه جزءا منه واما بالتسمية فلكونها  
 مذكورة اول بلا متوسط زمان (والحاصل) ان التلبس بالمرتين ممتدين زمانين



زمانى لا بد ان يقع بين التلبس بالامر الاول والتلبس بالامر الآخر امر مشترك بينهما بحيث يكون اول التلبس بالآخر وآخر التلبس بالاول مجتمعان في ذلك الامر المشترك بينهما واذا كان التلبس بالبسملة والحمدلة زمانيا لا بد ان يقع بين التلبس بهما امر مشترك بينهما وهو الآن الذي وئج فيه بالابتداء الحقيقي فافذا كان الحمد جزءا من الكتاب كان الابداء الحقيقي اول حرف من الحمدلة وهو عين ان ابتداء التلبس بالحمدلة وان انتهاء التلبس بالبسملة فان الابداء ان التلبس بهما بمعنى ان آخر التلبس بالبسملة واول التلبس بالحمدلة قد اجتمعا في ان الابداء فيكون ان ابتداء الكتاب ان التلبس بهما (ويرد) على هذا الجواب انه لا يجرى فيما لا يمكن جعل احدهما جزءا كالذبح والا كل والشرب وغير ذلك وسائر تقريرات الدفع واضع بادنى تأمل (هذا) خلاصة ما في حواشي صاحب الخيالات اللطيفة والحواشي الحكيمة على شرح العقائد النسفية مع فوائد كثيرة نافعة المناظرين بهم وكن من الشاكرين •

﴿الابتداء الحقيقي (١)﴾ الابداء بشي مقدم على جميع الكتاب ما لا بحيث لا يكون شي آخر مقدا عليه •

﴿الابتداء الإضافي﴾ الابداء بشي مقدم بالقياس الى امر آخر سواء

(١) والفرق بين الابداء الحقيقي والاضافي والعرف ان اختياري هو الذي لم يبتدعه شيء أصلا والعرفي هو الذي لم يبتدعه شيء من المقصود بالذات والاضافي هو الابداء المنبذ من زمن الابداء الى زمن الشروع حتى يكون كل ما يصدر في ذلك يعتبر منبذاً به وقال بعضهم الاضافي يعتبر بالنسبة الى ما بعده شيئا فشيئا الى المقصود بالذات بخلاف العرفي فانه يعتبر شيئا واحداً منبذاً الى المقصود كذا في الكليات ١٢

﴿الابتداء الحقيقي﴾

﴿الابتداء الإضافي﴾

كان مؤخر بالنسبة الى شيء آخر اولاً \*

﴿الابتداء العرفي﴾ هو ذكر الشيء قبل المقصود فيتناول الحمدلة بعد البسمة وهو امر ممتد يمكن الابتداء بهذا المعنى بامور متعددة من التسمية والتحميد وغيرها وهذا المعنى قد يتحقق في ضمن الابتداء الحقيقي وقد يتحقق في ضمن الاضافي \*

﴿الاباضية﴾ المتسبون الى عبد الله بن اباض واعتقادهم ان مرتكب الكبيرة موحود وليس بمؤمن بناء على ان الاعمال داخله في الايمان عندهم وان المخالفين من اهل القبلة كفار وكفروا علياً كرم الله وجهه واكثر الصحابة رضوا ان الله تعالى يعيهم اجمعين \*

﴿الابد (١)﴾ هو الزمان الغير المتناهي من جانب المستقبل وقيل استمرار الوجود في ازالة متدرة غير متناهية في جانب المستقبل كما ان الازل استمرار الوجود في ازالة مقدر غير متناهية في جانب الماضي \*

﴿الابدي﴾ ما وجد في الابد وقيل ما لا يكون منعماً والازل ما لا يكون مسبوقاً لعدم (واعلم ان الوجود على ثلاثة اقسام لانه اما ازل (٢) وابدي) وهو وجود الله تعالى وتقدس او (لازل ولا ابدى) وهو وجود الدنيا او

(١) الابد الدهر والدام والقديم والازل والفرق بين الابد والامدان الابد عبارة عن مدة الزمان التي لا يحصى لها حد محدود ولا يقيد فلا يقال ابد كذا \* والامد مدة لها حد يبرر اذا اطلق وهو يصغر فيقال امد كذا كما يقال زمان كذا \* هن الكليات ١٢  
(٢) قال في الانسان الكامل ان ابدته تعالى عين ازاله وازله عين ابدته لانه عبارة عن انقطاع الطرفين الاضافيين عنه ليتفرد بالبقاء لذاته والازل والابد لله تعالى صفتان اظهرهما الاضافة الزمانية لتعلق وجوب وجوده والافلازل ولا ابد كان الله لم يكن معه شيء انتهى ملخصاً ١٢ قطب

﴿الابتداء العرفي﴾

﴿الاباضية﴾

﴿الابد﴾

﴿الابدي﴾

(ابدي غير ازلي) وهو وجود الآخرة وعكسه محال فان ما ثبت قدمه امتنع عدمه

﴿الابتلاع﴾ من البلع وهو عمل الخلق دون الشفة

﴿الابدال (١)﴾ بالكسر بدل كردن جيزي بجيزي وفي اصطلاح الصرف وضع حرف مكان حرف آخر سواء كانا حرفي علة او لا للتخفيف وبالفتح جمع البدل هو ايضا رجال سبعة من اولياء الله تعالى مأمورون بامور الخلائق من جنبه تعالى ويعلم من القوائم انهم ليسوا اقطابا واولادها وانما سمو بهذا الاسم لان واحدا منهم اذا يموت يقوم بدله واحد من الاربعين ولا منهم اذا انتقلوا من مقام يقدر ان يضعوا الجسادهم في ذلك المقام (قال) بعض الابدال

﴿الابتلاع﴾ من البلع وهو عمل الخلق دون الشفة

﴿الابدال﴾

(١) الابدال بكسر الميم عند النجاة ايراد الشيء بدلا من شيء سواء كان ذلك الشيء المبدل حرفا او كلمة وعند المحدثين هو ان يبدل راو بر او آخره واسنادا ياسا د آخر من غير ان يلاحظ معه تركيب بمتن آخر كما في شرح النجاة وعند المحدثين اعتبار نسبة المتقدم الى المتقدم والتالي الى التالي والابدال التبدل وقيل هاجم وقيل ان التبدل تغيير حال الى حال آخر بدل صورته والابدال رفع الشيء بان يحصل غيره مكانه والفرق بين الابدال والاعلال بالعموم والخصوص من وجه يوجدان معا في مثل قال وبيع ويوجد الاعلال بدون الابدال في مثل الحر كقوة في الاتباع بدون القلب في نحو يتول ويبيع ويوجد الابدال بدون الاعلال في ابدال حرف صحيح بحرف صحيح في مثل ست واصيلان فان الاصل سدس واصيلال كما قل من الحق الشرب اما القلب الامن احرف الملة والابدال عند البدعيين اقامة بعض الحروف مقام الآخر وجعل منه ابن فارس فانقلق البحر اي انقلق بدليل كل فرق وبالفتح جمع البدل والبدل وكذا البدلاء بالنسبة الى ما عرفت قال ابو سعيد رحمه الله الا نادا فضل من الابدال لان الابدال يتقلبون من حال الى حال ومن مقام الى مقام والاولاد بنوعهم النهاية وثبت اركانهم لهم الذين بهم قوام العالم وهم في مقام التمكين ١٢ قطب الدين محمود





مررت ببلاد المغرب على طبيب والمرضى بين يديه وهو يصف لهم علاجهم  
فتمت البه وقلت عالج مرضي برحمتك الله فتأمل في وجهي ساعة ثم قال  
خذ عروق الفقر ورق البصر مع اهل يلج التواضع واجمع الكل في اناء  
اليقين وصب عليه ماء الخشية واوقد تحته نار الحزن ثم صفه بمصفاة المراقبة  
في جام الرضا وامزجه بشراب التوكل وتناول به بكف الصدق واشربه  
بكأس الاستغفار وتمضمض بماء الورع واحتم عن الحرص والطمع  
فان الله سبحانه يشفيك ان شاء الله تعالى وفي (القوائم) جون كسى را حاجتى  
باشد بايد كه روي مجاني كند كه ايشان در آن جانب اند و بگويد السلام عليكم  
يا رجال الغيب يا ارواح المقدسة اضيئوني بنور الله وانثروني بنظرة اعينوني  
بقوة بسوسى مقصود متوجه شود بمقابل ايشان تردد ومقرر  
است كه ايشان در هر روز از روزهاي ماه مجاني باشند بدین تفصيل — (١)

ضابطه معرفة مقام رجال الغيب

﴿ الابطال ﴾ متعنى البطلان (اعلم) ان ابطال الشيء عبارة عن اقامة دليل يتج بطلانه سواء اقيم على بطلانه او على امر آخر فعنى ابطال التسلسل مثلا اقامة دليل يتج بطلانه سواء اقيم على بطلانه بان يروى لبطلانه قصدا وبالذات او لا بان يؤتى لاثبات الواجب تعالى مثلافاته وان اتى لاثباته تعالى لكنه يكون متجا لبطلان التسلسل ايضا وعليه مدار دفع الاعتراض الوارد على الدلالة التفاتنا في شرح العقائد النسفية في اثبات الواجب تعالى حيث قال وقد يتوهم ان هذا دليل على وجود الصانع من غير افتقار الى ابطال التسلسل وليس كذلك بل هو اشارة الى احدا دلة ابطال التسلسل انتهى • (وتقرير الاعتراض) ان قوله وليس كذلك صريح في ان اثبات الواجب بهذا الدليل مفتر ومحتاج الى ابطال التسلسل ويفهم من قوله بل هو اشارة الى ان هذا الدليل مشير الى بطلان التسلسل اى مستلزم ومتج لبطلانه وليس بمفتر الى ابطاله والافتقار غير الاستلزام وهو حاصل الدفع ان ابطال التسلسل عند المعارض عبارة عن اقامة دليل اقيم على بطلانه لا على امر آخر وليس كذلك لانه عبارة عن ما مر آتفاقا لئلا يتمسك في اثبات الواجب باحدا دلة بطلان التسلسل افتقار الى اقامة ذلك الدليل المتج بطلانه فيكون ذلك التمسك افتقارا الى ابطاله اذ لا معنى لابطاله الا اقامة دليل يتج بطلانه وهو معتق فاصل قون العلامة وقد يتوهم ان هذا الدليل الخ انه قد يتوهم ان هذا دليل على اثبات الواجب من غير افتقار الى اقامة دليل يتج بطلان التسلسل يعنى قد يتوهم ان هذا الدليل الذى اقيم على اثبات الواجب ليس من الادلة التى اقيمت على بطلان التسلسل وليس كذلك بل هذا الدليل من جملة ادلة بطلانه فالافتقار في اثبات الواجب الى اقامة هذا الدليل افتقار الى اقامة دليل يتج بطلان التسلسل وان

لم يقيم عليه (فان قيل) ما القربة على ان المراد بابطال التسلسل ذلك المعنى (قلنا) ان  
 العلامة اختار لفظ الابطال في قوله بل هو اشارة الى احدا دلة ابطال التسلسل  
 دون ان يقول بطلانه (وقال) افضل المناسخ من الشيخ عبد الحكيم رحمه الله  
 وفيه اشارة الى ان معنى الابطال اقامة دليل يتبع البطلان مطلقا اذ لو كان معناه  
 اقامة الدليل على بطلان التسلسل لاتصح العبارة المذكورة اذ يصير المعنى بل هذا  
 الدليل اشارة الى احدا دلة اقيمت على بطلان التسلسل ولا يخفى فساد لان هذا  
 دليل لم يقيم على بطلانه بل على اثبات الواجب نعم انه واحدا من الادلة التي  
 اقامتها يتبع البطلان (لا يقال) انما يلزم القساد المذكور لو كان عبارة الشارح بل  
 هو من احدا دلة ابطال التسلسل وليس كذلك فان عبارة صريحه في انه اشارة  
 الى احدا دلة بطلان التسلسل ولا خفاء في ان كون هذا الدليل مقاما على اثبات  
 الواجب لا يتنافى كونه اشارة الى دليل اقيم على بطلان التسلسل انما يتنافى كونه  
 نفس ذلك الدليل على ما اعترف به لا نقول ليس مراد الشارح من اراد لفظ  
 الاشارة انه ليس من ادلة بطلان التسلسل وانه اشارة اليه اذ لا يكون هذا الدليل  
 حيث منتهى ما بطلان التسلسل فضلا عن الافتقار اذ كون الدليل اشارة  
 واما الى دلائل لا يستلزم كونه مستلزما لجهة ذلك الدليل بل مقصوده انه  
 واحدا من ادلة ابطال التسلسل الا انه اورد عليه الاشارة لانه ليس صريحا في  
 ابطال التسلسل اذ لم يقيم عليه بل على اثبات الواجب فيكون اشارة اليه (ولا ينبغي)  
 انه حيث يارم التساد على تقدير حمل الابطال على اقامة الدليل على البطلان هذا  
 والحق ان معنى الابطال اقامة الدليل على البطلان كما تشهد به القطرة السليمة  
 وقول الشارح بل هو اشارة الى احدا دلة بطلانه محمول على المسامحة ولذا غير  
 في بعض النسخ الى البطلان فالمراد المذكور في غاية التوبة انتهى (ف (١٠))



﴿ الابق ﴾ (١) هو التمر في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق وهو داء الاعراق في المعنى شرح كنز الدقائق الابق مصدر من ابق العبد اذا هرب والفاعل منه آبق وهو العبد المتمر على مولاه .

﴿ باب الالف مع التاء ﴾

﴿ الاتصاف ﴾ قيام شيء بشئ وكونه متصفا به انضماما او انتزاعا (اما) الانضمام فهو ان يكون الموصوف والصفة موجودان في ظرف الاتصاف كقيام الياس بالجسم (واما) الانتزاع فهو ان يكون الموصوف في ظرف الاتصاف بحيث يصح انتزاع الصفة عنه كاتصاف الطلح بالقوية وزيد بالمعنى (ويعلم) من هاهنا ان وجود الطرفين في ظرف الاتصاف لا بد منه في الانضمامي دون الانتزاعي فانه لا بد فيه من وجود الموصوف فقط في ظرف الاتصاف بحيث يمكن انتزاع الوصف منه قطعية الاتصاف من حيث هي تستدعي تحقق الموصوف مطلقا (والاتصاف) الخارجى يستدعي تحققة في الخارج (والاتصاف) الذهنى يستدعي تحققة في الذهن . واما الصفة فهي مخصوصها ولا مخصوصها بمنزل عن هذا الحكم (وتفصيله) ان طبيعة الاتصاف تستلزم ثبوت الحاشيتين في ظرف مالا على سبيل التوقف وخصوص الاتصاف الانضمامي يستلزم ثبوتها في ظرف الاتصاف على سبيل التوقف وخصوص الاتصاف الانتزاعي يستلزم ثبوت الموصوف في ظرف الابات وثبوت الصفة في ظرف مالا على سبيل التوقف فافهم (والاتصاف)

(١) الابق بالكسر لغة الاستغناء وقرعها استغناء العبد من المولى كذا في جامع الرموز وفي الفروق لا يقال للعبد آبق الا اذا كان ذاهبا من غير خوف ولا كد عمل والا فهو هارب والفرار من محلة الى محلة او من قرية الى بلد ليس بابق شرعا وانما الاق من بلد الى خارجه ولا تشتط مسيرة السفر كذا في الكليات ١٢ قطب

الانضامي اتصاف حقيقي \* والاتصاف الاتزاعي اتصاف بحسب الظاهر  
وليس اتصافا بحسب الحقيقة فيكون الوصف الانضامي موجودا لموصوفه  
حقيقة (والوصف الاتزاعي) ليس موجودا له حقيقة ضرورة ان وجود  
الوصف لموصوفه هو اتصاف به (وقد يطلق) الاتصاف على كون الماهية في  
ظرف ما بحيث يصح اتزاع الوصف عنها (وهذا) تفصيل ما قالوا ان حصول  
شيء آخر اذا كان وجود المرض لموضوعه يقتضي وجود ذلك الشيء ايضا  
والاجاز اتصاف الجسم بالسواد المدوم بخلاف ما اذا كان بطريق  
الاتصاف والحمل فانه يقتضي وجود المثبت دون المثبت لجواز ان يكون  
الاتصاف اتزاما فلا يرد ان قولنا زيدا عي قضية خارجية مع عدمية العي في  
الخارج (نعم) لو صدق ان العي حاصل لزيد في الخارج بمعنى وجوده له لا يقتضي  
وجود العي ايضا فيه \* وها هنا (مغالطة مشهورة) \* تقررها انه لا يجوز اتصاف  
شيء بصفة مخصوصة به \* يبان ذلك انه لو كان السواد ثابتا لزيد مثلا لكان ذلك  
السواد ثابتا لجميع الاشياء (ويبان) للالزمة ان السواد اذا كان ثابتا لزيد لم يكن  
عدم السواد امرا شاملا لجميع الاشياء اذ من جملة جميع الاشياء هو زيد الذي  
فرض كونه معروضا للسواد واذا لم يكن عدم السواد شاملا لجميع الاشياء  
يجب ان يكون السواد شاملا لجميع الاشياء حتى لا يرتفع التقيضان \*

﴿ واعلم ﴾ انه يمكن اجراء هذه المغالطة في نفى الوجود عن جميع الموجودات  
ونفى التكليف ونفى صفات الواجب ونفى الامتياز بين الاشياء ونفى  
الجزئي الحقيقي والشخصي ونفى امتناع كون المدوم علة فاعلية وفي اثبات  
قيام الصفة الواحدة بالشخص بمحطين وكون صانع العالم ممكنا وكون جميع  
الكنائس ملونا بلون خاص كالسواد كمالا يخفى على من له ادنى حدس

(وحلها) منع كبرى القياس المذكور لبيان الملازمة اذا اللازم كون كل من الاشياء مندرجة تحت احد النقيضين لان يكون احد النقيضين شاملا لجميع الاشياء فإذن ان يكون بعض الاشياء مندرجا تحت احد النقيضين والبعض الآخر مندرجا تحت النقيض الآخر فافهم واحفظ \*

﴿ الاتفاقية ﴾ في المتصلة الاتفاقية \*

﴿ الاتحاد (١) ﴾ صيرورة الذاتين او الذوات واحدة ولا يكون الا في العدد من اثنين فصاعداً واما صيرورة شيئين شيئا آخر بان يكون هناك زيد وعمر ومثلا فيتحدان بان يصير زيد بعينه عمر او بالعكس فمتنع لانهما بعد الاتحاد ان كانا موجودين كائنا اثنين لا واحدا وان كان احدهما فقط موجودا كان هذا فناء لاحدهما وبقاء الآخر وان لم يكن شيئا منهما موجودا كان هذا فناء لهما وحدث ثالث والكل خلاف المقروض (فان قلت) لان سلم امتناع الاتحاد بين الشيتين بسند انهم قائلون بالجلل المؤلف المتقضى اتحاد الفعلين (قلت) الجلل المؤلف هو جلل الشيء شيئا وتصيره اياه وأره المترتب عليه هو

(١) الاتحاد في اللغة الاجتماع والاتفاق وفي الاصطلاح ما بينه المصنف والاتحاد (في الجنس) يسمى بمائة كاتفاق الانسان والفرس في الحيوانية (وفي النوع) سمائة كاتفاق زيد وعمر وفي الانسانية (وفي الخاصة) سمائة كاتفاق الله احمر في الكروية (وفي الكيف) مشاية كاتفاق الانسان والحجر في السواد (وفي الكم) مساواة كاتفاق ذراع من خشب وذراع من ثوب في الطول (وفي الاطراف) مطابقة كاتفاق الاجابين في الاطراف (وفي الاضافة) مناسبة كاتفاق زيد وعمر في جوة يكر (في الوضع المخصوص) موازنة وهوان لا يختلف البعدينها كسطح كل واحد من الافلاك كذا في الكليات (والاتحاد عند ارباب السياسة هو ارتبا طحلة ممالك او ولايات او مدن معا ودخولهم تحت سلطنة واحدة عمومية كذا في دائرة المعارف ١٢ قطب الد لي

منفاد الهيئة التركيبية الحولية فمقتضاء الاتحاد الحلي لا الاتحاد العيني بالاسم والرسم فلا بد ان يكون المفعول الثاني مما يصح حمله على الاول والاتحاد الحلي ليس معناه صيرورة المحمول عين الموضوع وذاته فان الحمل عبارة عن اتحاد المتعارفين ذهنا في الوجود خارجا في نفس وليس معناه ان الوجود قائم بهما بل معناه ان الوجود لا حدهما بالاصالة ولا آخر بالتبع ما يكون مترجعا عنه فلا يراد ان الوجود عرض وقيام العرض بمحلين مختلفين متمتع فكيف بتصور اتحاد المتعارفين في الوجود (ثم اعلم) ان المفعول الثاني ان لم يكن مما يصح حمله على الاول مواطاة فليس هناك الجعل المؤلف لان مفاده حيثنصيرورة شيء عين شي آخر ولذا قالوا ان الضياء والنور في قوله تعالى جعل الشمس ضياء والقمر نورا بمعنى المضي والنور (فان قلت) صيرورة شيء عين شي آخر جائز بل واقع فان الماء يصير هواء وبالعكس فامتناع الاتحاد المذكور ممنوع (قلت) صيرورة الماء هواء وبالعكس مجازي لاحقيق والحال هو الاتحاد الحقيق فان الاتحاد يطلق مجازا على صيرورة شيء شيئا بطريق الاستعالة الى التغير والانتقال دفعا كان او تدريجيا كما يقال صار الماء هواء والاسود ابيض وعلى صيرورة شيء شيئا آخر بطريق التركيب حتى يحصل شيء ثالث كما يقال صار الزاب طينا والخشب سريرا (والاتحاد بهذين المعنيين جائز بل واقع وهذا نبذ مما حررناه في الحواشي على حواشي الزاهد على الحواشي الجلالية على تهذيب النطق

﴿الاتصال (١)﴾ مشهور وعند الصوفية الاتحاد هو شهود الحق الواحد

(١) الاتصال عند المحدثين هو عدم سقوط راو من رواية الحديث وكون اسناده متصلا ويسمى ذلك الحديث متصلا وموصولا اي ما اتصل منه ولها وثقا كما سي

المطلق الذي كل به موجود فيتعده الكل من حيث كون الكل موجودا به معدوما بنفسه لا من حيث ان له وجودا خارجيا انجده فانه محال (والاتصال) هو ملاحظة المبدعين متصلا بالوجود الاحدى بقطع النظر عن تقييد وجوده بینه واسقاط اضافته اليه فيرى اتصال مدد الوجود ونفس الرحمن اليه على الدوام بلا انقطاع حتى يبقى موجودا به •

﴿ اتصال الترييع ﴾ اتصال جدار بجدار بحيث يتداخل بناء هذا الجدار ببناء ذلك (١) وقال السيد السند الشريف الشريف قدس سره وانما سمي اتصال الترييع لانها انما يبينان بخيط مع جدارين آخرين بمكان مربع •

﴿ الاتخاذ ﴾ عند اصحاب التصرف جعل الفاعل المفعول اصل الفعل نحو وسدت التراب اى اخذته وسادة •

﴿ الاتقان ﴾ معرفة الادلة بطلها وضبط القواعد الكلية بمزيتها •

﴿ باب الالف مع التاء ﴾

﴿ الاثبات (٢) ﴾ هو بيان قول ان هذا ذاك بخلاف اثني •

( ثمة حاشية صفحة ٣٥ ) القسطلاني • وعند المنطقيين هو ثبوت قضية على انه بر اخرى ويقابله الاتصال وهو عدم ثبوت قضية على تنكير اخرى • وعند الحكماء هو كون الشيء بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء مشتركة في الحدود • والحد المشترك بين الشئين هو ذوق وضع يكون نهايته نهاية لا حدها وبداية لاخر • وعند المنجمين كون الكوكبين على وضع مخصوص من النظر او التناظر والاول يعنى اتصال النظر والثاني بالاتصال الطبيعي والتناظر والتفصيل في الكشف ١٢ قطب (١) وعند ابى يوسف اتصال الترييع اتصال الحائز المتنازع فيه بما نطين آخرين لاحدهما واتصالها بهائظ آخر كذا في جامع الرموز في كتاب الدعوى وفيه اتصال الملازمة يقال له اتصال الجو اراضا وهو عند الفقهاء مجرد اتصال بين الحائطين غير اتصال الترييع ١٢ قطب (٢) الاثبات

﴿ اتصال الترييع ﴾

﴿ الاتقان ﴾ ﴿ الاتخاذ ﴾ ﴿ الاثبات ﴾

﴿ باب الالف مع التاء ﴾

﴿ دستور العلماء - ج (١) ﴾ ﴿ ٣٧ ﴾ ﴿ الالف مع الشاء والجيم ﴾

﴿ آثر الشيء ﴾

﴿ آثر الشيء (١) ﴾ حكمه ان ترتب عليه بطريق المملولية وقد يقال آثر الشيء ويراد غير ضده وغايته فان آثر الشيء اى مملولته كما يكون بعده كذلك الفرض من الشيء وغايته يكون بعده ذلك الشيء (والفرق) بين الاثر والماتودان الماتود يطلق على القول والتفصل والاثر لا يطلق الا على القول (والفرق) بين الاخبار والآثار عند الفقهاء ان الاخبار مرفوعة الى الشارع والآثار الى الصحابة \*

﴿ الاثر ﴾

﴿ الاثر ﴾ الخالص المختار ومعنى المورث ايضا وقال للافلاك وما فيها من الكواكب اجرام اثيرية لتاثيرها في عالم العناصر اول كونها في ذاتها خالصة مختارة لصفاها وجلالها وعظمة شانها \*

﴿ باب الالف مع الجيم ﴾

﴿ (باب الالف مع الجيم) ﴾ ﴿ الاجرد ﴾ من لا يكون على يده شعر وثنية جردا وان جمعه مجرد \*

( حاشية صفحة ٣٦ ) حدد القراء ١٠ ضد الحذف وعند الصوفية ضد المحو وفي القانون المدني تنجيز مقتضى ذمة انسان او علم الالتزام بحق من الحقوق والبراءة منه وهو قد يكون بالسندات او بالشهادات والبيانات او بالافراوا واليمين والتفصيل في دائرة المعارف ١٢ قطب (١) الاثر في اللغة ما بقى من اسم الشيء وعند الحد ثين يطلق على الحد يث الموقوف والمقطوع وقد يطلق على المرفوع ايضا كما يقال جله في الادب علة ثورة كذا لوجهه الاثار ويراد به الموجودات من علوية كالشمس والغسوف وسفلية كالارض ونفس تخرج الى غير ذلك وعند العامة الاشياء القديمة \* وعلم الاثار علم يبحث فيه عن اقوال السلف الصالحين والعالمة وحيزهم في اراء الدين والدنيا وموضوعه امور مسموعة من الثقات والفرض منه معرفة تلك الامور ليقتدى بهم وينال ما نالوه \* وعلم الاثار العلوية والسفلية علم يبحث فيه عن المركبات التي لا مزاج لها وتعرف منه اسباب حدوثها وهو ثلاثة انواع لان حدوثها من فوق الارض اعنى في الهواء وهو كائنات الجيوم اعلى وجه الارض كالاسجار والجبال واما في الارض كالمعادن والتفصيل في دائرة المعارف والكتب المحكية ١٢ قطب

﴿ باب الالف مع الجيم ﴾

﴿ الاجارة ﴾

﴿ اجارة النعم ﴾

﴿ اجارة النعم ﴾

﴿ الاجارة ﴾

﴿ اجتمع الساكنين ﴾

﴿ الاجارة ﴾ بالكسر فالنمن اجر وجر من باب الالف بمعنى الاجرة وهي اسم لما وهي بيع النافع (١) نة وفي الشرع عقد على النافع بعوض هو مال اى بيع نفع معلوم جنسا وقدر ا بعوض مالى او نفع من غير جنس المقود عليه كسكنى دار بر كوب دابة ولا يجوز بسكنى دار اخرى • ولا بد ان يكون ذلك العوض ايضا مملو ما قدرا او صفه سواء كان دين او عينا • والمراد بالدين ما هنا مثل النقدين والمكيل والموزون وبالعين كالثياب والعبيد •

﴿ الاجير الخالص ﴾ هو الذى يستحق الاجارة بتسليم نفسه في المدة عمل او لم يعمل كراعى النعم والخادم بالمشاهرة •

﴿ الاجير المشترك ﴾ من عمل لغير واحد كالتياط والصباغ •

﴿ الاجوف ﴾ في المقتل •

﴿ الاجتماع (٢) ﴾ في الاكوان واما الاجتماع الذى عند ارباب النجوم ففي الاحتراق •

﴿ اجتماع الساكنين ﴾ على حده هو ما كان الساكن الاول حرف لين

(١) اى عليك المنافع بغير عوض اجارة وتملك المنافع بفرض امارته والتفصيل في كتب الفقه ودائرة المعارف ٢ مخطبة الدين (٢) الاجتماع عند اهل الرمل اسم شكل صورته هكذا وعند القسمين واهل الهيئة اجتماع الشمس والقمر في جزء من فلك البروج وذلك الجزء الذى اجتمع اليه ان فيه يسمى جزء الاجتماع وعند الحكماء حصول التميز بين في حيزين بحيث لا يمكن ارضي سطحا ثالث والتفصيل في الكليات وعند المتكلمين قسم من الكون ويسمى تاليفا ومجاورة وماسة والفرق بين الاجتماع واللقاء عند اهل اللغة ان اللقاء هو الاجتماع على وجه التقارن وتوالاتصال والاجتماع قد يكون على غير التقارن والاتصال كاجتماع القوم في النار وان لم يكن هناك اتصال ١٢ قلب الدين

والثاني مدغما مثل دابة وخويصة في تصغير خاصة واللين اعم من المدوم  
قال هو ما كان الساكن الاول حرف مد والثاني مدغما اراد بالمد اللين وهو جاز  
مطلقا واشترط بعضهم في جوازه كون الساكنين في كلمة واحدة فحذف الواو  
واباء في افطن وافطن جرع المذكر الحاضر والواحدة المؤنث الحاضرة عند  
الجمهور للتخفيف ووجود الدال اعني الضمة والكسرة لا لاجتماع الساكنين  
على غير حده وعند ذلك البعض لاجتماع الساكنين على غير حده لقوات  
الشرط المذكور \*

﴿ اجتماع الساكنين على غير حده ﴾ ما كان على خلاف الساكنين على حده واما  
بان لا يكون الساكن الاول حرف لين او لا يكون الثاني مدغما ولا يكون  
الساكنان في كلمة واحدة بل في كلمتين وهذا عند البعض \* وتفصيل اجتماع  
الساكنين في التقاء الساكنين \*

﴿ الاجماع ﴾ في اللغة العزم والاتفاق قال اجمع فلان على كذا الى عزم واجمع  
القوم على كذا الى اتفقوا وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من امة محمد صلى الله  
عليه وآله وسلم في كل عصر على امر ديني والتفصيل والتحقيق في اصحاب  
الفرائض وعلم اصول الفقه ان شاء الله تعالى \*

﴿ الاجماع المركب (١) ﴾ هو الاتفاق في الحكم مع الاختلاف في المأخذ

(١) والفرق بين الاجماع المركب وعدم القول بالتصل بالعموم والخصوص من  
وجه فادة الاجماع فيما اذا كان الاتفاق على عدم الفرق بين شيئين واستبعد  
هذا الاتفاق من الخلاف كما في مسألة وطئ الله يرو مسألة الفح بالمعيب ومادة  
الانتراق من جانب الاول فيما اذا حصل الاتفاق على حكم او حكمين في موضوع  
واحد من غير اتفاق على عدم الفرق بين امر او ذلك الموضوع كاستنباب الجهر

﴿ اجتماع الساكنين على غير حده ﴾

﴿ الاجماع ﴾

﴿ الاجماع المركب ﴾



ب  
ج  
د  
هـ  
و  
ز  
ح  
ط  
ي  
ك  
ل  
م  
ن  
س  
ع  
ف  
ق  
ك  
ج  
د  
هـ  
و  
ز  
ح  
ط  
ي  
ك  
ل  
م  
ن  
س  
ع  
ف  
ق

لكن يصير الحكم مختلفا فيه لتصادا احدا لما خذ من مثاله ان نقدا لاجماع على انتقاض الطهارة عند وجود التي \* والمس معا لكن ما خذ الانتقاض عندنا التي \* وعند الشافعي رحمه الله المس ولو قدر عدم كون التي \* ناقضا فنحن لا نقول بالانتقاض بالمس ثم فلم يبق الاجماع ولو قدر عدم كون المس ناقضا فالشافعي لا يقول بالانتقاض ايضا فلم يبق الاجماع ايضا \*

﴿ الاجرام ﴾ جمع الجرم (١) بكسر الجيم يطلق على الفلك وما فيه من الاجسام الصافية كالكوكب والجسم تطلق على ما تحت الفلك من العناصر الاربعة وانما اليد الثلاثة تلافق بين الاجرام والاجسام الا في الاطلاق لان الافلاك وما فيها والعناصر وما يتولد منها اجسام لا غير ولهذا قالوا الاجرام

( تمة حافية صفحة ٣٩ ) بالقرأة في ظهر الجمعة وكعدم جواز الرد وجواز مع الارش في الجارية البكر الموطوءة من جانب الثاني فيما اذا حصل الاتفاق على عدم الفرق بين حكم موضوعين فسد هذان غير ان يستفاد هذا الاتفاق من اختلاف بل من اتفاق بسيط او دليل آخر كجواز تذكية المصوغ اثبت جواز تذكية الذهب لاجل دليل دل على جواز تذكية السباع كذلك السيد الشهباني ونقل عن بعض ارباب الاصول ان الفرق بين الاجماع والضرورة والبرم هذا مشترك الاجماع والضرورة في الكشف القطعي عن قول الحق ان الكشف في الاول ازاء العلماء ثلثيته كانت اوعلية نظرية ولو غالبا وفي الثاني قطع العلماء والمواهم بطريق الضرورة ولو غالبا ولو اختصت الضرورة بالعلماء عدم ضرور بانهم خاصة وفي الثالث يعمل الذين يحصل الاستكشاف بعلمهم تذ في الترويق الاصطلاحية ١٢

(١) قال السيد السند في شرح المخص الجرم هو الجرم وقد ينقص بالفلكيات وجرم الكوكب يطلق ايضا على نوره في الفلك ويسمى نصف الجرم ايضا ان جرم الشمس مثلا خمسة عشر درجة مقابها وكذا ما بعد هاو لثالثه انه نصف لمجموع مقابها وما بعد هاو لاجرام الاثيرة هي الاجسام الفلكية مع ما فيها ونسعى عالمها لوكذا ما دالت البرجند ١٢ اقطب

الفلكية هي الاجسام التي فوق العناصر من الافلاك والكواكب كان  
الجرم هو الجسم الصافي (١) \*

﴿الاجسام الطبيعية﴾ تعلم من الجسم الطبيعي • وعند الطائفة العلمية الصوفية عبارة عن العرش والكرشي •

﴿الاجسام المنصرفة﴾ عبارة عن كل ما عدا الاجرام والاجسام الطبيعية من السماوات وما فهم من الاسطوانات •

(الاجسام المختلفة الطباع) العناصر وما يتركب منها من المواليد الثلاثة •

﴿الاجسام البسيطة﴾ المستقيمة الحركات الى الاجسام التي مواضعها الطبيعية داخله جوف فلك القمر وقال لها باعتبارها اجزاء للمركبات اركان اذ ركن الشيء جزؤه وباعتبارها اصول لما تألف منها اسطوانات وعناصر لان الاسطوانات هو الاصل بلغة اليونان وكذا المنصر بلغة العرب الان اطلاق الاسطوانات عليها باعتبار ان المركبات تتألف منها واطلاق العناصر باعتبار انها منحل اليها فلو حظ في اطلاق لفظ الاسطوانات معنى الكون وفي اطلاق لفظ المنصر معنى الفساد هذا ما ذكره السيد السند الشريف الشريف قدس سره •

﴿الاجمال﴾ اراد الكلام على وجه يحتمل امورا متعددة فالنص في تعيين بعض تلك الاحتمالات اولها.

﴿الاجل (٢)﴾ هو الوقت المقدر للموت وهو واحد عندنا خلافاً للفلاسفة

(١) وتعريف الجسم وتفصيله في الكتابات والكليات ١٢ (٢) الاجل لغة الوقت

المخزوب الحدود في المستقبل • وعندنا فقهاء يعاد معلوم بضرب لقضاء الدين ولا يثبت  
الاباشر طو يطل بموت المديون لا الدين ١٢ قطب

الاجام الفصريه

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَجَّاءَ وَرَأَوْا الْمَضَاجِعَ وَآلَا حُضَامَ الْأَشْيَةِ

مؤلفہ: مولانا محمد امجد علی

فإن الأجل عندم للحيوان أجلان (أحدهما) طبعي هو وقت موته بتحل رطوبته وانقطاع امرأته الفريزيتين (وثانيهما) اختراعي بحسب الآفات والأمراض (والاخترام) الإهلاك وخلافاً للكبي من المتزلة فإن المقتول عندهما بطين القتل والموت • وفي كون المقتول ميتاً بأجله اختلاف • عند جمهور المتزلة ليس بميت بأجله فأنهم يزعمون أن الله تعالى مداهله والقاتل قد قطع عليه الأجل فلم يقطع بامتداد عمره لأنه لو لم يقتله القاتل لما شأ إلى مدة أجله • وذهب أبو الهذيل منهم إلى القطع بالموت بدل القتل فإنه قال لو لم يقتل لما مات بدل القتل (وعندنا) المقتول ميت بأجله أي بالوقت المقدر لموته ولو لم يقتل لجاز أن يموت في ذلك الوقت وإن لا يموت لأنه لا قطع ولا يقين بامتداد العمر ولا بالموت بدل القتل فلا قطع بالموت والحياة لو لم يقتل (فإن قيل) ما الفرق بين من ذهب جمهور المتزلة وأهل السنة فإن المراد بالأجل إذا كان زمان بطلان الحياة في علم الله تعالى كان المقتول ميتاً بأجله قطعاً وإن قيد بطلان الحياة بأن لا يترتب على فعل من العبد لم يكن كذلك قطعاً من غير تصور خلاف للنزاع لفظي كما زعمه الأستاذ وكثير من المحققين (قلنا) النزاع معنوي والمراد بالأجل زمان بطلان الحياة في علم الله تعالى لكن لا مطلقاً بل ما علمه وقدره بطريق القطع بحيث لا يخلص عنه ولا تقدم ولا تأخر على ما يشير إليه قوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون • وحيث أن الخلاف راجع إلى أنه هل تحقق ذلك الأجل في حق المقتول أم المعلوم في حقه أن قتل مات والافيعيش ولا يلزم من عدم تحقق ذلك الأجل في المقتول تخلف العلم عن المعلوم لجواز أن يعلم تقسماً موته بالقتل مع تأخر الأجل الذي لا يمكن تخلفه عنه كذا في الحواشي الحكيمة وقال صاحب

بحييه فلا فائدة في فيه • قلت • قوله تعالى لا يستقدمون عطف على الجملة الشرطية  
لا الجزائية فلا يتقيد بالشرط انتهى فمضى الآية لكل امة اجل فاذا جاء اجلهم  
لا يستأخرون عنه ولكل امة اجل لا يستقدمون عليه •

﴿ الاجتهاد ﴾ في اللغة تحمل الجهد في المشقة وفي الاصطلاح است فراغ الفقيه  
الوسع لتحصيل ظن الحكم شرعي • وبمباراة اخرى بذل المجهود دليل المقصود  
ومعنى است فراغ الوسع بذل تمام الطاقة بحيث يحس من نفسه العجز عن  
المزيد عليه واركانه وشروطه في اصول الفقه •

﴿ اجماع التقيضين ﴾ محال بالضرورة (فان قيل) ان زيد الكاتب الاسود  
قد اجتمع فيه نقيضان اذ الكتابة فرد الاسود لصدقه عليها واتصاف الشيء  
بالخاص يستلزم اتصافه بالعام فيلزم من اتصاف زيد بالكتابة اتصافه  
بالاسود وقد فرضنا انه متصف بالاسود ايضا فيلزم اجماع التقيضين في زيد  
الكاتب الاسود (قلنا) لا نسلم كلية كون الاتصاف بالخاص مستلزم للاتصاف  
بالعام نعم اذا كان العام ذاتيا للخاص فلا استلزام مسلم لكن كون كل عام ذاتيا  
للخاص منه ممنوع ولو سلمنا تلك الكلية فنقول ان في زيد الكاتب الاسود  
جهتين يتصف باعتبار كل واحد منهما باحد التقيضين بل في زيد شيان يتصف  
كل واحد منهما باحد التقيضين ولا محذور فيه (فان قيل) اجماع التقيضين واقع  
بالقياس المؤلف من الشرطيتين اللزوميتين على هيئة الشكل الثالث هكذا  
كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وكلما تحقق النقيضان تحقق الآخر يتبع قد  
يكون اذا تحقق احدا التقيضين تحقق الآخر وهو اجماع التقيضين (قلنا) انتاج  
هذا الضرب من الشكل الثالث ممنوع كما بين في موضعه ولك ان تورد شبهة  
جنر الاصم في ابات جواز اجماع التقيضين ايضا •

اجتهاد

الاجماع التقيضين

﴿اجمين﴾ من الفاظ التأكيد المنعوية فيستعمل الحكم لجميع افراد  
الموكدان كان ذا افراد او لجميع اجزائه ان كان ذا اجزاء مثل محشر الناس  
اجمون وجاء في القوم اجمون وقال جلال العلماء الدواني (١) رحمه الله في  
الانموذج الذي جعله تحفة لسلطان محمود يكره (٢) سلطان الكجرات المسئلة  
السادسة من التفسير قوله تعالى ولكن حق القول مني لا ملئ جهم من الجنة  
والناس اجمين يقتضي بظاهره دخول جميع القرنيين في جهم والمعلوم من  
الاخبار والآثار وسائر الآيات خلافه واجاب بعض المفسرين عنه بان ذلك  
مثل ملأت الكيس من الدراهم اجمين وهو لا يقتضي دخول جميع الدراهم في  
الكيس ولا يفتي ما فيه فانه اذا نظر الى ان يقال ملأت الكيس من جميع  
الدراهم وهو بظاهره يقتضي دخول جميع الدراهم فيه فالكلام فيه كالكلام  
في المبحث والحق في الجواب ان يقال المراد بلفظ اجمين تميم الاصناف  
وذلك لا يقتضي دخول جميع الافراد كما اذا قلت ملأت الجراب من جميع  
اصناف الطعام ولا يقتضي ذلك الا ان يكون فيه شيء من كل صنف من  
الاصناف لان يكون فيه جميع افراد الطعام وكقولك املا المجلس من جميع  
اصناف الناس لا يقتضي ان يكون في المجلس جميع افراد الناس بل ان يكون  
فيه من كل صنف فرد وذلك ظاهر وعلى هذا يظهر فائدة لفظ اجمين اذ فيه رد  
على اليهود وغيرهم ممن زعم انهم لا يدخلون النار انتهى ايها الخليل الجليل  
الا يخطر بخیالك ان ما ذكره الجلال رحمه الله سيد بحر احل عن جلاله او لا يخلو  
هنا ما خطر بباله الا تعلم ان الجواب الذي وسمه بالحق ينادي نداء يسمعه  
الثقلان انه يدخل في النار فرد من كل صنف من الجن والانسان فيلزم ان  
يدخل واحد من الانبياء والاولياء والصيyan والامر على خلافه بالذلائل

﴿تفسير قوله تعالى لا ملئ جهم من الجنة والناس اجمين﴾

القاطعة وساطع البرهان اللهم احفظنا من خسران اللسان • وان  
انكرت كون النبي والولي والصبي صنفًا من الانسان • فملك في صنف  
آخر اما سمعت ان النوع المقيّد بالقيّد العرضي صنف فليك يان صنفك  
(والجواب) الناطق بالحق والصواب ان المراد بالجنة والناس الصابة بل الكفار  
منها مطلقا باستعانة لام العهدية شعري لم يترك رحمه الله هذا الجواب مع  
ظهوره وسلامته عن المتأقّة والوقوع في العذاب ولم يتبناه فرعن بلاء فوقع  
في وباء ولما حررت هذا الجواب نظرت الى تفسير القاضي رحمه الله فان فيه  
اعانة لهذا القاضي نعم الجنس الى الجنس عيّل والفاضل المامل والعارف الكامل  
الشيخ (١) المشهور بسيدالرحمن الماهي قدس الله روحه ونور سرّ قدس في التفسير  
المشهور بالرحماني وصف الجنة والناس بالمضلين والضالين فهذا ايضا صريح في  
ان المراد بهما الكفار •

﴿الاجهاز﴾ السرعة في القتل وتسميم جرح الجريح وهو كناية عن اتّمام  
القتل •

﴿باب الف مع الحاء المهمة﴾ ﴿ف(١١)﴾

﴿الاحتراق﴾ ضد اصحاب النجوم اجتماع كوكب (٢) سوى القمر من  
الكواكب السيارة مع الشمس في برج واحد ودرجة واحدة واما القمر  
اذا كان مع الشمس في برج واحد ودرجة واحدة فيسمى اجتماعا لا احتراقا  
عند •

﴿الاحداث﴾ ايجاد الشيء مع سبق مدة فهو اخص من التكوين الذي هو

(١) الاسم ان اسمه هيج فقيه على بن تيج احمد بن مومن قوم النواث انبى من القاب  
النواث ١٢ ٢١ الاحتراق اجتماع الشمس مع احد النجوم المتحركة في درجة

ايجاد الشيء مع سبق مادة لان المسبوق بالمدة لا بد وان يكون مسبوقاً بمادة  
يقوم امكانه بها بخلاف المسبوق بالمادة فانه لا يجب ان يكون مسبوقاً بمدة  
لا يمكن كونه قدماً بالزمان كالافلاك فالصادر عنه تعالى \* اما مسبوق بمادة  
ومدة كالحيو ان المتولد \* واما غير مسبوق بهما كالعقل الاول فانه لا مادة له لكونه  
ليس بجسم ولا جسماني ولا مدة ايضاً تقدمه \* واما مسبوق بمدة دون مادة فان  
هذا القسم غير متحقق بناء على ما عرفت من ان كل مسبوق بمدة مسبوق  
بمادة ليقوم امكانه بها هذا على رأي الحكماء واما على رأي المتكلمين فكل شيء  
اما مسبوق بمادة ومدة كالجسمانيات \* واما مسبوق بمدة دون مادة كالروحانيات  
ومنشأ الخلاف ان الامكان عند الحكماء صفة وجودية حقيقية فلا بد له من  
عمل وعند المتكلمين من الامور الاعتبارية فلا احتياج له الى المحل ولكل وجهة  
هو مواليها \* والتكوين عند بعض المتكلمين صفة ازيله الله تعالى وهو المعنى الذي  
يمر عنه بالفعل والتخليق والايجاد والاحداث والاختراع ونحو ذلك ويفسر  
باخراج المدوم من العلم الى الوجود والمحققون منهم على انه من الاضافات  
والاعتبارات العقلية وعلى ان الحاصل في الازلي هو مبدء التخليق والترزق  
والامانة والاحياء وغير ذلك وليس ذلك المبدأ سوى القدرة والارادة  
وتفصيل هذا المرام في كتب الكلام \*

﴿الاحد﴾ بفتح الحمة والحاء المهملة في الاصل وحدثت الواو همزة  
على خلاف القياس لان قلب الواو المضمومة او المكسورة في اول الكلمة  
بالالف قياس شائع وذائع بالتبع مثل اجوه واشاح كآفي الاصل وجوه  
وشاح بالضم في الاول والكسر في الثاني وقلب الواو المفتوحة في اول الكلمة  
لم يحى في كلامهم الاحد وانه وفي الصحاح ان لفظاً واحداً لا يستعمل في الايجاب

فلا يقال في الدار احد بل لا احد في الدار لكن بشكل بقوله تعالى قل هو الله احد (واجيب) بان المحقق الرضى الاسترأباضى صرح بمجى استعماله في الايجاب على القلة كذا في حاشية شيخ الاسلام على التلويح والفرق بين الاحد والواحد ان الاول لا يطلق الا على غير المتعدو الواحد يطلق عليه وعلى التعدد اذا كان فيه جهة الوحدة بانه واحد من الجماعات او واحد من المثنيات او واحد من الافراد (فان قيل) ان لفظ الله تعالى علم للجزئى الحقيقى وهو لا يكون الا واحدا احدا فلا فائدة بعده في ذكر الاحد في قوله تعالى قل هو الله احد ولا حاجة في توصيفه بالواحد في المسئلة الكلامية وهي ان المحدث للعالم هو الله الواحد بل لا يجوز جعلها من المسائل الكلامية لان مسئلة العلم لا بد وان تكون نظرية وثبت الوحدة للجزئى الحقيقى ضرورى (قلنا) لا نسلم ان المراد بالله الجزئى اذ المراد به واجب الوجود مطلقا فيشذ يكون الحكم بالواحد او وصفه به بمنزلة الحكم به على الواجب او وصفه به وفيه اشارة الى ان التوحيد هو عدم اعتقاد الشركة في وجوب الوجود على ما قاله المحقق التفازانى في شرح المقاصد من ان التوحيد عدم اعتقاد الشركة في الالوهية وخواصها واراد بالالوهية وجوب الوجود وبخواصها الامور المتفرعة عليهم من كونه خالقاً للاجسام مدبر العالم مستحقاً للعبادة وان سلمنا ان المراد بالله الجزئى الحقيقى (فقول) المراد بالاحد والواحد وحدة تعالى في صفته اعنى وجوب الوجود لا في ذاته والضرورى انما هو ثبوت الوحدة للجزئى الحقيقى في ذاته الشخصية دون صفته ولما كان الكفار اعتقدوا اشتراك معبوداتهم له تعالى في صفة الوجوب وما ينزع عليه من استحقاق العبادة وخلق العالم وتديره قال الله تعالى قل هو الله احد ردا عليهم وجعل المتكلمون تلك مسئلة



كلامية ولا يخفى ما في هذا الجواب من عدم جريانه في قوله تعالى قل هو الله احد لان الاحدية لا تستعمل الا في الوحدة في الذات لا في الوحدة في الصفة فافهم • وقال الفاضل الجلي رحمة الله في حاشيته على المطول ان هو في قل هو الله احد محتمل ان يكون مبتدأ واقفه خبره واحد خبر انا يا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستعمل من البيل منه كما ذكره الرضي رحمه الله ومحتمل ان يكون ضمير الشأن والجملة خبره وتعيين الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما وبحسب الذات اي لا ركيب فيه اصلا وعلى الوجوبين يظهر فائدة حمل الاحدية تعالى فلا يكون مثل زيد احد انشئ •

﴿ الاحدية ﴾ في الواحدة • ﴿ ف (١٢) ﴾

﴿ الاحتقار ﴾ قريب من الالهانة وقد فخر اينها بان الالهانة تحصل بقول افضل اور كها لا بجر دالا اعتقاد والاحتقار يحصل • وبمجرد الاعتقاد في علم الاعتبار بشئ •

﴿ الاحالة ﴾ قد تطلق على تنير الشئ في كيفية كالتسخين والتبريد وتلك مما الاستحالة كالتسخين والتبريد وقد تطلق على تنير حقيقته وجوهه اي صورته النوعية وهذا التنير هو المسمى بالكون والتساقط وهذا المعنى الاخير هو المراد في تعريف القوة الفاذية فاحفظ •

﴿ الاحاطة ﴾ من الحوط وهو الحفظ والصيانة ومنه الحائط للجدار لحفظه وصيانته عن دخول النير وفراا كرفقن جيزى راو دانستق منه راو لهذا قال السيد السند الشريف الشريف قدس سره الاحاطة امر الشئ بكماله ظاهرا وباطنا كما قال الله تعالى الا انه بكل شئ محيط •

﴿الالف مع الحاء﴾ ﴿٩٩﴾ ﴿دمتور العلماء - ج (١)﴾

﴿الاحصار﴾ من الحصر وهو المنع والحبس عن السفر وفي الشرع المنع عن المضى في افعال الحج سواء كان بالعدو او بالحبس او بالمرض واتصاف الحصر في الحصر ان شاء الله تعالى.

﴿الاحصاء﴾ المدعى على سبيل الاجمال والمدعى على سبيل التفصيل وهذا هو الفرق بينهما.

﴿الاحسان﴾ نية اللثة فل ما ينبغي ان يفضل من الخير وفي الشرع ان تبدل الله كالك تراها فان لم تكن تراها فانه رالك.

﴿احسن الخالقين﴾ جمع بطريق عموم المجاز اذ لا مؤثر في الحقيقة الا بالله تعالى.

﴿الاحسان﴾ في اللغة المنع والبخل في الحصن يقال انه احسن اي دخل في الحصن كما نقل في المعرق اي دخل في العرق وفي الشرع ان يكون الانسان رجلا او امرأة متميزا بالفاخر امسما حصل له الوطي بانسان بالغ حر مسلم ينكح صحيح. وهذا احسان الرجم فمن كان على هذه الصفات الخمس وزني باي امرأة كانت على صفات الاحسان او لا رجم فان كانت المزنية على صفات الاحسان رجمت ايضا والاحدث وان كانت امرأة على هذه الصفات الخمس وزنت باي زان كان على صفات الاحسان او لا رجمت فان كان الزاني ايضا على صفات الاحسان رجم والاحد فكان الانسان يصير داخلا في الحصن عند وجود الصفات الخمس المذكورة. واما احسان حد القذف كون المقدوف عاقلا بالفاخر امسما عفيفا عن زنا شرعي.

﴿الاحساس﴾ ادراك الشيء باحدى الحواس الخمس الظاهرة او الباطنة فان كان الاحساس بالحس الظاهر فهو المشاهدة وان كان بالحس الباطن فهو

الاحصار  
الاحصاء  
الاحسان

احسن الخالقين

الاحصان

احسان

الوجدان وان اردت ان تعقل الاحساس بتفصيله فانظر في التعقل •  
 ﴿ الاحتراس ﴾ ان يوتي في كلام يوم خلاف المقصود بما يدفعه اي يوتي  
 بشئ يدفع ذلك الابهام نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه  
 اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين • فانه تعالى لو اقتصر على وصفهم بالادلة على  
 المؤمنين لثوم ان ذلك لضعفهم وهذا خلاف المقصود فاتي على سبيل التكميل  
 اعزة على الكافرين •

﴿ الاحجام ﴾ كف النفس عن الشئ ويقال به الاقدام •  
 ﴿ الاحكام ﴾ الشرعية النظرية ما يكون المقصود منه النظر والاعتقاد وهي  
 مقابلة العملية التي يكون المقصود منها العمل •

﴿ باب الالف مع الخاء المعجمة ﴾

﴿ الاختراع ﴾ يرادف الابداع كما اشير اليه في الاشارات •  
 ﴿ الاختصاص ﴾ كون الشئ خاصا بشئ اي التعلق الخاص وما قيل ان المراد  
 بالاختصاص في تعريف الحلول ان لا يمكن تحقق هذا الشخص بينه نظرا الى  
 ذاته بدون ذلك كما في المرض بالنسبة الى موضوعه فتكلف • لان الاختصاص  
 بهذا المعنى غير مشهور بل المشهور هو الاول • (ثم اعلم) ان الاختصاص بحسب  
 النسبة يقتضى ان يكون فاعله مقصورا والمذكور بمد الباء مقصورا عليه لكن  
 غلب استعماله على ان يكون فاعله مقصورا عليه والمذكور بمد الباء مقصورا اما  
 بحمل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه •  
 واما بتضمن معنى التمييز فيه بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا وتكون الباء  
 المذكورة صلة للمضمن وقدر للمضمن فيه بباء اخرى فمضى قولهم نخصك بالعبادة  
 مثلا على الاول نميزك وفردك من بين المعبودين بالعبادة فتكون العبادة

والاحتراس

والاحكام

والاختراع

والاحكام

والاختصاص

مقصورة عليه تعالى وممناء على الثاني تميزك بها خصصا اياها بك وقس عليه قول النحاة اختص المندوب بواو والباعث على هذا الجواز والتضمين المذكور هو ان تخصيص شي آخر في قوة تميزه بالآخر فافهم واحفظ فانه ينفعك كثيرا.

﴿ (الاخذ) ﴾ كرقن والشروع في الشيء والمشهور ان اخذ شي في تعريف شي آخر يستلزم كونه جزءا لذلك الشيء وليس كذلك الا ان النير والانسان ماخوذان في تعريف الاصل اعني مايتتى عليه غيره. وفي تعريف اللفظ اعني مايتلفظ به الانسان مع ان النير والانسان ليسا جزئين للماهية المحدود (اقول) ليس المراد ان كل ماخوذ في تعريف الماهية جزء لمسابل المراد ان كل ماخوذ بطريق الحمل او بطريق الوصف للماخوذ المحمول يكون جزءا للماهية المماثل الحيوان والناطق في تعريف الانسان بالحيوان الناطق.

﴿ (اخبرنا) ﴾ في حديثنا ان شاء الله تعالى.

﴿ (الاختصار) ﴾ تقليل اللفظ مع كثرة المعنى.

﴿ (اختلاف الدارين) ﴾ انما يتحقق باختلاف المسكر والملك بحيث تنقطع العصاة فيما بينهم حتى يستحل كل من المسلمين قتال الآخر. واذا ظفر رجل من عسكر احدهما برجل من عسكر الآخر قتله وهذا الاختلاف بين الوارث والمورث من موانع الارث في حق اهل الكفر كلية حتى لا يرث الذي من الحربي ولا الحربي من الذي. واما في حق المسلمين فانما يؤثر في الحرمان جزئية لا كلية حتى لو مات المسلم في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الحرب بالاستئمان او على العكس يرث كل واحد منهما من الآخر بالاجماع. واما المسلم الذي لم يهاجر من دار الحرب فلا يرث المسلم المهاجر بالاتفاق. ومما حررنا لك يظهر التوفيق بين ماهو المشهور من ان اختلاف الدارين انما هو مانع من الارث في حق الكفار

الاخذ

الاختصار

اختلاف الدارين

خاصة هوين ما ذكره صاحب البسيط وشارحه من ان اختلاف الدارين بين  
الشخصين على ثلاثة اوجه (اختلاف حقيقة وحكما) وهو مانع في حق الكافر  
والمسلم للحربي والذمي وكالمسلم الذي في دارنا ومن اسلم في دار الحرب ولم يهاجر  
(اختلاف حكما لا حقيقة) وهو مانع ايضا في حقها كالكافر المستامن مع الذمي  
وكالمسلم المستامن الذي كان في دار الحرب ولم يهاجر واستامن مع المسلم الذي  
في دار الاسلام (والثالث اختلاف حقيقة لا حكما) وهو ليس بمانع لافي  
حق الكافر ولا في حق المسلم كالكافر المستامن مع الحر، والمسلم الذي في دار  
الاسلام واستامن من الحربي مع المسلم الذي في دار الاسلام (والاختلاف  
الحقيقي) ان يكون احدهما في دار الاسلام حسا والآخر في دار الحرب  
(والاختلاف الحكمي) ان يكون احدهما في اعتبار الشرع وحكمه من اهل دار  
الاسلام والآخر من اهل دار الحرب وان كانا معا في مكان واحد فلا اختلاف  
حكما وحقيقيا يكون اختلافهما بحسب المحس وفي اعتبار الشارع حربي مات في  
دار الحرب وله اب او ابن ذمي في دار الاسلام فانه لا يرث الذمي من ذلك  
الحربي وكذا الوماث الذي في دار الاسلام وله اب او ابن في دار الحرب فانه  
لا يرث ذلك الحربي من ذلك الذي وكذا الوماث المسلم الذي في دارنا وله اب  
او ابن اسلم في دار الحرب يعني لم يهاجر اليها فانه لا يرث الاب او الابن من ذلك  
المسلم وذلك لان اختلافهم في الدار حسا وفي اعتبار الشرع (والاختلاف حكما  
فقط) كستأمن مات في دارنا وله وارث ذمي لا يرث منه لانها وان كانا في دار  
واحدة حقيقة فهما في دارين حكما لان المستأمن على عزم الرجوع وتمكن منه بل  
يتوقف ماله لورثته الذين في دار الحرب لان حكم الامان باق في ماله لحقه ومن جملة  
حقه ابصال ماله الى ورثته فلا يصرف المال الى بيت المال انتهى والمراد بالمستامن

في مثال الاختلاف حكما لا حقيقة المسلم الذي كان في دار الحرب ولم يهاجر  
واستأمن من حتى يكون مثالا لا اختلاف الدار حكما لا حقيقة بخلاف المستأمن  
في مثال الاختلاف حقيقة لا حكما فان المراد به المسلم الذي في دار الاسلام  
واستأمن من الحربي ليسخل في دار الحرب فافهم واحفظ \*

﴿وان﴾ اردت توضيح التوفيق فاعلم انهم لما عدوا اختلاف الدارين من  
الموانع ثم فسروه باختلاف المنعة والملك كاذان يتقضى بالمسلمين المختلفين  
بالعدل والبنى مع انهم يتوارثون بالاتفاق خصصوا الكلية بالكفار يعني ان  
اختلاف الدار بهذا التفسير انما يمنع كلية في حق الكفار حتى ان الكفار في  
دارين من دار الحرب مختلفين بالمنعة والملك لا يتوارثون بخلاف اهل الاسلام  
فان الاختلاف فيما بينهم بالدار بهذا التفسير لا يمنع كلية فان الباغي والمعادل مع  
انها في دارين مختلفتين بالمنعة والملك يتوارثان كما خصص السيد السند قدس سره  
في شرحه مطالع بهذا التعليل كما يلوح لمن يطالع وشارح البسيط مع انه قال  
بالتميم او لا مال الى التخصيص بين هذا التعليل بانما يقوله بعد التفسير المذكور  
وهذا بخلاف المسلمين فيطالع فيه ليطالع عليه \* ثم لما كان المسلم الذي  
لم يهاجر من دار الحرب لا يرث المسلم المهاجر بالنص وهو قوله تعالى والذين  
آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا اذ الارث من  
باب الولاية حتى ان اصحاب التفاسير يجمعهم صرحوا بذلك \*

﴿وفي اليساوى﴾ في تاويل قوله تعالى من ولايتهم اى من توليتهم في الميراث  
وفي المذارك لصاحب الكنز هذا التفسير بعينه مع زيادة قوله فكان لا يرث  
المؤمن الذي لم يهاجر ممن آمن وهاجرا انتهى \* عم صاحب البسيط وشارحه  
اختلاف الدارين المانع من الارث بالنسبة الى الكفار واهل الاسلام لكنهما

ارادوا بالدارين اخص من التفسير الذي فسر به المخصصون وهو دار الاسلام والكفر فقط يعني ان اختلاف دار الكفر والاسلام يمنع الارث مطلقا وان كان الاختلاف بالمنعة والملك لا يمنع كرامة مطلقا بل فيما بين الكفار خاصة واما بين المسلمين فاما يمنع اذا تحقق في ضمن الاختلاف بدار الكفر والاسلام حتى اذا تحقق في ضمن فرد آخر لا يمنع كما بين الباغي والمائل فالمخصصون عنوانه التفسير الاعم والمعم اراد المعنى الاخص فلا تدافع واما واطوهم على التصريح بجري التوارث بين المسلم الذي هو في دار الاسلام مع ورثته الذين في دار الحرب فيقتضي ان لا يورث الاختلاف بدار الكفر والاسلام ايضا في حق اهل الاسلام فيصاحبه التوفيق فلا يتأني قول صاحب البسيط لانه يحتمل ان يراد بقولهم مع ورثته الذين في دار الحرب ورثته الذين دخلوا دار الحرب بعد الهجرة لا الذين لم يهاجروا على ما يرشدك اليه عبارة واحد من المخصصين وهو صاحب ضوء السراج من قوله حتى لو دخل التاجر المسلم دار الحرب لاجل التجارة ومات فيها رث منه ورثته الذين كانوا في دار الاسلام كذلك المسلم اذا سره اهل الحرب والحقوه بدارهم ومات فيها ولم يفارق دينه رث منه ورثته الذين في دار الاسلام لان المنحول في دار الحرب للتجارة او بالاسر لا يكون الا بعد الهجرة ولا ينكره صاحب البسيط ايضا لان الاختلاف بدار الكفر والاسلام انما يورث اذا كان حكما كما صرح هو به والداخل للتجارة او المأسور (١) على ارادة الرجوع فكأنه في دار الاسلام بل صرح به شارحه بقوله والمسلم المستأمن مع المسلم الذي في دار الاسلام فحصل التوفيق والله ولي التوفيق (بقى شيء) وهو انه اطبق كلمة المخصصين سوى الخبر التحرير السيد السند قدس سره على جعل التوارث بين المسلم الذي في دار الحرب

والذي في دار الاسلام غاية وغمرة لهذا التخصيص فلوار يدهر وما للتوفيق المسلم  
الذي دخل دار الحرب بمدا الهجرة لم يصلح ان يكون غمرة فانه لو فرض  
تأثير بيان الدارين في حق اهل الاسلام ايضا في الحرمان جرى التوارث  
بينهما الاعتبار التباين حكما وهو متنفها هاهنا لا ترى الى توارث الكافر  
المستامن والحربي مع اعتبار تباين الدارين في حقهم بالاتفاق فلا بد ان  
يحمل على ما قبل الهجرة فيهدم قصر التوفيق لكنه يمكن ان يقال عبارات  
المخصصين سوى صاحب ضوء السراج بحملة محتملة لان رادفها بالورثة  
المسلمين الذين في دار الحرب الذين لم يهاجروا وبدوا هاجروا وتم دخولها وعبرة  
ضوء السراج كما سمعت آغا مفسرة متينة في الثاني هو من مسلمات فن الاصول  
حمل المجهل على المفسر فلا بد ان يراد ما بعد الهجرة خاصة وايضا الاحتمال الاول  
مخالف للنص الصريح فبطل وبقي الاحتمال الثاني جزء ما فصل التوفيق في اصل  
المسئلة اما جعلهم اياه غمرة التخصيص فاما ان يحمل على قلة التعمق منهم ولذا ترى  
اسوة المحققين وسيد الشراح قدس سره لم يجعل غمرة واما ان يقال ان اختلاف  
الدارين بمعنى دار الكفر والاسلام الذي هو مانع فيما بين اهل الاسلام ايضا  
لا يمنع كلية في حق اهل الاسلام كما لا يمنع اختلاف الدارين بالمعنى الاعم  
اي الاختلاف بالمنة والملك كلية في حقهم بل انما يمنع اذا كان قبل الهجرة  
اما بعد الهجرة كما اذا دخل تاجر الى اسير افلا يختلف الكفار فان ذلك  
الاختلاف مؤثر في الحرمان بينهم مطلقا فان الاسير منهم في ايدينا حال كونه  
على دينه لا يرث ممن هو في دار الحرب من اقاربه فانه مملوك ذمي والذي لا يرث  
من الحربي وان كان يرث الماجر منهم الى دارنا من اهل الحرب فالغمرة في عبارة  
ضوء السراج هو المجموع بعد الاختلاف الدارين دار الكفر والاسلام



انما وثر في الحرمان مطلقا في حق الكفار اما في حق المسلمين فانما وثر قبل  
الهجرة اما بعد الهجرة فلا وثر حتى ان الداخل في دار الحرب باجر او اسيرا  
يرث فمن هو في دار الاسلام بخلاف الكفار فانهم توارثون في الصورة الاولى  
دون الثانية وفي عبارة الشهابي وغيره من المجملين هو الثاني فقط اي الداخل  
دارهم اسيرا فلم ان الاسر في حقنا لا يقطع الولاية بخلافهم فان ولاية اهل  
الاسلام قوية فبعد ما ثبتت بالهجرة لم يظهر عليها استيلاء الكفار بالاسر لان  
الاسلام بمخذا فيه يعلو ولا يعلل بخلاف الكفار فانه لما كانت ولايتهم فيما  
ينعم ضميعة رتفع باستيلاء اهل الاسلام هذا التوفيق القويق نور من  
انوار السيد السند السيد نور الهدى سلمه الله العلي الاعلى •

﴿ الاخلاص ﴾ في الملقنة ترك الرياء في الطاعات وفي الاصطلاح تخليص  
القلب من شائبة الشرك المكدر لصفاة • وتحقيقه ان كل شيء يتصور ان يشوبه  
غيره فاذا صفا عن شوبه وخلص عنه يسمى خالصا ويسمى الفعل المخلص  
اخلاصا قال الله تعالى من بين فرث ودم لبنا خالصا • فانما خلوص اللب ان  
لا يكون فيه شوب من الفرث والدم • قال التفضيل رحمة الله عليه ترك العمل  
لاجل الناس رياء والعمل لاجلهم شرك • والاخلاص الاخلاص من هذين •  
﴿ وان اردت ﴾ ان تعلم الاخلاص وعدمه بين الزوج والزوجة فاجمع اعداد  
اسم كل واحد منهما بحساب الجمل على حدة واطرح تسعة تسعة واحفظ الباقي  
من الكل وارقم على حدة • فان بقي الواحد من الطرفين فيسما اخلاص واتحاد  
والا فالواحد مع الاثنين اخلاص • ومع الثلاثة عداوة • ومع الاربعة  
خصومة • ومع الخمس اخلاص • ومع الست اخلاص بالجنان • ومع  
السبع موافقة • ومع الثمانية محبة لا بالسرور • ومع التسعة اخلاص •

﴿ طريق استكشاف الاخلاص وعدمه بين الزوجين ﴾

﴿ مخرج ﴾

﴿ وان بقي ﴾ من احدهما انسان فهما مع الأنين من الآخر اخلاص ومع  
الثلاثة الى الخمسة كذلك على الاختلاف ومع الستة سرور ومع السبعة  
اخلاص حسن ومع الثمانية خصومة ومع التسعة اخلاص \*  
﴿ وان بقي ﴾ من احدهما ثلاثة فهي مع الثلاثة من الآخر اخلاص من وجه  
لكون الزوجة ذمية الاخلاق وسوء العيش \* ومع الاربعة الخصومة  
المفضية الى الفضيحة \* ومع الخمسة الافتراق \* ومع الستة الذل \* ومع السبعة  
الاخلاص \* ومع الثمانية المحبة \* ومع التسعة الافتراق بالآخرة \*  
﴿ وان بقي ﴾ من احدهما اربعة فهي مع الاربعة من الآخر الافتراق  
بالآخرة \* ومع الخمسة عدم المحبة رأساً \* ومع الستة الخصومة دائماً لكونهما  
متركبين بالافعال القبيحة \* ومع السبعة الراحة \* ومع الثمانية الاخلاص  
بالجنان \* ومع التسعة عدم الاخلاص بوجه \*  
﴿ وان بقي ﴾ الخمسة من جانب فهي مع الخمسة من الجانب الآخر الخصومة  
دائماً \* ومع الستة فرط المحبة \* ومع السبعة بينهما مكروء وتزوير \* ومع الثمانية  
سرور الزمان بالسرور \* ومع التسعة الخصومة والجدال \*  
﴿ وان بقي ﴾ من احدهما ستة فهي مع الستة من الآخر عدم الاخلاص \* ومع  
السبعة المحبة والوداد \* ومع الثمانية فرط المحبة وقدم الزوجة موجب البركة \*  
ومع التسعة السرور من وجه \*  
﴿ وان بقي ﴾ من احدهما السبعة فهي مع السبعة من الآخر فرط المحبة \* ومع  
الثمانية السرور \* ومع التسعة المكروء والسحر \*  
﴿ وان بقي ﴾ من احدهما الثمانية فهي مع الثمانية من الآخر السرور \* ومع التسعة  
الاخلاص \*

﴿ وان بقي ﴾ من احدهما تسعة ففي مع التسعة من الآخر الخصومة وتوقع  
الاقتران فافهم واحفظ وكن من الشاكرين •

﴿ الاخص ﴾ قد يراد به المعنى التفصيلي كما قال هذا الامر اخص من ذلك  
الامر مع اشتراكهما في الخصوص وقد يراد به الخاص ومفس عليه الاعم •

﴿ الاختلاس ﴾ هو الاخذ من اليد سر عهدها •

﴿ الاخبار ﴾ بالفتح جمع الخبر وبالكسر مصدر من باب الافعال • وقد يطلق  
على الكلام الذي نسبته خارج نطاقه ولا تطاقه • وقد يطلق على القاء هذا  
الكلام • وقال العلامة التفتازاني رحمه الله في التلويح المركب التمام المحتمل  
للصدق والكذب يسمى من حيث اشتراكه على الحكم قضية • ومن حيث احتماله  
الصدق والكذب خبرا • ومن حيث افادته الحكم اخبارا • (واعلم) ان  
الاخبار ثلاثة اما بحق للغير على آخر وهو الشهادة • او بحق للمخبر على آخر وهو  
الدعوى او بالعكس وهو الاقرار •

﴿ اخفش ﴾ اسم ثلاثة رجال من النحاة • (احدهم) استاذ سيوبه ابى عبيدة  
وكنيته ابو الخطاب (وانهم) تلميذ سيوبه ولقبه سعيد وكنيته ابو الحسن  
وابوه مسعود (ونالهم) غرته وهو ابو الحسن علي بن سليمان • والاخفش الاكبر  
هو ابو الخطاب والاخفش الاوسط هو ابو الحسن ابن مسعود • توفي في  
احدى وعشرين ومائتين • وقيل في خمس عشر ومائتين •

﴿ الاختيار ﴾ ترجيح احد الامرين او الامور على الآخر •

﴿ اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ﴾ و اخراجه لا على مقتضاه •  
﴿ الاول ﴾ عبارة عن القاء الخبر الى المخاطب على وفق ظاهر حاله بان يلقي الى  
خالي ذهنه عن الحكم مجردا عن مؤكدات الحكم والى المتردفيه السائل عنه

﴿ الاخص ﴾

﴿ الاخبار ﴾

﴿ الاختلاس ﴾

﴿ اخفش ﴾

﴿ اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ﴾

﴿ الاختيار ﴾

الطالب عما هو عليه في نفس الامر مؤكدا استحانا وبإلى المنكر عنه الحاكم بخلافه  
مؤكد او جوبا على حسب انكاره قوة وضمفام (والثاني) عبارة عن القاء  
الخبر الى المخاطب لا على وفق ظاهر حاله بان يلقى الكلام مؤكدا الى غير المنكر  
الذي ظاهر حاله عدم الانكار المقتضى ان يلقى اليه كلام مجرد عن التأكيد  
وانما يكون هذا الالتقاء اذا لاح على غير المنكر امارات الانكار \*  
واعلم ان ضابطة اخراج الكلام سواء كان على مقتضى الظاهر او على  
خلافه ان احوال المخاطب منحصرة في الاربعة (١) العلم بحكم الخبر (٢)  
والخلو (٣) والسؤال (٤) والانكار عنه فالاقسام العقلية ستة عشر (ثلاثة) منها  
باطلة لا فائدة فيها تنزل الخالي (١) منزلة الخالي (٢) والسائل منزلة السائل (٣)  
والمنكر منزلة المنكر واحدها لا يتصور معه الكلام على ظاهر حاله وهو  
العالم فانه لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى ظاهر حاله لان مقتضاه ان  
لا يخاطب بما يلمه فيبقى اثنا عشر قمما صحيحا وتفصيله ان العالم لا يخاطب  
بما يلمه على مقتضى ظاهر حاله الا بعد تنزيله منزلة غيره من الثلاثة الأخيرة  
اعني الخالي والسائل والمنكر يكون اخراج الكلام معه حيثن على خلاف  
مقتضى ظاهر حاله فهذه ثلاثة اقسام وكل من الخالي والسائل والمنكر  
اذا خوطب على مقتضى ظاهر حاله من الخلو والسائل والانكار كان القاء الخبر  
اليه اخراجا على مقتضى الظاهر وهذه ايضا ثلاثة اقسام وان نزل كل واحد منها  
منزلة احدا الاخرين بان (١) نزل الخالي منزلة السائل (٢) والمنكر (٣) والسائل  
منزلة الخالي او المنكر (٤) والمنكر منزلة الخالي او السائل وهذه ستة اقسام كان  
القاء الخبر على خلاف مقتضى ظاهر حال المخاطب فاخراج الكلام سواء كان  
على مقتضى الظاهر او على خلافه منحصرا في اثني عشر قمما ثلاثة منها اخراج

الكلام على مقتضى الظاهر تسعة على خلافه ثلاثة في العالم وستة في غيره هذا توضيح ما ذكره السيد السند قدس سره في حواشيه على المطول

﴿ باب الالف مع الدال المهمة ﴾

﴿ الاداء ﴾ وكذا القضاء في اللغة الايتان بالموقوفات كصلوة الصبح مثلا وغيرها مثل اداء الزكاة والامانة وقضاء الحقوق وقضاء الحج والايان به نأيا بعد فساد الاول ونحو ذلك كالصلوة بالجماعة بطلب الفضيلة بعد الصلوة منفردا ﴿ واما ﴾ في اصطلاح الفقهاء فنجد اصحاب الشافعي رحمه الله الاداء والقضاء يختصان بالمبادات الموقفة ولا يتصور الاداء الا فيما يتصور القضاء ﴿ فلماذا قالوا الاداء افضل في وقته المقدر له شرعا ولا والقضاء ما فعل بعد وقت الاداء استدرا كما سبق له وجوب مطلقا ﴿ وقولهم مطلقاتيه على أنه لا يشترط الوجوب عليه ليدخل فيه قضاء النائم والحائض اذ لا وجوب عليهما عند المحققين وان وجد السبب لوجود المانع كيف وجوز التارك بجمع عليه وهو ينا في الوجوب ﴿ والاعادة ما فعل في وقت الاداء نأيا لخلل في الاول وقيل لمنذر فالصلوة بالجماعة بعد الصلوة منفردا يكون اعادة على الثاني لان طلب الفضيلة عنذر لا على الاول امدم لخلل ﴿ فظاهر كلامهم ان الاعادة قسم مقابل للاداء والقضاء خارج عن تعريف الاداء بقوله اولا على انه متعلق بقوله فعل فان الاعادة ما فعل نأيا لا اولا ﴿

﴿ وذهب المحققون ﴾ الى انها قسم من الاداء وان قولهم اولا في تعريف الاداء متعلق بقوله المقدر له شرعا احتراز عن القضاء فانه واقع في الوقت المقدر له شرعا نأيا حيث قال عليه الصلوة والسلام من نام عن صلوة ونسيها فليصلها اذا ذكرها فذلك وقتها فقضاء صلوة النائم والناسي عند التذكر قد فصل في وقتها المقدر لها

﴿ باب الالف مع الدال المهمة ﴾

نايا اولاً \*

﴿ وعند اصحاب ﴾ ابي حنيفة رحمه الله الاداء والقضاء من اقسام المأمور به موقتا كان او غير موقت فالاداء تسليم عين ما ثبت بالامر واجبا كان او نفلا والقضاء تسليم ما وجب بالامر وهذه عبارة التلويح وفيه ايضا انه يطلق كل من الاداء والقضاء على الآخر مجازا شرعا لتباين المعنيين مع اشتراكهما في تسليم الشيء الى من يستحقه وفي اسقاط الواجب كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة \* وكقولك ادبت الدين ونور تاداء ظهر الامر \* واما محسب النعمة فقد ذكر وان القضاء حقيقة في تسليم العين والمثل لان معناه الاسقاط والاتمام والاحكام وان الاداء مجاز في تسليم المثل لانه ينبئ عن شدة الرعاية والاستقصاء في الخروج عما لمزمه وذلك بتسليم العين دون المثل وفي الحاسمي الاداء هو تسليم عين الواجب لسيه الى مستحقه وعين الواجب كفعل الصلاة والتمن \* وسبب الواجب كالوقت للصلاة والاشتراء للتمن ومستحق الواجب هو الله تعالى او العبد كما في التمن \* وبعبارة اخرى الاداء هو تسليم العين الثابت في النعمة بالسبب الموجب كالوقت للصلاة والشهر للصوم الى من استحق ذلك الواجب \*

﴿ الاداء الكامل ﴾ ما يؤديه الانسان على الوجه الذي امر به كاداء المدرك والامام \*

﴿ الاداء الناقص ﴾ ما يؤديه الانسان لا على الوجه الذي امر به كاداء المنفرد والسبوق \*

﴿ الاداء المشابه للقضاء ﴾ هو اداء اللاحق بعد فراغ الامام لانه باعتبار الوقت مودوب اعتبار انه التزم اداء الصلاة مع الامام حين يحرمه قاض لما فاته

﴿ الاداء الكامل ﴾

﴿ الاداء الناقص ﴾

﴿ الاداء المشابه للقضاء ﴾

﴿الادب﴾

﴿الادب﴾

﴿ادنى نامل﴾

﴿الادمان﴾

﴿ادغام﴾

مع الامام

﴿الادب﴾ نكاه داشتن حد هر جيزي وجمه الآداب ومن كان مؤدبا يكون جامعاً للشرعة النبوية والاخلاق الحسنة قال العارف الجلال الرومي رحمه الله عليه في المتنوي

از خدا جو تيم توفيق ادب • بي ادب محروم گشت از لطف رب  
بي ادب تنها به خود را داشت بد • يلکه آتش در همه آفاق زد  
﴿الادب﴾ على ضربين • (ادب النفس) و (ادب الدرس) و (الاول) احتراز  
الاعضاء الظاهرة والباطنة من جميع ما ينبت به (والثاني) عبارة عن معرفة  
ما يحترز به عن جميع انواع الخطايات في المناظرة خطا باطنيا واستدلالا بيقيناه  
﴿ادنى نامل﴾ اى اقل بصير وادون تفكر ولا يبعد ان يكون معناه اقرب تفكر  
وتبصر (فلى الاول) لفظ ادنى مشتق من الدناءة المهموزة (وعلى الآخر)  
مشتق من الدون المنقوص

﴿الادمان﴾ الدوام والاعتقاد ومنه اند من اى المداوم

﴿الادغام﴾ في اللفظة ادخال الشئ في الشئ تقول ادغمت الثوب في الوعاء اذا  
ادخلته فيه وادغمت في القرس اللجام اذا دخلته فيه وفي صناعة التصريف  
ان تأتي بحرفين اولهما ساكن وتأتيها متحرك من مخرج واحد من غير فصل  
وفي الشافية الادغام ان تأتي بحرفين ساكن فتتحرك من مخرج واحد من غير  
فصل وانما قال بحرفين اذ لا يتصور الادغام الا في حرفين ولا بد من سكن  
الاول ليتصل بالثاني اذ لو حررك حالة الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني • ولا بد  
ايضا ان يكون الثاني متحرك كالانه مبين لالاول والحرف الساكن كالميت  
لا يبين نفسه فكيف يبين غيره • وانما قال فتتحرك باقواء دون تم ايدل على انتفاء

المهلة ولم يقل بالواو ليعلم الترتيب \* وقوله من مخرج واحد احتراز من مثل قل \* وقوله من غير فصل احتراز من مثل ررب \* ويكون الادغام في التلين او المختلين ان كان من مخرج واحد او من مخرجين متقاربين لكن بمدة ان يصير اثنان ليتمكن الادغام مثل ذب وعبدت ولبت والاصل ذب وعبدت ولبت وقيل الباء الحرف في مخرجه مقدرا للباء الحرفين نحو مد واعد \*

﴿الادماج﴾ في اللفظة الف \* وفي اصطلاح البديع ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او ذما معنى آخر وهو اعلم من الاستبعا لشموله المدح وغيره واختصاص الاستبعا بالمدح \*

﴿الادراك﴾ قد يفسر بانقش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء وح يكون اتصالا وقد يفسر بالصورة الحاصلة في النفس (وح) يكون كيفاً ثم الادراك اربعة (احساس) وهو ادراك النفس بواسطة احدي الحواس الخمس الظاهرة (وتخيل) وهو ادراك النفس بواسطة الحس المشترك (وتوهم) وهو ادراك النفس بواسطة الوهم (وتقل) وهو ادراك النفس بواسطة القوة المعاقلة ولهذا الادراك الذي هو النقل تفسير ان كاهراً فاقديراد بالادراك لحاطة الشيء بكماله \*

﴿الادلاء﴾ الانتساب فمضى الادلاء بالانثى الانتساب بها الى باستعانتها الى الميت \* وفي بعض الحواشي على الشريفة الادلاء ارسال الدلو في الير ثم استعير في ارسال كل شيء مجازا فمضى ادلاء بالانثى ان يرسل قرابة الميت بواسطة شخص على ان الباء للاستعانة \*

﴿باب الالف مع الذال المعجمة﴾

﴿الادماج﴾

﴿الادراك﴾

﴿باب الادلاء﴾



في الاذان : كالكلام اسم من التاذين اي الاعلام وفي الشرع الاعلام  
وقت الصلاة بكلمات معلومة مأثورة وهي خمس عشرة كلمة (في الزاهد)  
الاذان ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله حي  
على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله اكبر الله اكبر  
لا اله الا الله وهو خمس عشرة كلمة والاذان عند الشافعي رحمه الله تسع عشرة  
كلمة بزيادة اربع كلمات بالترجيع وهو ان يقول كلا من الشهادتين مرتين  
خافضا صوته ثم كلاهما مرتين رافعا صوته ثم الاصح ان الاذان ستة موكدة  
للقارئ الخمس الاداء والقضاء بالجماعة وللجمعة \*

هو الاذن في الكسر في اللغة الاعلام مطلقا ومنه الاذن والاعلام بالاجازة في التصرفات والخصه في الشيء والاطلاق عن اي شيء كان وفي الشرع اطلاق المملوك عبدا او امة في حق التجارة باسقاط الحجر اي المنع الثابت بالرقبة في (كنز الدقائق) والوقاية الاذن فك الحجر واسقاط الحق ولا يخفى على المستيقظان اسقاط الحق مستدرك وانما هو لزيادة الايضاح وبعبارة اخرى الاذن في الشرع فك الحجر واطلاق التصرف لمن كان ممنوعا شرعا في الاذاله في العروض زيادة حرف ساكن في وتندمج مع مثل مستغفلن زيد في آخره نون بعدما ابدلت النون الالف فصار مستغفلان ويسمى هذا الاذن اذ اقرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا في تمسكوا به على ان لا يقرأ المؤمن بل يسمع وينصت فان قيل اذا كانت القراءة جبراً فالتمسك بقوله تعالى مسلم وما اذا كانت سراً فمتنوع فان الحكم بعدم قراءة المؤمن لا يلزم بقوله تعالى قيل الامر بالسماع للجهنم والامر بالا نصات للسرقة فافهم

﴿باب الف مع الراء المهملة﴾

﴿الارجواني﴾ الحرة المائلة الى السواد •

﴿الارهاص﴾ في اللغة وار ينادها ذو في الاصطلاح هو الخارق للمادة الذي يظهر من النبي قبل بعثته وانما سمي ارهاصا لانه تأسيس لقاعدة النبوة دال على بعثته في المآكر من ارهصت الحائط اذا استتته وبسيرة أخرى الارهاص ما يظهر من الخوارق عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل ظهوره كالنور الذي في جبين اباة نينا محمد المصطفى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم •

﴿ارتفاع المانع﴾ اعلم ان علة الماهية اما ان لا يجب بها وجود المعلوم بالفعل بل بالقوة وهي العلة المادية واما ان يجب بها وجوده بالفعل وهي العلة الصورية وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلوم اى يكون مؤثرا في المعلوم موجودا له وهي العلة الفاعلية او لا يوجد وحيشا اما ان يكون المعلوم لاجلها وهي العلة الغائية او لا وهي الشرط ان كان وجودها وارتفاع المانع ان كان علميا وان كان مابنوقف عليه المعلوم وجود شي مع جواز عدمه فهو المعد •

﴿ارتفاع الشمس﴾ اقصر قوس دائرة الارتفاع الواقع بين مركز الشمس والافق • ﴿ف (١٣)﴾

﴿الارصاد﴾ في المطول هو نصب الرقيب في الطريق • والحق انه في اللغة بمعنى الاعداد كما ينطبق به تاج المصاحرة وفي علم البديع الارصاد ان يحمل قبل العجز من الفقرة او الليت ما يدل عليه الى على العجز اذا عرف الروى مثل قوله تعالى او ما كان الله يظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون • فان من عرف ان الحرف الروى في الفقرات السابقة النون يدل قوله تعالى يظلمهم عنده ان العجز الآتي هو يظلمون لا غير • والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي

﴿باب الف مع الراء المهملة﴾ ﴿١٢﴾ ﴿الارهاص﴾

﴿ارتفاع المانع﴾

﴿ارتفاع الشمس﴾

﴿ف (١٣)﴾

﴿الارصاد﴾

اظهر من ان يخفى •

﴿ الاربعة المتناسبة ﴾ المراد بها في ديباجة خلاصة الحساب علي وقاطمة  
والحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم لان نسبة الحسن والحسين الى علي كرم الله  
وجه كنسبتها الى خاؤون الجنة قاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها وبالعكس  
وتلك النسبة هي نسبة الولادة •

﴿ ثم اعلم ﴾ ان لاستخراج المجهولات العددية واستعلامها من معلوماتها  
ضوابط (منها) الاربعة المتناسبة وهي اربعة اعداد متناسبة بان يكون نسبة  
اولها الى ثانياها كنسبة ثالثها الى رابعها من غير ان تكون النسبة بين الثاني والثالث  
كالثاني بين الثالث والرابع • ولذلك تنسى بالمنفصلة وغير المتواليه مثل ثلاثة  
واربعة وستون ثمانية فنسبة الثلاثة الى الاربعة كنسبة الست الى الثمانية • ويسمى  
الثلاثة والثمانية منها الطرفين والاربعة والست منها الوسيطين • ويلزم لتلك  
الاربعة مساواة مسطح الطرفين لمسطح الوسيطين كما برهن عليه في الهندسة •  
ويلزم لهذه الخاصية انه اذا كان احد الاربعة مجهولا والباقي معلوما يمكن  
استخراج المجهول •

﴿ والضابطة ﴾ في استخراجها واستعلامها ان المجهول اما احد الطرفين او احد  
الوسطين فاذا كان احد الطرفين فاقسم مسطح الوسيطين على الطرف المعلوم  
فالتخرج هو المطلوب • واذا كان احد الوسيطين فاقسم مسطح الطرفين على  
الوسط المعلوم فالتخرج هو المطلوب (والمدد) اذا ضرب في غيره يسمى  
حاصل الضرب بالمسطح واذا ضرب في نفسه يسمى الحاصل بالمجتذور  
(والسوال) باستلام المجهول بالمعلوم بطريق الاربعة المتناسبة على نوعين  
(احدهما) ما يتعلق بالزيادة والنقصان • والثاني ما يتعلق بالمعاملات •

﴿اما السؤال﴾ المتعلق بالزيادة فنقول السائل اي عدد اذا زاد عليه ربه صار ثلاثة وطريق الوصول فيه ان تأخذ مخرج الكسر الذي هو الربع اعني اربعة ويسمى هذا المخرج في عرفهم مأخذاً لانه اول شيء تأخذنا من وسيلة لاستخراج المجهول وتصرف في هذا المخرج الذي هو المأخذ بحسب السؤال بان تزيد على الاربعة ربه يصير خمسة فا انتهى اليه العمل وهو في هذا المثال خمسة يسمى واسماته من ثم للوسط بين المأخذ والمعلوم فيحصل عندك معلومات ثلاث (اولها) المأخذ (وثانيها) الواسطة (وثالثها) المعلوم وهو ما اعطاه السائل بقوله صار كذا وهو في المثال ثلاثة فحصل اربعة متناسبة ﴿الاول﴾ المأخذ (والثاني) الواسطة (والثالث) المجهول (والرابع) المعلوم ونسبة المأخذ وهو في المثال اربعة الى الواسطة التي هي خمسة هاهنا كنسبة المجهول الى المعلوم التي هي ثلاثة في المثال فوقه المجهول في الوسط فاضرب المأخذ في المعلوم واقسم الحاصل اعني اثني عشر على الواسطة اعني الخمسة ليخرج المجهول وهو في هذا المثال اثنان وخمسان وهذا عدد اذا زيد عليه ربه يصير ثلاثة لانه اذا جنس اثنان وخمسان يصير اثناعشر خمسا واذا زيد عليه ربه وهو ثلاث يبلغ خمسة عشر خمسا واذا قسم هذا المبلغ على مخرج الخمس الذي هو الخمسة يخرج ثلاثة (واما السؤال) المتعلق بالنقصان فنقول السائل اي عدد اذا نقصت منه ثلثه يصير ثلاثة والطريق فيه ان تأخذ مخرج الكسر الذي هو الثلث في هذا المثال وهو ثلاثة وتقص منه ثلثه اعني الواحد على حسب السؤال فيبقى اثنان ثم اضرب المأخذ وهو ثلاثة في المدد المعلوم وهو ثلاثة ايضا يحصل تسعة ثم اقسمها على الواسطة اعني اثنين يخرج اربعة ونصف هو المطلوب لانه عدد اذا نقص عنه ثلثه صار ثلاثة

واما السؤال المتعلق بالمعاملات فكما لو قيل خمسة ارطال بثلاثة دراهم فطلان  
بكم دراهم فخمسة ارطال المسعر والثلاثة السمر والرطلان الثمن والمشتول عنه  
الثلث ونسبة المسعر الى السمر كنسبة الثلث الى الثمن فالجهول وقع في الرابع  
فاعمل على مقتضى الضابطة المذكورة في ما سبق بان تقسم على الاول الذي هو  
الخمس الستة التي هي مسطح الوسطين اى حاصل ضرب الثلاثة في الاثنين  
فيخرج درهم وخمس درهم وهو المطلوب ونسبة الخمسة الى الثلاثين ~~بقا الاثنين~~  
الى درهم وخمس درهم ولا يخفى ان النسب لا تفهم الا اذا جعل الكل اخماسا  
فاجعل الخمسة خمسة وعشرين خمسا الثلاثة خمسة عشر خمسا واثنين عشرة  
اخماس ودرهما وخماسة اخماس ولا شك ان النسبة بين خمسة وعشرين وخمسة  
عشر كنسبة بين العشرة والستة فالخاصل ان العلم بالنسب انما يحصل بمد  
التجسس.

﴿وان اردت﴾ مثال ان يكون الجهول احد الوسطين فقل كم رطلا بدرهمين  
مقام رطلين بكم فالجهول حيثذا الثمن وهو الثالث فاقسم على حسب الضابطة  
المذكورة مسطح الطرفين اعني عشرة على الثاني وهو ثلاثة فيخرج ثلاثة وثلاث  
وهو المطلوب.

﴿واعلم﴾ ان العدد الاول من الاعداد الاربع المتناسبة التي يكون في المعاملات  
يسمى في العرف مسعرا على صيغة المفعول من التسعير ويسمى الثاني منها سعرا  
او على المكس ويسمى العدد الثالث من تلك الاعداد مثنى على صيغة اسم المفعول  
من اتمت الرجل متاعه اذا وقعت اليه ثمنه ويسمى الرابع منها ثمنا او على  
المكس فان كان المسعر او لا يجب ان يكون الثمن ثالثا وان كان المسعر ثانيا  
يجب ان يكون الثمن رابعا ويكون الثلاثة من هذه الاعداد معلومة ابدا



طريق آخر لاستخراج الجيوب بالارصة التناسبية

طريق آخر لاستخراج الجيوب بالارصة التناسبية فيما يتعلق بالمعاملات

الارتفاع

طريق استعمال ارتفاع الارتفاعات

ثم اقسام الحاصل اعني (٦) على (٥) يخرج درم وخمس درم وقس عليه سائر الصوره  
﴿ ولا استخراج الجيوب ﴾ بالارصة التناسبية طريق آخر وهو ان يقسم اي  
واسطة اتفتت على الطرف المعلوم ثم يضرب الخارج في الواسطة الباقية فما باق  
فهو الطرف المجهول هذا اذا كان احد الطرفين مجهولا واما اذا كان احد  
الوسطين مجهولا فان يقسم اي طرف اتفق على الواسطة المعلومه ثم تضرب  
الخارج في الطرف الباقي اليها فاحصل فهو الواسطة المجهولة في المثال  
الاول تقسم الارصة على الخمسة وضرب الخارج اعني اربعة وخمسة في الثلاثة  
يحصل اثنان وخمسان وفي المثال الاخير تقسم الثلاثة على الخمسة وضرب الخارج  
اعني ثلاثة وخمسة في الاثنين يحصل واحد وخمس وهو المطلوب

﴿ فالضابطه ﴾ في استخراج الجيوب بالارصة التناسبية فيما يتعلق بالمعاملات  
ان تضرب عددا وقع في آخر السؤال في عدد غير جنسه وتقسم الحاصل على  
عدد جنسه فالخارج هو المطلوب في المثال الاخير يضرب عدد الرطلين في  
عدد ثلاثة دراهم وتقسم الستة على عدد خمسة اربطال فالخارج هو المطلوب  
هذه خلاصة ما في هذا الباب اللهم هون على الحساب يوم الحساب بشفاعه  
الارصة التناسبية خلاصة الاجاب (اي اجاب رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم

﴿ الارتفاع ﴾ في دائرة الارتفاع ويطبق على ما يطلق عليه مسقط الحجر غالبا  
ولا استعمال ارتفاع المرتفعات طرق اسهلها ان يتصب شاخصا على ارض  
مسطح بحيث يتبدل عليه واستعلم نسبة ظل ذلك الشاخص اليه فذلك النسبة  
ينها نسبة ظل المرتفع اليه وهذا في مرفق يمكن الوصول الى مسقط حجره  
واما فيما لا يمكن فطريق استعمال ارتفاعه فيفتقر الى الاصطربلاب وهو مذكور

في خلاصة الحساب •

﴿ ارتفاع التقيضين محال ﴾ كاجتماعهما بالضرورة نعم ان ارتفاعها في مرتبة الذات جائز والمراد بالاشتغال في مرتبة الذات الذاتات منساختا عن العوارض كلها وهذه مرتبة لا ثبت فيها الذاتيات اي لا تتعل غير ها ولا يلزم سلب النير في الواقع فارفع التقيضين في هذه المرتبة عبارة عن عدم تغلبها في تلك المرتبة • وعلى هذا التحقيق الحقيق مدار حل أكثر الاعتراضات فافهم واحفظ • (فان قيل) ان الوجود والمعدم تقيضان مع ان شيئاً منهما لا يصدق على زيد مثلاً اذ لا يصح ان يقال زيد وجودا وعدم فيلزم ارتفاع التقيضين عن زيد (قلنا) معنى ارتفاع التقيضين عدم اتصاف شيء بشيء من التقيضين لا عدم حملها على شيء بالمواطاة (فان قيل) ان بعض الموجودات آ في فتاثير العلة في عدم هذه الموجودات الآنية ايضا آ في بناء على كلام الشيخ فان كان آ تاثير العلة في عدمها هو آ وجودها يلزم اجتماع التقيضين وان كان غيرهما فلا بد ان يكون بين الآين زمان اذ تتالي الآات باطل عند الحكماء قال شيء الآ في الوجود في هذا الزمان النبي يتحقق بين آ وجوده وبين آ عدمه العلة لا يكون موجودا ولا معدوما فيلزم ارتفاع التقيضين (قلنا) انا نختار كون آ تاثير العلة في عدم الشيء الآ في هو عين آ وجوده ولكن اتصافه بالمعدمية في زمان بعد هذا الآن ولا يلزم اجتماع التقيضين ولا تخلف المألول عن العلة اذ معنى تخلف المألول عن العلة هو ان يكون العلة في زمان والمألول في زمان آخر وما يلزمه ليس كذلك (فان قيل) ان الممكن الخاص واللاممكن الخاص متناقضان وكل منهما يخص من الممكن العام ولا يصدق شيء من الممكن واللاممكن الخاصين على كل الاعم فيلزم ارتفاعهما عن بعض الممكن العام



(قلنا) بصدق الاخص على الاعم تنقد قضية جزئية فيجوز ان يصدق الممكن الخاص واللاممكن الخاص على جميع افراد الممكن العام وزيما ثم اعلم ان كون الممكن الخاص اخص من الممكن العام قطاهر (واما) كون اللاممكن الخاص اخص منه فلان الممكن العام يصدق على الممكن الخاص وعلى اللاممكن الخاص فلممكن العام فردان ولا خفاء في ان اللاممكن الخاص لا يصدق على احد فرديه وهو الممكن الخاص فثامل

﴿الارادة﴾ كصفة توجب للشيء حالة لا جليا تقع منه الفعل على وجه دون وجه وبعبارة اخرى هي صفة في الشيء تخصص بعض الاضداد بالوقوع دون البعض وفي بعض الاوقات دون البعض مع استواء نسبة قدرة ذلك الى الكل وقال العلامة التفتازاني رحمه الله هما الى الارادة والمشية عبارتان عن صفة في الشيء توجب تخصيص احد المقدورين في احد الاوقات بالوقوع مع استواء نسبة القدرة الى الكل وكون تعلق العلم بأبنا بالوقوع وقوله (وكون تعلق العلم) معطوف على قوله تخصيص احد المقدورين وغرضه رحمه الله من هذا البيان ثلاثة امور (احدها) الرد على الكرامية القائمين بان المشية قديمة والارادة حادثة قائمة بذات الله تعالى (وثانيها) الرد على النجار وكثير من من منزلة بغداد حيث زعموا ان معنى ارادة الله تعالى فصله انه ليس بمكره ولا سام ولا مغلوب اى لا يجنون ومعنى ارادته فعل غيره انه آمر به يعني ان ما لا يكون مأمورا به لا يكون مرادافا لارادة عند عدم عين الامر (وثالثها) اثبات المغايرة بين الارادة والعلم رد على الكسبي القائل بان ارادته تعالى لفعله العلم به وعلى المحققين من المعتزلة وهم النظام والملاف وابو القاسم البلخي والجاحظ القائمين بان الارادة عين العلم بما في الفعل من المصلحة. اما وجه الرد الاول فانهما

الارادة

مترادفان فقدم احدهما مستلزم لقدم الآخر وحدوث احدهما لحدوث الآخر  
فالقول بحدوث احدهما وقدم الآخر ليس بصحيح لكن لا يخفى ان لهم  
ان يعموا الترادف • واما وجه الرد الثاني فان الارادة والمشيئة مترادفتان وقد  
تقرر ان المشي لا يتخلف عن المشيئة لقوله تعالى ولو شاء ربك لآمن من  
في الارض كلهم جميعا فالمراد ايضا لا يتخلف عن الارادة وانه تعالى امر كل  
مكلف بالايمان ولم يوجد الماء وربيه عن البعض فلو كان الارادة والمشيئة عين  
الامر لما تخلف المأمور به عن الامر لان المراد لا يتخلف عن الارادة •

﴿ والجواب ﴾ باننا لنسلم عدم تخلف المشي والمراد عن المشيئة والارادة لجواز  
ان يأول قوله عليه الصلوة والسلام ما شاء الله كان وما اشتهر من السلف والتخلف  
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن • بمشيئة قسر عدول عن الظاهر بلا ضرورة  
نم يرد المنع باننا لنسلم اتحاد المشيئة والارادة بان المشي لا يشك عن المشيئة  
والمراد يشك عن الارادة كيف وتخلف المراد عن الارادة جائز عندهم لانهم  
يقولون ان الله تعالى اراد ايمان الكافر وطاعته لكنه لم يقع • واما الثالث اى اثبات  
ان العلم غير الصفة التى ترجع احدا المقدورين بالوقوع فان العلم لو كان عين الارادة  
فلا يخلو اما ان يكون مرجع احد الطرفين العلم بنفس حقيقة المقدور والى العلم  
بوقوعه ووجوده في الخارج وكلاهما لا يصير مخصصا • اما الاول فلانه عام  
شامل للواقع وغيره فانه تعالى يعلم الممكن والمتنع والواجب فلا يكون  
مخصصا له وهو ظاهر • واما الثاني فلان العلم بوقوع الشئ فرع وتابع لكونه  
بما يقع في الحال اوفى الاستقبال فان المعلوم هو الاصل والعلم صورة له  
وظل وحكاية عنه سواء كان مقدما عليه وهو الفعلي او مؤخرا عنه وهو  
الانفعالي والصورة والحكاية عن الشئ فرع ذلك الشئ حتى لو لم يكن ذلك

الشيء بتلك الحيلة التي تلمقت به العلم لا يكون علما بل جهلا\* وإذا كان العلم  
 بوقوع الشيء مما يتقعر فلا يكون عين الارادة التي كون الشيء مما يتقعر فرع ونابع  
 له\* فان قيل\* الارادة من حيث هي ارادة نسبتها الى الضدين والى الاوقات  
 سواء اذ كما يجوز تعلقها بهذا الضد يجوز تعلقها بالضد الآخر كما يجوز ارادة  
 وقوع واحد منهما في وقت يجوز ارادة وقوعه في وقت آخر فيعود الكلام  
 فيها فيقال لا بد للتخصيص من مخصص من العلم والقدرة والارادة فيثبت صفة  
 رابعة ويلزم التسلسل\* ﴿وحاصل الاعتراض﴾ ان تساوي نسبة الارادة الى  
 التعللين محتاج الى مخصص آخر في تسلسل وان لم تساو نسبتهما فيلزم الایجاب\*  
 ﴿قلنا﴾ مختار الشق الاول ونتمتع لزوم الاحتياج الى مخصص آخر فان الارادة  
 صفة من شأنها صحة الفعل والترك فيصح تخصيصها مع استواء نسبتها الى الضدين  
 من غير احتياج الى مخصص (قيل) لا نسلم وجود الصفة التي من شأنها صحة الفعل  
 والترك من غير مخصص بل هو متمتع لا يستلزم وجودها المحال الذي هو  
 ترجيح احد المتساويين بلا مرجح\* ﴿وقد اوجب﴾ عنه بان اللازم هو ترجيح  
 احد المتساويين الى ايجادهم من غير مرجح اى غير سبب داع الى ايجادهم وهو  
 ليس بمحال بل هو واقع فان المار بـ من السبع اذا ظهر له طريقان متساويان  
 فانه يختار احدهما من غير داع وباعت عليه وكذا العطشان اذا كان عنده قدحان  
 ماء مستويان من جميع الوجوه فانه يختار احدهما ايضا انما المحال هو ترجيح  
 احد المتساويين الى وقوع احدهما من غير مرجح اى موقع وموجود هو  
 غير لازم من كون الارادة مرجحة وقال افضل المتأخرين مولانا عبد الحكيم  
 رحمه الله وانت خير بان هذا الجواب لا يجدى نفعا لانه حيث يجوز ان يكون  
 مخصص احد المقدورين بالوقوع في وقت معين هي القدرة واستواء نسبتها الى

الطرفين والافات انما يستلزم الترجيح بلامرجح لا الترجيح بلامرجح  
اذا المرجح الموجود الذات وهو موجوده والفرق بان كون القدره مرجحة  
يستلزم الترجيح بلامرجح دون الارادة مشكل على اناقول قد صرح السيد  
الشريف رحمه الله في شرح المواظف في بحث الامكان الترجيح بلامرجح  
يستلزم الترجيح بلامرجح وهذا ولا يخلص عن هذا الايراد لان يقال ان  
تعلق الارادة بترجيح احدا الطرفين يحتاج الى تعلق آخر يخص له وهكذا الى  
مالا نهاية فالسلسل فيها ليس محال وفيه تأمل انتهى \*

﴿ واعلم ﴾ ان الارادة في الحقيقة لا تعلق دائما بالمدوم فلها صفة تخص  
اصرا ما يحصل له ووجوده كما قال الله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول  
له كن فيكون والارادة عندها لالحقائق طلب القرب الالهى من المرشد  
المجاز الذي تنتهى سلسلته الى النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم بواسطة  
خليفة من الخلفاء الراشدين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وتتم هذا  
المرام في المريدان شاء الله تعالى \*

﴿ الارسال ﴾ كذا شئت وفرستادن (والارسال) في الحديث عدم الاستناد  
مثل ان يقول الراوى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير ان يقول  
حدثنا فلان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم \*

﴿ الارش ﴾ بفتح الاول وسكون الثانى اسم للمال الواجب على مادون  
النفوس \*

﴿ الارض ﴾ جسم بسيط طيعها ان تكون باردة وباسطة متحركة الى المكان  
الذاتى التى هونحت كرة الماء (واعلم) ان مركز الارض مركز العالم فى بين  
المشرق والمغرب والشمال والجنوب والفوق والتحت لانها لو كانت قريبة من

المشرق لكان الزمان التي بين طلوع الشمس الى غاية ارتفاعها اقل من الزمان التي من غاية ارتفاعها الى غروبها وليس كذلك فلا تكون قربة من المشقة ولو كانت قربة من المغرب لكان الزمانان بمكس المذكور وليس كذلك فلا يكون ذلك والشمس اذا كانت في الحمل او الميزان فانصب مقياسا على الارض فجموع خطي ظلي المشرق والمغرب يكون خطا مستقيما لو كانت الارض في جانب الشمال او الجنوب لما كان الخطان خطين مستقيمين فمن هاهنا يعلم انها بين الشمال والجنوب لا في جانب من احدهما ولو كانت قربة من القوق لكان الظاهر من القوق اقل من نصفه ولو كانت قربة من التحت لكان الظاهر من القوق اكثر من نصفه وليس كذلك (١) فلم انها في وسط العالم مركزها مركزه كان القوق مقناطيس والارض حديدة جذبها القوق من كل جانب على السواء والارض ساكنة دائما وما قيل انها تتحرك بالاستدارة دون الافلاك وطلوع الكواكب وغروبها بسبب حركة الارض مما نكرهه الاذان لان في طبيعة الارض ميل حركة مستقيمة فلا يمكن ان يكون فيها ميل حركة مستديرة لا متاع اجماع ميلين طليعيين مجهتين مختلفتين ولان الارض لو تحركت من المشرق الى المغرب او بالعكس فلا بد ان لا يقع الحجر المرمي في الهواء من موضع معين على ذلك الموضع وليس كذلك ولك ان تقول ان ذلك الحجر المرمي لكونه جزءا من الارض ايضا يتحرك مع حركة موضع الرمي فالواجب ان لا يقع الا في موضع الرمي فافهم \*

﴿ الارثاثة ﴾ (كهنه شدن) ماخوذ من ثوب يثدي خلق وفي الشرع ان

(١) ويمكن ان يورد على هذا ان الله ليلين ان يي حجة على ان الظاهر من القوق ليس اقل من النصف ولا اكثر منه ١٢ الحسن العياشي المصحح كان الله له

يرتق المجرع بشئ من مرافق الحياة او ثبت له حكم من احكام الاحياء  
كالاكل والشرب والنوم والمداواة وغير ذلك وفي كنز الدقائق في باب  
الشهيد اوارث ابن اكل لم يشرب او ظلم او تداوى او مضى وقت صلاوة وهو  
يمقل او تق من المرحوم او اوصى وفي الصباح ارث فلان وهو افضل  
ما لم يسم فاعله اي حل من المرحوم ثانيا جريحا وبه رمق  
﴿ الارين ﴾ محل الاعتدال في الاشياء وهي نقطة في الارض يستوى معها  
ارتفاع القطبين ولا يأخذ هناك الليل من النهار ولا النهار من الليل وقد يقال عرفا  
على محل الاعتدال مطلقا

﴿ باب الف مع الزاي المحبة ﴾

﴿ الازمان ﴾ جمع الزمان

﴿ الازارة ﴾ جماعة نافع بن الازرق وقالوا كفر على كرم الله وجهه بالتحكيم  
وابن ملجم وهو النبي قتل عليا رضي الله عنه عني وكفر والصحابة رضي الله  
تعالى عنهم وقضوا بخليد في النار

﴿ ازالة الامكان وامكان الازلية ﴾ في المكس المستقيم ان شاء الله تعالى

﴿ الازل ﴾ عبارة عن عدم الاولية واستمرار الوجود في ازمة مقدرة غير  
متناهية في جانب الماضي (والاول) اعم من الثاني لصديق الاول في الاعداد  
ايضا بخلاف الثاني فانه لا يتحقق الا في الموجودات القديمة كما لا يخفى وقال  
الحق التفتازاني في شرح العقائد النسفية في بيان حدوث الاعيان والاعراض  
والثالث ان الازل ليس عبارة عن حالة مخصوصة الى آخره وما خطر في  
خاطري الكليل وذهنى الليل او ان تكراره بخص الا حباب وزبدة الاصحاب  
مستان على السنكينى اعطاه الله احسن ما يمتناه في تحرير ذلك البحث الثالث

الارين

الازمان

الازل

مختصا بامر الله سبحانه وتعالى

ازلية الامكان وامكان الازلية

من جانب الحكماء ان (قوله) الثالث ان الازل الى آخره حاصله منع الملازمة  
لواريد بالحادث الحادث المعين الى الحركة المعينة ومنع استحالة اللازم لو اريد به  
الحادث مطلقا الى مطلق الحركة.

﴿ ونوضحه ﴾ ان المراد بالحادث في قوله فلان مالا يخلو عن الحادث اي  
الحركات لو ثبت في الازل لم يثبت الحادث في الازل وهو محال (اما) فرد  
معين من الحادث فلا نسلم ان مالا يخلو عن الحوادث اي الحركات لو ثبت  
في الازل لم يثبت ذلك الفرد المعين من الحادث في الازل لجواز ثبوته  
في الازل بدون ذلك الفرد • نعم لو كان الازل عبارة عن زمان مقدر  
مخصوص للزم من وجوده مالا يخلو عن الحوادث فيه وجود جميع الحوادث  
فيه فيكون ذلك الفرد المعين فيه البتة وليس كذلك لان الازل عبارة عن عدم  
الاولية او عن استمرار الوجوده ولا شك ان عدم اولية مالا يخلو عن الحوادث  
او استمرار وجوده لا يستلزم عدم اولية الحادث المعين فيه او استمرار  
وجوده • واما الحادث مطلقا الى فرد مشتق منه فالملازمة مسلمة لكن  
استحالة اللازم ممنوع لان مالا يخلو عن الحوادث اي الحركات الحادثة مثلا  
لو كان في الازل يكون مطلق الحركة الى فرد مشتق منها في الازل البتة ولا ضير  
في ازيلها فانهم قائلون بازلية الحركات الحادثة ويقولون ان معنى ازيلها انه  
ما من حركة الى آخره ولا شك ان الحركة المطلقة ازلية بمعنى عدم الاولية  
واستمرار الوجود ايضا (فقوله) انما الكلام في الحركة المطلقة اي انما  
اردنا بالحادث في المثال الحركة المطلقة لان كلامنا فيها هو ازيلية عندنا  
فاستحالة اللازم ممنوع • فحاصل قوله فالجواب انه لا وجود الى آخره  
واضح ولا نحتاج

﴿ دستور العلماء - ج (١) ﴾ ﴿ ٧٩ ﴾ ﴿ الالف مع الزاي والسين ﴾

﴿ قوله ﴾ بل هو عبارة الى آخره فللازلي معنيان الاول اعم من الثاني لشموله  
الاعدام دون الثاني والازلي بالمعنى الثاني يساوي القديم او يرادفه وانما قال في  
ازمته مقدرة ليشمل ازيلته تعالى وازلية صفاته فانه تعالى وصفاته موجودة  
حيث لا زمان (قوله) ومعنى ازيلته الحركات الحادثة الى آخره تحقيقه  
ماحررنا آنفا ويحتمل ان يكون جوابا عما يقال ان الحركات الفلكية حادثة  
ليس لها عدم الاولية ولا استمرار الوجود مع انهم قالون بازليتها  
﴿ وحاصل الجواب ﴾ ان الازل هاهنا بمعنى آخر وان تعلم انه على ماحررنا  
اربط بالسابق واللاحق (قوله) والجواب انه لا وجود الى آخره حاصله  
الاختيار الشق الثاني واثبات استحالة اللازم بانه لا وجود للمطلق الى آخره  
(قوله) فلا يتصور قدمه اي ازيلته ومن هاهنا يعلم ان الازل مساو للقدم  
او مرادف له انتهى - وفي شرح المطالع الازل دوام الوجود في الماضي  
والابد دوام الوجود في المستقبل \*

﴿ الازلي ﴾ له معنيان (احدهما) مالا اول له سواء كان موجودا او معدوما فهو  
مالا اول لوجوده او لعدمه (وثانيهما) ما استمر وجوده في ازمته مقدرة غير  
متناهية في جانب الماضي والمعنى الاول اعم من الثاني كما لا يخفى \*

﴿ الازل ﴾ في الاحرام هو من السرة الى ماتحت ركبته وفي الكفن هو من  
القرن الى الرأس الى القدم تحت اللقافة \*

﴿ باب الالف مع السين المهملة ﴾

﴿ الاسم ﴾ عند النحاة كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمته  
الثلاثة بالوضع وهو على نوعين (اسم عين) وهو الدال على شيء معين يقوم بذاته  
كزيد وعمر و (واسم معنى) وهو مالا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا

﴿ الازلي ﴾ ﴿ الازلي ﴾ ﴿ الالف مع السين المهملة ﴾ ﴿ باب الالف مع السين المهملة ﴾

﴿ الازل ﴾ ﴿ الازل ﴾ ﴿ الالف مع السين المهملة ﴾



كالعلم او علميا كالجمل — وفي شرح المقاصد الاسم هو اللفظ المتردالموضوع للمعنى فهو بهذا المعنى شامل لانواع الكلمة — وفي الانوار تحت قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها الاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علامة للشيء ان كان من الوسم ودليلا يرفعه الى الذهن ان كان من السموسواء كان لفظا مطلقا او صفة او فعلا واستعماله عرفا في اللفظ الموضوع لمعنى سواء كان مركبا او مفردا مخبرا عنه او خبرا او رابطة واصطلاحا في المترد الدال على معنى في نفسه غير مقترن بلحدا لازمة الثلاثة انتهى وهو يدل على ان التخصيص بالمترد مطلقا ليس في شيء من الاطلاقات فافهم \*

﴿تم اصل﴾ ان من خواصه الحكم عليه أى الاسناد اليه (فان قلت) لانسلم ذلك بسند قولهم (ضرب) فل ماض (ومن) حرف (قلنا) ان الاسناد فيه الى لفظ (ضرب) ولفظ (من) لا الى معناهما والاسناد الى المعنى من خواص الاسم \* واما الاسناد الى اللفظ ليس من خواصه بل يجرى في الفعل والحرف حتى في المهملات ايضا كما يقال (جق) مهمل (وديز) مقلوب زيدة — وتفصيل هذا المجل ان الاخبار عن الحرف والقمل اما عن لفظها فهو جائز كالثاني المذكورين \* واما عن معناها فلا مخلو اما ان يعتبر معناها بلفظ وضع بازاها او بغير لفظ كذلك ولا امتناع في الثاني ايضا كقولنا معنى القمل مقرون بالزمان ومعنى الحرف غير مستقل بنفسه \* والاول اما ان يكون بلفظها مع ضمنية وهو ايضا ليس بممتنع كقولنا معنى من غير معنى في معنى ضرب غير معنى كلمة في او بمجرد لفظها وهو غير جائز لان الاخبار عن المعنى والاسناد اليه بمجرد لفظه خاصة الاسم وهذا هو الجواب الصواب فلا تنظر الى ما هو المشهور من ان كلمة من وضرب في القول المذكور

اسمان للحرف والقفل الماضى وكذا جق وديز اسمان لجق وديز فانه لم يقل احد من ارباب اللغة باسميتهما مع ان القول باسميتهما ان كان مقرونا بدعوى الوضع فلا يضمن اثبات الوضع والافاصب من خرط القناد هذا حاصل ما حققناه في جامع القموض منبع القموض \* (وان اردت) تحقيق لفظ الاسم فاعلم ان في الاسم منهيين الصحيح انه ماخوذ من السمو بالسين المهملة المتحركة بالحركات الثلاث وسكون الميم وانما سميت الكلمة المذكورة اسما ملوها عن اخويها استقلا لافي الدلالة على المعنى واستثناء في الاشتقاق ثم حذفت الواو تخفيفا على خلاف القياس ونقلت حركة السين الى الميم ليصح الوقف لانه اسقاط الحركة ثم جى بالهمزة لئلا يلزم الابتداء بالساكن وقيل الهمزة عوض الواو والمحدوفة فصار السمو اسما \* (والمنهـب الثاني) ان الاسم ماخوذ من الوسم بمعنى العلامة وانما سميت تلك الكلمة بالاسم لكونها علامة على مسماها والهمزة مبدلة عن الواو على غير القياس لان ابدال الواو المفتوحة في اول الكلمة بالهمزة نادر شاذ كاحد اوانة \* (ولا يخفى) ان هذا المنهـب باطل لان ماضيه سمي وجمعه اسماء \* ولو كان الاسم من الوسم المثال الواوى لكان القفل الماضى منه وسم وجمعه اوسام \* والجواب باركانب القلب المكاني يني عن القلب الجنائي يعني ما قال بعضهم ان فاء جعل لا مملوم \* وقد يطلق الاسم على ما يقابل الصفة فالاسم المقابل للقفل والحرف اسم كزيد وعمر \* ووصفه كاحمر واسود \* وقد يطلق الاسم على ما يقابل اللقب والكنية فانه حيثنقسم من العلم فان العلم وهو ما وضع لشيء بيمينه غير متاول غيره بوضع واحد اسم ولقب وكنية لان العلم ان كان مصدرا باب او ام او ابن او بنت او لا (الاول) الكنية (والثاني) ان كان مشعرا بالمدح او الذم او لا (الاول) اللقب (والثاني) الاسم هذا عند النحاة

فعل هذا تقابل الاقسام بالذات \* وتقل عن بعض اهل الحديث ان العلم المصدر باب اوام مضاف الى اسم حيوان كابي هريرة واصفة كابي الحسن كنية والى غير ذلك لقب كابي راب \* ثم ان الكنية عند المحدثين قد يكون بالنسبة الى الاوصاف كابي النقاد وابي المال وابي الحكم وابي الخير \* وقد يكون بالنسبة الى الاولاد كابي مسلم وابي شريح \* وقد يكون بالنسبة الى اذى ملازمة كابي هريرة فانه عليه الصلوة والسلام آه وممه هرة فكناه بابي هريرة \* وقد يكون بالنسبة الى الطمية الصرفة كابي بكر وابي عمر كذا في كنز الاصول في معرفة حديث الرسول عليه الصلوة والسلام والاسم عند الصوفية هو اللفظ الدال على الذات مع الصفة الوجودية كالطيم والتقدير \* او العدي كالقدوس والسلام \*

﴿الاسم المتكمن﴾ هو الاسم الذي يتغير آخره بتغير العامل \* وبعبارة اخرى هو الاسم الذي يدخله حركات الاعراب الثلاثة مع التوين لعدم مشابهته بمعنى الاصل ولعدم مشابهته بالفعل في الفرعيتين المانعة عن دخول الجر والتوين (والتحقيق الحقيقي) ان النمكن عند عدم عبارة عن عدم مشابهة الاسم بالفعل في الفرعيتين فالاسم المتكمن هو الاسم القسبي لذلك التمكن \*

﴿الاسم عين المسمى﴾ ليس المراد به ان لفظه يمثلا عين المسمى به فانه لا يقول به عاقل بل قد اشتهر الخلاف في ان الاسم هل هو نفس المسمى او غيره \* بمعنى ان مدلول الاسم هو الذات من حيث هي ام هو الذات باعتبار امر صادق عليه عارض له يعني عنه \* (فقال الشيخ) ابو الحسن الاشعري رحمه الله قد يكون مدلول الاسم عين المسمى نحو الله فانه اسم علم للذات من غير اعتبار معنى فيه \* وقد يكون غيره نحو الخالق والرازق مما يدل على نسبته الى غيره ولا شك

الاسم المتكمن

الاسم عين المسمى

ان تلك النسبة غير •• وقد يكون لاهو ولا غيره كالعليم والقدير مما يدل على  
صفة حقيقة قائمة بذاته •• (وذهب) ابن فورك وغيره الى ان كل اسم فهو المسمى  
بينه فقولك الله قول دال على اسم هو المسمى •• وكذا قولك عالم وخالق فانه يدل  
على الرب الموصوف بكونه عالما وخالقا •• واما التسمية فقير الاسم و المسمى  
بالاتفاق لان التسمية هي وضع الاسم للمعنى •• نعم قد ير اجها ذكر الشيء باسمه  
كما يقال سمي زيد ولم يسم عمرا •• الى ذكر زيد باسمه ولم يذكر عمرا باسمه ••  
وذهب ابو نصر بن ايوب الى ان لفظ الاسم مشترك بين التسمية والمسمى  
فيطلق على كل منهما ويفهم المقصود بحسب القرائن يعني ان لفظ الاسم قد يطلق  
ويراد به لفظ المسمى •• وقد يطلق ويراد به لفظ التسمية لانه يطلق على التسمية  
بمعنى تخصيص اللفظ للمعنى الذي هو فعل الواضع وكلا الاطلاقين واقع ثابت  
في الاستعمال •• ﴿ثم اعلم﴾ ان الاحق ان يقال ان الاسم هو اللفظ  
المختص والمسمى ما وضع ذلك اللفظ باذنه فنقول الاسم قد يكون غير  
المسمى فان لفظ الجدار منازة حقيقة الجدار •• وقد يكون عينه فان لفظ الاسم  
اسم للفظ الدال على المعنى المجرد عن الزمان ومن جملة تلك الالفاظ لفظ  
الاسم فيكون لفظ الاسم اسما لنفسه واتحدتها هنا الاسم والمسمى كذا في  
شرح المواظف ••

﴿واسم الجنس﴾ اعلم ان الاسم على اربعة انواع (جنس) و (اسم جنس) و (علم  
جنس) و (نكرة) (اما الجنس) فهو الذي يصح اطلاقه على القليل والكثير كالماء  
فانه يطلق على القطرة والبحر •• (واسم الجنس) كالانسان •• (وعلم الجنس)  
كاسامة والنكرة كرجل •• (فان قيل) ما الفرق بين اسم الجنس  
وعلم الجنس مع انها موضوعان للمساهمة من حيث هي •• (فلما)

اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي من غير ملاحظة الحضور في الذهن \* وعلم الجنس ايضا موضوع لما لکن من حيث انها حاضرة فيه ولهذا صار معرفة كما انه لا فرق بين العلم والمعلوم عند القائمين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن الا باعتبار القيام بالذهن وعدم القيام على ما تقرر في محله \*  
والنكرة ما يكون موضوعا لفر د متشتر من المعلوم وملاحظة المعلوم في النكرة ليس الا ليكون آلة للملاحظة الافراد \* والنكرة بهذا المعنى مقابل للجنس واسم الجنس وعلم الجنس \* واما النكرة بمعنى ما وضع لغير معين فشامل للجميع مقابل للمعرفة تقابل التضاد وتقابل المدم والمملكة \* ان فسر النكرة بما ليس بمعرفة عما من شأنه ان يكون معرفة فبين النكرة بالمعنى الاول والمعرفة واسطة بخلاف النكرة بالمعنى الثاني \* والمفهوم من كلام جمال العرب الشيخ ابن الحاجر رحمه الله في شرح الفصل ان اسم الجنس والنكرة متعديان مترادفان \* ثم فيها اختلاف \* قال بعضهم انها موضوع للماهية مع تشخص غير معين ويسمى فردا متشرا \* وقال بعضهم انها موضوع للماهية من حيث هي اي من غير ملاحظة الى ان يعرفها التشخص \* فعلى الاول الفرق بين النكرة وعلم الجنس ظاهر \* واما على الثاني فانهما وان اتحد في كون كل منهما موضوعا للماهية المتحدة في الذهن لكنهما اختلفا من حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الماهية معلومة للمخاطب معهوده عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجواهرها على كون تلك الاشخاص معهوده له \* (واما اسم الجنس) اي النكرة فلا يدل بجوهره على كون تلك الماهية معلومة للمخاطب معهوده عنده بل يدل عليه اذا دخله اللام فهي آ لتجمل تلك الماهية التي وضع اسم الجنس بازائها معهوده معلومة عند المخاطب وقال السيد السند

الشريف الشريف قدس سره اسم الجنس ما وضع لان يقع على شئ وعلى ما اشبهه كالرجل فانه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه • (وان اردت) زيادة التفصيل فارجع الى كتابنا جامع النعوض شرح الكافية في بحث المعرفة •

﴿ الاسم التام ﴾ هو الاسم الذي يكون على حالة لا يمكن اضافته مع تلك الحالة وهي كونه مع التنوين او نوني التثنية والجمع والاضافة • والظاهر ان الاسم لا يمكن اضافته مع بقاء التنوين ونوني التثنية والجمع • وكذا مع الاضافة اذا الاسم المضاف لا يضاف نائيا • وانما يسمى هذا الاسم بالنام اتمامه بتلك الامور وعدم احتياجه مع تلك الامور الى المضاف اليه • فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل التام فاعله فيشابه التمييز الآتي بعده المقول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المقول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل التام فاعله • وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل يكون عقب الفعل • الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم لانه لا يضاف معها لكنه لا يتصب التمييز عنه فلا يقال عنسى الراقد دخلا (١) •

﴿ الاستهلال ﴾ رفع الصوت وان يكون من الولد ما يدل على حياته من بكاء او تحريك عين او عضواً آخر • وفي الفتاوى عالم الكبري من استهل بعد الولادة سعى وغسل وصلى عليه • ومن لم يستهل لم يصل عليه ويقتل في غير ظاهر الرواية وهو المختار • وكذا في الهداية الاستهلال ما يعرف به حياة الولد من صوت او حركة انتهى •

﴿ الاسلام ﴾ کردن نهادن و اطاعت کردن و الخضوع و الاقياد بما اخبر

الرسول عليه الصلوة والسلام وفي الكشف أن كل ما يكون من الأقرار  
باللسان من غير مواطاة القلب فهو اسلام وما وطأ فيه القلب فهو ايمان \*  
﴿ واعلم ﴾ أن هذا من ذهب الشافعي رحمه الله وما عندنا فالان والاسلام  
واحد لا يبين في كتب الكلام \* وفي بعض حواشي شرح العقائد النسفية الشرع  
هو الدين المنسوب الى نبينا عليه الصلوة والسلام وسائر الانبياء وهو الوضع  
الالهي السائق لدوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات \* وذلك الوضع  
دين من حيث يطاع وينقاد به \* وملة من حيث أنه يجمع عليه الملل ومن حيث  
أنه تملي وتكتب \* وجاء الاملا ل معنى الاملاء والملة مضاعف والاملاء ناقص \*  
وشرع من حيث أنه اظهر الشارع \* وناموس من حيث أنه اوحى الله تعالى الى  
الانبياء عليهم السلام بواسطة الملك المسمى بالناموس \*

﴿ الاستدراج ﴾ خدائي رافراموش كردن وبكارخودناز يدن وعند  
التكلمين ماسيحي ذكره في الخارق للعادة ان شاء الله تعالى \*

﴿ الاستجاء ﴾ استعمال الحجر او الماء \*

﴿ الاستبراء ﴾ نقل الاقدام والركض بها ونحو ذلك حتى يستيقن زوال  
أثر البول \*

﴿ الاستقاء ﴾ وهو أن يدللك بالاجبار حال الاستجاء او بالاصابع حال  
الاستجاء بالماء حتى تذهب الرائحة الكريهة هذا هو الاصح في الفرق بينها \*

﴿ الاسقاط ﴾ افكندن وافكندن بجه از شمك في خزانه الروايات في الفتاوى  
السراجيه امرأة عاجلت في اسقاط ولدها لانها لم تبتين شي من خلقه لانه  
لا يكون ولدا وذلك لا يتم الا بمائة وعشرين يوما وفي الخلاصة في فصل  
الحظر والاباحة من كتاب النكاح امرأة مرضعة ظهر بها الحبل وانقطع

﴿ الاستدراج ﴾ ﴿ الاستبراء ﴾ ﴿ الاستقاء ﴾ ﴿ الاسقاط ﴾

﴿ الاستجاء ﴾

لبنها وتحاف على ولدها الملاك لها ان تعالج في استئزال الدم مادام نقطة او علقة او مضنة وذكر في كراهته انه يباح من غير هذا القيد وفيه تفرقات دستور القضاء من تساوى الواقعات امرأة عالجت لاسقاط الولدان كان مستئين الخلفة لا يجوز اما في زماننا يجوز وان كان مستئين الخلفة كذا في تجنيس الملقطه وقال زيد مات واراد الورثة الاسقاط الى اسقاط الصلوة والصيام القائمة عنه باعطاء الكفارة وفي التساوى المالك يري اذا مات الرجل وعليه صلوات فائده فاوصى بان يعطى كفارة صلوة يعطى لكل صلوة نصف صاع من بر وللو تر نصف صاع ولصوم يوم نصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك مالا يستقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين يتصدق المسكين على بعض ورثته نصف صاع ثم يتصدق ثم وثم حتى يتم لكل صلوة ما ذكرنا كذا في الخلاصة وفي التساوى الحجة وان لم يوص الورثة وتبرع بعض الورثة يجوز ويدفع عن كل صلوة نصف صاع خبطة منوين ولو دفع جلته الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الافطار وفي الولو الجية ولو دفع عن خمس صلوات تسع امناء لفقير واحد ومنا لفقير واحد اختار الفقيه انه يجوز عن اربع صلوات ولا يجوز عن الصلوة الخامسة \*

﴿الاسطقس﴾ الاصل وتفصيله في العناصر ان شاء الله تعالى \*

﴿الاستبراء﴾ طلب براءة رحم الجارية من الحمل ومن ملك امه حرم وطؤها ولمسها والنظر الى فرجها بشهوة حتى تستبرئ \* والاستبراء في الحامل بوضع الحمل وفي ذوات الحيض بحيضة وان كانت لا تحيض من صغرها فاستبرأواها شهر \* واذا حاضت في أثناءه بطل الاستبراء بالايام \* وان ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الطهر وهي ممن تحيض يتركها حتى اذا سين انها ليست بحامل



وافعها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية الا ان مشايخنا قالوا يتبين ذلك بشهرين او ثلاثة اشهر. وكان محمدرحه الله تعالى يقول اربعة اشهر وعشرة ايام ثم رجع وقال يستبرئها شهرين وخمسة ايام وعليه الفتوى. والحيلة في اسقاط الاستبراء ان يزوجها المشتري قبل الشراء ثم يشتريها اذا لم تكن تحته حرة. ولو كانت فالحيلة ان يزوجها البائع قبل الشراء والمشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشتريها ويقبضها ثم يطلق.

﴿الاستفتاء﴾ والافتاء في الفتوى ان شاء الله تعالى.

﴿الاستهزاء﴾ مسخر كردن وخفت وسبكي کسی خواستن. قالوا وقال المدعي لي عليك مائة درهم قال المدعي عليه اتره او انتقده مثلا مع الضمير يكون اقرارا وبلا ضمير لا لانه ان لم يذكر الضمير يحتمل ان يراده زن كلامك بميزان العقل او انتقد كلامك ولا تقل قولنا زنا (فان قيل) كما ان هذا الكلام بدون الضمير يحتمل غير الاقرار كذلك يحتمل مع الضمير ان يكون استهزاء (الجواب) ان الاستهزاء محرام فلا يحمل على الحرام. (اعلم) ان المزاح مباح مسنون للطبيب وانما يقصده تطيب الاحباب وخلوص المودة لا التحقير والخفة.

﴿الاستهجان﴾ الاستقباح وقد يستهجن التصريح بشئ فيترك ويختار الكناية والرمز اليه كما حكى عن قاضي شريح ان رجلا اقر عنده بشئ ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل والرمز على التصريح بكذب النكر لا استقباح التصريح به لكونه انكارا بعد الاقرار ادخالا للنعق في رتبة الكذب. والاعتراف والانكار اخوان وان الاقرار المقر وان الانكار المنكر وانكار المنكر بعد الاقرار شاهد على كذبه بنفسه وشريح

كان قاضيا في خلافة امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
﴿الاسكان﴾ في التصريف حذف الحركة ثم الاسكان نوعان الاسكان بنقل  
الحركة والاسكان بحذف الحركة فقط.

﴿والضابطة﴾ ان الواو والياء المتحركتين بالضممة او الكسرة اذا تحركت  
ما قبلها بالضممة او الكسرة فان كانتا في الطرف او في حكم الطرف فعلى الاول  
يجب الاسكان بحذف الحركة فقط سواء كان حركتها مخالفة لحركة ما قبلها  
او لا مثل يدعو ويرى وعلى الثاني يجب الاسكان بحذف الحركة فقط ايضا عند  
اتحاد الحركتين مثل يدعو اصله يدعوون على وزن يصررون ويجب الاسكان  
بنقل الحركة عند اختلافهما مثل يدعو او يدعو مجعولي دعوا ويرى وهذه ضابطة  
مضبوطة ذكرناها ايضا في حاشية دستور المبتدئ.

﴿الاستثناء﴾ مشتق من التثني بمعنى الصرف والمثع يقال ثنى فلان عنان فرسه  
اذا منعه وصرفه عن المضي في الصوب الذي يتوجه اليه فسمي الاستثناء به لان  
الاسم المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه والاستثناء عند النعاطة اخراج  
الشيء عن حكم دخل فيه غيره بالا واخواتها سواء كان ذلك الشيء الخارج  
داخلا في صدر الكلام مندرجا تحته او لا فان كان مندرجا كن يد في جاءني القوم  
الا زيد فالاستثناء متصل وان لم يكن مندرجا بان لا يكون المستثنى من جنس  
الصدر كالحمار في جاءني القوم الاحمار او كان من جنسه لكن يكون المراد من  
الصدر ما لا يمكن دخول المستثنى فيه كما اذا ارى بقوم القوم الذي لا يكون  
زيدا خلافيه وقيل جاءني القوم الا زيد فالاستثناء على كلا الحالين منقطع  
وكلمة الا في المنقطع للعطف بمعنى لكن.

﴿وقالوا الاستثناء﴾ المتصل شروط ثلاثة (احدها) الاتصال اذ لو قال علي

﴿الاسكان﴾

﴿الاستثناء﴾

﴿الاستثناء المتصل شروط ثلاثة﴾

فلان عشرة فسكت وشرع في فصل آخر ثم قال الاثلاثة لم تعتبر ووجب  
 العشرة الكاملة (والثاني) ان يكون المستثنى داخل في الكلام الاول  
 لولا الاستثناء كقولك رأيت القوم الازيد اوزيد منهم ورأيت عمرا اوجهه  
 فان لم يكن داخلا كان منقطعا ولا يكون استثناء متصلا (والثالث)  
 ان لا يكون مستترا لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الاستثناء وفي استثناء الكل  
 لا يبقى شيء يحمل الكلام عبارة عنه ولهذا اشهر بطان استثناء الكل من  
 الكل والمشهور فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة في التصل ومجاز في المنقطع  
 والمراد صيغ الاستثناء واما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في القسيتين  
 (ثم) اختلف قد قيل انه متوا على اى مقول على التصل والمنقطع باعتبار امر  
 مشترك بينهما وقيل لا بل مشترك بينهما بالاشتراك اللفظي وذهب القاضل  
 المحقق صدر الشريعة عبيد الله ابن تاج الشريعة رحمه الله عليه الى ان لفظ  
 الاستثناء حقيقة في التصل ومجاز في المنقطع فلم يحمله من اقسام الاستثناء  
 واعلم انه قد يسبق الى الفهم ان في الاستثناء التصل تناقضا من حيث ان  
 قولك لزيد علي عشرة الاثلاثة اثبات للثلاثة في ضمن العشرة ونفي لها صريحا  
 فاضطرر والى بيان كيفية عمل الاستثناء على وجه لا يرد ذلك

﴿وحاصل﴾ اتواهم فيها ثلاثة (الاول) ان العشرة مجاز عن السبعة  
 والاثنى عشرية (والثاني) العشرة يراد بها معناها الى عشرة افراد في تناول  
 السبعة والثلاثة معاً ثم اخرج منها ثلاثة حتى بقيت سبعة ثم اسند الحكم الى العشرة  
 اخرج منها الثلاثة فلم يقع الاسناد الا على سبعة (والثالث) ان المجموع  
 اعني عشرة الا ثلاثة موضوع بازاء سبعة حتى كانه وضع لها اسمان مفرد وهو  
 سبعة ومركب هو عشرة الا ثلاثة فلان قاض على اى حال والاول مذهب

الاكثرين • (والثالث) منذهب القاضي ابو بكر الباقلافي (والثاني)  
 المتوسط هو الصحيح كما في مختصر الاصول •  
 (وان اردت) تفصيل هذه المذاهب ووجوه الترجيح فاطلبه من المطولات •  
 (وعليك) ان تعلم ان اصحابنا قالوا ان الاستثناء يعمل بطريق اليان بمعنى الدلالة  
 على ان البعض غير ثابت من الاصل وينزع التكلم بقدر المستثنى مع حكمه فيكون  
 تكلما بالباقي فن قال له علي الف الامانة كانه قال له علي تسع مائة فالاستثناء عندما  
 تصرف في الكلام بمجمله عبارة عما وراء المستثنى • وقال الشافعي رحمه الله ان  
 الاستثناء ينزع الحكم لا التكلم ويعمل بطريق المعارضة بمعنى ان اول الكلام ايقاع  
 للحكم لكنه لا يقع لوجود المعارض وهو الاستثناء الدال على النقيض عن البعض  
 حتى كانه قال الاملثة فانها ليست علي فلا يلزمه الثلاثة للدليل المعارض  
 لاول الكلام فيكون الاستثناء عنده تصرفا في الحكم (فاجابوا) بان الكلام قد  
 يسقط حكمه بطريق المعارضة بعدما انقضى في نفسه كما في التخصيص وقد لا ينمقد  
 حكمه كما في طلاق الصبي والمجنون الا ان الحاق الاستثناء بالثاني اولى لانه  
 لو انمقد الكلام في نفسه مع انه لا يوجب المشرة بل السبعة فقط لم اثبات ما  
 ليس من محتملات اللفظ اذا السبعة لا تصح مسمى للفظ المشرة لا حقيقة وهو  
 ظاهر ولا مجازا لان اسم المدنص في مدلوله لا يحمل على غيره ولو سلم المجاز  
 خلاف الاصل فيكون مرجوحا لما راى صدر الشريعة رحمه الله ان هذا الجواب  
 انما يرد اذا بين المعارضة بالمعنى المذكور عدل عن ذلك المعنى وبين ان مراد الشافعي  
 بكون الاستثناء بطريق المعارضة هو ان المستثنى منه عبارة عن القدر الباقي مجازا  
 والاستثناء قرينة على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال ان استعمال التكلم  
 للمشرة في التسعة مجاز والا واحد قرينة المجازة (واما الاستثناء المستغرق) سواء

كان مثل المستثنى منه مثل له على عشرة الا عشرة او الاربعة وخمسة واكثر مثل له على عشرة الاحد عشر فباطل بالاتفاق لانه انكار بعد الاقرار والتفصيل في مختصر الاصول (فان قيل) المشهور ان الاستثناء عند الحنفية من الاثبات نفي ومن النفي ليس باثبات وعند الشافعية من الاثبات نفي ومن النفي اثبات فيرد على الحنفية انه يلزم ان لا يكون كلمة لا اله الا الله مفيدة للتوحيد (قلنا) ان الشارع وضع هذه الكلمة الطيبة للتوحيد كما بين في موضعه.

﴿واعلم﴾ ان الخلاف المذكور مبني على ان المركبات الاسنادية عند الشافعية موضوعات في الخارج ولا واسطة بين الثبوت الخارجي والانتفاء الخارجي. وعند الحنفية موضوعات لاحكام التنهية ولا يلزم من نفي الحكم والاذعان بالثبوت والانتفاء الحكم والاذعان بالانتفاء وكان ماهو المشهور مبني على ان رفع النسبة الابحائية هو بينه نسبة سلبية. او على ان عدم اصل في الاستثناء فاذا قيل جاء في القوم الا زيدا يكون زيدا مخرجا عن هذا الحكم والاصل عدم المحي فيكون الاستثناء نفيا.

﴿واعلم﴾ ان الحنفين اجمعوا على ان المستثنى مسكوت عنه. واهل العربية اجمعوا على ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات. فبين الاجماعين منافاة بحسب الظاهر فلا بد من دفعها ومن الجمع بينها بان قولهم الاستثناء من الاثبات نفي وبالعكس محمول على المجاز من قبيل اطلاق الاخص على الاعم لان انتفاء حكم الصدر اعم من الحكم بنقيض الصدر فيبروا الانتفاء الاول بالانتفاء الثاني ماهو المشهور من ان الاستثناء عند الحنفية من الاثبات نفي ليس معناه ان النفي اي الحكم بنفي حكم الصدر عن المستثنى مدلول الاستثناء بل المستثنى مسكوت فبقى على عدمه الاصل قلنا مل. وقد يراد

بالاستثناء كلمة ان شاء الله تعالى كما فيما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان الايمان يدخله الاستثناء فيقال انا مؤمن ان شاء الله تعالى اي تضم مع الايمان كلمة ان شاء الله تعالى وانما سميت هذه الكلمة بالاستثناء لان الاستثناء الاخراج وها هنا ايضا اخرج مضمونه عن وسعه بالتفويض الى مشيئة تعالى او اخرج عن القطع الى الشك والاول اولى وذهب الشافعي رحمه الله واصحابه الى صحته \* (ومنه) ابو حنيفة رحمه الله واصحابه لان الاستثناء المذكور ان كان للشك والتردد كان ككفر افلا يوجد تصديق وان لم يكن للشك والتردد او الشك في بقائه في الآخرة فلا ولي تركه لدفع ايها الكفر \*  
﴿هذه﴾ خلاصة ما ذهب اليه الحنفية وللقائلين بصحته وجوه في كتب الكلام وثمة هذا المرام في (الانشاء) ان شاء الله تعالى \*

﴿اسم الإشارة﴾

﴿اسم الإشارة﴾ اسم وضع لما يشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لا يقال ان التعريف دوري او بما هو اخفى منه او بما هو مشبه في المعرفة والجهالة لانه عرف اسم الإشارة الاصطلاحية بالشار اليه للتعوي  
المعلوم \*

﴿اسماء الافعال﴾

﴿اسماء الافعال﴾ عند النحاة ما كان بمعنى الامر او الماضي سواء كان معنى الماضي معبرا بصيغة الماضي ايضا كما ان هيئات بمعنى بعد او بصيغة المضارع الخالي كاف بمعنى اتضجر واو بمعنى اتوجع فان (اف) كان بمعنى تضجرت و(او) كان بمعنى توجعت ولما قصد المتكلم انشاء التضجر والتوجع عبر عن معنى الماضي بصيغة المضارع الخالي واراد الانشاء لا الاخبار عن الماضي \*

﴿اسم العدد﴾

﴿اسم العدد﴾ عند النحاة كل اسم وضع لكمية احاد المعدودات منفردة او مجتمعة اي اسم يكون تمام ما وضع له تلك الكمية قط لا هي مع امر آخر

فلا يرذخو رجل ورجلان وذراع وذراعان ومن ومنان حيث لا يفهم منها  
الوحدۃ والاثنيۃ فقط • والكمية المعنى الذي يجاب به اذا سئل بكم الاستفهامية  
عن واحد واحدا واكثر من الممدودات • والاسماء الموضوعة بازاء تلك  
الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة معينة من الكميات  
اسماء المدد فقط الواحد موضوع لكمية احاد الممدودات اذا اخذت منفردة •  
(فاذا سئل) عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وقس على هذا اللفظ الثلاثة  
والاربعة الى ما لانهاية له • وقد ظهر من هذا البيان ان لفظ الواحد والاثنين  
من اسماء المدد عند النحاة داخلان في تعريفها وان اختلف اصحاب الحساب  
في انها من العدد ام لا كما سيجي في المدد ان شاء الله تعالى ولا يميز للواحد  
والاثنين لان ما يصلح لتمييزهما معنى المفرد والمتى يعنى عنهما دلالة على الكمية  
والجنس وتميز الثلاثة الى العشرة بمجموع ومجروور ومن العشرة الى تسعة  
وتسعين مفرد ومنصوب ومنه الى ما لانهاية له مفرد ومجروور • والتمييز ان كان  
مذكرا فاسم المدد من الثلاثة الى العشرة مؤنث وان كان مؤنثا فذكر وهذا  
معنى قولهم تانيث المدد عكس تانيث جميع سائر الاسماء والعبرة في التذكير  
والتانيث لمفرد التمييز المجموع • ثم التذكير والتانيث في المرتبتين فوق كل  
عقد من العشرات على القياس • ثم في الجزء الاول عكس التانيث وفي الجزء  
الثاني التذكير والتانيث على القياس •

﴿ اسم الفاعل ﴾ اسم مشتق من المصدر موضوع لمن قام به معنى المصدر اعنى  
الحدث حال كون ذلك القيام بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت والمراد بمعنى  
الحدوث وجود الفعل له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة وخرج عن  
قيد الحدوث الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونها بمعنى الثبوت •

اسم المفعول

﴿ اسم المفعول ﴾ أي اسم المفعول به على حذف الجار واستار الضمير والالف المفعول هو الحدث وهو عند النحاة اسم مشتق من الحدث موضوعاً لمن وقع عليه •

اسم التفضيل

﴿ اسم التفضيل ﴾ أي اسم دال على تفضيل شيء على شيء وهو عند النحاة اسم مشتق من المصدر موضوع لذات ما قام به مدلول ذلك المصدر أو وقع عليه موصوف بزيادة على غيره في أصل مدلول ذلك المصدر مثل أفضل وأكرم والوم وأشهر • (والقرق) بينه وبين صيغة المبالغة أن مدلوله ذات موصوف بزيادة على غير بخلاف مدلول صيغة المبالغة فإنه ذات موصوف بزيادة الفعل كيفية أو كمية وليس هناك زيادة على الغير أي ليس التبر ملحوظاً فيه • وإن أردت التفضيل والتدقيق فارجع إلى كتابنا جامع النصوص •

الاستئانة

﴿ الاستئانة ﴾ في التاج ياربي كردن خواستن ومعنى قولهم ان الباء الجارة للاستئانة لأنها لا فائدة استئانة الفاعل الفعل في صدوره عنه بمجرد ورودها نحو كتبت بالقلم • والمراد بالفعل أي الحدث متعلق بالأمسواء كان فعلاً أو معناه • ﴿ واعلم ﴾ أن الباء الجارة التي للاستئانة غير الباء السببية لأن تلك الباء هي الداخلة على آلة الفعل وهي معنى غير السببية على ما في المنى (والاستئانة) في البديع أن يأتي القائل بيت غيره ليستعين به على تمام مراده •

الاستطوانة

﴿ الاستطوانة ﴾ اعلم أن الجسم الذي هو ذو الامتدادات الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق أن احاطه سطح واحد بحيث تساوى الخطوط الخارجة من النقطة التي في داخل ذلك الجسم إلى ذلك السطح فذلك الجسم كرة وتلك النقطة مركزها وذلك السطح محيطها والخطوط انصاف أقطارها والخارج إلى المحيط في الجهتين قطرها • فإن كان هو الذي تتحرك عليه الكرة يسمى محورها



وطرفاه قطبي الكرة وقطبي الحركة ومنصف الكرة من الدوائر المتوهمة على  
بسطها عظيمة ان مررت بمركزها والافصيرة والنقطة التي في سطح الكرة  
وتساوي الخطوط الخارجة منها الى محيط قاعدة القطعة هي قطبها وان احاط  
بالجسم ستة مربعات متساوية فذلك الجسم مكعب وان احاط بالجسم دائرتان  
متساويتان متوازيتان وسطح واصل بين الدائرتين بحيث لو ادبر خط  
مستقيم واصل بين محيطي الدائرتين على محيطها ماس ذلك الخط السطح  
المذكور بأكمله في كل الدائرة فذلك الجسم اسطوانة وهاتان الدائرتان  
قاعدتاها والخط الواصل بين مركزيهما سهم الاسطوانة ومحورها فان كان  
الخط الواصل بين المركزين عمودا على القاعدة فالاسطوانة قائمة والا فائلة  
﴿وطريق معرفة العمود انه اذا قام خط على سطح بحيث لو اخرج عن موضع  
قياسه عليه خطوط على الاستقامة احاطت به على زوايا متوالت فهو عمود عليه  
وان احاط بالجسم دائرة واحدة وسطح منحرفي مرتفع من محيطها متضايقا  
الى نقطة بحيث لو ادبر خط مستقيم واصل بين محيط الدائرة والنقطة ماس ذلك  
السطح الجسم المذكور بأكمله في كل الدائرة فذلك الجسم مخروط اما قائم او مائل  
على قياس ما صرف في الاسطوانة وتلك الدائرة قاعدة المخروط والخط الواصل بين  
مركزها والنقطة المذكورة سهمه ومحوره وان قطع المخروط بسطح مستو  
بوازي قاعدة المخروط فباقي القاعدة من المخروط مخروط ناقص وما لم يكن  
لبها من مخروط ناقص وقاعدة المخروط والاسطوانة ان كانت مضلعة فكل منهما  
مضلع مثل القاعدة وان كانت مستديرة فستديرة

﴿استبهم التاريخ﴾ عدم العلم بترتيب موت الواوثة والمورث وهذا ما ندم  
من الارث من الموانع الخمسة له فلا وارث بين الحرقى والفرقى والمهدى

﴿استبهم التاريخ﴾

الاذا علم ترتيب الموتى بل مال كل منهم لورثته الاحياء فلوزرق ز و جاز او حرقا وترك كل واحد منهما اخافا لها لاختيها وماله لاختيه وكذا لو وقع حائط على جماعة وماتوا جميعا ولم يدريهم مات اولاً لا يرث بعضهم بشيء

﴿ اسم المصدر ﴾ هو علم المصدر كالسبحان علم التسيح كاسيبي في علم المصدر •

﴿ الاستقبال ﴾ هو الزمان المتروك وجوده بمنزلة ما لك التي انت في •  
﴿ الاستسقاء ﴾ هو طلب المطر عند طول الانقطاع وعبارات متون الفقه متفقة على ان له صلاة لا بجماعة ودعاء واستقفار القلب رداء ﴿ وعلم ﴾ ان عباراتهم لا على مذهب ابي حنيفة رحمه الله بل على مذهب الصاحبين رحمهما الله واللازم ان يعمل على قول الصاحبين وهو خروج الامام والصلاة بالجماعة والجهر بالتراءة والخطبة وقلب الرداء حتى يوافق الاحاديث الصحيحة ويطلق امر ابي حنيفة رحمه الله ايضاً حيث امرنا بالاعتداء بها حيث اجتمعنا على مسألة ﴿ وقد قال ﴾ الشيخ عبد الحق الدهلوي رحمه الله في ترجمة المشكوة والفتوى الآن عند ابي حنيفة رحمه الله على مذهب الصاحبين وان اردت الاطلاع على الاستدلال على هذا المقال فانظر في الرسالة التريبية الحجية التي صنفها في باب الاستسقاء سيدنا ومولانا افضل علماء العصر اعلم فضلاء الدهر الحبيب الشفيق في الدنيا والدين سيد شمس الدين المدعو بسيد محمد ميرك خلد الله ظلالة واوصل الى المآلين بره ونواله ابن سيد شاه منيب الله الحسيني الحنفي الخجستاني البالا فوري قدس الله سره و نور مرقدته فانه سلمه الله تعالى بذل في تلك الرسالة كمال جهده في استخراج ما هو الحق الذي بالاتباع احق وفي الفتاوى العاكس لغيري الافضل ان يقرأ سبوح اسم ربك الاعلى في

الركمة الاولى وهل انك حديث الناشئة في الركمة الثانية (والصحيح) انه لا يختص بوقت كما لا يختص بيوم ويخطب خطبتين بعد الصلوة ويستقبل الناس بوجه قائما على الارض لاعلى المنبر ويفصل بين الخطبتين بجلسة وان شاء خطب خطبة واحدة ويدعو الله ويسبحه ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات وهو متكئ قوسا فاذا مضى من خطبة قلب رداءه \*

﴿ثم كيفية قلب الرداء﴾ ﴿عندما كان من رجا جل اسفله اعلاه واعلاه اسفله (وان كان) مدورا جل الجانب الايمن على اليسر واليسر على الايمن ولكن القوم لا يقبلون ارديتهم عند عامة العلماء وفي التحفة اذا فرغ الامام من الخطبة يجمل ظهره الى الناس ووجهه الى القبلة ثم يشتغل بدهاء الاستسقاء قائما والناس قعود مستقبلون ووجههم الى القبلة في الخطبة والدهاء فيدعو الله تعالى ويستغفر للمؤمنين ويمجدون التوبة ويستغفرون ثم عند الدهاء ان رفع يديه نحو السماء فحسن ثم المستحب ان يخرج الامام بالناس ثلاثة ايام متتابعة كذا في الزاد (ولم ينقل) اكثر من ذلك ولا يخرج فيه المنبر ويخرجون مشاة في ثياب خلق او غسيلة او مرة متذللين خاشعين متواضعين لله عز وجل ناكسي رءوسهم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون كذا في الظهير وفي التجريدان لم يخرج الامام امر الناس بالخروج وان خرجوا بغير اذنه جاز ولا يخرج اهل الذمة للاستسقاء مع اهل الاسلام وان خرجوا مع انفسهم الى بيوتهم الى كنائسهم او الى الصحراء لم يمنوا عن ذلك كذا في العنبر شرح الهداية وانما يكون الاستسقاء في موضع لا يكون لهم اودية ولا انهار وبارشربون منها ويسقون مواشيهم او زروعهم او تكون ولا تكفي ذلك فاذا كان لهم اودية وباروا نهار فان الناس

لا يخرجون الى الاستسقاء لأنها تكون عند شدة الضرر والحاجة كذا في التمار غانية ويستحب اخراج الاطفال والشيخوخ الكبار والعجائز اللاتي لا هيئة لمن كذا في المعنى شرح الهداية \* ويستحب اخراج الدواب كذا في السراج الوهاج \*

﴿ وادعية الاستسقاء ﴾ المروية عن النبي المختار صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كثيرة منها الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم انت الله لا اله الا انت الغني ونحن الفقراء انزل علينا النيث واجعل ما انزلت لنا قرة وبلاغا الى حين (ومنها) اللهم اسقنا اللهم اسقنا اللهم اسقنا (ومنها) اللهم اغثنا اللهم اغثنا (ومنها) اللهم اسق عبادك وبهيمتك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت (ومنها) اللهم اسقنا غيثا مغيثا مرثيا مرثيا نافعا غير ضار عاجلا غير آجل \* ﴿ واذا راي المطر ﴾ قال اللهم صيبا نافعا واذا زاد المطر حتى خيف الضرر قال اللهم حولينا ولا علينا اللهم على الآكام والآجام والضراب والادوية ومنابت الشجر \* ولهذا الرباعي يارب سبب حيات حيوان بفرست \* وازخوان كرم نعمت الوان بفرست از بهر لب تشنه طفلان نبات \* از دايه ابرشير باران بفرست تأثير عجيب في استجابة الدعاء للاستسقاء وهو من رباعيات سلطان ابي سعيد ابي الخير قدس الله سره العزيز \*

﴿ واعلم ﴾ ان بعض الاحاديث صريح في وضع المنبر كما رواه ابوداود عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت شكوا الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحصرط المطر فامر بمنبر فوضع له في المصلي ووعد الناس يوما يخرجون فيه فات غفرج صلى الله عليه وآله وسلم حين بدا حاجب

ادعية الاستسقاء

الدعاء عند رؤية المطر

الشمس فقد على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتكم جدب  
دياركم واستنغار المطر عن ابا زمانه عنكم وقد امر الله عز وجل ان تدعوه  
ووعدهم ان يسحب لكم ثم قال الحمد لله الى قوة وبلاغا الى حين ثم رفع يديه  
فلم يزل في الرفع حتى بدا يابض ابطيه ثم حول الى الناس ظهره وقلب رداءه  
وهو رافع يديه ثم اقبل على الناس ونزل من المنبر فعلى ركعتين الحديث  
(والاستسقاء) في اصطلاح الطب مرض مادي سببه مادة غريبة باردة تتخلل  
الاعضاء فتربو بها الاعضاء اما الظاهرة من الاعضاء كلها واما المواضع  
الداخلية من النواحي التي فيها تدير القضاء والاخلاط مثل فضاء البطن التي  
فيها المعدة والكبد والامعاء واقسامه ثلاثة (لحمي) و(نقي) و(طبيلي)  
وتفصيلها في كتب الطب \*

﴿ استيفاء الدين ﴾ لا ينعدم به الدين بل يثبت لكل من الدائن والمدين  
دين على الآخر بعد الاستيفاء بناء على ان الدين يقضى بامثاله لا باعيانه لكن  
يسقط الطلب بعد الاستيفاء بعدم القائده في الطلب (توضيحه) ان زيدا  
استقرض مائة درهم من عمرو وقبضها فصار دين عمرو على زيد ثم اذا ادى زيد  
مائة درهم من عند نفسه الى عمرو وصار دين زيد على عمرو لان هذه المائة ليست  
عين ما استقرضه فصار لكل واحد منهما دين على الآخر فينبغي ان يطلب كل  
منهما مائة درهم من الآخر لكن يسقط الطلب بعدم القائده من الطلب ومن  
مترعات بقاء الدين بعد الاستيفاء جواز الاراء عن الدين بعد الاستيفاء  
فيجب رد ما استوفى على المدين فافهم واحفظ فانه ينفعك في الهداية وشرح  
الوقايه في آخر كتاب الرهن \*

﴿ الاستدلال ﴾ تقرير الدليل لاثبات المطلوب والنظر فيه وهو على نوعين

﴿ استيفاء الدين ﴾

﴿ الاستدلال ﴾

أني ولي لأنه إن كان من الأثر إلى المؤثر يسمى استدلالاً لأنها كالاستدلال من الحكي إلى تعفن الاخلاط وإن كان من المؤثر إلى الأثر يسمى استدلالاً لأنها كالاستدلال من تعفن الاخلاط إلى الحكي وقد خص الأول باسم الاستدلال والثاني بالتعليل •

الاستدلال

﴿ الاستدلال ﴾ طلب فهم الشيء واستسلام ما في ضمير المخاطب وقيل هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت تلك الصورة أذعان وقوع نسبة بين الشئين أولاً ووقوعاً فصولها هو التصديق والافهم الصور والحق إن تلك الصورة الحاصلة على الأول تصديق وعلى الثاني تصور بل الحق ما سبأني في العلم والتصور والتصديق إن شاء الله تعالى •

الاستحسان

﴿ الاستحسان ﴾ في اللغة هو عد الشيء واعتقاده حسناً وفي الاصطلاح هو اسم لدليل من الأدلة الأربعة يارض القياس الجلي ويصل به إذا كان أقوى منه سموه بذلك لأنه يكون في الأغلب أقوى من القياس الجلي فيكون قياساً مستحسنًا •

الاستقراء

﴿ الاستقراء ﴾ في اللغة التخصيص والتبعية وفي اصطلاح المنطقيين هو الحجة التي يستدل فيها من استقراء حكم الجزئيات على حكم كليها فإن كان الاستدلال فيها من استقراء حكم جميع الجزئيات فالاستقراء تام والافناقص وتسمية الحجة المذكورة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال أي بلاملاحظة المناسبة بل على سبيل النقل وملاحظة المناسبة كما لا يخفى •

الاستحاضة

﴿ الاستحاضة ﴾ دم تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام أو أكثر من عشرة أيام في الحيض ومن أربعين في النفاس على مذهب أبي حنيفة رحمه الله وأحكامها في الفقه •

﴿الاستحالة﴾ حركة في الكيف كتسخن الماء وتبرد مع بقاء صورته النوعية •

﴿الاستقامة﴾ كون الخط بحيث تنطبق اجزأؤه المقروضة بمضباعي بعض (وعند الطائفة العلمية الصوفية رضوان الله تعالى عليهم اجمعين) الاستقامة الوفاء بالهود كلها وملازمة الصراط المستقيم برطابحد التوسط في كل الامور من الطعام والشراب واللباس في كل امر ديني وديني فذلك هو الصراط المستقيم كالصراط المستقيم في الآخرة فلذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيتني سورة هو ذا نزلت فاستقم كما امرت •

﴿الاستدارة﴾ كون السطح بحيث يحيط به خط واحد يفرض في داخله نقطة تساوي الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه •

﴿الاستطاعة﴾ عرض يخلق الله تعالى في الحيوان بفعل به الافعال الاختيارية (والاستطاعة الحقيقية) هي القدرة التامة التي يجب عندها صدور الفعل فهي لا تكون الامقارنة للفعل والاستطاعة الصحيحة سلامة الاسباب والآلات والجوارح ورفع الموانع من المرض وغيره والاستطاعة الحقيقية عندنا مع الفعل خلافا للمعتزلة فانهم ذهبوا الى انها قبل الفعل ممتد باق وقت الفعل مقارن به (واستدلوا) بان التكليف حاصل قبل الفعل ضرورة ان الكافر مكلف بالايمان وتارك الصلوة مكلف بها بمد دخول الوقت فلو لم تكن الاستطاعة متحققة حينئذ لم تكلف العاجز وهو باطل والاستطاعة الحقيقية عندنا مع الفعل لا قبله لانها صفة مخلقة الله تعالى عند قصد اكساب الفعل بمد سلامة الاسباب والآلات وعلة تامة لصدور الفعل فهي مع الفعل لا قبله وان لم تكن معه وكانت قبله كما ذهب اليه المعتزلة فلا تكون باقية عند الفعل لا متتابع

بقاء الاعراض فيلزم وقوع الفعل بلا استطاعة وقدرة عليه وهو ممتنع عند  
المتزلة لان البعد عنهم خالق لافعاله وقدرة مؤثرة فيها فتندم اذا وقع الفعل  
بلا استطاعة وقدرة يلزم وجود الاريدون الموتر وهو محال (واما عندنا)  
فلا استطاعة المذكورة عادة وشرط عاخي لاعلة حقيقة كما زعموا فيجوز  
وقوع الفعل عندنا بدونها بخلق الله تعالى لكن عادة الله تعالى جرت بانه تعالى  
لا يخلق الفعل على: - لبعد الابداعطاء الاستطاعة المذكورة فذا ذكرنا من  
الدليل على انها مع الفعل الزامي على المتزلة يعني لو كانت الاستطاعة مقدمة على  
الفعل لزم وقوعه بلا استطاعة وقدرة عليه على منبهكم اي المتزلة لكن لم ان  
يقولوا الانسلم استحالة بقاء الاعراض وان سلمنا فلا نسلم وقوع الفعل حيث لا  
استطاعة وقدرة عليه لانه لا نزاع في امكان تجديد الامثال عقيب الزوال فمن ان  
يلزم وقوع الفعل بدونها والجواب واضح لانهم اعترفوا بان القدرة التي بها  
الفعل لا تكون الامقارنة مع الفعل وان كانت لها امثالا متقدمة على الفعل  
وهنا تفصيل في المطولات \* ثم اعلم ان مدار التكليف عندها هو الاستطاعة  
الصحيحة فلا يلزم تكليف العاجز وقال الامام الرانزي ان اريد بالاستطاعة  
القدرة المستجبة بجميع شرائط التأثير فالحق انها مع الفعل والاقبله \*  
﴿ثم اعلم﴾ ان الاستطاعة عادة للفعل عند صاحب البصرة وشرط عاخي  
عند الجمهور فاطلاق العلة او الشرط عليها على الجازم ولك ان تقول ان اطلاقها  
عليها على الحقيقة لانهم قالوا من شأنها التأثير او من شأنها توقف تأثير الفاعل عليها  
فباختبار شأنها يطلقون العلة او الشرط عليها (فان قلت) كلام الامام رحمه الله  
صريح في ان القدرة حيث قال بجميع شرائط التأثير (قلنا) المراد بالتأثير ما يميز  
الكسب وفي كلام الآمدي ان القدرة الحادثة من شأنها التأثير لكن عدم التأثير



بالقول لتوقع متعلقها بقدره الله تعالى وحيث لا اشكال في كلام الامام اصلا  
انتهى • وفي تفسير الاستطاعة الصحيحة سلامة الآلات الى آخره اشكال  
مشهور (تقريره) ان الاستطاعة صفة المكلف وسلامة الاسباب والآلات  
ليس صفة له بل صفة الاسباب والآلات كما لا يخفى فكيف يصح تفسيرها بها  
(وتحرير الجواب) ان للمكلف وصفا اضافيا لا حقيقيا كما قيل ويسبر عن ذلك  
الوصف الاضافي بارة بلفظ يدل عليه اجمالا وهو لفظ الاستطاعة وتارة بلفظ  
دال عليه صريحا تفصيلا وهو سلامة الاسباب • فالخاصل ان المراد بالاستطاعة  
كما هو استطاعة المكلف كذلك المراد بسلامة الاسباب سلامة اسبابه  
وليس الفرق بينهما الا بالاجمال في لفظ الاستطاعة والفصيل في سلامة  
الاسباب الى آخره •

الاستعارة

﴿ الاستعارة ﴾ في اللغة طلب الماربة وعند علماء البيان هي مجاز يكون علاقة  
استعماله في غير ما وضع له التشبيه بان يقصد استعماله في ذلك الغير بسبب مشابهته  
بما وضع له فاذا اطلق المشتق النسي وضع لشقة الابل على شفة الانسان فان  
قصد تشبيهها بمشعر الابل في اللفظ فهي استعارة وان اردناه من قيل اطلاق  
المقيد على المطلق كاطلاق الرسن على الاف من غير قصد الى التشبيه فجواز  
مرسل فظهر ان اللفظ له احدا بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد  
يكون مجازا مرسل (الرسن) اسم مكان اي مكان الرسن والاف مع قيد  
ان يكون مرسوبا يدل على اعتبار هذا القيد اشتقاقه من الرسن (وفي القاموس)  
الرسن محر كما للجبل وما كان من زمام على اف ثم انهم اختلفوا في ان الاستعارة  
مجاز لتعوي او عقلي (فالجمهور) على انه مجاز لتعوي بمعنى انه لفظا تعمل في غير  
ما وضع له للعلاقة المشابهة وقيل انها مجاز عقلي لا بمعنى اسناد الفعل او شبهه الى

غير من هو له مثل أنبت الريح البقل بل بمعنى ان التصرف فيها في امر عقلي  
لا تلوى لأنها لم يطلق على المشبه الا بعد ادخال المشبه في جنس المشبه به  
بان يجعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد فكان استعمال الاسد  
مثلا في الرجل المذكور فيما وضع له ناولا وادعاء ولهذا قال السيد السند  
الشريف الشريف قدس سره الاستعارة ادعاء معنى الحقيقة في الشيء للبالغة  
في التشبيه كقولك لقيت اسدا وانت تريد الرجل الشجاع وعرف السكاكي  
الاستعارة بأنها ذكر احد طرفي التشبيه اعني المشبه والمشبه به ويريد بالطرف  
المذكور الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام  
اسد وانت تريد الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فثبت له شيئا  
من خواص المشبه به حتى يكون قرينة على المعنى المجازي وانت تعلم ان القرينة  
الصارفة عن المعنى الحقيقي مما لا بد منها في المجازي اللغوي التي قسمه السكاكي  
الى الاستعارة وغير ها وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل التكلم وهو  
استعمال اسم المشبه به في المشبه به حيث تد تكون بمعنى المصدر فيصح منها  
الاشتقاق فيكون التكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به  
مستعار منه والمعنى المشبه مستعار له \*

﴿ الاستعارة المصروفة ﴾ هي ان يذكر المشبه ويحذف المشبه به مع ذكر  
القرينة مثل رأيت اسدا بري وانت تريد الرجل الشجاع ولقيت اسدا في  
الحمام وتسمى ﴿ استعارة تحقيقية ﴾ ايضا لتحقق معناها المجازي حقا وعقلا  
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة  
حسية او عقلية \*

﴿ الاستعارة بالكناية ﴾ هي ان يذكر المشبه ويترك المشبه به ويثبت للمشبه

امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر مثل رأيت زيدا يصول بالمخاطب ومثل قول المذلل (واذا المنية انشبت اظفارها) فانه شبه المنية اى الموت بالاسد في الاهلاك وذكرها دون الاسد وانبث لها الانشباب والاظفار المختصين بالاسد (وقد تطلق) الاستعارة بالكناية على التشبيه المضر في النفس (وتوضيحه) انه قد يضر التشبيه في النفس اى في نفس اللفظ او في نفس التكلم فلا يصرح بشئ من اركان التشبيه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضر في النفس بان ثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون في المشبه امر متحقق حسا او عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر فيسمى ذلك التشبيه المضر في النفس استعارة بالكناية و﴿استعارة ممكنة عنها﴾ اما الكناية فلانه لم يصرح بالمشبه به بل انما يدل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فبجرد التسمية خال عن المناسبة •

﴿الاستعارة الحقيقية﴾

﴿الاستعارة التخيلية﴾ انبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه عند حذف المشبه به اى في الاستعارة بالكناية وانما يسمى هذا الانبات بالاستعارة التخيلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر المختص بالمشبه به فذلك الانبات استعارة امر من المشبه به للمشبه وموجب لتخييل التشبيه المضر في النفس كانبث اظفار للمنية في المثال المذكور فتشبيه المنية بالسبع في الاهلاك بمتة استعارة بالكناية وانبث اظفار لها استعارة تخيلية واعلم ان الاستعارة بالكناية والمصرحة والتخيلية امور معنوية غير داخلة في المجاز الذي هو من اقسام اللفظ •

﴿الاستعارة المطلقة﴾

﴿الاستعارة المطلقة﴾ والاستعارة المجردة والاستعارة المرشحة اقسام ثلاثة

للاستارة بحسب الاقتران باللائم وعدم الاقتران به لانها املم تقرر بشئ  
يلائم الاستار له والمستار منه او قرنت بما يلائم المستار له او قرنت بما يلائم  
المستار منه الاول الاول والثاني الثاني والثالث الثالث وقد يجتمع التجريد  
والترشيح والامثلة في المطولات \*

﴿ الاستارة الاصلية والاستارة التبية ﴾ قسما للاستارة باعتبار اللفظ  
المستعار لان اللفظ المستعار ان كان اسم جنس حقيقة او ماو يلا فلا استارة  
اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد  
وكحاتم اذا استعير للسخي فانه اسم جنس ماو يلا لانه تناول باسم جنس هو  
السخي وكذا كل علم يكون مشهورا بوصف كعيسى وفرعون فانه اسم جنس  
ماو يلا وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فلا استارة تبية كالحرف والقلم  
وكل ما يشتق منه كاسم الفاعل والمفعول وغير ذلك والاستارة في هذه الامور  
لا تكون الاتبية لان الاستارة موقوفة على التشبيه والتشبيه يقتضي ان  
يكون المشبه موصوفا بوجه الشبه والموصوف لا يكون الا امرا مستقلا  
بالمفهومية مقررا ثابتا في نفسه ومعاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها  
متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوماتها كما في الافعال  
او عروضه لما كما في الصفات المشتقة منها على ما هو المشهور وان كانت مستقلة  
بالمفهومية ومعاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية كما لا يخفى فلا تصلح معانيها  
للموصوفية وانما قلنا على ما هو المشهور لان الحق ان الزمان داخل في مفهوم  
الصفات المشتقة من الافعال فما فيها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة لكن لا في القهم  
عن تلك الصفات كما حققنا في جامع القموض \* والمحقق التفتازاني رحمه الله قال  
في المطول والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا

للمشبهه في وجه الشبهه قال شيخ الاسلام قوله او بكونه مشاركا الى آخره  
الظاهر انه تخيير في العبارة باعتبار المراد والمودى ونسبه على ان المقصود من  
كونه مشاركا كونه موصوفا انتهى مثل نطقت الحال والحال ناطقة فانه تقدر  
تشبيهه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعاني وايصاله الى الفهم ثم يدخل  
الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه  
الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية  
فالتشبيه الذي هو مدار الاستعارة اولا وبالاصل لانه يكون في معنى المصدر  
وفي الافعال وما يشتق منها يكون تانيا وبالتبعية كما عرفت في المثالين  
المذكورين وكذا التشبيه يكون اولا وبالاصل في متعلقات الحروف ثم فيها  
تانيا وبالتبعية كالظرفية فيزيد في النعمة فان المعنى الحقيقي لكلمة في كما انه غير  
مستقل بالمفهومية واذا اردنا ان يفسر عبر عنه بالظرفية كذلك معناها المجازي  
غير مستقل بالمفهومية واذا اردنا ان يفسر عبر عنه بالاحاطة مثلا فلا يتصور تشبيه  
احدهما بالآخرين الا بما وذلك بان تقدر تشبيه احاطة النعمة بزيادة بالظرفية  
فيدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه صار الظرفية مستعارا للاحاطة  
ثم يشبه تلك الاحاطة بالخصوصية بتلك الظرفية بالخصوصية التي هي معنى في تبعا  
فيستعار لها كلمة في وقس عليه سائر الحروف واذا عرفت حال التشبيه بانه  
في اي شيء بالاصله وفي اي امر بالتبعية حصل لك حال الاستعارة بحسب  
الاصالة والتبعية بالقياس على حال التشبيه وهذا خلاصة ما ذكره علماء البيان  
رحمهم الله في بيان هذا المرام نعمك لدي الفهم والافهام وعليك ان لا تنسى  
بداء الخير لهذا المسهام

﴿الاستراق﴾ استيفاء شيء بتمام اجزائه او افراذه والتوجه في شيء بحيث

الاستراق

يكون ما وراءه لاشياء عنده واستراق اللفظ ان يراد به كل فرد مما يتناول به  
بحسب اللغة او الشرع او العرف الخاص وهو الاستراق الحقيقي او ان يراد به  
كل فرد مما يتناول به بحسب مقام العرف وهو الاستراق العرفي مثال الاول  
عالم الغيب والشهادة اي عالم كل غيب وشهادة ومثال الثاني جمع الامير الصاغة  
اي جمع كل صاغة بلده او مملكته لصاغة الدنيا •

﴿ الاستواء ﴾ برابري و(خط الاستواء) هو محيط دائرة تحدث على وجه  
الارض من قطع سطح معدل النهارا يها وانما يسمى خط الاستواء لاستواء  
الليل والنهار عند مساكنها ابداء وقدير اذ بالاستواء استواء الشمس في كبد السماء  
وتصير الارض بتلك الدائرة نصفين الاول جنوبي والآخر شمالي •

﴿ الاستدراك ﴾ في اللغة طلب تدارك السامع وفي الاصطلاح رفع التوهم  
الناتج عن الكلام السابق وكلمة لكن للاستدراك اي لفظ الحكم السابق نفيا  
كان او اثباتا عن ان يدخل فيه ما يبدل لكن وهو يقتضي مفارقة الكلامين نفيا  
و اثباتا •

﴿ الاستبعا ﴾ في اللغة طلب التبعة وعند ارباب البديع هو المدح بشئ على  
وجه يستبج المدح بشئ آخر وهو من المحسنات المنعوبة •

﴿ الاستخدام ﴾ في اللغة طلب الخدمة عن شئ وعند اصحاب البديع هو ان  
يذكر لفظا لمعنيين حقيقيين او مجازيان او مختلفان في راديه احدهما مبراد  
بالضمير المراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما معنيه  
ثم بالآخر معناه الآخر فلا استخدام على نوعين مثال الاول •

اذ انزل السماء بارض قوم • رعيناه وان كانوا غضا با

فان للسماء معنيين مجازين المطر والنبت فاراد به المطر وضميره في رعيناه النبات

﴿ الاستواء ﴾

﴿ الاستدراك ﴾

﴿ الاستبعا ﴾ ﴿ الاستخدام ﴾

ومثال الثاني •

فسق النضا (١) والساكنيه وان • شبوه بين جوانحي وخلوعي  
قوله فسق النضا جملة دعائية بمعنى سیراب سازد الله تعالى درخت ناخت  
وساكنان آن مکان را که درخت ناخت در آن میروید (الجوانح) عظام الظهر  
(والضروع) الجنب اراد باحد ضمیر فی النضا عنی الجور و فی الساكنيه المكان  
التي فيه شجرة النضا وبالآخر اعني المنسوب في شبوه النار الحاصلة من  
شجرة النضا وكلاهما مجاز (والساكنيه) مثل الضاربة المحمول على ضاربه • یعنی  
بدرستی که تشبیه داده اند ساکنان مکان غضب آتش او را با آتشی که میان  
جوانح وضروع من است و قضا درختیست که چون چوب اورا بجنبانند  
آتش پیدا آید •

﴿الاستعداد﴾ کون الشيء بالقوة القريبة أو البعيدة الى الفعل •

﴿الاستصحاب﴾ طلب الامر قبل محي وقته •

﴿الاستصحاب﴾ وهو حکم ببقاء امر كان في الزمان الاول ولم يقن عدمه  
وهو حجة عند الشافعي رحمه الله في كل امر نفي كان او اثباتا ثبت وجوده اي  
تحققه بدليل شرعي ثم وقع الشك في بقائه اي لم يقن ظن بعدمه وعندنا حجة  
للدفع لا للثبات (له) ان قضاء الشرائع بالاستصحاب ولانه اذا يقن بالوضوء  
ثم شك في الحدوث يحكم بالوضوء وفي المكس بالحدوث واذا شهدوا انه كان ملكا  
للمدعي فانه حجة • (ولنا) ان الدليل الموجب لا يدل على البقاء وهذا ظاهر  
فبقاء الشرائع بمدوقاته صلى الله عليه وآله وسلم ليس بالاستصحاب بل لانه  
لا نسخ لشريعتهم والوضوء وكذا البيع والنكاح ونحوها يوجب حكما ممتدا

(١) النضا علم لواد معلوم اجد التفسير عليه لا من حيث كونه منبئا للنضا ١٢٧

استعداد  
استصحاب

الى زمان ظهور مناقض فيكون البقاء للدليل وكلامنا فيما لا دليل على البقاء  
 حكاية المفقود غير ثبوت عند لا عند لان الارث من باب الايات فلا ثبت به  
 ولا يورث لان عدم الارث من باب الدفع قبيح به وتفصيل هذا المرام في  
 كتب الاصول •

﴿ الاستيلاد ﴾ في اللغة طلب الولد مطلقا وفي الشرع هو طلب الولد لمن  
 الامة سواء كانت مملوكا ومكوحه كما سئل في ام الولد ان شاء الله تعالى فهو  
 من الاسماء الناقبة •

﴿ الاسواب الحكيم ﴾ عبارة عن تقديم الام ترضيا للمتكم على ترك الام  
 كما قال الخضر عليه السلام حين سلم عليه موسى انكارا لسلامه لان السلام  
 لم يكن مبهودا في تلك الارض بقوله اني بارضك السلام وقال موسى  
 عليه السلام في جوابه انا موسى اجيب عن اللاتي وهو ان تستقم عني لاعتن  
 سلامي بارضي •

﴿ الاسراف ﴾ انفاق المال الكثير في الغرض الخسيس •

﴿ اسم الآلة ﴾ هو اسم ما يبالغ به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه •

﴿ الاستباق ﴾ طلب السباقه في السراجية يجوز الاستباق في اربعة اشياء  
 في الخلف يعني البعير وفي الخافر يعني الفرس وفي النصل يعني الرمي وفي المشي يعني  
 العدو وانما يجوز اذا كان البدل معلوما من جانب واحد بان يقول احدهما  
 للآخر ان سبقتك فلي كذا وان سبقتي فلاشيء لك فان كان البدل من الجانبين  
 لا يجوز الا ان يكون بينهما ثالث والشرط ان لو سبقها او واحد منها اعطياها  
 وان سبقا لم يعطها شيئا وهذا يجوز اذا كان فرسه محال قد سبق وقد لا سبق  
 والمراد من الجواز الحل والطيب لا الاستحقاق ثم المذكور في شرح الطحاوي

﴿ الاستيلاد ﴾

﴿ الاسواب الحكيم ﴾

﴿ الاسراف ﴾  
 ﴿ اسم الآلة ﴾  
 ﴿ الاستباق ﴾



ان هذا التمايمجوز في هذه الاشياء لا غير وقال الشيخ الامام الخوئي لو وقع الاختلاف في مسئلة بين اثنين وشرط احدهما لصاحبه ان كان الجواب كما قلت اعطيتك كذا وان كانت كما قلت لا آخذ منك شيئا فهذا جزاء في الخانية وما يفضل الامر افهوا جزاء ان يقولوا الاثنين ايكما سبق فله كذا وانما يجوزوا الاستباق في هذه الاشياء ما لا ريب له لورود الار فيها ولا ارفي غيرها وفي (الشرعة) والمساقة على القوس لامتحان كرمه وضقة سنة •

﴿اسم الزمان والمكان﴾ اسم اشتق من المصدر زمان او مكان ووقع فيه مدلول ذلك المصدر الى الحدث •

﴿الاسم النسوب﴾ هو الاسم الملحق بآخره يا مشددة مكسورة ما قبلها علامة للنسبة اليه كما الختاء علامة للتأنيث نحو بصرى وهاشى — وتحقيق هذا المرام في النسوب والنسبة ان شاء الله تعالى •

﴿الاسوارية﴾ هم اصحاب الاسوارى واقوا النظامية فيما ذهبوا اليه وزاد واعلم ان الله تعالى لا يقدر على ما الخبر بدمه او علم عدمه والانسان قادر عليه •

﴿الاسكافية﴾ هم اصحاب ابي جعفر الاسكاف قالوا الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء بخلاف ظلم الصبيان والمجانين فانه قدر عليه •

﴿الاسعافية﴾ قالوا احل الله تعالى في علي كرم الله وجهه •

﴿الاسماعيلية﴾ هم الذين ائبتوا الامامة لاسماعيل بن جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه ومن منهم ان الله تعالى لا موجود ولا معدوم ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز وكذلك جميع الصفات وذلك لان الايات بالحقيقة تقتضى المشار كة بينه وبين الموجودات وهو تشبيه والنفي المطلق يقتضى المشار كة

﴿اسم الزمان والمكان﴾ ﴿الاسم النسوب﴾ ﴿الاسوارية﴾ ﴿الاسكافية﴾ ﴿الاسعافية﴾ ﴿الاسماعيلية﴾

للمدومات وهو تطيل بل هو واجب هذا الصفات ورب المضادة •  
 ﴿استثناء قبض القدم﴾ لا يتبع شيئا في جميع المواد لا يتبع كليا لا يرى ان  
 قولك ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بانسان لا يتبع انه حيوان وليس  
 بحيوان • نعم اذا كان بين المقدم والتالي ملازمة كطلوع الشمس ووجود النهار  
 فهناك تصح النتائج الاربعة (فان قيل) عدم انتاج استثناء قبض المقدم ممنوع •  
 الا ترى ان مثل قولنا لو جئنا لا كرمك لكنك لم تجي • يعني فلم اكرمك • اي  
 عدم اكرامي بسبب عدم المجي • مصحح • وقد قال الحماسي في مدح القرس •  
 ولو طار دوحا فقبلها • لطارت ولكنها لم يطر  
 اي عدم طيران تلك القرس بسبب انه لم يطر دوحا فقبلها • وقال ابو العلاء  
 المري •

ولو دامت الدولات كانوا اكثيرم • رعايا ولكن ما لمن دوام  
 ومن هذا القليل ما قيل بالفارسية •

هر كغم جهان خور دكيذ حيات بر خور د

رو وغم جهان خور تا ز حيات بر خور ي

(قلنا) قد تستعمل كلمة تولدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج  
 هي انتفاء مضمون الشرط من غير الثفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء اما هي •  
 الا ترى ان قولهم لولا لا متاع الشائي لوجود الاول فيما كان الاول متفيا  
 والشائي مثبتا فهو لولا على لملك عمر • معناه ان وجود علي كرم الله وجهه بسبب  
 لعدم هلاك عمر رضي الله تعالى عنه لان وجوده دليل على العلم بان عمر لم يهلك •  
 (وحاصل الجواب) ان المراد استثناء قبض المقدم لا يتبع شيئا بحسب العلم اي  
 عند الاستدلال وليس المقصود في تلك الامثلة الاستدلال حتى يراد المنع

ومنى ميتاني الملا لودامت الـ ولات كان جميع السلاطين رعيا لاول له  
والاقرب ان معناه لودامت دولات الدين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا  
منخرطين في سلك رعيته لكن لما لم يقدر عند الله تعالى د واما عصوه فاستاصلهم  
الممدوح اي لورضوا بان يكونوا مطيعين للممدوح لما ذهبت دولتهم

﴿الاستطارد﴾ خوشتر از پیش دشمن بهنیمت دادن برای فریفتن وی  
كدانای تاج المصادر ویراد به فی المومذ كرتشی لاعن قصده بل بتبعیه غیره  
﴿استغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات﴾ اي لذنب امتك ﴿فان قيل﴾ فيلزم  
حيثما استدرك قوله تعالى وللمؤمنين والمؤمنات ﴿قلنا﴾ هذا تخصيص بمد  
التعميم لان امته صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث وسبعون فرقة والامر  
بالاستغفار ليس الا لواحدة منها وهم المؤمنون والمؤمنات اي الذين آمنوا  
واعتمدوا على طريقة اهل السنة والجماعة واذا اريد بذك ذنب النبي عليه  
الصلوة والسلام فلا يراد الاشكال المذكور ﴿نعم يرد﴾ حيث ذهبوا الى الشفاعة  
لصائر المؤمنين والمؤمنات دون كبارهم لان ذنبهم مخصوص بالكبار برتبة  
قوله تعالى لذنبك لان ذنبه عليه الصلوة والسلام صغيرة قطعا وليس كذلك لان  
شفاعة رسولنا صلى الله عليه وآله وسلم عامة لذنوبهم مطلقا صغيرة او كبيرة  
(والجواب) ان الذنب في اصل الوضع شامل لهما وان كان الذنب المضاف الى  
النبي عليه الصلوة والسلام هو ترك الاولى اي الصغيرة لان الانبياء  
معصومون عن الكبار كما قرر في موضعه فافهم

﴿الاستحقاق الذاتي﴾ كون الشيء مستحقا لامر بالنظر الى ذاته دون وصفه  
﴿والاستحقاق الوصفي﴾ كون الشيء مستحقا لامر بالنظر الى وصفه دون  
ذاته والمراد بالاستحقاق الذاتي والوصفي فيما قالوا ان الله تعالى في استحقاقه

﴿١١٤﴾

﴿استغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات﴾

﴿الاستحقاق الذاتي﴾

﴿الاستحقاق الوصفي﴾

الحمد استحقاقين ذاتي ووصفي ، ان الاستحقاق الذاتي مالا تلاحظ منه  
مخصوصية صفة من جميع الصفات كما يقال الحمد لله لا مالا يكون الذات  
المبحث مستحق الثمان استحقاق الحمد ليس الاعلى الجليل وسي ذاتيا  
للملاحظة الذات فيمن غير اعتبار خصوصية صفة من الصفات اولدلاله اسم  
الذات عليه اولاه لما لم يكن مستد آلى صفة من الصفات المخصوصة كان  
مستد آلى الذات وان الاستحقاق الوصفي ما يلاحظ مع الذات صفة من  
صفاته كما قال الحمد للخالق فافهم واحفظ غايه نعمك في المطول .

﴿الاستفتاح﴾ - بحماتك اللهم وبحمديك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله  
غيرك كقمت وانما سبي هذا الدعاء لانه تستفتح به الاذكار .

﴿الأسناد﴾ تكيه دادن چیزى را به چیزى ونسبت چیزى بسوى چیزى . وفى  
العرف ضم امر الى آخر بحيث يفيد فائدة تامة . وقد خلق معنى النسبة مطلقا  
ولما كان بحث النحاة في الانفاظ فسرروه بأنه نسبة إحدى الكلمتين الى  
الآخرى بحيث يفيد مخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها بان لا يحتاج  
السامع الى المحكوم عليه او المحكوم به . والاسناد في اصول الحديث ان يقول  
المحدث عند رواة الحديث حدثنا فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ثم الاسناد عند ارباب المائى على نوعين الحقيقة العقلية  
والمجاز العقلي وجعلها صاحب التلخيص صفتين للاسناد وعبد القاهر  
والكاكى صاحب المفتاح جعلها صفتين للكلام والاولى ما ذهب اليه  
الخطيب البمشق صاحب التلخيص حيث قال في الايضاح وانما اخترناه لان  
نسبة الشيء الى الشيء يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى  
قولهم الاشماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد وقال العلامة التفتازانى

في الطول يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في علمه  
وعجازه باعتبار انه متجاوز عنه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان  
اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد التكلم دون وضع اللفظ فان ضرب مثلا  
لا يصح خبراً عن زيد بوضع اللفظ بل عن قصد اثبات الضرب فلاله وانما  
الذي يعود الى الواضع انه لا يثبت الضرب دون الخروج وانه لا يثبت في  
الزمان الماضي دون المستقبل فلا سناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام  
ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه انتهى فلا سناد منسوب الى العقل  
بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه وتعرف  
الحقيقة العقلية والمجاز العقلي في علمها.

﴿ الاستزام ﴾ طلب لزوم الشيء أي كون الشيء طالباً لان يكون شيء آخر  
لازمه (وشبه الاستزام) في شبه الاستزام فانظر هناك فلها ادق المرام.

### ﴿ باب الالف مع الشين المجع ﴾

﴿ الاشياء ﴾ جمع شيء او اسم جمع وطعيل هذا الجبل ان في اشياء مذهين  
الاصح انه منصرف جمع شيء على وزن افعال وذهب سيبويه الى انه غير  
منصرف فلزمه منع الصرف بغير علة فاضطر الى احداث العلة فقال انه على  
وزن فعلا يعني كان في الاصل شيئاً على وزن حمراء فجاء لام الكلمة اخي  
المهمزة الاولى في اولها فصارت اشياء فاشياء على هذا التقدير اسم مؤنث في آخره  
الف ممدودة قائمة مقام عتين لاجمع بل اسم جمع فافهم واحفظ.

﴿ الاشراف ﴾ جمع شرط بمعنى ساعة القيامة والشرط الذي بمعنى ما يتوقف  
عليه الشيء ولم يكن ركناً وجزءاً امنه جمه الشروط.

﴿ اشراف الساعة ﴾ أي علامات القيامة عن حذيفة بن اسيد الغفاري رضي الله

﴿ باب الالف مع الشين المجع ﴾

﴿ الاشياء ﴾

﴿ اشراف الساعة ﴾

تعالى عنه قال اطلع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علينا ونحن نذاكر  
 فقال ما ذا نذكرون قالوا يذكر الساعة قال لها ان تقوم حتى تروا نجلها عشر آيات  
 فذكر الدخان والذباب والدابة وطلوع الشمس من مغربها وزول عيسى بن  
 مريم وياجوج وماجوج وثلاثة خسوف خسوف بالمشرق وخسوف بالمغرب  
 وخسوف بجزيرة العرب وآخر ذلك نار تخرج من بين تطرأ الناس الى عشرين  
 وقال عليه الصلوة والسلام لا تقوم الساعة الا على اشرار الخلق هو في حديث  
 آخر لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الارض لقا الله ولها علامات اخر  
 مذكورة في المطولات والمحشر ارض الشام اذ صبح في الحديث ان الحشر  
 يكون في الشام

﴿ الاشرافيون ﴾ جمع الاشرافي (اعلم) ان للانسان قوة نظرية كما لها معرفة  
 الحقائق كما هي وقوة عملية كما لها القيام بالامور على ما ينبغي واتفقت الملة  
 والفلسفة بتكميل النفوس البشرية في القوتين لتحصل سعادة الدارين لكن  
 العقل يتبع في الملة هداية وفي الفلسفة هوام وباطلة الفرض من هداية  
 المبدأ والمادة والطريق الى هذه المرفقتين وجوب (احدهما) طريقة اهل النظر  
 والاستدلال (وثانيها) طريقة اهل الرياضة والمجاهدات «والمكون للطريقة  
 الاولى ان آبوا ملة فهم المتكلمون والافهم الحكماء المشايخون كراسطو  
 واتباعه والشيخين ابي علي وابي نصر «والمكون للطريقة الثانية ان واقعوا  
 الشريعة فهم الصوفية المشرعون والافهم الحكماء الاشرافيون كقلاطون  
 والشيخ شهاب الدين المقتول «والاشرافيين معنى آخر سند ذكره في الروايتين  
 ان شاء الله تعالى

﴿ الاشاعرة ﴾ الفرق بين الاشاعرة والاشعرية ان الاشعرية في مقابلة

الاشاعرة

الاشاعرة

الماتريدية يوم الدين تبعوا ابا الحسن الاشعري، والاشاعرة في مقابلة المتزلة  
شاملة للماتريدية والاشعرية، والاشاعرة اذ لو قست في مقابلة الحكماء فالمراد  
بها جميع المتكلمين •

﴿ الاشتراك ﴾ لفظي ومعنوي، اما الاشتراك اللفظي فهو ان يكون اللفظ  
موضوعا لمعنيين او لمان باوضاع متعددة كلفظ العين للباسرة والبارية  
والذهب وغير ذلك، والاشتراك المعنوي ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى كلى  
كالانسان للحيوان الناطق •

﴿ الاشمام ﴾ جائز في قيل وبيع • قال نجم الاثمة فاضل الامة الرضى  
الاستراياني رحمه الله حقيقة هذا الاشمام ان نحو بكسرة فاء التعل نحو انضمة  
تخيل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تامة للحركة ما قبلها هذا هو مراد  
النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع • (وقال) بعضهم الاشمام ما هنا  
كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقطع كسر الفاء خالصا وهذا  
خلاف المشهور عند القراء والنحاة • وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة  
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عند • والترض من الاشمام  
الايدان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وهكذا في القوائد الضيائية •  
وان اردت حقيقة الاشمام الوقفي فاستمع لما اذكره ان الاشمام الوقفي  
انما يكون في المضموم وهو ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض  
الافراج ليخرج منه النفس فيراها مخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت  
بضمهما الحركة فهو شئ يختص بادر الك العين دون الاذن لانه ليس بصوت  
وانما هو تحريك عضو فلا يدركه الاعمى • والروم يدركه الاعمى والبعير لانه فيه  
مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متعركا واشتقاقه من الشم كالمك

اشتمت الحرف راثثة الحركة بان هيات المضو للنتق بها • والتعرض منه الترق بين ماهو متحرك في الوصل واسكن للوقف • وبين ماهو ساكن في كل حال وهو مختص بالمضموم لانك لو ضمنت الشنتين في غيره او همت خلافه فرفضوه للتلاويدي الى تقيض ما وضع له •

﴿الاشتقاق﴾ عند علماء التصريف اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى وهذا تصرف للاشتقاق الصغير •

(واما تعريفه) الشامل لجميع انواعه فهو ان تجد بين اللفظين تناسباً في احد المدلولات الثلاثة • واشتركا في جميع الحروف الاصلية مرتباً او غير مرتب او اشتراكاً في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقى في المخرج كمنق من نهق • والمراد بان تجدان تعلم فهذا تصرف العلم بالاشتقاق لانفسه وكلمة اول التوجيه لا التشكيك • فلا يرد ان التشكيك باني التعريف • (فاعلم) ان الاشتقاق على ثلاثة انواع (صغير) و (كبير) و (اكبر) اما الاشتقاق الصغير فكون اللفظين متساوين في احد المدلولات الثلاثة • ومشتريكين في الحروف والترتيب كضرب من الضرب (واما الاشتقاق الكبير) فهو ان تكون بينهما مناسبة • وشارك في الحروف دون الترتيب كجذب (واما الاشتقاق الاكبر) فهو ان يكون بينهما مناسبة ومشارك في اكثر الحروف مع تقارب ما بقى في المخرج كمنق من نهق •

(واعلم) ان لمرقة زيادة الحروف ثلاثة طرق (الاول) الاشتقاق والمراد بمعرفة زيادة الحروف انه اذا وردت الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة اعني حروف (اليوم نسيها) ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة الذي يوافقها في المعنى والترتيب حكمت زيادة ذلك الحرف

﴿الاشتقاق﴾

﴿طرق معرفة الحروف الثلاثة﴾



(و الثاني) عدم الظهور ومعناه أنك لو حكمت بأصالة الحرفين أو زادت تها زمت بناء  
لم يوجد في كلامهم كقولهم فقل فقلت تحكي زادت في الكلام فقل مثل  
سفر جلي بضم الجيم (والثالث) كثرة قز ياء ذلك الحرف في ذلك الموضع  
كالهزة إذا وقعت أو لا وبسما كلاً فاصول نحو امره وإذا تأمض بعضها مع  
بعض يحكى بالترجيح ﴿ وتفصيل هذا الجبل ﴾ أن الاشتقاق محقق وشبه اشتقاق  
لأن الدلالة ثابتة كانت على المعنى المشترك ظاهرة كضارب بعين الضرب  
فلا اشتقاق حيث لا معنى وان لم تكن الدلالة كذلك فيثبت شبه الاشتقاق  
ثم الاشتقاق المحقق أن يمارضه اشتقاق آخر عين المل به إذا لم يحكم به تعلقه  
وان مارضه اشتقاق آخر فان تساوى بمجوز فيه الاختلاف شئت وان ترجع  
أحدهما للحكم بالراجع وتفصيل الامثلة في المطولات

﴿ الإشارة ﴾ جمع الشراب وهو كل طائغ رقيق يشرب ولا يتأقن فيه  
للمضغ حراما كان أو حلالا

﴿ الإشارة ﴾ في اصطلاح أصول الفقه هو الثابت بنفس الصيغة من غير أن  
يساق له الكلام وهذا هو إشارة النعم مثل قوله تعالى للقراء المهاجرين  
آية سيق الكلام لبيان إيجاب سهم من القيمة لهم وفيه إشارة إلى  
زوال أملاكهم إلى الكفا لآية تعالى ساءم قراءه والفقير اسم لمديم المال لا  
لبيد عن الملك لأن القراء ضد التناء والتني من يملك المال حقيقة لا من قربت  
بعضه المال حتى لا يكون المكاتب غنيا وان كانت في يده أمواله وابن السبيل  
غني وإن بدت يده من المال لقيام ملكه ولهذا تجب عليه الزكاة وقال السيد  
السند الشرف الشريف قدس سره إن إشارة النص هو العمل بما جرت به  
الكلام لأنه لكنه غير مقصود ولا سيق له النظم لقوله تعالى وعلى المولود له زكوة

في الالف مع الشين  
في الالف مع الشين  
في الالف مع الشين

وكسوتهم • سيق الكلام لأبيات النفقة وفيه إشارة إلى أن النسب إلى الآباء  
والإشارة بالسبابة عند الشهادة في التحيات سنة وعليه القنوى • وفي فتح القدير  
عن محمد في كيفية الإشارة يقبض خنصره والتي تليها ويحلق الوسطى والابهام  
ويقوم المسبحة • وما في السكيداني من أن الإشارة المذكورة مكرهة مردودة •  
وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله يقيم الأصبع عند (لا اله) ويضمها عند (الا لله)  
ليكون الرفع للنفي والوضع للأبيات • وقال المارفي بالله الصمد باب فتح محمد  
البرهانوري في مفتاح الصلوة (بعضي دوستان ازین فقیر استفسار کردند  
که در التحیات وحده لا شریک له نیست وجه چه باشد گفته شد وجه احتمال  
دارد (یکی) آنکه باشاره انگشت چنانچه در حدیث صحیح است که بر شیطان  
از تبر آهنی سخت است کفایت نموده باشند) دوم) آنکه چون در مراجع از  
فرشتگان این کلمه وارد شد و آنجا محل شریک نبود باید دفع کرده شود) ﴿ (ف ١٤) ﴾  
﴿ الإشارة الحسية ﴾ عند ارباب العقول قد تكون امتداداً خطياً  
موهوماً أخذوا من المشير منتهياً إلى نقطة من المشار إليه وقد تكون امتداداً  
سطحياً ينطبق الخط الذي هو طرفه على الخط المشار إليه أو على خط من  
المشار إليه وقد تكون امتداداً جسمياً ينطبق السطح الذي هو طرفه على  
السطح المشار إليه أو ينفذ في انقطاع المشار إليه بحيث ينطبق كل قطعة منه على  
كل قطعة من الجسم المشار إليه انطباقاً وهياً • هذا إذا كان الجسم المشار إليه شفافاً •  
(فان قيل) يفهم من هذا البيان أن الإشارة الحسية غير منحصرة في الامتداد  
الخطي • ويفهم من قولهم الإشارة الحسية هو الامتداد الخطي الموهوم الآخذ  
من المشير المنتهي إلى المشار إليه حصرها في الامتداد الخطي المذكور فكيف  
التوفيق • (قلنا) الحصر المذكور باعتبار الاغلب فأنك إذا لاحظت حالك في

﴿ (ف ١٤) ﴾

﴿ الإشارة الحسية ﴾

الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ان الاغلب في الاشارة اليها هو الامتداد المذكور (فان قيل) تعريف الاشارة الحسية بالامتداد المذكور ليس بصحيح لان الاشارة صفة المشير والامتداد صفة المخط فلا يصح تعريفها به اذ لا يمكن حمل احدهما على الآخر (قلنا) ان المريف هو المجموع اعني امتداد خطي آخذ من المشير الى آخره لا مجرد الامتداد والمشير كما تصف بالاشارة كذلك تصف بالامتداد الخطي الآخذ من المشير الى آخره الا انه لتركبه لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه بخلاف الاشارة (فان قيل) ان المشير والمشار اليه مأخوذان في تعريف الاشارة فيلزم تعريف الشيء بنفسه (قلنا) المريف اصطلاحى وما في المريف لنوى او المراد من المشير المحسوس ومن المشار اليه المحسوس من قيل ذكر الخاص وارادة العام وايضا كون الاشارة نسبة وكون احد المتستين مشير او الآخر مشارا اليه معلوم بالبداهة فالغرض من التعريف تحقيق حقيقة تلك النسبة فلا بأس بذكر المتستين في تعريفها.

﴿اشارة النص﴾ اى ثابت بها ما ثبت بنظم الكلام وهو مثل الثابت بعبارة النص الا انه ماسبق له الكلام كما في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الا يفسق الكلام لبيان ايجاب سهم من القنية لهم وفيه اشارة الى زوال املاكهم الى الكفار وقد اشرنا الى توضيحها وتفصيلها الا في الاشارة.

﴿اشتراك الماهية بين كثيرين﴾ معناه في الكل ان شاء الله تعالى.

﴿الاشعار﴾ الاعلام واشعار البدنة اعلامها بشئ انها هدى من الشعار وهو العلامة وطريقه الطمن في سنام الهدى من جانبها الايمن وهو مكروه عند ابي حنيفة رضى الله عنه خلافا لهما.

﴿اشد الضرب﴾ التعزير في التعزير ان شاء الله تعالى.

﴿اشتراك الماهية﴾ ﴿اشارة النص﴾

﴿اشد الضرب﴾

الاشهر

﴿ الاشهر ﴾ الفرق بين الاوضح والاشهر في الاعلام ان (الاول) يكون علما مشتركا طيل الاشتراك من علم آخر ﴿ و (الثاني) علم يكون مسميا مشهورا به سواء كان مختصا به او مشتركا بين كثيرين كما فيهم من حواشي السيد السند قدس سره على المطول في مبحث عطف بيان المسند اليه ﴾

﴿ باب الف مع الصاد المملة ﴾

باب الف مع الصاد المملة

﴿ الاصر ﴾ بالكسر الثقل والحبس ﴿ في التحقيق شرح الحسامي الاصر الاعمال الشاقة والاحكام المظلمة كقتل النفس في التوبة وقطع الاعضاء الخاطئة والاغلال الموائق اللازمة ومثل كذا في عين المعاني ﴿ وفي الكشف الاصر الثقل الذي يصر صاحبه اى يحبس في الحراك لثقله وهو مثل ثقل تكليفهم وصعوبته نحو اشتراط قتل النفس في صحة توبته ﴿ وكذا الاغلال مثل لما كان في شرائهم من الاشياء الشاقة فنحوت القضاء بالقصاص عمدا كان او خطأ امن غير شرع الذي وقطع الاعضاء الخاطئة وقرض موضع النجاسة من الجلد والثوب - و احرأق الغنائم - وتحريم المروق في اللحم وتحريم السبت ﴾

( وروي ) ان الاصر كان في بني اسرائيل في عشرة اشياء كانت الطيبات تحرم عليهم بالذنوب وكان الواجب عليهم خمسين صلاة في اليوم والليلتين وكانهم كانت ربع المال ولا يطهرهم من الجنابة والحدث غير الماء ولم تكن صلاتهم جائزة في غير المسجد ويحرم عليهم الاكل بعد النوم في الصوم وحرم عليهم الجماعة بعد صلاة العشاء والنوم كالاكل - وكانت علامة قبول قربائهم احراق نار تنزل من السماء وحسناتهم كانت بواحد قوم من اذناب منهم ذنبا بالليل كان يصبح وهو مكتوب على باب داره ﴿ فرقت عن هذه الامة تكراما للنبي عليه الصلاة والسلام ﴿ ولهذا يقال ان هذه الامة مرحومة ( والحراك )

الحرکة (بت القضاء بالقصاص) اي الحكم بالقصاص جز ما بلا تردد  
(وتحریم العروق) یعنی کان علیهم اکل اللحم حراما ما لم یخرجوا العروق  
منه (وتحریم السبت) یعنی شکار کردن ماهی روز شنبه \*

﴿اصحاب الصفة﴾ هم الجماعة من الصحابة الذين كانوا ملازمين للنبي عليه الصلاة والسلام في مسجده للعبادة معه وممرضين عن الدنيا والاكساب وقال الله تعالى في حتمه مخاطبانيه الكريم ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه \* وكتاب الله تعالى ناطق بفضائلهم والاحاديث المروية عنه عليه الصلاة والسلام في فضائلهم كثيرة \*

• الأصغر والأكبر • معروفان وفي عرف المنطق موضوع المطلوب يسمى أصغر وعموله أكبر لأن الموضوع في الأغلب اخص والمحمول اعم والأخص أقل افراد فيكون أصغر من حيث افراده والاعم أكثر افراد فيكون أكبر من تلك الحشية • (ولا يخفى) ان هذا الغايتم اذا كانت الموجبة التي موضوعها اخص اغلب فيما بين النتائج وليس كذلك فان موضوع السالبة لا يجوز ان يكون اخص • وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الأغلب اخص (واجيب) بان المراد ان الموضوع في اغلب الموجبات الكلية التي هي اشرف النتائج يكون اخص فافهم واستقم وكن من الشاكرين •

(والاصحاب) قد مر في اول الكتاب تبركا وتيمنا \*

والاصم) قيل السبع وفي الحساب الاصم العدد الذي لا يمكن استخراج جذره وسماه ونصليه) ان العدد قسما (قسم) يمكن ان يستخرج له جذر التحقيق ويسمى المنقوح والمنطق ومنطق الجذر كالواحد والاربعة مثلا فان جذر الاول هو الواحد وجذر الثاني اثنان (وقسم) لا يمكن ان يستخرج له جذر

الابا تقرب ويسعى انتقود والاصم واصم الجندر كالانين مثله فان  
الطاقة البشرية لا تفي باستخراج عدد اذا ضرب في نفسه حصل انسان تحقيقا  
وهذا القسم قيل له جند في نفسه وقال السيد السند الشريف الشريف  
في الحواشي على شرح حكمة المين ان الاصم يطلق بالاشتراك على منين  
(احدهما) المد الذي لا كسر له من الكسور التسعة (والثاني) ما لا يكون  
مجذورا والنطق ما يقابله بالمعنيين انتهى \*

﴿الاصل﴾ في اللغة ما يتي عليه غيره من حيث انه يتي عليه غيره وان كان  
بالنظر والاضافة الى امر آخر فالأرى ان ادلة الفقه من حيث انها تبتى  
عليها مسائل الفقه اصول ومن حيث انها تبتى على علم التوحيد فروع وانما تبتى  
على علم التوحيد لان الاستدلال بها يتوقف على العلم بصحتها وهو يتوقف  
على معرفة الباري وصفاته والنبوة وهو علم التوحيد ومن عرف الاصل  
ولم يذكر الحاشية المذكورة فلا يذهب عليك انه لم يرد تلك الحاشية بل هي مرادة  
قطعا كيف والاصل من الامور الاضافية وقيد الحاشية لا بد منه في تعريف  
الاضافات الا انه كثير اما يحذف لشبهة امره والابتناء شامل للعصي والعقل  
فكل من الجدار والدليل اصل لا ابتناء السقف على الجدار ابتناء حسياء وابتناء الحكم  
على دليله ابتناء عقلياء (واعترض عليه) بان ابتناء شي على شي اضافة بينهما  
والاضافات كلها امور عقلية لاحسية على ماقرر في الحكمة فلا يصح تقسيمه  
الى الحسي \*

(والجواب) بوجوب (احدهما) ان المراد بالابتناء الحسي الابتناء الذي يكون  
طرفاه حسيين لان نفس الابتناء حسي حتى يرد ما ورد فوصف الابتناء الحسي  
وصف بحال متعاقبة (ونافية) ان المراد بالابتناء الحسي الابتناء الذي يعتبر في

العرف انه مدرك بالحس فان ابتداء السقف على الجدار بمعنى كونه مبنيا عليه  
وموضوعا فوته مما يمتد في العرف انه مدرك بالحس.

(واعلم) ان الجواب بالوجه الثاني ليس اعترافا بحسية بعض الاضافات كما وم  
بل بحسية بعض الكيفيات يعني ان المراد ابتداء السقف على الجدار بمعنى كونه  
مبنيا عليه وموضوعا فوته الحالة الحاصلة منه التي هي من الكيفيات فتوصيف  
الابتداء بالحسي باعتبار حسية تلك الحالة الحاصلة منه وهذه الحالة قد تكون  
حسية كافي ابتداء السقف على الجدار وقد تكون عقلية كافي ابتداء الفعل  
على مصدره ولا نزاع في ان بعض الكيفيات حسية وبعضها عقلية بخلاف  
الاضافات فان كلها امور عقلية لا غير ومن هذا البيان ان دفع ما قيل ان الحكم  
بكون الاضافات كلها امور عقلية غير صحيح اذ كثير من النسب والاضافات  
محسوسة كاتصال الجسم بمضيه ببعض وكتماس الجسمين وتوازيهما الى  
غير ذلك من النسب الكثيرة وانكار ذلك عنا دحض وهو وجه الاندفاع ان  
ماقرر في الحكمة ان الاضافات كلها امور عقلية حكم صحيح حق وان  
المحسوس فيما ذكرنا مما هو الكيفية الحاصلة من التماس والاتصال والتوازي  
لا هي انفسها وان شئت جليلة الحال ووضوح المقال فانظر الى الحركة فان  
المحسوس هو الحركة بمعنى الحاصل بالمصدر وهي الحالة الحاصلة للمتحرك  
التي هي من الكيفيات لا بمعنى اتقاء تلك الحركة.

(ثم اعلم) ان الاصل نقل في الاصطلاح الخاص اعني اصطلاح اصول الفقه  
الى المقيس عليه وفي العرف العام الى معان آخر مثل الرجوع والقاعدة الكلية  
والدليل كما قالوا الاصل ان يلى الفاعل الفعل اى الرجوع وقوع الفاعل بعد فعله  
بلا فصل معمول آخر والواو في قال مقلوبة بالالف للاصل اى القاعدة

الكليات المذكورة في علم الصرف واصل هذا الحكم كذا في دليله وقد يذكر  
ويراد به الوضع كما قال الشيخ ابن الحاجب في الكافية الوصف شرطه أن  
يكون في الأصل أي في الوضع \*

أصول الفقه

أصول الفقه مركب إضافي ثم نقل من التركيب الإضافي وجعل علما  
لقبالعلم المخصوص فله تعريفان (تعريف باعتبار الإضافة) وتعريف (باعتباره  
لقب لعلم مخصوص) وقدم ابن الحاجب رحمه الله تعريفه اللقبى وصدر الشريعة  
رحمه الله تعريفه الإضافي ولكل وجه هو مواليها فإن من قدم تعريفه اللقبى  
نظر إلى أمرين (أحدهما) أن المعنى اللقبى هو المقصود في الأعلام والاشتغال  
بالمقصود أولى (والثاني) أن ذلك المعنى بملاحظة معناه الإضافي بمنزلة البسيط  
من المركب وتقديم البسيط على المركب أخرى (فإن قيل) نعم أن معناه اللقبى  
أعنى العلم بالقواعد التي توصل بها إلى الفقه بسيط في نفسه إلا أنه ليس بسيطا  
بالنسبة إلى معناه الإضافي حتى يكون بمنزلة البسيط من المركب لأنه غير المعنى  
الذي أريد بلفظ الأصول الواقع في المركب الإضافي (قيل) أنه بسيط من  
المركب من حيث أن موضوعات مسائله هي القواعد المذكورة أصول بالمعنى  
المراد في المركب الإضافي فموضوع كل مسألة منه أصل من أصول الفقه أي  
دليل من أدلة الفقه وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس ولا شك أن  
الكتاب مثلا بسيط بالنسبة إلى المجموع المركب من هذه الأربعة  
المذكورة وقس عليه البواقي هو يمكن أن يقال أن معناه الإضافي يشمله  
عند العقل لهذا العلم المخصوص وتغيره بمنزلة المركب فمعناه اللقبى بالنسبة  
إليه بمنزلة البسيط ومن قدم تعريفه الإضافي نظر إلى وجهين أيضا (أحدهما)  
مراعاة الترتيب فإن المنقول عنه مقدم على المنقول (وثانيهما) الاحتراز عن



التكرار يسمى تقديم تعريفه اللقبى لاحتياج الى تفسيره تارة في اللقبى  
وتارة في ذاته في وذلك ان اللقبى يشتمل على تعريف الفقه من حيث الماهية  
لا من حيث انه مدلول لفظ الفقه فاذا قدم التعريف اللقبى يحتاج الى تعريف  
الذات في مرة اخرى كما فعل ابن الحاج رحمه الله لانه لم يعرف من حيث انه  
مدلول لفظ الفقه بخلاف ما لو قدم التعريف الاضافي فانه يعلم منه الفقه بالحيشتين  
لانه حينئذ يذكر ان مدلول لفظ الفقه هذا المعنى فيكون ذلك المعنى مدلولاً له  
وتعريفاً مظهراً له ايضاً فلا يحتاج الى اعادة تعريفه في التعريف اللقبى بل يكفي  
فيه ان يقال هو العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى الفقه هذا ما ذكره وجيه العلماء  
قدس سره في وجه التكرار واليه مآل ما ذكره الفاضل العلي رحمه الله  
( اما الاحتياج الاول ) فلا نه ما خوذ معتبر في مفهوم اللقب ( واما الاحتياج  
الثاني ) فليعلم انه مفهوم لفظ الفقه لان لفظ الفقه وان وقع جزء المرف ومناه  
الاصلي جزء المرف لكن لم يعلم منه انه معناه اذ لا يزيد دلالة لفظ التعريف  
اللفظي على ان مجموع هذا المعنى لمجموع هذا اللفظ اما ان هذا الجزء من المعنى  
لهذا الجزء من اللفظ فلا بد بالضرورة من الحاجة عند قصد التعريف الاضافي  
الى ايراد تفسير لفظ الفقه مرة اخرى ( ان قلت ) فليورد لفظ الفقه في التعريف  
اللقبى وليفسر بكلمة اى المفسرة ثم ليذكر في التعريف الاضافي بلا احتياج  
الى ايراد تفسيره لسبق العلم به من حيث ذاته ومن حيث كونه مفهوم لفظ  
الفقه ( قلت ) لا وجه لذلك لان اللائق لشان التعريف ان يكون في ذاته تاماً  
مفيداً للمطلوب غير مشتمل على مجهول انتهى • وتعريف المركب يحتاج الى  
تعريف اجزائه فعرّفه باعتبار الاضافة يحتاج الى تعريف ثلاثة امور •  
( احدها ) المضاف وهو الاصول الذي جمع الاصل وقد عرفت تعريفه

في تحقيق الاصل بما لا مزيد عليه (ونائبها) المضاف اليه وهو الثقة وتعرفه  
 سيجي في الثقة ان شاء الله تعالى (ونائبها) الاضافة لانها وان لم تكن جزءا صوريا  
 للمركب الاضافي لا اختصاصه بالاجسام لكنها بمنزلة الجزاء الصوري \* ومعنى  
 اضافة المشتق كالضارب وما في معناه كالاصل الذي بمعنى المبنى عليه والغلام  
 الذي بمعنى المملوك اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى يفهم من  
 المضاف فان معنى فلان ضارب زيد اختصاصه باقناع الضرب على زيد \* ومعنى  
 هذا اصل المسئلة ان هذا مختص بها باعتبار انه دليل عليها ومعنى غلام زيد  
 اختصاصه بزيد باعتبار انه مملوك له فمعرفته الاضافي الادلة التي يبتني عليها  
 الثقة ويستند اليها وفسرنا الاصول بالادلة لان الاصل منقول عن معناه  
 اللغوي في العرف العام الى الدليل بل لان معناه اللغوي اعني ما يبتني عليه الشيء  
 شامل للدليل وغيره لان الابتناء الماخوذ فيه شامل للابتناء الحسي والعقلي  
 كما مر في الاصل \* لكن لما اضيف الاصول الى الثقة الذي هو معنى عقلي يراد  
 بالابتناء الابتناء العقلي وبالاصول الادلة لان المستند للامر العقلي ومبتناه ليس  
 الادليله والعقل خلاف الاصل ولا ضرورة في المدول اليه \* فاندفع ما قيل ان  
 المراد بالاصول الادلة قطعا لكن بطريق النقل ولا حاجة الى جعله بالمعنى  
 اللغوي شاملا للمقصود وغيره وتعرفه اللقب علم بالقواعد التي توصل بها الى  
 الثقة وانما صار اصول الثقة علما لقبال هذا العلم لانه موضوع بازائه بينه مشعر  
 بمدحه بكونه مبنى الثقة الذي هو اساس صلاح الماشر في الدنيا وسبب الفلاح  
 والنجاة في الاخرى \*

﴿ اصحاب القرائن ﴾ ﴿ هم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى اوستة  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او الاجماع كما ذكره الامام السرخسي

رحمه الله وليس المراد بالاجماع هاهنا اتفاق جميع الامة بل المراد به ما تناول  
اجتهاد المجتهدين لا قاطع فيه حتى يشمل كلامهم الوارث الذي اختلف في كونه  
وارثا لكل الارحام وغيرهم • واصحاب القرائن اتنا عشر فقرأه اربعة من  
الرجال وهم الاب — والجد الصحيح وهو ابو الاب وابو العلا — والاخ لام —  
والزوج — وثمان من النساء وهن الزوجة — والبنت — وبنت الابن —  
وان سفلت — والاخت لاب وام — والاخت لاب — والاخت لام — وام —  
والجدة الصحيحة وهي التي لا يدخل في نسبها الى الميت جد فاسد •

﴿ واصحاب السهام ﴾ هم اصحاب القرائن •

﴿ الاصول ﴾ في قولهم (هكذا رواية الاصول) المراد به (الجامع الكبير)  
(والجامع الصغير) (والمبسوط) و(الزيادات) و(السير) وهي ظاهر الرواية •  
والاصول الموضوعية هي المبادئ التصديقية التي هي غير بيّنة بنفسها ولكن اذعن  
بها المتعلم بحسن ظنه من الملم كقول المهندس لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط  
مستقيم •

﴿ اصول الحديث ﴾ في الحديث •

﴿ الاصوات ﴾ كل لفظ حكى به صوت نحو غاق حكاية عن صوت الغراب  
او صوت به للبهائم نحو نبح لاناخة البعير •

﴿ اصحاب العدل والتوحيد ﴾ سعى المتزلة انفسهم اصحاب العدل والتوحيد  
لقولهم بوجوب ثواب الطيع وعقاب العاصي على الله تعالى وقولهم بقي الصفات  
القدسية يعني انهم سمو انفسهم اصحاب العدل بالقياس الى القول الاول واصحاب  
التوحيد بالنظر الى القول الثاني ولا يخفى انهم قد ضلوا واضللا بعيدا ولم يعلموا  
ان تصرف المال كالحقيقي المخرج من الدم الى الوجود في ملكه ومخلوقه

﴿ واصحاب السهام ﴾ هم اصحاب القرائن • ﴿ واصحاب العدل والتوحيد ﴾

كيف يشاء ليس بظلم وان القول بتعد القدماء مطلقا لا ينافي بالتوحيد فان تعد الذوات القديمة ينافيه دون تعد الصفات القديمة فافهم •

﴿الاصح واجب على الله تعالى﴾ عند المعترلة وفصيله فيها ان شاء الله تعالى •

### ﴿باب الالف مع الضاد المحبة﴾

﴿الاضافة﴾ في اللغة النسبة اى نسبة امر الى امر • وعند النحاة في المشهور اتصال اسمين بحيث يصير الاول معاقب لحرف الجر اى مسقطا له والثاني معاقب للتون وقيل الاضافة فيما بينهم عبارة عن اتصال الاسمين بحيث يكون الاول عوضا عن حرف الجر والثاني عوضا عن التون فلي هذا الاضافة مختصة بالاسم لا توجد الا بين اسمين • ومن قال ان الفعل ايضا يكون مضافا لكن باظهار حرف الجر مثل مررت زيدا فالاضافة عنده عبارة عن نسبة كلمة اسما او فعلا الى اسم واسطة حرف الجر لمقوضا او مقدرا مع تاء اظهريه في اللفظ ثم الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالمضاف الاسمي وهذه الاضافة معنوية ولفظية لان المضاف ان كان صفة مضافة الى معمولها اولا (الاول) الاضافة اللفظية (والثاني) الاضافة المعنوية ثم المشهور ان المضاف اليه بالاضافة المعنوية ان كان ماعدا جنس المضاف وظرفه فالاضافة بمعنى اللام وان كان جنسه فبمعنى من وان كان ظرفه فبمعنى في (والتحقيق الحقيقي القويق) ان المضاف اليه مامباين للمضاف اولا فان كان مباينا بان لم يكن بينهما صدق وجمل • فاما ان يكون ظرفا للمضاف اولا فان كان ظرفا فالاضافة بمعنى في مثل ضرب اليوم وان لم يكن ظرفا فالاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد • وان لم يكن المضاف اليه مباينا للمضاف فاما ان يكون بينهما عموم مطلق او عموم من وجه او مساواة وعلى الاول المضاف اليه اعم من المضاف مثل احد اليوم • او بالعكس مثل يوم الاحد وعلم الفقه •

﴿الاصح واجب على الله تعالى﴾  
﴿باب الالف مع الضاد المحبة﴾

والاضافة في الشق الاول ممتعة وفي الثاني جائزة شائمة بمعنى اللام وان كان بينهما مساواة مثل انسان فاطق وليث اسد فالاضافة ممتعة وان كان بينهما عموم من وجه فالمضاف اليه اما اصل للمضاف بان صنع المضاف من المضاف اليه مثل خاتم فضة فالاضافة بمعنى من او يكون المضاف اصلا للمضاف اليه فالاطافة بمعنى اللام مثل فضة خاتمي خير من فضة خاتمك والاطافة عند الحكماء مقولة من المقولات التسع للعرض وهي عند نسبة مقولة بالقياس الى نسبة اخرى مقولة بالقياس الى الاولى ولذا قالوا بالاضافة هي النسبة المتكررة كالا بوة والبنوة لانها اذا تحصل في محل تحصل في محل اخر لا يرى ان الا بوة اذا حصلت في زيد حصلت البنوة في عمرو وهو ان وان اختلفت بالشخص وبعبارة اخرى الاضافة حالة تنسية متكررة بحيث لا تنقل احداها الا مع الاخرى والمراد بالنسبة ما يكون من جنس النسبة لا ما يكون حاصلها بالنسبة كما فسر بعضهم النسبة بالحاصلة بسبب النسبة فان الاضافة هي عين النسبة المتكررة لا امر غير النسبة حاصل بالنسبة فافهم \*

﴿ الاضحية ﴾ بضم الهززة وكسر هاء على افعولة فاعل اعلال مرعي من الضحوة سميت بها لان غالب ذبحها فيها (وفي الصحاح) عن الاصمعي ان فيها اربع لئات (اضحية) بضم الهززة وكسر هاء والجمع اضاحي كالا وقية من الوقاية جمعها الاواق بالتشديد والتخفيف على ما في المغرب (وضحية) والجمع ضحاي كهدية وهدايا و (اضحاة) والجمع اضحى كارتاة وارطى (وفي الكرماني) (والمضمرات) ان الاضحية بمعنى التضحية ويؤيده وصفهم بالوجوب وقيل ان الاضحية منسوبة الى الاضحي وفيه ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت مقبولة قلب واو في النسبة كما تقرر \*

(والاضحية) في الشرع اسم لما يذبح من الحيوان المخصوص في ايام التعربية  
 القربة لله تعالى وانما سمي بذلك لانه يذبح وقت الضحى فسمي الواجب  
 باسم وقته (وتفصيله) ما في شرح الوقاية ان الاضحية هي شاة من فرد وقرة  
 او بعير منه الى سبعة ان لم يكن لفرد من السبعة اقل من سبع حتى لو كان لاحد  
 السبعة اقل من السبع لا يجوز من احدا لان وصف القربة لا يتميز به (وتجب)  
 على حرم مسلم ذكر او انثى مقيم موسر عن نفسه لاعتق طرفة جريوم النحر الى  
 غروب الشمس من اليوم الثالث من ايام النحر وهو الثاني عشر من ذى الحجة  
 فهو آخر ايام النحر التي اولها العاشر من ذى الحجة (واما ايام التشرى) فالولها  
 الحادى عشر من ذى الحجة — وآخرها الثالث عشر منه — فالعاشر يوم النحر  
 فقط — والثالث عشر يوم التشرى فقط — والحادى عشر والثاني عشر منها  
 وفي (الحسن الحصين) واذا ذبح سعى وكبر ووضع رجله على صفاحه اى عرض  
 خده ويقول في الاضحية (بسم الله اللهم تقبل منى ومن امة محمد ابي وجهت  
 وجهى للذى فطر السموات والارض على ملأ ابراهيم خنيفا وما انا من المشركين  
 ان صلاتي ونسكى ومحياي ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت  
 وانا من المسلمين اللهم منك ولك بسم الله والله اكبر) ثم يذبح ويضحي بالجماء  
 والخصى — والثولاء — لبالعمياء — والموراء — والعجفاء — والمرعاء —  
 ومقطوع — اكثر الاذن — او الذنب — او الالية — ولا بالمذهب باكثر  
 ضوء العين والمراد (بالمرعاء) هى التي لا تمشى الى المذبح ذكره قاضى خان. وفي  
 الخلاصة (المرعاء) ان كانت تمشى ثلاث قوائم لا يجوز وان تضع الرابعة  
 وتستعين بها يجوز \*

﴿ الاضراب ﴾ هو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه نحو ضربت زيدا

بل عمرو آء وبمارة اخرى ان يجعل التنبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان  
 يلابسه الحكم وان لا يلابسه فتعرجاء في زيد بل عمرو ويحتمل عجي زيد وعلم  
 عجي وفي كلام ابن الحاجب رحمه الله ان (بل) تقتضي عدم المحي قطاعن التنبوع  
 مع صرف الحكم الى التابع واباته له وفي تحقيق هذا تطويل كما في الطول •  
 ﴿ الاضطباع ﴾ هو ان يلقي طرف رداءه على كتفه الايسر ويخرجه  
 تحت ابطة اليمين ويلقي طرفه الآخر على كتفه الايسر فيبقى كتفه اليمين  
 مكشوفة واليسرى مضطاعة بطرفي الازار مأخوذ من الضبع وهو المضد لانه  
 يبقى مكشوقاً •

• باب الالف مع الطاء المهمة •

﴿ الاطراد ﴾ الشيوع والكثرة ومعنى اطراد المرف بالكسر استزامة  
 المرف بالفتح في الوجود والثبوت اي متى وجد المرف بالكسر وجد  
 المرف بالفتح ويلزمه منع المرف لانه يعلم من هذا الاستزام ان المرف  
 بالكسر بحيث لا يخل فيه شيء من اعياد المرف بالفتح وهذا معنى منع المرف  
 بالكسر ومعنى انعكاس المرف بالكسر استزامة المرف بالفتح في العدم  
 والانتفاء اي متى انتفى المرف بالكسر انتفى المرف بالفتح ويلزمه جمع المرف  
 لانه يعلم من الاستزام المذكور ان جميع افراد المرف بالفتح مندرج تحت  
 المرف بالكسر بحيث لم يبق فرد من افراد المرف بالفتح خارجاً عن المرف  
 بالكسر غير داخل تحته وهذا معنى جمع المرف بالكسر وقد علم من هذا  
 البيان العظيم القدر الرفيع الشأن معنى كون التعريف جامعاً ومانعاً ومطر دأ  
 ومنمكساً ومعنى الجمع والنوع والاطراد والانعكاس وان ما وقع في كلام  
 المنطقيين ان المرف بالكسر لا بد ان يكون مساوياً للمرف بالفتح وان المرف

بالكسر لا بد أن يكون جامعا وما نعا ومطر دا ومنمكسا راجع إلى امر واحد وهو  
اشتراط المساواة بين العرف والعرف فافهم واحفظ وكن من الشاكرين •  
• (والا طرادي البديع) هو ان تأتي باسماء المندوح او غيره واسماء آياته على  
ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم  
ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم •  
• (الاطناب) اداء المقصود بأكثر من العبارة المتعارفة •

باب الالف مع الظاء المعجمة

(اظهر من ان محتى) في بطلانه اظهر من ان محتى ان شاء الله تعالى \*

﴿ باب الالف مع العين المهملة ﴾

اعظم مقروا اعظم عدد  $n$  واكثر عددا مترادفة (١) : هو كل عدد من الاحاد يمكن ضربه في كل واحد واحد من مراتب المقسوم عليه . وقصان الحاصل مما نحاذيه من المقسوم ومما على يساره ان كان في يساره شي \* وضابطة طلب المقرد الاعظم انه ينظر في انه كم مرة يمكن اسقاط مجموع المقسوم عليه مما نحاذيه من سطر المقسوم او منه ومن جملة ما على يساره فعدد مراتب الاسقاط هو عدد ذلك المقرد الاعظم فليحفظ فانها فائدة جميلة •

(الامادة) في الاداء •

﴿ الاعتكاف ﴾ من المكوف وهو الحبس والاقامة شرعاً هولبت  
في مسجد مع الصوم والنية والمعنى التقوى موجود فيه مع زيادة وفي  
كنز الدقائق من لبث في مسجد جماعة بصوم ونية وعن أبي خنيفة رحمه الله أنه  
لا يصح إلا في مسجد يصل فيه الخمس وعنه أن الواجب لا يجوز في غير مسجد  
الجماعة والنفل فيه يجوز فيه وعنه أن كل مسجد به امام ومؤذن معلوم ويصل فيه

١٠٩٥ هـ في الاختلاف في  
 اعظم فرد واعظم عدد في  
 ظاهر في  
 في ١٠٩٥ هـ  
 باب الاف مع المين المهمة  
 في ١٠٩٥ هـ



الحس بالجماعة فإنه يستكف فيه • وأفضل ما يكون في المسجد الحرام ثم في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم في كل مسجد أهله أكثر • قال الشيخ هو سنة • وقال القدوري مستحب • وقال صاحب الهداية والصحيح أنه سنة مؤكدة • والصحيح التمسك فان كان منذ ورا تطبيقاً أو تحيزاً فواجب • وفي الشرة الاواخر من رمضان سنة • وفي غيره من الايام مستحب • وقل الاعتكاف النفل ساعة فهو على ثلاثة اقسام •

(واما شروطه) فالثانية فلا يجوز بلانية — ومسجد جماعة — والصوم وهو شرط في الاعتكاف الواجب وليس بشرط في التطوع — والاسلام — والعقل — والطهارة عن الجنابة والحيض والنفس — ولا يشترط البلوغ — والذكورة — والحرية — وانما قلنا ان اقل الاعتكاف النفل ساعة لما في التبيين وليس لاقل الاعتكاف التطوع تقدير على الظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف الى ان يخرج منه صبح وله آداب — ومفسدات في كتب الفقه • (واعلم) انه لو قال الله علي ان اعتكف رمضان واعتكف هذا الشهر مشيراً الى رمضان فصام ولم يعتكف لزمه قضاء الاعتكاف شهراً متتابعاً بصوم مبتدأ ولا يجوز ان يقضيه في رمضان آخر مكتفياً بصومه خلافاً لفرجه الله والدليل في التلويح •

(واعلم) انه روي ان بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يخرجون من المسجد حالة الاعتكاف وياشرون مع اهلهم ثم يرجعون اليه فتركت (ولا يباشرونهم وانهم عاكفون في المساجد) — وفي الكشف فيه دليل على ان الاعتكاف لا يكون الا في المسجد ثم كلامه — (اقول) كيف جمل جارا الله عدم الدليل دليلاً لان التخصيص يحمل المخصوص عما كما تقول لاتصلوا

واتم تأتون في المسجد فكيف يفهم منه ان النوم لا يكون الا فيه • وقال القاضي  
البيضاوي رحمه الله فيه دليل على ان الاعتكاف يكون في المسجد بدون اداة  
الحصر • فان اراد مالاراد صاحب الكشف فطليه ما طليه • وان اراد نفس الجواز  
فيه فلا حاجة الى الاستدلال لان الامم كافة لا يخالفون له بل الخلاف في  
ان الاعتكاف هل يشترطه المسجد ام يجوز في غيره من الامكنة • وقد تصدى  
الفاضل المدقق عصام الدين في حاشيته على البيضاوي بجوابه بتكليف لا يسمه  
المسجد قلذ اتركها على حالها •

﴿الاعلام﴾ بالفتح جمع علم عر كا وهو التل والعلامة وعلامة المسكر  
وبالكسر الاشعار والتنبية •

﴿الاعيان﴾ الموجودات الخارجية مطلقا جوهر واعر اضاع العين اى  
الموجودات الخارجية كما ان الصور هي الموجودات الذهنية جمع الصورة اى  
الموجود الذهني • فاعيان الموجودات شاملة للجواهر والاعراض • وقد يقال  
الاعيان على ماله قيام بذاته فيكون مقابلا للارض • ومعنى قيامه بذاته ان تحيز  
بنفسه غير تابع لتحيزه لتحيز شي • خر بخلاف العرض فان تحيزه تابع لتحيز  
الجوهر الذي هو موضوعه الذي يقوم به هذا عند المتكلمين • وعند الفلاسفة  
معنى قيام الشيء بذاته استثناءه عن محل يقومه ومعنى قيامه بشي آخر اختصاصه  
به بحيث يصير الاول نمقا والثاني ممنوعا سواء كان متحيزا كافي سواد الجسم  
اولا كما في صفات المجرى كالبارى عز شانه والقول والنفس العقلية •  
وجاء الاعيان بمعنى الخيار والشرفاء ايضا يقال هم اعيان القوم اى خيارهم  
وشرافهم ومنه بنو الاعيان للاخوة والاخوات لاب وام •

﴿الاعيان الثابتة﴾ اعلم ان الصور الطلية الالهية تسمى بالاعيان الثابتة ضد

الاعيان

الاعيان

الاعيان الثابتة

﴿ف(١٥)﴾

الصوفية وبالمعاني عند الحكماء • ﴿ف(١٥)﴾

﴿وقال﴾ السيد السند الشرف الشرف قدس سره الاعيان الثابتة هي حقائق الممكنات في علم الحق تعالى وهي صور حقائق الاسماء الالهية في الحضرة الطمية لا تاخر لها عن الحق الابدات لا بالزمان وهي ازلية وابدية والمعنى بالاضافة التأخر بحسب الذات لا غير •

﴿الاعصار﴾

﴿بالكسر فشرذ وقال الحكماء وقد تحدث رباح مختلفة الجملة دفعة قد افق تلك الرياح الاجزاء الارضية فتتضغظ تلك الاجزاء بينها مرفعة كأنها تلتوى على نفسها وهي الاعصار بالكسر • ﴿ف(١٦)﴾

﴿ف(١٦)﴾

﴿اعون﴾

﴿اعلم من جدار﴾ اى فلاز اعلم من جدار قس على الشتاء ابر من الصيف • ﴿اعون﴾ من الامانة وبناء افضل التفضيل من باب الافعال قياسي عند سيويه وقيل سمعي لامن العون على ما قيل لان العون اسم جامد على ما في القاموس لكن وقع في شرح التسهيل للمصرى ناقلا عن بعض الكتب انه مصدر •

﴿الاعلال﴾

﴿الاعلال﴾ في اصطلاح التصريف تغيير حرف الملة للتخفيف والتشديد جنس شامل للاعلال ولتخفيف الممزة والابدال • فلما قيد بحرف الملة خرج تخفيف الممزة والابدال مما ليس بحرف علة كاصيلا في اصيلا لقرب المخرج • وقولهم (التخفيف) ايضا فصل خرج به نحو اعالم بالممزة في عالم فين تخفيف الممزة والاعلال مباينة كلية وبين الابدال والاعلال عموم من وجه ان وجد في نحو قال ووجد الاعلال بدون الابدال في قول والابدال بدون الاعلال في اصيلا • والاعلال على ثلاثة اقسام (القلب) كافي قال (والخذف) كافي قلت (والا-كان) كافي يقول وسميت الالف والواو حروف الاعلال

لما وقع فيها من التغيرات المطردة • وقد جعل بعضهم الهزعة من حروف اللمة لذلك ولم يمدّها كثير اذ لم يحرف فيها ما جرى في حروف اللمة من الاطراد اللازم في كثير من الاواب •

﴿ الاعراب ﴾

﴿ الاعراب ﴾ الاظهار وازالة القصاد على انه من عريت معدّه اذا فسدت والهمزة للسلب • وعند النحاة الحركة او الحرف الذي يكون سيباً قريباً لا اختلاف آخر العرب • وعند بعضهم الاعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً او قدراً •

﴿ الاعجاز ﴾

﴿ الاعجاز ﴾ عاجز كدائدين • والاعجاز في كلام الله تعالى ان يودى المعنى بطريق هو ابلغ من جميع ما عده من الطرق • فاعجاز كلام الله تعالى انما هو بهذا الطريق وهو كونه في غاية البلاغة ونهاية الفصاحة على ما هو الراى الصحيح • والمراد بكونه ابلغ من جميع ما عده انه ابلغ من كل ما هو غير كلام الله تعالى حتى لا يمكن التغير الا ببيان مثله لان الله تعالى قادر على الا ببيان يمثل القرآن مع كونه معجزاً والذي ذكرناه هو المعنى الاصطلاحي للاعجاز على ما هو الراى الصحيح • وامامنا اللغوى فهو كون الكلام بحيث لا يمكن معارضته والابيان بمثله من اعجزه اذا جعلته عاجزاً بالبلاغة ليست بداخلة في معناه اللغوى • ولهذا اختلفوا في جهة اعجاز القرآن مع الاتفاق على كونه معجزاً ثقيل انه بلاغته وقيل باخباره عن المعانيات وقيل بأسلوبه الثريب وقيل بصرف الله تعالى العقول عن المعارضة •

﴿ الاعيان ﴾

﴿ الاعارة ﴾ عليك المنفعة بلا عوض مالى •  
﴿ الاعيان المضمونة بأنفسها ﴾ هي ما يجب مثله اذا هلكت ان كانت مثلية وقيمتها ان كانت قيمة كالمقبوضة على سوم الشراء والمقبوب •

الاف مع العين

الاف مع العين

الاف مع العين

﴿الاعيان المضمونة بنيرها﴾ على خلاف ذلك كالسبع والرهون  
﴿الاعتاق﴾ في اللغة اعطاء القوة من التق الذي هو القوة يقال عتق الطائر  
اذا قوى وطار عن وكره وفي الشرع هو ابواب قوة شرعية ثبت في المحل عند  
زوال الرق والملك والرق عجز حكى لا يقدر به على التصرفات والولايات  
فان الشارع حكم بعجز الرقيق عن تلك التصرفات فاذا زال عنه ذلك العجز  
يقدّر الانسان على تلك التصرفات الشرعية •  
﴿الاعتذار﴾ عوار الذنب •

﴿الاعتراض﴾ في اللغة المزاخمة ويقال فيه اعتراض اي مزاحمة واشكال •  
وفي الاصطلاح هو ان يوتى في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة  
او اكثر لا محل لها من الاعراب لتكتسوى برفع الابهام ويسمى الحشو ايضا  
كالترزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون • فان قوله  
تعالى سبحانه جملة متعوضة لكونه بتقدير سبحت سبحانه وقمت في انشاء  
الكلام لان قوله تعالى (ولهم ما يشتهون) يحذف على قوله لله البنات التكتسب فيه  
ترزيه الله تعالى عما ينسبون اليه •

﴿الاعدام اذلية﴾ يعني لا ابتداء لها لان العدم ليس بصالح لان يكون اثره • واما  
بقاء الشيء على العدم فستدالي بقاء عدم مشية الفعل • فعدم العالم اذلي ليس بداخل  
تحت الارادة فتطلق ارادة الله تعالى ليس الا بالموجودات لان اعدام الحوادث  
لو كانت مسبوبة بالارادة لكانت حادثة لان اثر الارادة حادث بالاتفاق كما قال  
السيد السند قدس سره في شرح المواهب العدم ليس اثره عجولاً للقادر كالوجود  
بل معنى استادعاليه انه لم يتعلق مشيته بالفعل فلم يوجد الفعل لان استناد العدم الى  
القادر يقتضي حذوّه كافي الوجود فيلزم ان لا يكون عدم العالم اذلياً وعلو من

قوله عليه الصلاة والسلام ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ان العلم ليس بمسند الى مشيئة تعالى وارادة فانه عليه السلام اسند عدم التفصل الى عدم المشيئة لا الى مشيئة العلم فعدم ارادة الشيء علة لعدم ذلك الشيء \* ويعلم من هاهنا دليل آخر على ان الاعداد ليست بالارادة وهو انها لو كانت بالارادة ومعلولة لها لزم تواردها على المتين المستقرين على معلول واحد شخصي وهو محال \*

الاعتبار

﴿ الاعتبار ﴾ رد الشيء الى نظيره بان يحكم عليه بحكمه ومنه سمي الاصل الذي يراد به النظر عبرة \* وهذا يشمل اللفاظ والقياس العقلي الذي هو القسم الاول من الحجة والشرعي الذي هو التثليل في اصطلاح ارباب المقول \* وقيل الاعتبار اللفاظ وقد يستعمل في القياس في الامور العقلية كما في قوله تعالى فاعبروا يا اولي الابصار \* اي قيسوا وتنبهوا لهذا المقام وتوضيحه في التلويح \* ﴿ الاعداد المتعاقبة ﴾ قال جلال العلماء رحمه الله في (الانموذج) ان الاعداد المتعاقبة كل عدد ين يكون كسور كل واحد منها مساويا للآخر مثل مائتين وعشرين ومائة واربعين ومائتين \* فان كسور كل منهما تساوي الآخر ولا محالة يكون احدهما زائدا والآخر ناقصا \* (والمدد الزائد) وهو (٢٢٠) في هذا المثال يسمى عدد المحب (والمدد الناقص) الذي هو الزائد صورة وهو (٢٨٤) في هذا المثال يسمى عدد المحبوب \* وطريق استخراج هذين المدين في المراتب التي يوجدان فيها هو ان يؤخذ زوج الزوج كالاربعة في المثال المذكور ويضاف اليه واحد فيصير خمسة فيضرب في اثنين فيصير عشرة فزاد عليه واحد فيصير احد عشر ضربته في الخمسة فيصير (٥٥) فيضرب هذا في الاربعة فيصير مائتين وعشرين وهو عدد المحب \* ثم يجمع الخمسة مع احد عشر فيصير ستة عشر تضربها في اربعة وستين تضمه الى عدد المحب فيصير

الاعداد المتعاقبة

مائتين واربعة وثمانين وهو العدد المحبوب \* وهذان العددان لا يوجدان في مرتبة الآحاد والعشرات \* واتسداء وجودهما من مرتبة المئات ثم يوجدان في غيرها من المراتب ولا يوجد في كل مرتبة الامتحانان فقط \* ويشترط في تحصيلها ان يكون الحاصل من زيادة واحد على زوج الزوج فردا او لا \* وكذا الحاصل من زيادة الواحد على مضروب هذا الفرد الاول في زوج الزوج السابق كاحد عشر في المثال \* وتفصيل ذلك في الاربع طابق \* ثم انهم ذكروا انه اذا كان عند انسان خاتم اولوح من فضة او ذهب او غيرهما وينقش فيه مربع (٢٧٠) وعند آخر خاتم اولوح من ذلك الجنس فيه مربع (٢٨٤) فان من عنده المربع الثاني يحب من عنده المربع الاول ويميل اليه : بل ذكر افلاطون انه اذا اتفق ان يكون عند احدهما العدد الاقل من ابي جنس كان وعند الآخر المعدل اكثر من ذلك الجنس يترتب عليه ذلك بخاصة : والسفر في تمييز العدد الاول للمحب ان المحب من حيث انه يحب انقص من المحبوب من - به يحتاج ويشتاق اليه فاناسب المحب الانقص والمحبوب الاكثر انتهى \*

### ﴿ باب الف مع النين المحبة ﴾

﴿ الانعام ﴾ فتور غير طبيعي لا بمخدر يزيل القوى او يسجز به ذو العقل عن استعماله مع قيامه حقيقة : قوله (غير طبيعي) يخرج النوم وقوله (لا بمخدر) يخرج الفتور بانخدرات وقوله (يزيل القوى) يخرج التسه ويسقط به الاداء كما في الصلاة اذا دعي يوم ويلة باعتبار الصلاة عند محمد رحمه الله يعني ما لم تعصر الصلاة ستلا يسقط عنه القضاء وباعتبار الساعات عندهما حتى لو اغمي عليه قبل الزوال ثم افاق في اليوم الثاني بعد الزوال لا قضاء عليه عندهما لانه من حيث الساعات

أكثر من يوم وليلة • وعنده عليه القضاء ما لم يمتد إلى وقت المصرتى تصير الصلاة ستاً وامتداده في الصوم بأخر فلا يعتبر حتى لو انعمي عليه في جميع الشهر ثم افاق بعد مضيه يلزمه القضاء •

### ﴿باب الف مع الفاء﴾

﴿الافاء﴾ بيان حكم المسئلة وان اردت حق التحقيق وكمال التفصيل والتدقيق فانظر في الفتوى •

﴿اقرى على الله كذا﴾ بفتح الميم لانه كاز في الاصل اقرى غنفت همزة الوصل تخفيفاً والباقية الميم قلابة •  
نية الاستفهام فلا تنقل •

﴿الافعال العامة﴾ هي الافعال التي لا توجد كل فعل بل كل شئ في الذهن او في الخارج او في علم البارى عز شأنه الا وهو موصوف بها وهي اربعة كما في هذا الشعر •

افعال عموم ز دار باب عقول •

كون است ووجود است ونبوت است وحصول •

﴿الافعال الخاصة﴾ ما قابلها •

﴿الاقراء﴾ هو الكذب عن عمد واما الكذب لا عن عمد ليس باقراء •

﴿الافعال الناقصة﴾ افعال وضع كل واحد منها التقرير فاعله ونشئته انجباباً او سلباً على صفة يدل عليها خبره • وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة فيها احتياج الى الخبر • وكل شئ فيه احتياج فيه نقصان وان اردت الاطلاع على الحقائق والدقائق في هذا المقام فارجع الى جامع الفموض منبع القيوض •

﴿افعال المقاربة﴾ افعال وضع كل واحد منها الفرض الدلالة على قرب

﴿الافعال العامة﴾

﴿الافعال الخاصة﴾

﴿الافعال العامة﴾

﴿الافعال الناقصة﴾

﴿الافعال العامة﴾



حصول خبره فاعله في اعتقاد المتكلم \* ثم سبب اعتقاد ذلك القرب ومنشأه  
احدا لأمور الثلاثة على سبيل الأنفصال الحقيقي (احدها) رجاء المتكلم وطعمه  
بحصول الخبر للفاعل دون الجزم واليقين بذلك الحصول مثل عسى في عسى زيد  
يخرج فانه موضوع بفرض الدلالة على قرب حصول الخروج لزيد في اعتقاد  
المتكلم بسبب انه يرجو وطعم حصوله (وثانها) اشراف الخبر على حصوله  
للفاعل يعني ان المتكلم لما رأى اشراف الخبر على حصوله للفاعل فيعتقد بقرب  
حصوله له ويخبر عنه مثل كاد محمد ان يكون رسولا فانه موضوع بفرض  
الدلالة على قرب حصول الرسالة صلى الله عليه وآله وسلم في اعتقاد المتكلم يعني  
انه لما رأى قبل البشارة آتار النبوة والرسالة لامة على نبينا عليه السلام و اشرافها  
على حصه لها عليه السلام جزم بقرب حصولها له عليه السلام (وثالثها)  
شروع الفاعل في الاسباب المفضية الى حصول الخبر له يعني ان المتكلم لما رأى  
ان الفاعل شرع في تلك الاسباب جزم بقرب حصوله له مثل ضيق في طفق  
زيد يخرج فانه موضوع للدلالة على قرب حصول الخروج لزيد في اعتقاد  
كلم بسبب شروع زيد في ما يفضي الى الخروج ويسمى القرب الذي سببه  
الامر الاول دون الرجاء والثاني دون الحصول والثالث دون الاخذ من قيسل  
اخافة السبب الى السبب \* ومما وضحنا لك يتضح قولهم افعال المقاربة ما وضع  
لدنو الخبر رجاءا وحصولا واخذافيه وانما سميت هذه الافعال بهذا  
الاسم لدنوها على القرب \*

﴿افعال المدح والذم﴾ افعال وضع بعضها لانشاء مدح عام مثل نعم وبعضها  
لانشاء ذم عام مثل شس \*

﴿افعال التعجب﴾ ما وضع لانشاء التعجب وله صيغتان ما فاعله واقل به \*

﴿افعال المدح والذم﴾

﴿افعال التعجب﴾

﴿ الالف ﴾

﴿ الالف ﴾ في اللغة كراهه وجانب - وفي اصطلاح الهيئة يطلق على ثلاث دوائر - (احدها) دائرة عظيمة تفصل بين ما يرى من القلوك وبين ما لا يرى منه ويقوم الخط الواصل بين سقي الرأس والقدم عموداً عليها ويسمى الالف الحقيقي (والثانية) دائرة صغيرة نابتة تماس الارض من فوق موازية للالف الحقيقي ويسمى الالف الحسي (والثالثة) دائرة نابتة ترسم محيطها من طرف خط يخرج من البصر الى سطح القلوك الاعظم مماساً للارض اذا ادبر ذلك الخط مع ثبات طرفه الذي يلي البصر ومماساً للارض ويسمى (الالف الحسي) ايضاً (وفي الدر المنثور) دائرة الالف دائرة عظيمة تفصل بين الظاهر والخفي من القلوك وقطباها سمت الرأس وسمت الرجل والدوائر الموازية لها دوائر المقنطرات فالتى فوقه مقنطرات ارتفاع والتي تحته مقنطرات انحطاط .

﴿ الالف بجمادى ﴾

﴿ الالف الاعلى ﴾ هي نهاية مقام الروح وهي الحضرة الواحدية والحضرة الالهية .

﴿ الالف المين ﴾ هي نهاية مقام القلب واسم كتاب صنفه الباقر جل نظره فيه في تحقيق الزمان والدهر والسرمد .

﴿ الالفراق ﴾ في الاكوان .

﴿ باب الالف مع القاف ﴾

﴿ الاقدام ﴾ يش امدن واختيار نمودن ولا يجوز الاقدام على الزنا بالاكراه وكذا لا يجوز الاقدام على القتل بالاكراه .

﴿ الاقامة ﴾ مثل الاذان في الكلمات الا انه ترادفها كلمتان قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فهي سبع عشرة كلمة وفصل بين الاذان والاقامة مقدار ركعتين

﴿ الالف بجمادى ﴾

﴿ الالف المين ﴾

﴿ الالفراق ﴾

﴿ الاقامة ﴾

او اربع ركعات • يقرأ في كل ركعة نحو آمن عشر آيات والاولى للمؤذن ان يتطوع بين الاذان والاقامة فان لم يصل يجلس بينهما • واما اذا كان في المغرب فالمستحب ان يفصل بينهما بسكتة ويسكت قائماً مقدار ما يمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار هكذا في الزاهدي • وفي حواشي كنز الدقائق يفصل بينهما في التبرير قرأ عشرين آية • وفي الظهير والشاء بقدر ما يصل اربع ركعات يقرأ في كل ركعة عشر آيات • وفي العصر بقدر ركعتين يقرأ فيهما عشرين آية •

﴿الاقرب فالاقرب﴾ الاقرب مبتدأ وخبره محذوف يعني الاقرب اولى من الابد فالتقاء في قوله فالاقرب للتمقيب اي بعد الاقرب المذكور اي فمن كان بعده اقرب فهو اولى عند علم الاقرب الاول •

﴿الاقرار﴾ في الشرح اخبار بحق لاخر عليه • وبسبارة اخرى هو اخبار عن نبوت حق الغير على نفسه فلا يكون الاقرار انشاء حكمه ظهور المقربة لانشاء وفافهم •

﴿الاعتباس﴾ في اللغة نور جیدن • وفي البدیع هو ان يضمن الكلام نظماً او ثراً شيئاً من القرآن والحديث لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن والحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه منه كما يقال في انشاء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي عليه الصلاة والسلام كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اعتباساً كقول ابن شمعون في وعظه يا قوم اصبروا عن المحرمات • وصابروا على المفترضات • وور ابطلوا بالمراقبات • واتقوا الله في الخلوات • يرفع لكم الدرجات • وكقول الحريري قلنا شامت الوجوه وقبح وهو لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفاً من الحصباء فرمى به وجوه المشركين وقال عليه الصلاة والسلام

شاهدت الوجوه وقبح أي قبح الوجوه • وقبح على المبني للمفعول أي لمن من قبحه الله بفتح العين أي بامده عن الخير • والاقباس على ضربين (أحدهما) ما لم ينقل فيه القبس عن مناه الأصيل (والثاني) خلافاً لمثال الأول ما تقدم ومثال الثاني كقول ابن الرومي •

لئن أخطأت في مدحك ما أخطأت في مني •

لقد أنزلت حاجاتي وادغير ذي زرع •

مقبس من قوله تعالى رب أني أسكنت من ذرتي بوادغير ذي زرع عند بيتك المحرم • لكن مناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات • وقد نقله ابن الرومي إلى جناب لاخير فيه ولا نفع (بني در مدح) تو خطا نكرده ام اگر بر تقدير كه خطا کرده ام لیکن تو خطا نخواهی کرد در منع من از حاجت زیرا که آورده ام حاجت خود را در جنائی که خیر وضع ندارد) •

﴿الاقضاء﴾ تقاضا کردن و طلب نمودن يقال اقضى الدين وتقاضاه ای طلبه • وفي اصول الفقه هو طلب الفعل مع المنع عن الفعل وهو التحريم أو بدونه وهو الكراهة •

﴿اقضاء النص﴾ في اصول الفقه دلالة الشرع على ان هذا الكلام لا يصح الا بالزيادة عليه • وايضاً اقضاء النص جعل غير المنطوق منطوقاً لتصحيح المنطوق • وتفصيله ان الشرع متى دل على زيادة شيء في الكلام لصيانته عن اللغو ونحوه • فالحاصل اعني صيانة الكلام هو مقتضى بالكسر والمزيد هو المقتضى بالفتح • ودلالة الشرع على ان هذا الكلام لا يصح الا بزيادة ذلك الامر المزيّد على ذلك الكلام هي الاقضاء مثل اعتق عبدك عنى بالف • فان صحة هذا الكلام شرعاً موقوفة على امر زائد عليه وهو البيع بالالف والوكالة فكانه قال مع عبدك

هذا عني بالف وكن وكيلى في الاعتاق فيثبت البيع والوكالة اقتضاء • فان عتق  
عبد النير بالالف بدون البيع والوكالة غير صحيح شرعاً فالكلام المذكور بدون  
اعتبارهما سابقاً لتو • فدلالة الشرع على ان هذا الكلام لا يصح الا بزيادة البيع  
والوكالة اقتضاء النص وصيائمه عن اللغو المقتضى (اسم التفاعل) وذلك الامر  
الزائد هو المقتضى (اسم المفعول) • وانما قيد بالدلالة بالشرع احتراز عن  
المحذوف مثل واسأل القرية • فان صدقه عقلاً لا شرعاً موقوف على زيادة امر  
عني الال هل اى اسأل اهل القرية • فدلالة الكلام على المحذوف ليست من باب  
الاقتضاء هذا تعريف الاقتضاء عند بعض المحققين • وقيل الكلام الذي  
لا يصح الا بزيادة امر عليه هو المقتضى (اسم التفاعل) وطلبه الزيادة هو  
الاقتضاء • والمزيد هو المقتضى (اسم المفعول) • فالأقتضاء حيث ناعم بما ذكر  
سابقاً لان الصيغة غير مقيدة بالشرعية • وغريب من ذلك ما قيل ان الاقتضاء  
هو دلالة اللفظ على معنى خارج يتوقف عليه صدقه او صحته عقلاً او شرعاً  
اولفة • قوله (صدقه) ليدخل نحو رفع عن امتي الخطاء والنسيان • فان صدق  
هذا الكلام موقوف على اعتبار نفي حكم الواخذ لان عين الخطاء والنسيان  
واقف • وقوله (عقلاً) ليدخل نحو قوله تعالى وجابر بك • اي امر ربك لا متاع  
المحيى • على الله تعالى • وقوله (شرعاً) ليدخل نحو اعتق عبدك هذا عني بالف •  
وقوله (لغة) ليدخل نحو قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه • اى ممن  
ان يرضوه •

(وسلم) من هذا البيان ان المقتضى بالفتح لكونه محتاجاً اليه لازم متقدم ولذا  
اعتراض بلهم انفقوا على ان الطلاق والعقود في مثل طلقك وانت طالق  
ونكحتك وبست واشتريت بطريق الاقتضاء وليس هاهنا لازم متقدم بل

متأخراً لأن تلك الصيغ كلها في الشرع انشاءات وموضوعة لآيات هذه المعاني لا لأخبارها فالطلاق الثابت مثلاً من قبل الزوج بطريق الانشاء يكون ثابتاً بقوله انت طالق او طلقتك فيكون متأخراً لا متقدماً وقس عليه بمت واشتريت \* (والجواب) أنه ليس معنى كون هذه الصيغ انشاءات في الشرع انها نقلت عن معنى الاخبار بالكلية ووضعت لاتياع هذه الامور وانشاءها بل معناه انها صيغ توقف صحة مدلولاتها على ثبوت هذه الامور من جهة المتكلم ولا يعني ان الشارع اعتبر اتياع الطلاق مثلاً من جهة المتكلم قبيل كلامه انت طالق او طلقتك بطريق الاقتضاء بأنه طلق امرأته قبيل كلامه فيخبر عن ذلك الا تياع بقوله انت طالق او طلقتك \* وانما اعتبر هذا صوماً لكلامه عن الكذب فكلامه باق على الخبرة لكن لما لم يكن الطلاق ثابتاً قبل ثم قد ثبت بهذا النوع من الكلام سمي كلامه هذا انشاء وقس عليه أنكحتك وبمت واشتريت وهما من انظار وتحقيقات (ومن اراد التوضيح فعليه النظر في التلويح في باب الاقتضاء

(واعلم) ان قوله عليه الصلاة والسلام رفع عن امتي الخطاء والنسيان \* لا يستقيم بلا تقدير لو وقع الخطاء والنسيان من الامة وثمة تقديرات متعددة بحسب حكم ذنوبي كالعقوبة والضمان والمنمة والملامة واخرى كالحساب والقاب والحسرة والندامة فعلى هذا المحذوف من اقتضى بالفتح ودلالة الكلام على المحذوف من باب الاقتضاء وايضاً من جعل المحذوف من مقتضى حرف الاقتضاء بأنه جعل غير المنطوق منطوقاً تصحيحاً للمنطوق شرعاً او عقلاً ولغة \*

(واعلم) ان عامة الاصوليين من اصحابنا المتقدمين واصحاب الشافعي وغيرهم

جعلوا المحذوف من باب المقتضى ولم يفصلوا بينهما فمرفوا الاقتضاء بحيث  
يشمل تعريفه للمحذوف أيضاً كما علمت. والمحققون المتأخرون عرفوه بما  
يخرج عنه المحذوف وفروا بينها بوجوده (أحدها) ان المقتضى شرعي  
كثبوت البيع والوكالة في المثال المذكور. وكثبوت المصدر الذي هو التطبيق  
في قوله انت طالق فإنه لما وصفها بالطائفة واخبرها المقتضى ذلك وجود  
التطبيق من قبله ليصح وصفها بانطلاق والاخبار به شرعاً والمحذوف لنوى كما  
صر (والثاني) ان الكلام لا يتغير بتصریح المقتضى وقد يتغير بتصریح المحذوف  
كافي قوله تعالى واسأل القرية فإنه اذا صرح بالاهل الذي هو المحذوف  
يصير السؤال واقعا عليه ويتغير اعراب القرية بمن النصب الى الجر (والثالث)  
انه ليس من شرط المحذوف انحطاط رتبته عن المظهر لانه ليس بتابع فان الاهل  
ليس بتابع للقرية وشرط في المقتضى ذلك لانه تبع. (والرابع) انه في باب  
الاقتضاء يكون المقتضى (بالفتح) والمنصوص اعني المقتضى (بالكسر) مرادين  
للمتكلم كافي قوله اعق عبدك هذا عني بالف يكون الاعناق والتعليك  
مقصودين لا امر. وفي الحذف يكون المحذوف هو المراد دون المصريح به فان  
المراد في السؤال في قوله تعالى واسأل القرية هو الاهل دون القرية.  
(والخامس) ان المقتضى لا يقبل العموم عندنا والمحذوف يقبله عند من فصله عن  
المقتضى كما بين في كتب الأصول.

﴿ الالف وهو الذي لم يحق. ﴾

﴿ الاقانيم ﴾ جمع الاقوم هو الاصل. وقال الجوهرى احسبها الى اعلن انها  
اي الاقوم ورومية وقيل انها يونانية. (اعلم) ان النصارى ابتوا الاقانيم الثلاثة  
التي هي الوجود والعلم والحياة فسموها الاب والابن وروح القدس. وزعموا

الاقانيم  
الاقانيم  
الاقانيم  
الاقانيم

ان اقنوم العلم قد انتقل الى بدن عيسى عليه السلام \* (وانت تعلم) ان التنابر لازم  
بين الانتقال والانفكاك فلو مهم آيات النوات القديمة المتفثرة المعلوم (١) ولزوم  
الكفر المعلوم كقر فلذا احكنا عليهم بالكفر \* فلا يراد به لا يصح تكفيرهم لان لزوم  
الكفر ليس بكفر بل التزام الكفر كقر \* ووجه عدم الورود انه لا نسلم ان لزوم  
الكفر ليس بكفر مطلقا \* (نعم) لزوم الكفر الغير المعلوم ليس بكفر لكن هاهنا  
لزوم الكفر المعلوم لما ذكرنا ان التنابر لازم بين الانتقال والانفكاك و  
قاتلون به فالمؤمن بالتنابر بالضرورة وان سلمناه ونقول ان علة الكفر منحصر  
في الالتزام \* (الجواب) انهم قاتلون صريحا بالثمة وذوات ثلاثة لقوله تعالى لقد  
كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة \* وهاهنا تفصيل في كتب الكلام \*  
﴿ اقصر البعد ﴾ هو البعد المستوي ما بين جسمين ولا شك انه يكون اقصر  
من الابدال المنحنية الاخذة من احدهما الى الآخر \*  
﴿ الاقتضاب ﴾ في اللفظ الاقطاع والارتحال \* وفي العرف هو الانتقال مما  
ابتدأ به الكلام الى ما يلا \*  
﴿ الاقالة ﴾ مصدر اقل قيل اجوف يائي معناها القطع والرفع \* ومن قال  
انها اجوف واوى من القول والمهزلة لللب ومناها ازالة القول مثل شكي  
واشكي اى ازال الشكاية فقصصها عن سهو \* الاتسع انه يقال قلت البيع  
بكسر القاف ولم تسع هذه المادة من سمع كلاتخف من خفت \*  
(وفي الشرع) فسح بالتراضي في حق الما قدين بيع بات في حق ثالث من  
غير خيار للبائع \* وهي في الحقيقة والمآل مبادلة المال بالمال بالتراضي والثالث  
هو الله تعالى او الشفيع او البائع من حيث هو لا من حيث هو بائع \* ولهذا تجب  
الشفعة بالا قاله فالشفيع نالها ويجب الاستبراء لانه حق الله تعالى فهو سبحانه

الاقالة  
الاجوف  
الاقالة



تألفها والمسيح لو كان هبة في يد البائع ثم تقايلا فليس للواهب ان يرجع فصار كان  
البائع اشترا من المشتري في حق الواهب فلا يكون له حق الرجوع صورته  
زيد مثلاً وهب فرساً للمعروف ثم عمر وباعه من بكر ثم تقايلا فليس لزيد ان يرجع  
عن الهبة ويأخذ الفرس لان عمر واجل كانه اشترى من بكر فعمر ومن حيث  
هوانت وان كان من حيث انه بائع احد العاقدين ولهذا علمنا الثالث وانما  
بطلت الامثلة بما جدد في حق غير العاقدين عملاً بلفظها ومعناها فان الاقالة  
تقتضي بحسب معناه القوي عن الفسخ والرفع وهي في المعنى والحقيقة مبادلة  
المال بالمال بالتراضي كما ذكرنا وهو حد البيع فاعتبرنا القمظ في حق المتعاقدين  
واعترفت في المال في حق غيرهما عملاً بالشيئين فافهم وكن من الشاكرين

باب الف مع الكاف

هو الاكل ايصال ما تاتي فيه المنفع الى الجوف بمضغاً كان او غير مضغ فلا يكون  
اللين والسويق مأكولاً ولا فواخص من التناول لشموله المأكولات  
والمنسوبات دون الاكل كما عرفت وآداب الاكل مشهورة في شرح عين  
العلم انه قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تأكلوا مع تسعة نفر من الناس الحمام  
والنبال - واللباغ - والنمال - والقواس - والنسال - والقصار -  
وشارب الخمر - وآكل الربا - وفي التنازل غاية يكره الاكل مع عشرة نفر في  
اناء واحد (القصار) (والبباغ) (والحمام) (والكناس) (والنسال)  
(واللباغ) (والمبروص) (والجنوم) (والخمار) (وتارك الصلاة)

هذا اكثر من ان يحصى تحقيقه في جلالة اظهر من ان يخفى كما ان تحقيق (اكتر  
من ان يخفى) فيه

(الأكراه) في اللغة حمل انسان على امر لا يريد طبعاً او شرعاً والاسم منه

الكره بالفتح وفي الشرح حمل الغير على ما يكره بالوعد وبسبب اخرى فعل  
 بقطعه المرء بغيره فيفوت بذلك رضا الغير ثم انصرفت لرضاه نوعان (صحيح  
 الاختيار) (وفاسد الاختيار) ويسميان بالقاصر — والكامل — وغير  
 الملجأ — والملجأ هو الاجاء هو الوعد تلف نفس او عضو فان الاجاء  
 في اللغة مضطر ساخن ولا شك ان الانسان يضطر بذلك الوعد فبالاجاء  
 فسد الاختيار اذ الانسان مجبور على حب الحياة وذلك يضطر على  
 ما اكره عليه فيفسد اختيار المكره (بالفتح) بحيث يصير آلة للمكره  
 (بالكسر) وغير الاجاء هو الوعد بالحس والتقييد والمكره (بالفتح) حيث  
 لا يضطر على ما اكره عليه فلا يصير آلة للمكره (بالكسر) فلا يفوت ولا  
 يفسد اختياره بل يفوت رضاه قالوا فان مشتركاً في فوت الرضا  
 ومما يوازن في فساد الاختيار فان النوع الاول اعني المكره الملجأ ليس  
 بصحيح الاختيار بخلاف النوع الثاني اعني المكره الغير الملجأ فان الاختيار فيه  
 ليس بفساد ويظهر التفاوت في الاحكام فان الاكراه بالحس والتقييد على اجراء  
 كلمة الكفر لا يثبت الرخصة والاكراه بالقتل او القطع يشبهه ومعنى فساد  
 الاختيار ان تطرق اليه نقصان لانه فات اصل لان اهلية الوجوب والاداء  
 والثواب والعقاب باقية في كلا النوعين من الاكراه لانها ثابتة بالذمة والعقل  
 والبلوغ والاكراه لا يخل فيه بشي منها الا ترى انه متردد بين فرض وخطر  
 ورخصة ومرة يأثم ومرة شاب كسائر افعال المكلفين في حالة الاختيار  
 فانه يحرم على المكره الملجأ قتل النفس وقطع الطريق والزنا والربا ويفرض  
 عليه ان يمتنع من ذلك ويشاب عليه ان امتنع ويماقب ويقتل ان قتل نفسه  
 وفي الوقاية الاكراه فعل يوقعه بغيره اي يوقع الرجل المكره (بالكسر) ذلك

في كتاب التفسير

في كتاب التفسير

القليل غير الذي هو المكره (بالفتح)

﴿ الا كون اربعة ﴾ (اعلم) ان الحكماء اثبتوا المقولات النسبية اي قالوا بوجودها وانكرها المتكلمون الا الاين الذي سموه بالكون وسموه على اربعة السكون والحركة والاقتراق والاجتماع لان حصول الجوهر في الحيز اما ان يتبر بالنسبة الى جوهر آخر او لا الثاني ان كان ذلك الحصول مسبوقا بمصولة في ذلك الحيز فسكون وان كان مسبوقا بمصولة في حيز آخر فحركة وهذا معنى ان الحركة كون الجسم في آئين في مكانين ومعنى ان السكون كون الجسم في آئين في مكان وقال ابو هاشم واتباعه ان الكون في اول الحدوث سكون والا اول ان كان بحيث يمكن ان يتخلل بينه وبين ذلك الآخر جوهر ثالث فهو الاقتراق والافوا الاجتماع

(واعلم) ان الكون اي الحصول في الحيز وجوده ضروري بشهادة الحس وكذا انواعه الاربعة على رأي المتكلمين اذ كل واحد منها يرجع الى الكون الذي هو نوع واحد في الحقيقة هو المميزات امور اعتبارية لا فصول حقيقة متنوعة نحو كونه مسبوقا بكون آخر اما في مكان آخر كما في الحركة وفي ذلك المكان كما في السكون على رأي او غير مسبوق بكون آخر على معنى انه لا يشتر كونه مسبوقا بكون آخر كما في السكون على رأي آخر ونحو امكان تخطل ثالث بينهما وعدمه كما في الاقتراق والاجتماع ولا شبهة في ان هذه الامور اعتبارية لا وجودها في الخارج وسيجي تحقيق السكون في (السكون كونان في آئين)

﴿ الاكتسابي ﴾ له معنيان كما سيجي في (الضروري) ان شاء الله تعالى

﴿ اكتساب التصور من التصديق وبالعكس ممتنع ﴾ كما سيجي في موضوع المنطق ان شاء الله تعالى

﴿ باب الف مع اللام ﴾

﴿ الله ﴾ علم دال على الاله الحق دلالته جامعة لما في الاسماء الحسنى كلها وقدمر تحقيقه في اول الكتاب تبركا وتيناً \*

﴿ الالمى ﴾ علم باحوال ما لا يقتدر في الوجود الخارجي والنقل الى مادة كالاله والمقول المشرة وهو العلم الاعلى النسوب الى افلاطون لان شرف العلم وعلوه بحسب شرف موضوعه وعلوه ولا شك ان موضوعه تنتزه عن المادة وعوارضها التي هي مبدأ القوت والنقصان اعلى وسى بالالمى تسمية للشيء باسم اشرف اجزائه اى اشرف اجزاء العلم اذ المسائل النسوبة الى الاله اشرف المسائل لشرف موضوعها فالمراد بالعلم هاهنا المسائل ويمكن ان يقال انما سى به ونسب بالاله لكونه اشرف افراد موضوع الحكمة الالهية وسى بالفلسفة الاولى اى الفلسفة الحاصلة من الاولى تسمية للسبب باسم المسبب اذ هذا العلم سبب للفلسفة التي منها هي الفنة اليونانية التشبه بحضرة واجب الوجود في العلم والعمل بقدر الطاقة البشرية لتحصيل السعادة الابدية وتوصيفها بالاولى لحصولها من العلة الاولى وهي الاله وسى بما قبل الطبيعة وما بعد الطبيعة لان لمعلوماته قبليته وتقدم اعلى معلومات الحكمة الطبيعية باعتبار الذات والعلية والشرف وبديته وناخراً باعتبار الوضع لكون المحسوسات اقرب اليها فبالاعتبار الاول سى بالاول وبالاختبار الثاني سى بالثاني \*

﴿ الموهو ﴾ لفظ مركب جعل اسما فرف باللام والمراد به الحمل الایجابي بالمواطاة وقال الشيخ في (الميات الشفاء) الموهو ان يجمع للكثير من وجه وحدة من وجه آخر \*

﴿ اللهم ﴾ اصله يا الله ولا يجوز حذف حرف النداء اعني (يا) من لفظ (الله) الا مع

ابدال اليم المشددة منه وتأخير اليم من ثقله وان أردت التحقيق بما لا مزيد عليه فانظر في كتابنا (جامع القموض منبع القيوض) شرح الكافية في شرح قوله ويجوز حذف حرف النداء (ثم اعلم) انه قد جرت العادة في الكتب باستعمال اللهم فيما في نبوته ضعف كانه يستعان في آياته بالله تعالى \*

﴿الالهام﴾ في اللغة الاعلام مطلقاً وفي الاصطلاح افاضة الخير في القلب فبالخير خرجت الوسوسة وبالافاضة الفكر لان حصول المطلوب به انما هو بطريق الانتقال والحركة لا بطريق التقيض والافاضة وهي انما يكون من جانب التقيض فيخرج بها الحدس لانه من جانب المستفيض

﴿وبشارة﴾ اخرى الالهام القاء المعنى في القلب بطريق التقيض اى بلا اكتساب واستفاضه وهو اخص من الاعلام اذا اعلام قد يكون بطريق الاستعلام قيل تقييده بطريق التقيض للاحتراز عن الحدس والكسب (ولا يخفى) عليك ان الالتقاء لا يتناولهما وقيل تقييده للاحتراز عن الشر لان ما يكون بطريق التقيض فهو خير محض \* (وربطه) قوله تعالى فالحمها بخورهما وقواها ايضاً يلزم الاستدراك في قولهم الهام الحق والهام الخير ونحوهما (وبجواب) عن الاول بالتجريد. وبان المراد في الآية الافهام كما صرح به في الكشف وعن الثاني بالاول والثاني ايضاً وعرفوه ايضاً بالقاء الله تعالى شيئاً في الروح اى القلب \*

﴿الالغاء﴾ في اللغة زور كزور كركر وذو مضطر ساختن — والمعنى الشرعى مع التفصيل في الاكراه \*

﴿الالف﴾ بكسر اللام الساكن بلا ضغطة اللسان كما في ما ولا وقد قال ان الالف نوعان (احدهما) ساكنة كالثال المذكور ومتحركة كاسم ومن هاهنا

يطلق الالف على همزة الوصل فيقال له الالف الوصل. قال في الصحاح الالف على ضربين—لينية ومتحركة—(فاللينية) تسمى الفاء والمتحركة تسمى همزة والالف بفتح الهمزة وسكون اللام مشهور كالمائة والالف بكسر الالف والثاني الالف والانية \*

الاحاق

﴿الاحاق﴾ في اصطلاح علم الصرف جبل مثال على مثال ازيد ليعامل معاملته وبعبارة اخرى ان زيد حرفا وحرفين على تركيب زيادة غير مطردة في افادة معنى ليصير ذلك التركيب مثل كلمة اخرى في عدد الحروف وحركاتها المينة والسكنات كل واحد في مثل مكانها في الملحق بها وفي تصاريها من الماضي والمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل والمفعول—ان كان الملحق به فعلا رابعا ومن التصغير والتكسير ان كان اسما رابعا لا خاسيا ولا يشترط ان يكون لاصل الملحق معنى ككوكب وزينب فان ككب وزينب لا معنى لهما ولا تقا معناه ان كان نحو شمل اي اسرع وحول اي كبر وكور فان معانيها ليست معاني شمل وحقل وكثر \*

التقاء الساكنين

﴿التقاء الساكنين﴾ اما ان يكون في الوقف اوفي الدرج فان كان في الوقف فيفتقر مطلقا الى سواء كانا صحيحين اولا او لهامدة اولا وان كان في الدرج فاما ان يكون من الصور التي ذكرها الشيخ ابن الحاجر رحمه الله في الشافية منها ان يكون اولهما مدة اي ليناً والثاني مدغما ويكونان في كلمة واحدة وانما فسرنا المد باللين ليدخل نحو خوصة فان اللين اعم من المد وباق الصور لا تطول الكلام بذكرها فاطلب منها: اولا يكون من تلك الصور فان كان منها فمفتقر مغفوا ايضا وان كان في غيرها فاما ان يكون اول الساكن مدة او غير مدة فان كان مدة حذفت سواء كان الساكنان في كلمة او في

كلمتين مستقلتين مثل يخشون ويدعون ورمين ويخشي القوم واغزو الجيش وادري المرض وان لم يكن مدة حركته نحو اذهب اذهب واخشوا الله واخشى الله وما في آخره الف اذا اتصل به نون التأكيد فان كان من نحو هل تخشى فتقلب فيه الالف ياء فتقول هل تخشين وان كان من نحو اضرب يا فتبقى الالف ويقال اضربان وتقرب منه اضربان ونون التأكيد كلمة غير مستقلة فافهم (فان قيل) ما وجه منقضة التقاء الساكنين في الوقف وغوه (قلت) الوقف على الحرف سادس حركته لانه يمكن جرسه وتوفر الصوت عليه فانك اذا وقفت على عمرو مثلاً وجدت للراء من التكرار وتوفر الصوت عليه ما ليس له اذا وصته بنيره ومتى ادرجهما زال ذلك الصوت لان اخذك في حرف سوى المذكور يشترك عن اباع الحرف الاول صوتاً فبان بما ذكرنا ان الحرف الموقوف عليه اتم صوتاً واغوى جرساً من المدرج فسد ذلك مسدداً للحركة فجاز اجتماعه مع ساكن قبله كما في عمرو ولان الوقف محل تخفيف وقطع فاعتز فيه ذلك وان كان في السرج فلا ينتشر الا في صور ذكرها اصحاب التصريف (فان قيل) لمجاز التقاء الساكنين اذا كان اولهما حرف مد والثاني مدغماً ويكونان في كلمة واحدة والمراد بالمدغماً هنا هو اللين (قلت) لما في حروف المد واللين من المد الذي يتوصل به الى النطق بالساكن بعده مع ان المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد لان اللسان يرتفع عنها دفعة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلاساً كن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصي السكون بخلاف ما اذا كانا في كلمتين نحو قالوا اذا رآنا فانه يحذف الساكن الاول واصله تدارعاً على وزن فاعلنا فادغمت التاء في الدال وحي بهمزة الوصل لتلايلزم الابتداء بالساكن • (ثم اعلم) انه يجوز

التقاء ثلاث سواكن اذا اجتمع هذان الامر ان اضي الوقف وكون الاول حرف مد والثاني مدغما كدواب ومثله تقع في كلام الجهم كثير نحو كوشيت نيسـ واما الجمع بين اربع سواكن فمتع في كل لنة وعلى كل حال فافهم واحفظ • ﴿ف (١٧)﴾

﴿الانثفات﴾ في التاج وانكريستن فالمراد بما وقع في المطول من (انه) انثفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه (انه) انثفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه يعني انه ذكر الواو واراد (او) وانما اورد الواو للاشارة الى اشتراكهما في كونهما من الانثفات لان مجموعهما ما خوفي مفهومه اذ الواو لمطلق الجمع لا للمعية • وفي الانثفات عند علماء الماعاني اختلاف فان السكاكي على ان الانثفات هو النقل من كل من التكلم والخطاب والنية الى الآخر بان كان مقتضى الظاهر ايراد كل من التكلم والخطاب والنية فبدل عنه الى الآخر الذي هو خلاف مقتضى الظاهر وان لم يبرر سابقا بطريق آخره والجمهور على ان الانثفات هو التمييز عن معنى بطريق من التكلم والخطاب والنية ببدلتها عن ذلك المعنى بطريق آخر من الطرق الثلاثة المذكورة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر يعني يكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يبرر عنه بغير هذا الطريق فاذهب اليه السكاكي اعم مما ذهب اليه الجمهور في قول امرى القيس (طاول ليلك بالاعد) انثفات عند السكاكي دون الجمهور لان ليلك خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر لي بالتكلم ولا يصدق عليه تعريف الجمهور لانه ليس هناك تمييز بطريق من الطرق الثلاثة ببدلتها عن بطريق آخر منها • واقسام الانثفات ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلامنا الثلاثة المذكورة ينقل الى الآخرين وان لا يطول الكلام بذلك

﴿الانثفات﴾

﴿اختلاف العلماء في الانثفات﴾

﴿في بيان ان السكاكي اعم مما ذهب اليه الجمهور في قول امرى القيس﴾



الامثلة فن اراد الاطلاع عليها فليطالع المطول \*

( واعلم ان النية اعم من ان يكون باسم . ظهر او مضمر غائب فان الاسم الظاهر موضوع للتائب فاحفظ . ثم ان الالتفات عند صدر الافاضل اخص منه عند الجمهور فهو اخص الاخص على مذهبه لانه شرط فيه ان يكون المخاطب في الحالين واحدا مثل قوله تعالى انا اعطيتك الكوثر فصل ربك \* فان فيه التفاتا من الكلام الى النية وكان مقضى الظاهر بالنظر الى الاسلوب السابق ان يقول لنا مكان ربك والمخاطب في الحالين واحد وهو نبينا خاتم الانبياء عليه الصلاة والسلام ( فان قلت ) فعلى هذا يلزم ان لا يكون في قوله تعالى اياك نعبد التفات مع انه متفق عليه ( قلنا ) المخاطب بالكلام السابق اعني الحمد لله الى مالك يوم الدين \* هو الله تعالى في الحقيقة وان لم يخاطب به بحسب الظاهر لان ذلك الكلام السابق يجري من المسمع الله تعالى لامع غيره تعالى لانه تعليم منه تعالى للعباد \* فكل التفات عند صدر الافاضل التفات عند الجمهور دون العكس الا ترى ان قول ابي الملاء \*

هل زجر نكم رسالة سرسل \* ام ليس ينفع في اولاك الوك

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في زجر نكم الى النية في اولاك بمعنى اولئك \* وقال صدر الافاضل انه اضرب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يقن من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل زجر نكم بنو كنانة وبقوله اولاك مخاطب آخر \* وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين \* ( احدهما ) ان تأتي بكلام ثم يعقبه بمجمله مستقلة متلازمة متقاربة لذلك في المعنى بان يكون مثلا ودعاء ومحوها نحو قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا \* وقوله تعالى ثم انصر فواصرف الله قلوبهم \* فان قوله

﴿ يعلق الالتفات على معنيين آخرين ﴾

تعالى ان الباطل الآفة على سبيل التمثيل وقوله تعالى صرف الله قلوبهم على سبيل الدماء (والثاني) ان تذكر انت كلاما مقتوما انت ان السامع اختلج شيئا فثقلت انت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع انت الى مقصودك كقول ابن ميادة \*

فلا صرمة يبدو وفي اليأس راحة \* ولا وصله يصفوننا فتكارمه  
كانه لما قال فلا صرمة يبدو قيل له ما نصنع بدوه وظهوره فاجاب بقوله وفي اليأس راحة \*

﴿ الالتصاق ﴾ في اللغة اللصوق فانه يحكي لازما ومتعديا على ما في تاج البيهقي ثم اللصوق الذي هو مفاد الباء الجارة اهم من ان يكون بطريق المقارنة والاتصال كما في مررت بزيد وفي ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم \* او بطريق المخاطرة والمخاططة نحو به داء اي خامرته \* ولا يكون باء الالتصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان يكون خبر المبتدأ نحو مروري بزيد — والفرق بينه وبين المصاحبة بان بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا بان الالتصاق اخص من المصاحبة نحو اشتريت الفرس بـسرجه اي مع سرجه ومعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء — ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به وهو فرق لم يوجد في الكتب المشهورة في النحويين ان من قال بهذا التفرق فسر الالتصاق بافادته مجرور الباء سواء كان ذلك الامر معمول فعل اول او لا وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره \* ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس \* وقال الفاضل المحقق الشيخ عبد الحكيم رحمه الله والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص ايضا لكن بان المصاحبة اخص من الالتصاق فان الالتصاق مجرول لصوق معنى الفعل

بمجروره. والمصاحبة ان يكون الجرور مشترك في ذلك المعنى الملتصق كما تقتضيه  
صيغة المتعاطلة في المصاحبة الالتصاق مع خصوصية زائدة عليه وهي كونه  
بطريق الشركة كما ان الاستعانة الصاق مع خصوصية ان الجرور الملتصق به آلة  
في قولنا بهاء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشترت الفرس بسرجه الصاق  
مع المصاحبة.

﴿الى﴾ من حروف الجر لانتهاء الناية. وقد يكون لمد الحكم الى جرور هامثل  
قوله تعالى واتوا الصيام الى الليل. فان الصوم هو الامساك في النهار ساعة  
فان قلت ﴿الى﴾ استداد الصوم الى الليل وقد يكون لاسقاط الحكم عن ما وراء  
جرور هامثل قوله تعالى وايدكم الى المرافق وارجلكم الى الكمين. والتفصيل  
والتحقيق في الصوم ان شاء الله تعالى.

﴿الالم﴾ ادراك المنافر من حيث انه منافر. وبعبارة اخرى ادراك المتنافي  
من حيث هو منافي. والمشهور المتنافر من حيث هو متنافر. والمراد بالمنافي  
والمتنافر ما يقابل الملائم. وفائدة قيد الحيشية الاحتراز عن ادراك المتنافر او المتنافي  
لا من حيث انه متنافر او منافي فانه ليس بالمقابل لذه وهي تقابل الالم فلها ادراك  
الملائم من حيث انه ملائم. وفائدة الحيشية ان الشيء قد يلائم من وجه دون وجه  
كالذوالمر اذا ظلم ان فيه نجاة من الهلاك فانه ملائم من حيث اشماله على النجاة  
ومتنافر من حيث اشماله على ما تنتشر الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملائم  
يكون لفته دون ادراكه من حيث انه منافر.

﴿الالم﴾ في المحرم.

﴿القاء الحبر﴾ في الملامسة ان شاء الله تعالى.

﴿الاناء﴾ بالنين المحبة جعل الشيء نفراً باطلاه ومثله الناء افعال القلوب اي

ابطال عملها والفرق بينه وبين تعليقها في التعليق •  
 ﴿ الالف ﴾ اتفاق الآراء في المعاونة على تدير العاش •  
 ﴿ الالباس ﴾ الطلب مع التساوى بين الأمر والمأمور في الرتبة وإن تطاير بين  
 العوام أنه طلب الأدنى من الأعلى رتبة • وقال العلامة التفتازاني في العرف  
 أنما يطلق على ما يكون مع تواضع مالا مع التساوى • وفي غاية الهداية الالباس  
 هو اللفظ الدال على طلب الشيء دلالة وضعية مع التساوى •  
 ﴿ الالباس ﴾ يعبر به عن القبض فان ادرس لارتفاعه الى العالم الروحاني  
 استهلك قواه المزاجية في الغيب وقبضت فيه • ولذلك عبر به عن القبض كذا  
 في اصطلاحات السيد السند قدس سره •  
 ﴿ أولو الاباب ﴾ هم الذين يأخذون من كل قشر لبابه وطلبون من ظاهر  
 الحديث سره •  
 ﴿ الالباس ﴾ صيرورة شيء شبيهاً بآخر بحيث لا يكون بينهما تفاوت اصلاً  
 وهو ممنوع لانه يفضي الى الفساد • والمعتبر في الالباس وجود النظير قبل  
 التصرف في الشيء على صفة يصير ذلك الشيء على تلك الصفة بعد التصرف فيه •  
 الا ترى ان الصرفين لا يبدلون الواو والياء في دعواورميا بالالف للالباس  
 بالمقر فان دعواورمي قبل الاعلال في دعواورميا موجودان على هيئة ووزن  
 توجد تلك الهيئة والوزن في دعواورميا بعد التعليل فيها وانهم ابدلوا الواو  
 بالياء وادغموا الياء في الياء في طي مصدر طوى يطوى اصله طوي ولم يبالوا  
 بلبسه بطي اسم قبيلة لان طياً بعد الادغام جعل اسم قبيلة فلم يكن موجوداً قبل  
 الادغام • وفرفوا بين الالباس والاشتراك بان الالباس يكون من جانب  
 المطلق والاشتراك من الواضع وعليه مدارحل كثير من الاشكالات الواردة

﴿ الالباس ﴾

﴿ الالباس ﴾

﴿ الالباس ﴾

﴿ الالباس ﴾

التزام الكفر

الامر

الامامة

الامكان

الامكان مقول على اربعة معان

عليهم كما يعلم من مطالعة مطولات كتب الصرف.

صرفت العرف في لعب ولهو . قأها ثم آها ثم آها

﴿ التزام الكفر كفر ﴾ دون لزومه ثم لزوم الكفر المعلوم كفرا ايضا لانه في الحقيقة التزام الكفر كما ينافي الاقنوم .

﴿ باب الالف مع الميم ﴾

﴿ الامر ﴾ من لا يكون الشر على ذقنه وجمه مرده والمصاحبة مع الرد

كمصاحبة القطن المنفوش مع النار لا تسكن وان صب عليها ماء سبعة بحار .

﴿ الامة المرحومة ﴾ في الامر .

﴿ الامكان ﴾ عدم اقتضاء الذات للوجود والعدم بان تكون الماهية من حيث

هي قابلة للوجود والعدم فلا يستحيل الحكم عليها بالامكان . ومن هاهنا ظهر

الجواب عن (الاعتراض المشهور) وهو ان القول بالامكان بمتنع لان المحكوم

عليه بالامكان اما ان يكون موجودا او معدوما فان كان موجودا فهو حال

الوجود لا يقبل العدم لاستحالة اجتماع الوجود والعدم واذا لم يقبل العدم امتنع

امكن الوجود والعدم وان كان معدوما فهو حال العدم لا يقبل الوجود واذا

لم يقبل الوجود امتنع امكان الوجود والعدم ايضا واذا امتنع خلو الشي عن

الوجود والعدم كان كل منهما واجبا بالقول بالامكان بمتنع (وحاصل الجواب)

ان الحكم بالامكان على الماهية من حيث هي لا مع اعتبار العدم والوجود

حتى يلزم المحذور .

(اعلم) ان الامكاني مقول بالاشتراك اللفظي على اربعة معان كما سيبي

في الاضرورة ان شاء الله تعالى . ثم انهم اختلفوا في ان الامكان وكذا الوجوب

والامتناع تصوراتها ضرورية ام نظرية كما اختلفوا في جوتها الهي وجوديتها

واعتباريتها اي عدميتها في الخارج \* ومن ذهب الى ان تصوراتها ضرورية استدلال بان من لا يقدر على الاكتساب اصلا يعرف هذه المفهومات الا ترى ان كل عاقل يعلم وجوب الحيوانية للانسان وامكان الكآنية له وامتناع الحجرة عنه وهما هنا اعتراضات \* (الاول) ان الكلام في تصور تلك الامور بالكنه وبالذليل المذكور يلزم تصورها واجهما (والثاني) انه لا يلزم من تصور وجوب الحيوانية للانسان مثلا تصور الوجوب المطلق لانه موقوف على شرطين مشهورين احدهما ان يكون العام ذاتيا للخاص وثانيهما ان يكون الخاص متعلقا بالكنه وكلاهما ممنوع \* (والثالث) اننا انسلم ان تصوراتها ضرورية اذا لو كانت ضرورية لمما اختلفوا في بويتها واعتباريتها \*

ويندفع هذه الاعتراضات بمقال الفاضل الزاهد رحمه الله \* بيانه اي بيان الاستدلال ان الوجوب والامكان والامتناع قد يطلق على المعاني المصدرية الانتزاعية وتصوراتها بالكنه ضرورية بغض من لا يقدر على الاكتساب يعرف هذه المعاني بالكنه اذ كنهها ليس الا هذه المعاني المنتزعة الحاصلة في الذهن \* الا ترى ان كل عاقل وان لم يكن قادرا على الكسب يتصور حقيقتها كوجوب حيوانية الانسان وامكان كآنيته وامتناع حجريته \* وتصور الحصة يستلزم تصور الطبيعة ضرورة انها طبيعة مقيدة \* وقد يطلق على المعاني التي هي منشأ انتزاع المعاني المصدرية \* والظاهر ان تصوراتها نظرية ولذا اختلف في بويتها واعتباريتها انتهى \* (ومن) سلك الى ان تصوراتها نظرية يقول الامكان لا وجوب الوجود والعدم ولا امتناع الوجود والعدم او عدم اقتضاء الذات للوجود والعدم والوجوب امتناع العدم ولا امكان العدم \* والامتناع وجوب العدم ولا امكان الوجود \*

(وهذه) تعريفات على تقدير نظريتها وتبينات على تقدير ضرورتها لكنها دورية لان كل واحد من تلك الثلاثة المذكورة عرف اما بالحد الامرين منها او بسلبه على سبيل منع الخلو وواجب بان المراد من الامكان المذكور في تعريف الوجوب والامتناع هو الامكان العام والامكان الذي عرف بالوجوب والامتناع انما هو الامكان الخاص فلا دور فيهم اذا وجه لزوم الدور بانهم عرفوا الوجوب اي وجوب المحمول الذي هو الوجودا وغيره للموضوع بامتناع انفكا كعته او بدم انفكا كعته وعرفوا كل من امتناع الانفكاك وعدم امكان الانفكاك بوجوب عدم الانفكاك عنه فلزوم الدور ظاهر وكذا كل من الامكان والامتناع وقيل انها تعريفات لفظية قصديها التصديق بوضع هذه الالفاظ للمعاني المألوفة فلا يضر كونها دورية.

(ثم اهم) اختلفوا في ان الوجوب والامكان والامتناع التي يبحث عنها في فن الكلام هي التي هي جهات القضايا غير هاه (وذهب الطوسي) وغيره الى انها بينها هي التي هي جهات القضايا في المنطق لكن في قضايا مخصوصة محمولاتها وجود الشيء في نفسه فانه اذا اطلق الواجب والامتناع والممكن في هذا الفن اريد بها الواجب الوجود والامتناع الوجود والممكن الوجود وقال صاحب المواقف انها غير هاهو الا لكانت لوازم الماهية واجبة الوجود لذواتها انتهى وبطلانه اظهر من ان يخفى ووجه الملاحة الوجوب في قولنا لزومية واجبة الاربعة جهة القضية اذ المراد به وجوب حمل الزومية على الاربعة وامتناع انفكاك الاربعة عن صفة الزومية فلو كان هذا الوجوب بعينه هو الوجوب بالمبحث في الحكمة اعني وجوب الوجود في نفسه لم ان تكون الزومية واجبة الوجود لذاتها.

(وقال) الفاضل القوشجي في شرح التجريد والجواب أنه ان اراد كون اللوازم واجبة الوجود في انفسها فاللازمة ممنوعة <sup>فان</sup> معناه أنها واجبة الثبوت للماهية نظر الى ذاتها من غير احتياج الى امر آخر . حال فان الزوجية واجبة الثبوت للاربعة انما الحال ان تكون الزوجية واجبة الوجود في نفسها لان تكون واجبة الثبوت لغيرها انتهى \* والحاصل أنه لا يخلو ان ضمير قوله لذواتها اما ان تدل على الماهيات او الى اللوازم فان كانت عائدة الى اللوازم فاللازمة ممنوعة لان الوجوب المنطقي في القضية المبهودة وجوب الوجود لغيره فلا يلزم كون لوازم الماهيات واجبة الوجود في انفسها بل واجبة الوجود لغيرها وهذا صحيح \* وان كان ضمير قوله لذواتها عائد الى الماهيات فاللازمة مسلمة لكن بطلان التالي ممنوع لان معناه أنها واجبة الثبوت للماهيات نظر الى ذاتها \* (واعلم) ان هذا الجواب على تقدير العموم والخصوص بين الوجوب الكلامي والوجوب المنطقي مسلم لان تحقق العام لا يستلزم تحقق الخاص \* وبينا أنه ان الجهة وجوب الوجود مطلقا وقد تحقق في القضية المبهودة في ضمن وجوب الوجود للغير لا في ضمن وجوب الوجود في نفسه فلا يلزم كون لوازم الماهية واجبة الوجود في انفسها \* واما على تقدير العينية فهذا الجواب مدفوع لان المبحوث عنه في فن الكلام هو وجوب الوجود في نفسه فلو كان عين الجهة المنطقية لكانت ايضا وجوب الوجود في نفسه فيلزم كون لوازم الماهيات واجبة الوجود في انفسها \* ولجلال العلماء والفاضل المدقق مرزا جان في بيان حاصل جواب الفاضل القوشجي بيان لا تطول البيان بيان ذلك البيان \* (واعلم) ان المبحوث عنه في فن الكلام هو وجوب الوجود وامكان الوجود وامتناع الوجود فهي جهات ومواد لكن لا مطلقا بل في القضايا بالخصوص اي



القضايا التي تكون محمولاً بها وجوداً محمولاً وهو وجود الشيء في نفسه مثل الله موجود والانسان موجود فليكون كل منها اخص من جهات القضايا وموادها فان جهة القضية عند المتقين ما بين نسبة المحمول الى الموضوع سواء كان المحمول وجوداً مثل الانسان وجوداً لا مكان او هو ما آخر مثل الانسان كاتب بلا مكان

(ثم ان المتكلمين) ذهبوا الى ان الوجوب والامكان ان اعتبر ان اي عديميان انزاعيان ليسا موجودين في الخارج وليس شيء هو مطابقه ومصداقه في نفس الامر، والحكماء فالتون بانها وجوديان اي وجودان في الخارج فليس المراد بالوجودي هاهنا ما ليس حرف السلب جزءاً من مفهومه سواء كان موجوداً في الخارج اولاً ولا اختلاف في الامتناع فانه لم يذهب احد الى انه وجودي كيف فانه لو كان موجوداً في الاعيان لكان موصوفه اعني المستمع كثيره الباري اولى بالوجود كما لا يخفى وكل من التريقين استدل على دعواه كما بين في محله واستدلال الشيخ ابو علي سينا على كون الامكان ثبوتاً وجودياً بانه لو لم يكن وجوداً لكان عديمياً فلا يكون فرق بين امكانه لا ولا امكان له وهذا خلف (وتقرير الدليل) على ما في شرح حكمة العين انه لو لم يكن وجودياً لم يكن الشيء في نفسه ممكناً اي لم يكن الشيء الذي فرضناه ممكناً لانه لا فرق بين قولنا لكان له اي ليس للشيء امكان وبين قولنا امكانه لا اي امكانه عديمي لعدم وقوع التباين في العدييات واذا كان كذلك يصدق على الشيء الممكن في نفسه لا امكان له اي ليس له امكان على تقدير صدق امكانه لا عليه واذا صدق عليه ذلك لم يكن ممكناً لان ما ليس له الامكان لا يكون ممكناً ضرورة هذا بيان الملازمة ونفي التالي لا يحتاج الى دليل (ويمكن تقرير الدليل) المذكور هكذا

الوجوب والامكان امران اعتباريان

ان الامكان صفة وجودية لانه لو كان امكانه لا \* يعني لو كان امكان الممكن  
المعدوم صفة عدمية لكان مستلزماً لقولنا لا امكان له اي لسلب الامكان عن  
الممكن فلم يكن الممكن ممكناً وهذا خلف \* لان المقروض انه ممكن وانما يستلزم  
كون الامكان صفة عدمية سلبه عنه لان الامكان حيثن صفة عدمية \*

(وقد تقرر) ان اتضاف الشيء بالامر العدمي فرع وجود ذلك الشيء وموقوف  
عليه لانه مفهوم معدولة المحمول وهي تقتضي وجود الموضوع والموضوع  
ها هنا هو الممكن وهو معدوم على ما فرضنا فيكون الامكان مسلوباً عن  
موضوعه المعدوم \* فالمراد بقوله لا فرق لا افتراق ولا انفكاك بين اللازم  
والملزوم وليس المراد به الاتحاد في المفهوم حتى يرد المنع الذي اوردته القاضل  
المبيد في شرح هداية الحكمة بقوله والحل ان يقال الى آخره \* وفي تحقق  
الامكان (اعتراض مشهور) تحريره انه لا نسلم ان الامكان متحقق اذ لو  
تحقق لزم اما امكان الواجب تعالى او امتناع وجوده وكلاهما محال \* وكل  
ما يستلزم المحال محال غير متحقق في الاعدان \* وبيان الملازمة ان الامكان ان  
كان متحققاً فهو اما صادق على الواجب اولا \* فان كان صادقاً يلزم امكان  
الواجب وهو محال لان ما يمكن وجوده امكن عدمه وهو تعالى عن امكان  
العدم وان لم يكن صادقاً يلزم امتناع وجوده لان ما ليس بممكن ممتنع وهو  
تعالى واجب الوجود (والجواب) انه ان اراد بالامكان الامكان العام  
فلا نسلم انه ان صدق على الواجب امكن عدمه لانه شامل للواجب تعالى  
فانه ممكن بالامكان العام المقيد بجانب الوجود كما ان شريك الباري ممكن  
بالامكان العام المقيد بجانب العدم \* وان اراد به الامكان الخاص فلا نسلم انه  
ان لم يصدق على الواجب امتنع وجوده بل الواجب ثبوت احدي الضروريتين

وذلك لا يستلزم ضرورة المدم \*

(ثم اعلم) ان لكل من الوجوب والامكان خواص ثلاثاً فيعرف كل منهما بحسب تلك الخواص فيقال بحسب الخاصة الاولى الوجوب استثناء الذات في وجوده عن الغير وقد يبرهن هذه الخاصة بعدم احتياجه فيه الى غيره او بعدم توقفه فيه على غيره \* وعلى الثانية هو كون الذات مقتضية لوجوده اقتضاء تاماً \* وعلى الثالثة هو كون الشيء بحيث يمتاز بذاته عن كل ما يماثله والله تعالى واجب اي متصف بهذا الكون فانه يمتاز عما سواه بذاته لا بصفة من صفاته بخلاف العالم فان زيدا مثلاً امتاز عن عمر وبشخصه لا بذاته والالكان ماهية منزهة عن عمر وليس كذلك فانها مشتركة كان في ماهية الانسانية وممتازان بالشخص والانسان والفرس يمتازان بفصليهما مشتركة كان في الجنس وكذا الامكان يعرف بحسب خاصته الاولى بأنه احتياجه في وجوده الى غيره وباعتبار خاصته الثانية بأنه عدم اقتضاء ذاته وجوده او عدمه \* وبالنظر الى خاصته الثالثة انه كون الشيء بحيث لا يمتاز بذاته عن غيره او ما به يمتاز ذات الممكن عن النير \* والاول معنى مصدرى \* والثاني هو منشأ لا نزاع \* وعلى هذا قياس الامتناع الا انه لا مجال في معرفة احواله فلذا اركان بيان احواله على المقاسة \* (قال الفاضل القوشجي) رحمه الله (فان قلت) فلي المعنى الاول للوجوب يكون الواجب ما يكون ذاته مقتضياً لوجوده فيلزم على مذهب الحكماء ان لا يكون ذات الباري تعالى واجبالاً وجود الواجب عندهم عين ذاته والشيء لا يقتضي نفسه والالزم تقديمه على نفسه \* ثم لا يلزم المحذور المذكور على مذهب المتكلمين فان وجوده تعالى عندهم زائد على ذاته تعالى \*

(قلنا) للوجوب معنيان (أحدهما) كون الذات مقتضية لوجوده اقتضاء تاماً وهو صفة للذات بالقياس الى الوجود كما مر (والثاني) صفة للوجود وهو ان لا يكون من غيره ويكون مستقياً عما سواه و ذات البارى تعالى واجب بالمعنى الثاني عند الحكماء \* (فان قيل) قسمة الذات الى الاقسام الثلاثة الواجب والممكن والمتع قسمة حقيقية لا يخرج منها لان الذات اما ان تقتضى الوجود او العدم او لا هذا ولا ذاك وذات البارى تعالى لو لم يكن من القسم الاول على ما ذكرت لوجب ان يكون من القسمين الآخرين لا متناع الخلط تعالى عن ذلك علواً كبيراً \* (قلنا) هذا قسمة للذات بالقياس الى الوجود والعدم لا يتصور الا فيما له ذات منفردة لوجوده و ذات البارى تعالى عين وجوده فهو خارج عن القسم \* (فان قيل) الحكماء قد قسموا الوجود الى ما يقتضى ذاته وجوده وهو الواجب والى ما لا يقتضى ذاته وجوده وهو الممكن فاذا لم يكن ذات البارى تعالى من القسم الاول فإى شئ يكون من هذا القسم \* (قلنا) هذا القسم للموجود بحسب الاحتمال العقلى \* وقد صرح الشيخ بذلك في (الهيئات الشفاء) حيث قال ان الامور التى تدخل في الوجود تحتل في العقل الاقسام الى قسمين فيكون منها ما اذا اعتبر بذاته واجب وجوده الخ هذا كلامه \* وعلى مذهب الحكماء لا يكون هذا القسم اعنى ما يكون ذاته مقتضياً لوجوده موجوداً وان كان محتملاً عند العقل في بادية الرأي لكن التحقيق يقتضى امتناعه \* وما يقال اى في الجواب عن اصل الاشكال ان الوجود الذى هو عين ذات البارى هو الوجود الخاص والوجود المطلق عارض له وهو غيره فيكون الوجود الخاص الذى هو عينه مقتضياً للوجود المطلق وهو المراد من قولهم ان وجوده تعالى تقتضيه ذاته فليس بشئ \* لان معنى اقتضاء الذات الوجودان

تقتضي الذات كونه موجودا لان مقتضى كونه فردا من افراد الوجود فان  
الواجب ما تقتضي ذاته كونه موجودا كما ان المتع ما تقتضي ذاته كونه  
معدوما والممكن ما لا تقتضي ذاته كونه معدوما ولا كونه موجودا فاقضاء  
الوجود الخاص للوجود المطلق بان يكون فردا من افراده لا يكون  
وجوبا اذ لو كان الواجب ما تقتضي ذاته ان يكون وجود الكائن المتع  
ما تقتضي ان يكون عدما فيلزم ان يدخل ما تقتضي ذاته ان يكون موجودا  
لا وجود او ما تقتضي ذاته ان يكون معدوما لاعد ما كاجتماع التقيضين  
وشريك الباري مثلا في قسم الممكن اذ لا مجال لقسم آخر انتهى \*

﴿ الامكان العام ﴾ يفسر بارة بسلب الضرورة الدائية عن الجانب المخالف  
للحكم كما هو المشهور وبارة بسلب الامتناع الدائي عن الجانب الموافق له  
فامكان الايجاب معناه على التفسير الاول عدم ضرورة السلب وعلى التفسير  
الثاني عدم امتناع الايجاب وهو امكان السلب معناه عدم ضرورة الايجاب على  
التفسير الاول وعدم امتناع السلب على التفسير الثاني ففني كل انسان كاتب  
بالامكان العام ان عدم الكتابة ليس بضروري او الكتابة ليس بمتع لذات  
الانسان وقس عليه لاشي من الانسان بكاتب بالامكان العام \*

﴿ ولا يخفى ﴾ عليك ان التفسيرين متساويان تحقفا فان ضرورة احد الطرفين  
تستلزم امتناع الطرف الآخر فمدى علمه \*

﴿ الامكان الخاص ﴾ سلب الضرورة عن الطرفين مثل كل انسان موجود  
بالامكان الخاص يعني ان وجوده ليس بضروري وكذا عدمه والله تعالى ليس  
ممكنا بالامكان الخاص لكنه ممكن بالامكان العام المقيد بجانب الوجود اى  
الايجاب وشريك الباري ايضا ممكن لكن بالامكان العام المقيد بجانب عدم

الامكان العام

الامكان الخاص

أي السلب (واعلم) ان لفظ الامكان مشترك بالاشتراك اللفظي بين الامكان العام والامكان الخاص \* ثم الامكان العام قد يراد به سلب الضرورة عن احد الطرفين وهو بهذا المعنى عام \* وقد يراد به سلب الضرورة عن الجانب المقيد بالوجود \* وقد يراد به سلبها عن الجانب المقيد بالعدم فافهم واحفظ فانه ينفعك في كثير من المطالب

﴿الامانة﴾ حفظ شي \* وعدم التصرف فيه سواء كان مالا او غيره وسواء كان ذلك الشيء مملوكا له او لغيره ولهذا صارت اعم من الوديعة \* وقال الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله الفرق بين الوديعة والامانة بالعموم والخصوص فالوديعة خاصة والامانة عامة وحمل العام على الخاص صحيح دون عكسه \* فالوديعة هي الاستحفاظ بقصد او الامانة هي الشيء الذي وقع في يده من غير قصد بان يبت الربح في ثوب انسان فالتفتي في حجر غيره \*

﴿الاملاء (١)﴾ يركز د \* من ملاء انا ماء ويقال امليت الكتاب واملته لذا اقيته على الكتاب ليكتب \* والاملاء عند اصحاب الحديث ان يلقى المحدث حديثا على اصحابه فيتكلم فيه مبلغ علمه من الغريب والتعميمات بالاسناد وما يعلمه من النوادر والنكت \* والاملاء اعم من ان يكون من حفظ او كتاب ولهذا يقيد ويقال املاء من كتابه \*

﴿الامور العامة﴾ هي ما لا تختص بقسم من اقسام الموجودات هي الواجب

(٢) الاملاء هو ان يبعد العالم بحوله فلا مذته بالمخبر والمقرطيس فيحكم العالم به فلهذا الله تعالى عليه من ظهر قلبه في العلم وتكبه الثلاثة تمجيحهون ما يكتبونه فيصير كتابا يسمى به الاملاء والامالي وكان ذلك عادة السلف من علماء المتقول والمقول فاندرست لذهاب العلم والعلماء والى لغة المصدر وعلاء السلفية يسمون مثله تليقة ٢ اقطب الدين محمود على

﴿الامانة﴾ الفرق بين الوديعة والامانة

﴿الامور العامة﴾

والجوهر والعرض فاما ان يشتمل الاقسام الثلاثة كالوجود والوحدة حقيقة كانت او اعتبارية فان كل موجود وان كان كثير الوجود بوحدة ما باعتبار وكلامية والتشخص عند القائل بان الواجب تعالى له ماهية منارة لوجوده وتشخص منار لهيته او يشتمل الاثنين منها كالامكان الخاص والحدوث والوجوب بالغير والكثرة والمعاوية فها مشتركة بين الجوهر والعرض فملى هذا لا يكون المسم والامتاع والوجوب الذاتي والقسم من الامور العامة ويكون البحث عنها على سبيل التبعة.

(واعلم) ان للامور العامة في الكتب الحكيمة معاني متعددة (احدها) هو هذا (والثاني) ما ذكر في الرسالة الابرية وهو ما يشمل التعلكي والمنصري. (والثالث) ما ذكره السيد السند الشريف الشريف قدس سره في ام الحواشي على الشرح القديم للتجريد. والاولى ان يقال الامور العامة هي الشاملة لجميع الموجودات اما على سبيل الاطلاق او على سبيل التقابل. والمراد بالتقابل هاهنا ليس معنى الايجاب والسلب والا لكان شاملا لجميع المقومات موجودة او لا اذ يصدق على كل شىء انه هو هذا وليس بذلك بل التقابل في الثبوت.

(والرابع) ما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المواظ بقوله وقد يقال ان الامور العامة ما تناول المقومات باسرها اي الواجب والمتنع والممكن سواء كان موجودا او معدوما ثم التناول اما على الاطلاق كالامكان العام او على سبيل التقابل بان يكون هو مع ما يقابله متناولا لها جميعا ويتعلق بكل من هذين المتقابلين غرض علمي وانما قيد قدس سره بذلك ليخرج كل مفهوم مع ما يقابله كالانسان والانسان لشموله جميع المقومات الا انه مما لا يتلحق منها غرض كلى علمي اي غرض علم الكلام كالانسان والانسان. او يتعلق باحدهما دون

الامور العامة في متعددة

الآخر كالوجوب واللاوجوب ومعنى تعلق الفرض المسلمي به ان يتعلق به اثبات العقائد الدينية تطلقاً قرياً أو بعيداً. وإنما صرح قدس سره باعتبار هذا القيد في هذا القسم مع ان اعتباره في جميع المباحث معلوم مما سبق في تعريف موضوع الكلام. ولذا لم يصرح صاحب المواقف بذلك القيد في التعرف المذكور فيه دفماً لتوهم ان تعلق الفرض العلمي باحد المتقابلين كاف في عدمه من الامور العامة.

(و اعلم) ان البحث عن الامكان العام عبارة عن حمل عوارضه اللاحقة له باعتبار تحققه في افراد من الامكان الخاص والوجوب والامتناع فيكون البحث عنها بمخاطبته. فادفع انه لا يبحث في الامور العامة عن الامكان العام والتعريف الاول للامور العامة هو ما ذكر في المواقف (واورد عليه) انه ان اريد الاشتراك بين جميع الاحاد من افراد الثلاثة والاثنين يلزم خروج الكثرة والعلة الصورية والمادية وان اريد الاشتراك بينها في الجملة يدخل الكم المطلق والمتصل والكيف والحياة والطم والقدرة والسمع والبصر بل الكلام ايضا عند الاشاعرة (واجيب) عنه بان المراد الثاني وكون الامور المذكورة من الامور العامة لا يوجب البحث عنها في فهم الجواز ان لا يتعلق غرض علمي بالبحث عنها بوجه شمولها للثلاثة والاثنين كالمعلومية والمفهومية والمخبر عنه ولا شك في شمولها للاقسام الثلاثة مع انها لا يبحث عنها اصلاً.

(واما الجواب) باختيار الشق الاول ومنع عدم وجود الكثرة في الجوهر المجرد الواحد باعتبار ان الكثرة بحسب المحصول تتحقق فيه فتكون الكثرة المطلقة متحققة فيه ايضاً ومنع كون العلة الصورية والمادية من الامور العامة لم لا يجوز ان يور في هذا القسم من حيث انها من انواع العلة المطلقة ففساده



ظاهر لان الكثرة بحسب المحمول راجعة الى كثرة المحمول بحسب العدد  
وليس ذلك كثرة في الجوهر المجرد الواحد بالحقيقة بل فيه انما هي في المحمول  
وتنسب اليه بالعرض وهو ظاهر. والمتبر في الامور العامة الاشتراك بالحقيقة  
لا بالعرض يدل عليه الشارح رحمه الله الكثرة مما يشمل الاثنين فلو كان  
هذا القدر من الاشتراك ايضاً معتبراً لكان عليه ان يمدّه بما يشمل الثلاثة  
وكون العلة الصورية والمادية من الامور العامة ظاهر لا خفاء فيه كيف  
ولم يكن منها كيف جعلت موضوع بعض المسائل. واما الاحمال ايرادها من  
حيث النوعية فيستلزم جواز ايراد المعالجات الجزئية في القسم الكلي من الطب  
فيلزم الاختلاط ويقتضي التبويب. (واورد) على الجواب الاول بان في  
عدم تعلق الفرض العلمي بالبحث عن الصفات السبع على وجه العموم نظراً  
(والجواب) ان البحث على وجه العموم له معنيان (احدهما) البحث على وجه  
الشمول لاقسام الموجوداتي لا يلاحظ في البحث الشمول والتحقيق فيها.  
(وثانيهما) البحث على وجه عدم التخصيص قسم من الاقسام اي لا يلاحظ  
في البحث التحقق في قسم منها بل لا يكون الملحوظ في البحث النفس  
المبحوث والمراد الاول ولا خفاء في عدم تعلق الفرض العلمي بالصفات  
السبع بهذا المعنى وان تعلق الفرض العلمي بها بالمعنى الثاني ويمكن الجواب  
عن اصل الاعتراض بوجهين آخرين ايضاً (الاول) ان المتبادر  
منه ان الامور العامة احوال الواجب والجوهر والعرض ومحمولات  
عليها والامور المذكورة من الكم المطلق والمتصل وغيرهما موضوعات  
لها لانها من افراد العرض (والثاني) انه لا يبعد ان يراد بما لا يختص  
الاصول اعتباراً بقرينة ان ما بحث في هذا القسم ليس الا احوال

الامور الاعتبارية فقط وما يلزم دخوله ليس منه \* لكن يرد على الوجه الاول من هذا الجواب ان الكثرة نفس العلم المنفصل وكذا الوجود من افراد المرض يدل على الاول ما وقع في كلام اجلة المتأخرين في مواضع \* وعلى الثاني ما وقع في تطبيقات الشيخ من اطلاق المرض على الوجود \* ويمكن ان يقال ان التحقيق ان الكثرة وحدات محضة والعلم المنفصل وحدات من حيث انها معروضة للهبة الاجتماعية كالحق في موضعه وما وقع في المواضع انما وقع تبكاً للشبهة او على سبيل المسامحة \* واطلاق المرض على الوجود انما هو بمعنى المارض لا بالمعنى المشهور اى الوجود في الموضوع فافهم \* ويضع من شرح التجريد للفاضل القوشجي رحمه الله ان الامور العامة بالاستقراء الوجود والعدم وما يتعلق بها والمالية ولو احتقها والمالية والمطلوية \* وتفصيل هذا المجل ما يفهم من المواضع ان الوجود والعدم والمالية والوجوب والامكان والامتاع والوحدة والكثرة والمالية والمطلوية \*

﴿ الامر الخارجى ﴾ ما يكون خارج ظرفاته لا لوجوده كاسيد كرمفصلا في ( الوجود الخارجى ) ان شاء الله تعالى \*

﴿ امام الحرمين (١) ﴾ استاذ الامام محمد الغزالي ولقبه ضياء الدين وكنيته ابو المعلى واسمه عبد الملك \*

﴿ الامارة ﴾ بالفتح وتشديد الميم في ( الباعثة ) ان شاء الله تعالى \* وبدون التشديد لنة العلامة واصطلاحا هي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول كالغيم بالنسبة الى المطر \* فانه يلزم من العلم به الظن بوجود المدلول وهو المطر \* وقد يطلق

(١) مولده ١٨ محرم سنة ( ٤١٩ ) مات ٢٥ ربيع الآخر سنة ( ٥٢٨ ) بقرية بشمان وتقل الى نيسابور ثم نقل بعد سنين الى مقبرة الجوين فدفن بجنتها به وصلى عليه والدم ١٢

﴿ امر خارجي ﴾ ﴿ الامر الخارجى ﴾ ﴿ امام الحرمين ﴾ ﴿ امر خارجي ﴾

على الدليل القطعي ايضا \*

﴿اما﴾ فتح المميز وتو شد بدالميم حرف الشرطه وقد قدر اما توها او مطاقتا  
للاواقع كما سيبي في (يوم اما) ان شاء الله تعالى \* وبدون التشديد حرف التنبيه  
وبكسر هاء حرف الترديد والتبادر منها في تقاسيم الاشياء مع الا انفصال  
الحقيق او المانع من الخلواذباحدهما تصير الاقسام مضبوطة دون المانع من  
الجمع اذ لا يعلم به عدد الاقسام المقصود من التقسيم قطعا فانك اذا املت هذا  
الشيء اما حبر واما شجر لا يعلم منه انحصاره فيها لجواز ان يكون لا شجر  
ولا حبر ابل مدر او غير ذلك \* وها هنا بحث وهو ان قولهم العلم اما تصور او  
تصدق مثلا اما ان يكون منفصلة حقيقة او مائنة للجمع او مائنة للخلو (والاولى)  
تصدق عن صادق وكاذب كقولنا هذا المدد اما ان يكون زوجا او لا زوجا  
(والثانية) تصدق عن كاذبين كقولنا زيدا اما ان يكون شجر او حبر او عن  
صادق وكاذب كقولنا زيدا اما ان يكون انسانا او حبرا (والثالثة) تصدق عن  
صادقين كقولنا زيدا اما ان يكون لا حبرا او لا انسانا \* ولا صدق في الموجبات  
في غير ما ذكرنا فلي الاولين لا يفهم ان العلم قسمين وعلى الثالثة لا يحمل الجزم  
به مع انه المقصود وكذا الكلام في قولهم وكل منهما بدعي او نظري \*

(واجيب) عنه بان هذا القضية ليست بمنفصلة وانما هي عملية شبيهة بالمنفصلة  
قال السيد السند الشرف الشريف قدس سره في حواشيه على القطعي والمنافاة  
قد تعتبر في القضايا وهي الانفصالات وقد تعتبر في المقدرات بحسب صدقها على  
ذات وهي الحليات الشبيهة بالمنفصالات فلا يلزم ما ذكر \*

﴿الامالة﴾ مصدر قولك املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو  
فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وهي في اصطلاح التصريف

ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة في عدول بالفتحة عن استوائها الى الكسرة وذلك بان تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة ينهاوين الكسرة •

﴿الامور الاعتبارية﴾ في (الملهية) ان شاء الله تعالى •

﴿الامور الاتفاقية﴾ اعلم ان الحكماء ذكر وان تأدى السبب الى السبب اما ان يكون دائما او اكثر او مساويا او اقلية السبب الذي يتأدى الى السبب على احد الوجوهين الاولين يسمى سببا ذائبا وذلك السبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذي يتأدى الى السبب على احد الوجوهين الاخيرين يسمى سببا اتفاقيا وذلك السبب يسمى غاية اتفاقية • فيعلم من هاهنا ان الامور الاتفاقية هي التي لا دأمة ولا أكثرية وتوالم را دبال مساوي هاهنا ما بين الاقل والاكثر فافهم واحفظ فانه نعمك جدا •

﴿امهات المطالب﴾ ثلاثة الامهات جمع الام التي هي الاصل والولد راجع اليه • والمطالب جمع مطلب طرف • او مصدر ميمي اما معنى اسم المفعول فمضى مطلب ما - وهل ولم المطلوب بها • ولهذا يطلق على المطلوب تصورا كان او تصديقا • او بمعنى اسم الفاعل ولهذا يطلق مجازا اعتقلا على الكلمة التي يطلب بها التصور او التصديق كما يفهم من الشريفة في المناظرة • وانما قلنا مجازا عقليا لان المجاز العقلي كما يجري في الاسناد التام كذلك يجري في غيره على ما هو التحقيق • قوله يجري في غيره اي غير الاسناد التام كافي النسب الغير الاسنادية • ويفهم من بعض شروح سلم العلوم ان الكلمة التي يطلب بواسطتها للتصور او التصديق يسمى مطلبيا بالكسر واطافة المطالب الى ما هو ل وغير ما يانية اذا كان بمعنى الطالب او اسم الآلة • وعليك ان تعلم ان كسر الميم غلط

﴿الامور الاعتبارية﴾

﴿امهات المطالب﴾

خلاف الرواية عن الجمهور كما نص عليه الفاضل الكجراتي نور الدين الاحمد  
آبادي في شرح التهذيب وتتحقق المقام ان المطالب كثيرة والاصول منها  
ثلاثة والبواقي ترجع اليها وقال بعضهم اربعة والبواقي راجعة اليها \*

(والشيخ) الرئيس ذكر ان المطالب كثيرة منها مطلب — ابن — وكيف —  
واني — واين — الى غير ذلك \* ومع قطع النظر عن الشيخ اقول ان كل واحد  
من المقولات التسع تقع مطلبانم ان بعضها كالتعلل والانفعال ليس اللفظ  
الخصوص موضوعا لها وادوات الطلب — ما — ومن — وهل — ولم —  
واين — ومتى — واي — واين — وكيف — \*

(وامهات) المطالب مطلب ما — ومطلب هل — ومطلب لم — ومن قال انها  
اربعة قال هذه الثلاثة والرابع مطلب اي \*

(وتفصيل) هذا المقام (وتتبع هذا المرام) يقتضى شرحا وبسطا في الكلام \*  
(فاعلم) ان كلمة (ما) على ضربين شارحة وحقيقية (اما الشارحة) فهي  
التي يطلب بها تصور مفهوم الاسم وهو تصور الشيء بحسب مفهومه مع عدم  
العلم بوجوده في الخارج كما قيل \* اول وجوده النفس الامر كما هو الحق  
فهذا التصور مطلب ما وهو اي التصور المطلوب بكلمة ما اما تصور يحصل  
ابتداء او التفات يحصل تأييدا والاول مفاد التعريف الاسمي والثاني  
مفاد التعريف اللفظي \* والفرق بينه وبين البحث اللغوي في (التعريف اللفظي)  
ان شاء الله تعالى \* وانما سميت شارحة لطلبها شرح مفهوم الاسم \*

(واما الحقيقية) فهي التي يطلب بها تصور الماهية التي علم وجودها النفس  
الامر ولها هذا صرحوا به قد تجد التعريف بحسب الاسم وبحسب الحقيقة  
الا انه قبل العلم بوجوده يعرف يكون بحسب الاسم وبعد العلم بوجوده بحسب

الحقيقة فالحيوان الناطق قبل العلم بوجود الانسان تعريف بحسب الاسم وبعد العلم بوجوده بحسب الحقيقة فطلب ما الحقيقة هو تصور الشيء الذي علم وجوده فالمدومات كلها والموجودات التي لم يعلم وجودها تصلح ان تكون مطلب ما للشارحة دون الحقيقة وانما سميت حقيقة لطلبها الامر الموجود وهو الحقيقة والشيء باعتبار وجوده وبنوته يسمى حقيقة وباعتباره واقع في جواب سوال ما هو وجد ولم وجد ماهية وقد يطلقان معنى واحداً في ما به الشيء هو هو \*

(واعلم ان الزاهد قال في حواشيه على الرسالة المصولة في التصور والتصديق ان التصور الحقيقي هو تصور الشيء الذي كان وجوده النفس الامرى مصداق به والطالب له ما الحقيقة فيجب ان يكون ذلك التصور متأخراً عن التصديق بوجود التصور (ولهذا) قالوا مطلب ما البسيطة مقدمة على مطلب ما الحقيقة وقد سبق الى بعض الاذهان ان المراد بالوجود ما هنا الوجود الخارجى \* والحق على ما صرح به بعض الاجلة من المتأخرين انه الوجود بحسب نفس الامر مطلقاً كيف والحدود والرسوم الحقيقية ليست مختصة بالموجودات الخارجية اذا النظر الحسكي ليس مقصوداً فيها انتهى \*

(ومطلب ما الحقيقة) ينقسم الى حدود حقيقية ورسوم حقيقية لانه ان كان تصور الشيء الذي علم وجوده بالذاتيات خد حقيقي والاف رسم حقيقي (فان قيل) كيف يصح ورمع الرسوم في جواب (ما) الحقيقة والمشهور انهم اجمعوا على انحصار جواب ما في الحد والجنس والنوع (قلنا) لا رباب المعقول في جواب كلمة (ما) اصطلاحاً بان يحسب باين وربما يختلف الاصطلاح بحسب البايين \* الا ترى ان لفظ الذاتى في باب ايساغوجى بمعنى ما ليس بخارج سواء كان جزءاً

المالكية كالجنس والفصل او عام المالكية كالنوع وفي باب موضوع العلم بمعنى ما يلحق الشيء لذاته او لاسم يساويه كذلك كلمة (ما) في باب اسانوجي منحصرة في طلب الجنس والفصل والنوع وفي باب مطلب الحقيقة الموجودة لطلب تصور الشيء الذي علم وجوده سواء كان ذلك التصور بالذاتيات كلها او بعضها او بالعرضيات او بالركب منها وقيل ان وضعها وان كان لطلب الذاتيات لكن الرسم يقع في جوابها اضطرارا او توسعا اي تساعا ومجازا اما الثاني فظاهر غير محتاج الى الشرطه واما الاول فحين اضطرار المحب وعجزه عن الجواب اما لعدم العلم بالذاتيات لانه لا يكون عنه ذاتيات ككلواجب تعالى ولهذا اجاب موسى عليه السلام بالرسم حين سأل فرعون بما هو والى هذا الجواب اشير في شرح الاشارات واختار مجلال العلماء في الحاشية القديمة هو حاصل الجواب ان (ما) الشارحة والحقيقة تقع في جوابها الرسم والتعرف المقتضى على سبيل التسامع او الاضطرار واما بحسب الوضع والاصطلاح فلا تقع في جوابها الا الحد التام بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واعتراض عليه ملازم لانزاحه الله وحاصل اعتراضه ان الرسم يقع في جوابها تساعا او اضطرارا والسندان التعرف لاسمي تعرف اصطلاحيا اذ معلوم انه ليس وظيفه اللغة ولا بدله من آلة يطلب بها وليس بين كلمات الاستفهام ما يصلح له سوى كلمة (ما) فينبغي ان يجوز وقوع الرسم في جواب ما هو اصطلاحا ايضا وينبغي ان يكون ذلك شائعا متعارفا لا على التسامع والاضطرار واما (هل) فهي ايضا على ضربين بسيطة ومركبة واما هل البسيطة فطلب التصديق بوجود شيء في نفسه وذلك التصديق مطلب هل البسيطة وانما تسمى بسيطة لطلبها تصديقا بسيطا فوق التصديقات واما هل المركبة فهي

طلب التصديق بوجود شئ على صفة اى يطلب بها التصديق بوجود صفة شئ \*  
ومطلب هل المركبة هو هذا التصديق المذكور وانما سميت مركبة لطلبها  
واقادتها تصديقا مراكبا لان التصديق بثبوت شئ شئ مشعر على ثبوت المثبت  
له فيتضمن تصديقا آخر وهو التصديق بالوجود السابق عليه \*

(وبعض المتأخرين) قسموا (هل) الى ثلاثة اقسام بان جعلوا البسيطة على صريين  
(احدهما) هل التى يطلب بها التصديق بفعلية الشئ \* وامكانه في نفسه وتسمى  
ابسط (والثاني) ما ذكر اعني هل التى يطلب بها التصديق بوجود الشئ في نفسه  
وتسمى بسيطة لما مره فالاول سوال عن الشئ بحسب المرتبة المتقدمة على  
مرتبة الوجود اى مرتبة الماهية من حيث هي هي والثاني سوال عن الشئ \*  
بحسب مرتبة الوجود ولما صار (هل) على ثلاثة اقسام يكون مطالبا ايضا ثلاثة  
(واعترض عليهم) بان ما اخترعوا اما تصديق بقوام الماهية وتقرر ها من  
حيث هي فذلك التصديق لا يجوز ان يطلب ضرورة ان حمل الشئ على نفسه  
اما تمتع او غير مفيد كما تقرر واما تصور متعلق به فهو من اقسام مطلب  
ما للشارحة (والجواب) ان المراد بالاول التصديق بإمكان الماهية او وجودها  
في نفسها وهذه المرتبة مقدمة على مرتبة التصديق لوجودها لان مرتبة  
الامكان والوجوب مقدمة على مرتبة الوجود في نفسه \*

(والفرق) بين التصديقين كالفرق بين التفرق والقدم \* وتوضيح الجواب  
وحاصل ما اخترعوا ان مرتبة التقرر والامكان التى هي متقدمة على الوجودية  
قد تكون مجبولة كقوام ماهية المتعاضد مثلا \* وقد يكون معلوم الامتاع كاجتماع  
التقيضين وشريك الباري تعالى عنه علوا كبيرا \* وقد يكون معلوم التحقيق  
كما ترى في الماهية الموجودة فاذا كانت الماهية مجبولة القوام والتقرر يصح



السؤال عن اصل قوامها بان يقال هل العقل اي هل ماهية متقررة هي العقل (والجواب) نعم ولا يجاب مثله في اجتماع التقيضين مثلا وان صبح ان يقال فيه انه اجتماع التقيضين بان قصده انه عنوان حقيقة الموضوع كما هو شأن حمل الشيء على نفسه نين السؤال عن اصل القوام والقرروين هذا الحمل بون بعيدا وخلاصة مما ذكرنا ان الماهية الممكنة قبل التقرر والعقلية اي في حد الا مكان ماهية تقديرية وتخمينية حتى اذا قررت بافضة الجاعل ايها كان ذلك التخمين مطابقا للتحقيق هذا على تقدير الجعل السيطر والفرق بين الماهية الممكنة وبين المستحيلات ان المفهومات الممكنة اذا لوحظت حكم العقل بصحة قروها وقوامها بخلاف المقدم من المستحيلات العقلية فاذا قيل هل الماهية المقررة التي هي العقل بحسب التقدير والتخمين متجوهررة واقعة في نفسها فالجواب نعم فاذا سئل مثله في اجتماع التقيضين فالجواب لا فالجواب في الحمل الاسط هو التصديق بقوامها وقررها في نفسها وتصور الشيء الذي علم قوامه فليته مطلب (ما) الحقيقية واما مطلب (ما) الشارحة فهو تصور الشيء بحسب مفهومه المقروض بحسب التخمين فالفرق بين هذه المطالب اجلي واظهر ولا ينبغي ان يفهم من قولنا في الحمل الاسط الانسان متجوهرر انه قصده نبوت الجوهر له بل انما قصده اعطاء التصديق بنفس تجوهر الماهية وايراد المحمول انها هو للضرورة العقلية فاعتبار المحمول في المركبة بالقصد الاول وفي البسيط من حيث ان طبيعة العقل لا يسع ما قصد اعطاؤه الا بذلك الاعتبار (لا يقال) اعتبار التقرر والوجودية متلازمان فالحاجة الى اعتبار التقرر مع اعتبار الوجودية (لا نقول) وان كان كذلك لكن لا ينبغي ان لا يهمل فصل احد المرتبين عن الاخرى في الاحكام مع انه احق بالاعتبار

الفرق بين الماهية الممكنة وبين المستحيلات

(لا يقال) لورجع مفاد عقد الحلية المركبة الى ثبوت المحمول للموضوع فيلزم ان يكون المحمول وجودا اذ الوجود للغير لا يتصور بدونه فلا يصح اثبات العدميات للموضوعات (لا نقول) ثبوت المحمول للموضوع ليس هو وجوده في نفسه لكن للموضوع كوجود الاعراض لها لاحق يلزم ذلك بل انما هو اتصاف موضوعه به وهو الوجود الراجعي فالوجود الراجعي كما يقال على المعنيين المشهورين (أحدهما) ثبوت المحمول للموضوع اى النسبة الحكيمية وهو م المقود بأسرها بحسب الحكاية (وثانيهما) ثبوت الشئ لشيء بان يكون هذا النحو من الثبوت وجود في نفسه لكن للغير وهو يختص بالاعراض بحسب المحكي عنه كذلك يطلق على مطلق اتصاف الموضوع بالمحمول وهو من خواص الحليات المركبة بحسب المحكي عنه على الاطلاق • (واما كلمة لم) بكسر اللام وفتح الميم فطلب دليل (امامفيد) لجرد التصديق بثبوت الاكبر للاصغر مع قطع النظر عن الخارج سواء كان الوسط معلولا او لا (امامفيد) لثبوت الاكبر له بحسب الواقع يعنى ان تلك الواسطة كما تكون علة لثبوت الاكبر له في الذهن كذلك تكون علة لثبوته له في نفس الامر • (والدليل على الاول يسمى انبساطا) حيث لم يدل الاعلى اية الحكم وتحققه في الواقع دون علة • (وعلى الثاني ليس) لدلالته على ماهو لم الحكم وعلة في الواقع فطلب لم هو الدليل •

(وكلمة اى) لطلب ما يميز الشئ عن غيره بشرط ان لا يكون تمام ماهيته المختصة او المشتركة • فان قيدني ذاته او في جوهره او ما يجري مجراه كان طالبا للمميز لذاتي اما عن جميع الاغيار او عن بعضها وهو الفصل القريب او البعيد فيتمين في الجواب احد الفصول • وان قيدني عرضه كان طالبا للمميز

المرضى اما عن جميع الاغيار او عن بعضها وهو الخاصة المطلقة او الاضافة  
فيتين في الجواب احدا للخواص فطلب اى هو المميز ذاتيا وعرضيا واذ قد  
علمت امهات ادوات الطلب وامهات المطالب (فان قلت) بما وجه كون تلك  
الادوات امهات الطلب و تلك المطالب امهات المطالب (قلنا) مطلب  
هل التصديق بثبوت المحمول للموضوع والمقولات التسع تقع محمولات على  
الموضوع بحمل ذوو حيث بذبحوز التمييز عنها بكلمة هل لانه يجوز ان يقال مكان  
كيف زيد هل زيد ذو سواد او ذو بياض ومكان متى زيد هل زيد فى يوم  
الجمعة او فى يوم الخميس وعلى هذا القياس فرجع جميع المطالب الى مطلب هل \*  
(اذا تقرر) هذا ثبت ان مطلب هل من امهات المطالب وكلمة (ما) سوال  
عن الحقيقة اى تحصيل تصور الماهية الموجودة \* فكلمة (هل) لا يمكن ان تكون  
مؤدية لطلب ما وكلمة (لم) سوال عن العلة والعلة لا تكون محمولا على المعلوم بحمل  
فيكون مطلب ما ومطلب لم اصلين غير مندرجين فى مطلب هل فيكونان ايضا  
من امهات المطالب كطلب هل \* وقيل الوجه لكون الثلاثة المذكورة من  
امهات المطالب \* ان الوجود من امهات المطالب لانه مبدا الآثار الخارجية  
فيكون الوجود مبدا لجميع المطالب كما ان الام مبدا للاولاد \* ومطلب  
هل الوجود ومطلب ما الحقيقة الماهية الموجودة فيرجع الى الوجود ومطلب  
لم العلة المقيدة للوجود فيرجع الى الوجود ايضا (والحاصل) ان هذه  
الثلاثة متضمنة للوجود الذى هو ام المطالب فتكون امهات المطالب \*  
ومما ذكرنا يمكن ان يتكاف وبذكر وجه كون مطلب اى من امهات المطالب  
كما قيل \* قال بعض شراح سلم العلوم واما مطلب من الذى هو مطلب الهوية  
الشخصية اى العارض المشخص لذي العلم او الجنس من ذى العلم كقولك

من جبرئيل جنى ام انسى ام ملكي و قليلا ما يستعمل في هذا السؤال \* و (كم) القدي  
هو مطلب تعيين المقدار او المدة (وكيف واين ومتى) القدي يطلب بها تعيين  
الكيفيات وتعيين حصول الشئ في المكان والزمان اما ذنابات اى توابع  
للاي ان كان المطلوب بها السيز او مندرجة في الحل المركبة ان كان المطلوب  
بها تصديق بكون شئ على هذه الاحوال انتهى (فان قلت) هل بين هذه  
المطالب وادواتها ترتيب بالتقدم والتأخر ام لا (قلنا) مطلب ما للشارحة متقدم  
على مطلب هل البسيطة فان الشئ ما لم يتصور مفهومه لم يمكن طلب التصديق  
بوجوده كما ان مطلب هل البسيطة متقدم على مطلب ما للحقيقة اذ ما لم يعلم وجود  
الشئ لم يمكن ان يتصور من حيث انه موجود وعلى مطلب هل المركبة  
اذ ما لم يصدق بوجود شئ في نفسه لم يصدق بثبوت شئ له ومنه يعلم تقديم مطلب  
ما للشارحة على مطلب ما للحقيقة ومطلب هل المركبة اذ المتقدم على المتقدم على  
الشئ متقدم على ذلك الشئ \* ولا ترتيب ضروري بين الحل المركبة وما  
الحقيقة لكن الاولى تقديم ما للحقيقة واكتفيت على هذا القدر من التفصيل  
وان كان مقتضيا للتطوير \* خوف كلال الطالبين \* وصوبنا عن كلال الراغبين \*  
مع اني مشتت البال بدم الرقيق الشفيق وايداء بمض الاخوان \* اللهم  
وفقه بما لا ينافي بقاء الايمان \*

﴿ امهات الكسور ﴾ تسعة \* وهى النصف — والثالث — والرابع — والخمس —  
والسدس — والسبع — والثمن — والتسع — والعشر \* لان سائر الكسور  
المنطقة اعاشول عن هذه التسعة المنطقة اما بالاضافة او التركيب او التكرير فهذه  
التسعة اصول الكسور المنطقة لا مطلقا \*

﴿ الامر الاعتباري ﴾ هو الذي لا وجود له الا في عقل المتبر مادام معتبرا

كلما هية بشرط الرأه وتحقيقه (في الماهية) ان شاء الله تعالى \*

﴿الامر﴾ الشئ وقول القائل لمن دونه افضل \*

﴿الامر بالصيئة﴾ هو ما يطلب الفعل من الفاعل الحاضر ولما كان حصوله بالصيئة المخصوصة الممتازة عن المضارع دون اللام كما في الامر الغائب سمي به وقال له (الامر الخاص) ايضاً \*

﴿الامن﴾ علم توقع مكروه في الزمان الآتي \*

﴿الاملاك المرسلة﴾ ان يشهد الرجلان في شئ ولم يذكرا سبب الملك فان كان جارية لا يحمل وطؤها وان كان داراً يترجم الشاهدان قيمتها \*

﴿الامامة﴾ ميراث النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيختار له من يكون اشبه به خلقاً وخلقاً وطهراً وقرأه وصلاً ونسباً والاولى بالامامة اطعمهم باحكام الصلاة وان كان متجراً في علم الصلاة لكن له حظ في غيره من العلوم فهو اولى \* وان تساوا في العلم فاقروا \* ثم اى اطعمهم بلم القراءة يقف في موضع الوقف ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما \* وان تساوا فاقرعهم \* وان تساوا فاقسمهم \* وان كانوا سواء في السن فاحسنهم خلقاً \* وان تساوا فاحسنهم \* فان استوا فاحسنهم وجهاً \* اى اكثرهم صلاة الليل \* فان اجتمعت هذه الخصال في رجلين يقرع بينهما والخيار الى القوم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اكثر صلاة بالليل حسن وجهه بالنهار \* وامام من تكبره امامته اولاً تصالح فهو منه صل في كتب الفقه \*

﴿الامامية﴾ هم الذين قالوا بالنص الجلي على امامة علي كرم الله وجهه وكفروا الصحابة \* ثم الذين خرجوا على علي رضي الله عنه وهم اثنا عشر الف رجل واستقروا امامة الى جعفر الصادق \* واختلّفوا في النصوص عليه بسند والذّي

﴿الامر بالصيئة﴾ ﴿الامر الخاص﴾ ﴿الامن﴾ ﴿الامام﴾

﴿الاملاك المرسلة﴾

﴿الامامية﴾

استقرأ أيهم عليه أن الامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي  
رضي الله تعالى عنه - ثم ابنه الحسن - ثم اخوه الحسين - ثم ابنه علي  
زين العابدين - ثم ابنه محمد الباقر - ثم ابنه جعفر الصادق - ثم ابنه موسى  
الكاظم - ثم ابنه علي الرضا - ثم ابنه محمد الباقر - ثم ابنه علي الرضا -  
ثم ابنه الحسن العسكري - ثم ابنه ابو القاسم محمد القائم المنتظر المهدي  
صلاة الله تعالى وسلامه على جدم الامجد وعليهم اجمعين - ولهم في هذا  
الدعوى تمسكات ودلائل في المطولات \*

﴿ام الكتاب﴾ القرآن المحيد وسورة محمد (عليه السلام) وسورة الفاتحة  
واللوح المحفوظ والعرش المحيد المعلي \* وعند الصوفية العقلي الاول الذي هو  
اشارة الى مرتبة الوحدة \*

﴿الامامان﴾ هما الشيخان اللذان احدهما عن يمين النور اي القلب ونظره  
في الملكوت وهو مرآة ما يتوجه من المركز القطبي الى العالم الروحاني من  
الامدادات التي هي مادة الوجود والبقاء \* وهذا الامام مرآة لا محالة \*  
والآخر عن يساره ونظره في الملك وهو مرآة ما يتوجه منه الى المحسوسات  
من المادة الحيوانية وهذا مرآة \* ومجلاه وهو اعلى من صاحبه وهو يتخلف  
القلب اذا مات \*

﴿الامكان الثاني﴾ (واعلم ان صدق وصف الموضوع على ذاته في القضاء  
المعتبرة في العالم بالامكان عند القاراني والمراجع هذا الامكان الامكان العام  
المقيد بجانب الوجود في شمل ما يكون وصف الموضوع ضروريا له وهذا  
الامكان هو الامكان الثاني \* ومن هاهنا ندفع ما اورده الطوسي من ان النطقة  
يمكن ان تكون انسانا فلودخلت النطقة في كل انسان لم كذب كل انسان حيوان

﴿ام الكتاب﴾

﴿الامامان﴾

﴿الامكان الثاني﴾

(وجه) لا بدفاع أنه مغالطة نشأت من شركة لفظ الامكان بين الامكان  
الذاتي المرادعاهنا وبين الامكان الاستعدادي الثابت للنطقة والحق ان مراد  
القاراني بالامكان المذكور ماسيجي في تحقيق (الوصف الضواني) ان شاء الله  
تعالى لا الامكان العام المقيد بجانب الوجود فافهم واحفظه •

(تم اعلم) ان الامكان الذاتي كما هو مشهور في الامكان العام في هذا المقام  
كذلك معروف في ان لا يكون ذات الشيء مقتضياً وموجباً لوجوده وعدمه  
وان كان احدهما واجباً بالثبوت والاخر ممتنعاً فيمكن ان يكون شيء ممكناً  
بالذات وواجباً بالثبوت او ممتنعاً فان الوجوب اللاحق او الامتناع اللاحق  
لا ينافي الامكان الذاتي بل يمكن مع وجوبه وامتناعه اللاحق باق على  
طبيعة امكانه ولا يمكن ان يكون واجباً بالذات او ممتنعاً بالذات وممكناً  
بالذات او بالثبوت فان اقتضاء الضدين والتقيض في الذات محال بداهة فان  
المقتضى لا يتفك عن المقتضى فيلزم اجتماع الضدين والتقيضين • وايضاً  
لا يجوز ان لا يتقلب كل من الواجب بالذات والممكن بالذات والمتنع بالذات  
الى الآخر لان الانقلاب محال لما تقرر في محله • وقال السيد السند الشريف  
الشريف قدس سره الامكان الذاتي هو ما لا يكون طرفه المخالف واجباً  
بالذات وان كان واجباً بالثبوت •

﴿الامكان الاستعدادي﴾ ويسمى بالامكان الوقوعي ايضاً هو ما لا يكون  
طرفه المخالف واجباً بالذات ولا بالثبوت ولو فرض وقوع الطرف الموافق  
لا يلزم المحال بوجه من الوجوه والاول اعم من الثاني مطلقاً وقال القاض  
القوشجي في شرح التجر يد هو اي الامكان الاستعدادي عبارة عن التيقن  
للكمال بتحقيق بعض الاسباب والشرائط وارتفاع بعض الموانع قابل للشدة

﴿الامكان الاستعدادي﴾

والضف بحسب القرب من الحصول والبعده بناء على حصول الكثير مما لا بد منه أو القليل فان استمداد النطقة الانسانية اضعف من استمداد الطقة لها وهو من استمداد المضنة لها واستمداد الجنين للكتابة اضعف من استمداد الطفل لها •

(واعلم) ان الممكن قد يكون له امكانان وقد لا يكون فان بعض الممكنات مما لا يتاخر بحد ذاته ان تفيض من وجود المبدأ الاعلى بلا شرط خارج عن ذاته وعلى ما هو مقوم ذاته فلا محال تفيض عن المبدأ الجواد بلا تراخ ومهلة ولا سبق عدم زماني واستمداد جسماني لصلوح ذاته وتيقظ طباعه للحصول والكون • وهذا الممكن لا يكون له الا نحو واحد من الكون ولا محالة نوعه يكون منحصرًا في شخصه اذا الحصولات المختلفة والتخصصات المتعددة لمعنى واحداً فالحق لا جل اسباب خارجة عن مرتبة ذاته وقوام حقيقته فان مقتضى الذات مقتضى لازم الذات داخلاً كان او خارجاً لا يختلف ولا يخلف فلا محال لتمدد الشخصيات وتكثر الحصولات • وبعضها مما لا يكتفى ذاته ومقوماته الذاتية في قبول الوجود من دون الاستمالة باسباب اتفاقية وشروط غير ذاتية فليس له في ذاته الا قوة التحصيل من غير ان يصلح لقبوله صلوحاً تاماً بعد انضياف تلك الشروط والمعدات الى ما قبل قوة وجوده وهو المسمى بالمادة ليتبها لقبول الوجود ويصير قريب المناسبة الى فاعله بعد ما كان بعيداً المناسبة منه فلا محالة ينضم الى امكانه الذاتي امكان آخر متفاوت الوقوع له ومادة حاملة ذات تعير في زمان هو كمية تغيرها وانتقالها من حالة الى حالة حتى انتهت الى مواصلة ما بين القوة القابلة والقوة الفاعلة ليتحصل من اجتماعها ويتولمن ازدواجهما شئ من المواليد الوجودية • ولما تحقق وتبين ان الممكنات مستندة في وجودها الى



سبب واجب الوجود والقبوضة لكونه بالفعل من جميع جهات الوجود  
والإيجاد وكل ما كان كذلك استطال أن يخص بإيجاده وفيضه بعض القوابل  
والاستعدادات دون بعض بل يجب أن يكون عام الفيض فلا بد أن يكون  
اختلاف الفيض لأجل اختلاف الأماكن واستعدادات المواد \*

(ثم) أن للممكنات طرأ إمكاناً في أنفسها وماهياتها فإن كان ذلك كافياً في  
فيضان الوجود عن الواجب بالذات عليها وجب أن تكون موجودة بلا مهلة  
لأن الفيض عام والوجود تام وإن لا يتخصص وجود شيء منها بحين دون حين  
والوجود بخلاف ذلك لمكان حوادث الزمانية وإن لم يكن ذلك إلا مكان  
الأصلي كافياً لئلا يعدم حصول شرط آخر حتى يستمد قبول الوجود عن  
الواجب بالذات فمثل هذا الشيء إمكاناً \* فقد ثبت أن لبعض الممكنات  
إمكانين (أحدهما) هو وصف عام ومعنى واحد عقلي مشترك لجميع الممكنات  
ونفس ماهياتها حاملة له (والثاني) ما يطرأ لبعض الماهيات لقصور إمكانه  
الأصلي في الصلاحية لقبول أفاضة الوجود فلا محالة يلحق به إمكان عيني آخر  
فإن يجعل سابق على وجوده سبباً مائياً به يستمد لأن يخرج من القوة إلى الفعل  
وهو الذي يسمى بالإمكان الاستعدادي هذا ما قاله الحكيم صدرافي (الاسفار) \*  
ولا يخفى على الذكي ما فيه من النوع \*

﴿ إمكانه لا ولا إمكان له ﴾ في (الإمكان) \*

﴿ الامتناع ﴾ ضرورة اقتضاء الذات عدم الوجود الخارجي وهذا هو الامتناع  
الذاتي أو وجوب عدمه ولا إمكان الوجود كما مر في الإمكان فإن كان وجوب  
عدمه أولاً إمكان الوجود بمتنفي الذات فهو الامتناع الذاتي كما متاع شريك  
الباري أو بمتنفي الغير فهو الامتناع بالغير كعدم العقل الأول \*

﴿ في إمكانه لا ولا إمكان له ﴾

﴿ أم الولد ﴾

﴿ أم الولد ﴾

﴿ أم الولد ﴾

﴿ أم الولد ﴾ عند الفقهاء هي الأمة التي استولدها مولاهما كما هو المشهور  
 أو استولدها رجل بالنكاح ثم اشتراها أو لا كما يفهم من قولهم في باب المين في  
 الطلاق والعساق لا شراء من حلف بعتقه وأم ولده \* وهما مستثنان  
 صورة الأولى واضحة وصورة الثانية أن يقول رجل لأمة استولدها بالنكاح أن  
 اشترتك فالت حرة عن كفارة يميني فاشتراتها تنق لوجود الشرط ولا يجوز به  
 عن الكفارة لأن حريتها مستحقة بالاستيلاء (ثم اعلم) أن أم الولد نكاحاً هي  
 أمة ولدت من زوجها ثم ملكها أو أمة ملكها زوجها ثم ولدت فاهم واحفظ \*

﴿ باب الالف مع النون ﴾

﴿ أمم الأعمال بالنيات ﴾ (فان قيل) النفي المقصود من قوله عليه الصلاة والسلام  
 أمم الأعمال بالنيات إلى أي شيء يرجع أمم الأعمال إلى ذات الأعمال أم إلى حكمها  
 (قلنا) راجع إلى حكمها (فان قيل) ما حكم الأعمال (قلنا) حكم الشيء أثره المترتب  
 عليه فحكم الأعمال ما يترتب عليها ما في الدنيا فهو الصفة وأما في الآخرة فهو  
 الثواب (فان قيل) لم لا يرجع إلى ذات الأعمال (قلنا) عدم صحته بدعي لأنه  
 لو رجع إلى ذاتها لوجب أن لا يمكن أحداث الأعمال وإيجادها بالنية وليس  
 كذلك فان غسل الوجه مثلاً قد أمكن أحداثه وكسبه بدون النية فتحقق أن  
 المحصر راجع إلى حكم الأعمال دون ذواتها \*

(ثم) أن حكم الأعمال أمران كما مر فالنفي إلى أي أمر يرجع (قلنا) الشافية  
 على أنه راجع بالذات إلى صحة الأعمال ثم بالواسطة إلى ثوابها والخفية على  
 أنه راجع بالذات إلى الثواب فالاختلاف إنما هو في رجوع النفي إلى صحة  
 الأعمال \* وأما رجوعه إلى الثواب فتفق عليه لكن عند الشافية بواسطة  
 الصحة وعند أبي حنيفة رحمه الله بالذات \* ولذا قال صاحب شرح الوقاية أن

الثواب منوط بلنية انما فلا بد ان يقدر الثواب او يقدر شي\* ليشمل الثواب  
نحو حكم الاعمال هو المبتدئ ان يقول ان النية ايضا عمل من الاعمال فلا بد لها  
من نية اخرى وعلم جواها الجواب ان نية النية عليها فلا يحتاج الى نية اخرى  
كلما ان وجود الوجود معين الوجود ايضا جواها جواها ما قيل ان التسمية امر  
ذو بال فلا بد لها من تسمية اخرى وهلم جرا القول عليه الصلاة والسلام كل  
امر ذي بال لم يبدأ بسم الله فهو بائس وترو التخصيل ما حررناه في سيف المهتدين  
في قتل المرويين \*

﴿الانتقال﴾ عند الحكماء حصول الشيء في حيز بزمان كان في حيز آخر  
والانتقال في المرض ان يقوم عرضي بسنه بمحل بمقدام بمحل آخر وهو محله  
لما بين في محله هو الانتقال في الانتقال كذا ولا يجوز ان يذهب من مذهب  
الى مذهب آخر ابي يتقبل من مذهب الى مذهب آخر في المساملات \*  
فالمفهوم المبادات في جزم فلذا كاذب الرجل حقيقيا لا يجوز ان يعمل عمل مذهب  
الشافعي في المساملات بخلاف المبادات فانه يجوز العمل به \* وبه اخذ المشايخ  
كنتم في النهاية في خطي التائب الانتقال من مذهب الشافعي الى مذهب  
ابي حنيفة هو ما في خطي مكنيا بالعكس اذا لم يكن بالسكية بل في مسألة  
او مستثنى وليس العامي ان يتحول من مذهب الى مذهب بالسكية ويستوي  
فيه الحق والشافعي \*

﴿ان النساء ناقصات العقل والدين﴾ جازي شريف ولما مثل النبي صلى الله  
عليه وآله لم يعلم ناقصان دينهن قال عليه الصلاة والسلام تعديا احداهن  
في قمر يتراشطر دهره لا تصوم ولا تصلي \* فهذا الحديث مسوق لبيان نقصان  
دينهن وفيه اشارة الى ان اكثر الحيض خمسة عشر يوما وهو معارض بما روي

﴿الانتقال﴾

﴿ان النساء ناقصات العقل والدين﴾

انه قال عليه الصلاة والسلام اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ليل وهو عبارة النص فرجع العبارة على الاشارة لان حكمها في القطعية سواء عند التجارض رجح العبارة على الاشارة (مغني) لا مارة لان المراد بالشرط البعض لا النصف على السواء ولو سلم واكثر اعمار الامه ستون وربعها ايام الصيا وربعها ايام الحيض في الاغلب فاستوى النصفان في الصوم والصلاة وركعها (واجب) بان الشرط حقيقة في النصف واكثر اعمار الامه ما بين الستين الى السبعين على ما ورد في الحديث وترك الصوم والصلاة مدة الصيام مشترك بين الرجال والنساء فلا تصلح مبيها لنقصان دينهن ولكن لا يخفى ان تركها ايام الحيض والنفس ليس بمشترك بينهما فهو يصلح مبيها لنقصان دينهن فافهم \*

﴿ الانضمام ﴾ اللاتي بلا جباب \*

﴿ ايات الافعال ﴾ الايات جمع ناب وهو من الاسناد ما بين الراعي والضاحك والافعال جمع غول بالضم ولا يراد منه في قولهم كآيات الافعال كلى ما فعل الانسان اى اهلكه كتاب الاسد والنمر فان هذا كثير الوجود وليس مما يحترعه الوهم بل يراد منه حيوان يتشكى بشكل الانسان ويهلك لمصح التمثيل \*

﴿ الانحلال ﴾ بطلان الصورة وانحلال المركب لنما يكون الى ما منه التركيب بطلان صورته \*

﴿ الانفصال ﴾ عدم الانصال عما من شاء الإنصبال وقيل الانفصال حدوث هويتين \*

﴿ الانتفاش والاندماج ﴾ ايضا في (التخلخل والتكاثف) ان شاء الله تعالى \*

﴿ الانضمام ﴾ ﴿ ايات الافعال ﴾

﴿ الانحلال ﴾ ﴿ الانفصال ﴾

﴿ التمثيل ﴾

﴿ آياتنا ﴾ في حديثنا

﴿ الانطباق ﴾ موافقة السطحين في الطول والعرض ومعنى انطباق الكلي على افراده انه يكون له بكل واحد منها مناسبة مخصوصة لا توجد تلك المناسبة بينه وبين شيء من اغياره وتوضيح ذلك ان العقل اذا لاحظ شخصا معينا من افراد الانسان كز يدورده عن الشخص والواحق المادية يحصل فيه صورة مجردة منه ممتازة عما عداها وهي مفهوم الانسان ثم اذا لاحظ شخصا آخر منها كعمرو وجده عما ذكر ايضا لم يحصل فيه صورة جديدة مبنية للاولى بل الحاصلة ثانيا هي الصورة الاولى بغيرها لا فرق بينهما الا باعتبار ان احدهما انتزعت من زيد والاخرى من عمرو وهكذا لو لاحظ جميع افراد الانسان وجرد كل واحد منها عما ذكر لم يتار العقل بصورة جديدة منها لم يكن حاصلة قبلها بخلاف ما اذا لاحظ في المرتبة الثانية او الثالثة او بعدها شيئا غير افراد الانسان كهذا القرس وذلك القرس وجرده عن الشخصات والواحق يحصل فيه صورة جديدة مبنية للاولى بالذات والاعتبار وهي مفهوم القرس فظهر بهذا البيان ان مفهوم الانسان له مناسبة مخصوصة بكل واحد من افراده وليس تلك المناسبة موجودة في شيء غيرها وهذا معنى كونه منطبقا على افراده وغير منطبق على غيرها وقس على هذا انطباق الكلمات على افرادها

﴿ اتعطل العيون ﴾ ظاهري وسببه في (الزلزلة) وقد يحدث من الشلوج ومياه الامطار \*

﴿ الانكاس ﴾ في (الاطراد) \*

﴿ الانكار ﴾ ضد الاقرار والهمزة قد تستعمل للانكار التوخي اي ان ما بعدها ما كان ينبغي ان يقع وان فاعله ملوم مذموم نحو اتعبدون ما تعبتون \*

وقد نجي\* للانكار الابطال اى ان ما بسدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو  
افصفاكم بكم بالبين\* ولا فلتهاقن ما بسدها ثم نبوته ان كان منفيًا لان نقي النبي  
اثبات ومنه قوله تعالى اليس الله باحكم الحاكمين، وليس الله بكاف عبده\*  
﴿الانزعاج﴾ تحريك القلب الى الله تعالى بتأثير الوعظ والسامع\*  
﴿الانصداع﴾ الانشقاق وعندار باب السلوك هو الفرق بين الجمع بظهور

الكثرة واعتبار صفاتها\*  
﴿الاتباه﴾ زجر الحق للعبد على طريق العناية ليتخلص من المكاره

والضلال والمصيان والوبال\*  
﴿الانية﴾ التحقق وتحقيق الوجود العيني من حيث رتبته الذاتية\*  
﴿الانسان﴾ نوع من انواع العالم وجهه الناس واصله وكنهه معلوم على من

اتى الله بقلب سليم انه اشرف المخلوقات وعمرة شجرة الوجود والموجودات  
ولله در الشاعر\* ﴿شعر﴾

سرو جود ذات باسان در سيدو ماند\* چون وحى آسمان كه بقرآن در سيدو ماند  
ولكن اصل لفظ الناس الانسان خفف محذوف الهمزة وعوضت السلام  
عنها لكنها غير لازمة\* ولهذا يقال في سمة الكلام ناس\* وقال قوم اصله انسيان  
على افعالان فحذفت الياء استخفاً للكثرة ما يجري على الالسة\* واستدلوا  
عليه بقول ابن عباس رضى الله تعالى عنها انه انما سمى انساناً لانه عبد الله  
فنسى\* والانسان يطلق على المذكر والمؤنث وربما يطلق الانثى انسانة وقد  
جاء في قول الشاعر\*

لقد كستى في الهوى \* ملا بس الصب الغزل

انسانة فتانة \* بدر الدجى منها خجل

﴿الانزعاج﴾  
﴿الانصداع﴾  
﴿الاتباه﴾  
﴿الانية﴾  
﴿الانسان﴾

اذا زنت عيني بها \* قباله موع تقسل  
وفي تحقيق الانسان تفصيل وتدقيق وتحقيق في المطولات وما يدكر ما وجدنا  
بينهما (فاعلم) ان للانسان اطلاقين مشهورين اطلاق عند البوام واطلاق  
لدى الخواص .

(الاول) اطلاقه على الاشخاص المينة الموجودة في الاعيان كزبد  
وعمر وغير ذلك مما يشار كها في النوع ولقبط الانسان بهذا المعنى  
مشهور بين القوم وهم لا يعلمون من الانسان سوى هذا وطريق معرفة كل  
واحد من تلك الاشخاص على ما هو عليه في الخارج انما هو الاجساس اذ به  
يتميز كل من اشخاصه عن كل ما عداها امتيازاً تاماً بحيث لا يتبس بغيره اصلاً  
ولا يلزم من معرفة شخص منها معرفة شخص آخر منها ولهذا لا يجري  
الكسب والاكتساب في الاشخاص بل في الجزئيات الحقيقية كما هو المشهور .  
والسرفه ان لكل واحد منها حقيقة شخصية ميانة لحقيقة غيره في الدين  
والخارج وهذا مراد الشيخ ابي الحسن الاشعري رحمه الله مما قال ان لكل  
واحد من افراد الانسان حقيقة على حدة وان وجود كل واحد منها عين  
حقيقته يعني انه اراد بالحقيقة الوجود الخاص لكل شخص من تلك الاشخاص  
والانسان بهذا المعنى يوصف بالجزئية الحقيقية وهو المصدر لا نار والمظهر  
للاحكام وهو المكلف بالشرائع \*

(والثاني) اطلاقه على المقوم العقلي الكلي للتطبيق على كل واحد من افراد  
الموجودة والمعدومة وهذا الاطلاق مشهور بين الخواص . والانسان بهذا  
المعنى يوصف بالكلية والنوعية وله وجود في الاعيان في افراده ولا وجود له  
بممتازها في الاعيان والا لما أمكن حمله على شيء من افراده اصلاً لان الحمل





موضعه هو ايضا لو ارد بالناطق ادراك الكليات لزم احدا لا من وكلاهما باطل  
 احدهما ان لا يكون الناطق ذاتيا فصلا تقريبا للانسان الذي من الجواهر  
 لان الادراك في الممكنات من مقولة الاعراض عندهم قطعاً فيكون خارجاً  
 عارضاً لا داخلياً فصلاً عن ان يكون فصلاً وبأيهما ان الانسان الذي  
 هو من الجوهر لو فرضنا انه مركب من الجوهر والعرض الذي هو الادراك  
 لزم ان لا يكون الانسان جوهرًا فان المركب من الجوهر والعرض ليس  
 بجوهر عند اصلا (والجواب) بان المراد بالناطق ادراك الكليات وهو مختص  
 بالانسان لان غيره من الحيوانات ليس بمدرک الكليات لا يفيد المطلوب كيف  
 فان عدم ادراك غير الانسان من الحيوانات للكليات ممنوع نعم انه غير معلوم لنا  
 وعدم العلم بالشيء لا يستلزم عدمه في نفسه وان سلمنا ذلك فلا نسلم انه يلزم من  
 هذا القدر اختصاصه بالانسان كيف فانه تعالى مدرک الكليات وكذا العقول  
 المجردة والنفوس العالكية نعم لو ثبت نفي النطق عما سوى الانسان ثبت  
 اختصاصه به وامّا ثبات هذا بدون ذلك اصعب من خراط القتاد ومع هذا  
 ادراك الكليات عرض كما عرفت فكيف يكون فصلاً للجوهر (والحق في  
 الجواب) ان المراد بالناطق ادراك الكليات والناطق ليس فصلاً تقريبا للانسان  
 في الحقيقة بل فصله التقريب الجوهر الذي هو مبدأ الآثار المختصة به كالناطق  
 والانبج والضحك والكتابة وغير ذلك مما لا يوجد في غير الانسان  
 فذلك الجوهر هو الفصل في الحقيقة ولما لم يكن ذلك الجوهر معلوماً لنا  
 بكنهه بل بموارضه المختصة فيدل عليه باقوى عوارضه وهو النطق الذي بمعنى  
 ادراك الكليات ويشق منه الناطق ويحمل على الانسان ويسمى بالفصل  
 مجازاً من قبيل اطلاق اسم الشيء على اثره

(وان اردت) تفصيل هذا الجمل فارجع الى ما فصلناه في الحواشي على حواشي  
الفاضل اليزدي على تهذيب المتنق ولكن اذكر في هذا المقام نبذاً من  
ذلك المرام \*

(فاقول) ان الصورة النوعية التي هي امر جوهرى وفصل قريب للماهيات  
ومبدأ الآثار المختصة قد تكون مجهولة بكنهها معلومة بموارضها المختصة بها  
وتلك الموارض لا تخلو من ان تكون مرتبة اولاً فان كانت مرتبة كالنطق  
والتعجب والضحك فيؤخذ اقواها واقدها كالنطق ويشق منه محمولاً  
كالناطق ويطلق عليه اسم الفصل تساعياً كما مر \* وان لم تكن مرتبة لعدم  
ترتيبها في نفس الامر او بسبب اشتباه تقدم احدهما على الآخر فيشتق عن كل  
واحد من تلك الاعراض محمولاً ويجعل المجموع قائماً مقام ذلك الامر  
الجوهر الذي هو فصل حقيقة ويسمى فصلاً مجازاً كالحساس والمتحرك  
بالارادة \* فان الفصل الحقيقي للحيوان هو الجوهر المروض للحس والحركة  
الارادية ولما اشبه تقدم احدهما على الآخر اشتق عن كل منهما للدلالة على  
ذلك الفصل الحقيقي اسم اعنى الحساس والمتحرك بالارادة وجعل المجموع  
فصلاً قائماً مقام الفصل الحقيقي للحيوان تساعياً فليس الفصل القريب  
للحيوان الامر واحد جوهرى لا تعد فيه وانما التعدد في الدال \*

(واندفع) من هذا البيان عظيم الشان (الاعتراض المشهور) ايضاً  
بان الحساس يكفي للفصل فلا حاجة الى المتحرك بالارادة ولا يجوز  
للسامية فصلان في مرتبة واحدة كالا يجوز جنسان في مرتبة واحدة  
واندفع ايضاً لان الامر الجوهر الذي هو فصل الانسان حقيقة عوارض  
متعددة مختصة به فالاداعي الى اختيار الناطق منها وقيامه مقامه وتسميته باسمه

فصلا ولا يلزم الترجيع بلا مرجع. ولكن بقي الاشكال بان ادراك الكليات ليس مختصا بالانسان لما مر (ف نقول) نعم مطلق الادراك المذكور ليس مختصا به لكن الادراك الذي هو اثر ذلك المبدأ اعني الصورة النوعية التي للانسان مختص به. او المراد به الادراك الحادث وهو في ذاته تعالى قديم بالاتفاق وكذا في العقول والنفوس الفلكية عند الحكماء. او نقول المراد بالنطق ادراك الكليات بطريق الاكتساب. ولا شك ان الادراك المذكور بهذا المعنى مختص بالانسان فان علمه تعالى حضوري وكذا علم المجرذات. والعلم الاكتسابي من اقسام العلم الحسولي كما تقرر في موضعه. ( قيل ) المراد بالنطق في تعريف الانسان اما الناطق بالفعل او بالقوة وعلى كل من التقديرين يلزم فساد التعريف ( اما على الاول ) فلخروج الاطفال فانهم ليسوا من اهل النطق بشئ من المعنيين اى لا بمعنى التكلم بالحروف والاصوات ولا بمعنى ادراك الكليات ( و اما على الثاني ) فلصدق التعريف حيث تدعى المضنة والطقعة والتي بل على اللحم والخيز الذين يحصل منهما المنى لان كلامهما حيوانا ناطقا بالقوة فلي الاول التعريف ليس بجامع وعلى الثاني ليس بجامع ( والجواب ) واضح بما ذكرنا آغا فان المراد بالنطق لما تقرر انه ذو مبدأ نطق فهو موجود بالفعل في الصبيان ومفقود بالفعل في المضنة والطقعة وغير ذلك. ولما تبين بما ذكرنا فيما سبق ان الانسان حيوان فالآن تبين كونه ناطقا ( فنقول ) انه ذو نفس ناطقة توجب. ( الوجه الاول ) انه يظهر في كل فرد من افراد آتار النفس الناطقة من النطق بالحروف والاصوات وادراك الكليات والتعجب والضحك وامثالها مما تقرر في الحكمة انها من آتار النفس الناطقة وهذه الآتار لا توجد في غير الانسان فيكون مبدءا لها

وهو النفس مخصوصه صباه فيكون هو ذاتفس دون غيره فهذا ليل اني على  
تجوتها في الانسان \* (والوجه الثاني) ما تحقق ان العناصر اذا تصنعت  
اجزاؤها غاية التصنير وامتزج بعضها ببعض امتزاجا كاملا يقع بينها باعتبار  
كيفية المختلفة فعل وافعال تنكسر سورة كل واحدة منها بالآخرى  
فتحدث هناك كيفية واحدة متوسطة معتدلة قريية بالاعتدال الحقيقي  
فحينئذ يشتد كمال الامتزاج بين تلك الاجزاء ويرتفع الامتزاج بينها  
بالكلية ويصير شيئا واحدا متكيفا بكيفية واحدة فيحصل له تينك الوحدتين  
اعنى الوحدة في المادة والوحدة في الكيفية مناسبة تامة بالمبدأ الحقيقي الواحد  
من جميع الجهات فيفيض منه عليه بسبب تلك المناسبة جوهر مجرد شريف  
يتعلق به تعلق التدبير والتصرف فيحصل له بذلك قوة النطق بالحروف  
والاصوات اذ لم يكن هناك مانع وقوة ادراك الكليات والتعجب والضحك  
وما اشبهها وهو المسمى بالنفس الناطقة عندهم \* ولا شك ان تلك المناسبة التامة  
بالمبدأ الحقيقي الحاصلة بسبب الامتزاج الكامل المستتبعة لفيضان تلك  
النفس توجد في بدن الانسان بالدلائل الدالة عليها ولا توجد في غيره فيكون  
هو ذاتفس ناطقة \*

(وفي حياة الحيوان) افصح عبد المسيح ابن محشوع كتابه في الحيوان  
بالانسان وقال انه اعدل الحيوان مزاجا واكله افعالا والطفه حسا وانفذه  
رأيا فهو كالمملك المسلط القاهر لسائر الخليفة الآمر لها وذلك  
لما وهبه الله تعالى له من العقل الذي به يتميز على كل الحيوان البهي فهو في  
الحقيقة ملك العالم ولذلك سباه قوم من القدماء العالم الاصغر \* ثم قال ومما ذكر في  
الخواص وشهدت به التجربة انه متى صور صورة صبي حسن الوجه ونصب

﴿ دستور العلماء — ج (١) ﴾ ﴿ ٧٠٤ ﴾ ﴿ الالف مع النون ﴾

بحيث تراهم وقت الجماع خرج الولد يشبه تلك الصورة في أكثر الاعضاء وله خواص يطول الكتاب بذكرها (منها) انه ان اخذ نجوسي (١) حين يولد وجفف وسحق وكل به بياض العين نفع وينفع من الفشاوة ايضا ودم الخيض اذا طلي به من عضه الكلب الكلب يبرأ وكذلك البرص والبق وقال القزويني في عجائب المخلوقات اذا عرف الانسان فليكتب اسمه بدمه على خرقة ويجعل نصب عينه فانه يتقطع رعاؤه ونطقه الانسان اذا طلي بها البق والبرص والقوبا ابرأهم \*

(وقال الاطباء) اذا اردت ان تعلم ان المرأة عقيم ام لا فرها ان تحمل ثومة في قطنه وتمسكت سبع ساعات فان فاح من فمها رائحة الثوم فالحمل بالادوية فانها تحمل باذن الله تعالى والا فلا والله اعلم \* والانسان الكامل هو الجامع لجميع العوالم الالهية والكونية الكلية والجزئية وفي تفصيله طول في كتب الحقائق وقله در الشاعر \*

﴿ شعر ﴾

آنچه پر جستیم و کم دیدیم و بسیار است و نیست

نیست جز انسان درین عالم که بسیار است و نیست

﴿ الانحاء ﴾ كون الخط بحيث لا ينطبق اجزاءه المقروضة على جميع الاوضاع كالاجزاء المقروضة للقوس فانه اذا جعل مقر احد القوسين في محدد الآخر ينطبق احدهما على الآخر واما على غير هذا الوضع فلا ينطبق \*

﴿ الانطاف ﴾ حركة في سمت واحد لكن لا على مسافة الحركة \*

﴿ الاتفاق ﴾ صرف المال في الحاجة \*

﴿ الانفعال ﴾ حالة حاصلة للشيء بسبب تأثره اى قبول اثر عن غيره كالتمسخ مادام تسخن \* وان اردت بالفعل ما فيه من الاشارة فانظر في (الفعل)

﴿الانعام﴾

﴿مسئلة الارض الانعامية واليومية﴾

﴿الانعام﴾ بالفتح بالفارسية چهارياه وبالكسر اعطاء النعمة وفي العرف الارض التي اعطاها السلطان واثابه (وان استغنى) من العلماء ان زيداً مثلاً ذهب الى السلطان واثابه فاعطاه يومية او ارضاً انعاماً والتبس منه ان يكتب اسم ابنه او متعلقه او خادمه في التوقيع والسند لا اسمه بالتخصيص وكان له في ذلك مصلحة ووجه من الوجوه في هذه الصورة هل يبقى لزيد حق التصريف في الارض واليومية ام لا ينو اتوجروا (فالجواب) ان الحق لزيد باق وليس لغيره في ذلك حق اصلاً كما في المحبط والتوازل من حضريين يدى السلطان او ثابته واعطاه انعاماً مغلداً بالمشافهة فهو حق له وان ارتسم في التوقيع اسم غيره فلا حق لصاحبه انتهى. اى لصاحب ذلك الاسم والمراد بالانعام هاهنا ما يعطيه السلطان او ثابته سواء كان ارضاً او يومية فافهم واحفظ.

﴿الانفاليات والانفعالات﴾

﴿الانفاليات والانفعالات﴾ (اعلم) ان الكيفيات المحسوسة باحدى الحواس الظاهرة ان كانت راسخة اى غير زائلة بالسرعة وان كانت زول بعد مرور الازمان اولاً بحلاوة الصل وملوحة ماء البحر فتسمى انفاليات وان كانت غير راسخة اى زائلة بالسرعة كصفرة الوجل وحمرة الخجل فتسمى انفعالات والياء في الانفاليات للتاكيد والمبالغة كالاخرى لشدة الحمرة وانما سميت تلك الكيفيات انفاليات لانفعال الحواس عنها لان حلاوة الصل تصل الى الذائقة فهي تفعل وتقبل ارهاقها من قبيل تسمية السبب باسم المسبب. وكذا تسمية الكيفيات الغير راسخة بالانفعالات من هذا القبيل لان الحواس ايضاً تفعل عنها الا انها حاولوا التفرق بين الاسمين للفرق بين المسمين بالخلق الياء للمبالغة باسم الاولى وحذفها عن اسم الثانية تنبيها على شدة الانفعال في الاولى وقصوره وعدم ثباته في الثانية فافهم.

﴿الإنشاء﴾ إجماد الشيء الذي يكون مسبوقاً بمادة ومدة والانشاء المقابل للخبر هو الكلام الذي ليس نسبته خارج طاقه ليكون صادقة ولا تطابقه ليكون كاذباً فهو لا محتمل الصدق والكذب وقد يطلق على فعل التكلم اعنى القاء الكلام الانشائي وقد يراد به قول ان شاء الله تعالى (واعلم) ان في دخول الانشاء في الايمان بان قال انا مؤمن ان شاء الله تعالى اختلافاً قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى واصحابه انه لا ينبغي ان يقول انا مؤمن ان شاء الله وعليه اجماع الاكثرين لان هذا القول اما للشك في ايمانه فهو كفر البتة فالواجب ركه وعدم جواز منتهى عليه واما للتأديب واحالة الامور الى مشيئة الله تعالى والشك في العاقبة والمآل لا في الآن والحال او للتبرك بذكر الله او للتبرأ عن زكية نفسه والاعجاب بحاله فجاز بمالاتفاق واما ابو حنيفة رحمه الله تعالى يرى ركه اولى لانه يوم بالشك الموجب للكفر ولكن كثير من الصحابة والتابعين استحسنه وهو المحكي عن الشافعي رحمه الله تعالى وقال العلامة القفاري رحمه الله تعالى في شرح المقاتل بالنسفية ولما نقل عن بعض الاشاعرة انه يصح ان يقال انا مؤمن ان شاء الله تعالى على ان العبرة الى قوله اشارة الى بطلان ذلك قوله والسعيد قد يشق الى آخره حاصله انه يفهم مما نقل ان بعض الاشاعرة ان الايمان الحالى والكفر الحالى لا اعتبار لهما بقاء على ان العبرة فيهما بالخاصة على ما يفهم من قوله تعالى في حق ابليس وكان من الكافرين ومن قوله عليه السلام السعيد من سعدني بطن امه والشقي من شقي في بطن امه فيصح ان يقال انا مؤمن ان شاء الله تعالى بناء على ما يفهم من الآية الكريمة والحديث الشريف تفويضا للايمان الى مشيئة تعالى ولما لم يكن له مبالاة على عدم اعتبار الايمان الحالى والكفر الحالى بل على ان العبرة في الايمان النجى والكفر المهلك بالخاصة

فلا يصح ذلك القول على البناء المذكور. فإشار إلى بطلان ذلك بان الايمان الحالى  
سعادة والكفر الحالى شقاوة. لان المؤمن بالايمان يصير من اولياءه تعالى. \*  
والكافر بكفره من اعدائه تعالى. فاذا آمن يكون سعيدا في الحال باعتبار الاحكام  
الدنيوية. وكذا اذا كفر يكون شقيا في الحال باعتبار تلك الاحوال وكل واحد  
من هذه السعادة والشقاوة ليست منوطه بالخاتمة فلا يصح للمؤمن ان يقول  
انا مؤمن ان شاء الله تعالى تنقض هذه السعادة اى الايمان الحالى الى مشيئه  
تعالى لوجوده في الحال. (فان قيل) ان صفاته تعالى لا تتغير فكيف تتغير السعادة  
بالشقاوة وبالعكس. (قلنا) ان من صفاته تعالى الاسعاد والاشقاء اى تكون  
السعادة والشقاوة لا السعادة والشقاوة فانها صفتا البعد كسيئاته لا تتغير ان كان  
رجلا مسلما آمن يكون مؤمنا سعيدا ثم اذا كفر وارديكون كافرا شقيا \*  
والاشاعرة ايضا قالون تتغير هذه السعادة والشقاوة اى الايمان الحالى والكفر  
الحالى ولا يفوضونها الى مشيئه تعالى. فكيف يصح قولهم انا مؤمن ان شاء الله  
تعالى بناء على ان العبرة الى آخره. واما وصفه تعالى وهو الاسعاد والاشقاء اى  
تكون السعادة والشقاوة بحسب علمه تعالى في الازل بان خاتمة فلان تكون  
بالسعادة وخاتمة فلان تكون بالشقاوة فلا تتغير فيه اصلا واذا نظرت حق النظر  
علمت ان هذا نزاع في الكلام. ووافق في المرام. وعلم الانشاء علم يعرف به  
محاسن التراكيب المثورة من الخطب والرسائل ومعانيها من حيث انها  
خطب ورسائل.

﴿انشاء اللازم يستلزم انتفاء اللزوم﴾ ليس مطلقا كما هو عند اللوام بل  
مخصوص باللازم الاولى كما هو عند الخواص وعليه مدار حل شبهة الاستلزام \*  
واللوازم على نوعين وان اردت الاطلاع فترجع الى (اللوازم وشبهة الاستلزام)



باب الالف مع الواو

﴿ الاوضاع ﴾ هي الاحوال التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور  
الممكنة الاجتماع .هـ (فاذا قلنا) كلما كان زيد انسانا كان حيوانا كان مناه ان  
الحيوانية لازمة ان يكون زيد انسانا على جميع الاوضاع والاحوال الممكنة  
الاجتماع .هـ وتلك الاحوال هي الاكوان اي كون انسانية زيد مقارنة  
لقيامه وكونها مقارنة لقوده وكونها مقارنة لطلوع الشمس الى غير ذلك من  
الاكوان . وقال بعضهم ان المراد بالاضاع الحاصلة للمقدم من الامور  
الممكنة الاجتماع .هـ النتائج الحاصلة من ضم المقدمة الممكنة الصدق مع المقدم .هـ  
(فاذا قلنا) كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من ضم المقدم اعني زيد  
انسان مع قولنا كل انسان ناطق بان يقال زيد انسان وكل انسان ناطق هي زيد  
ناطق اي كونه ناطقا وقس على هذا ( وهذه ) النتيجة تمدو ضمنا من  
اوضاع المقدم حاصلا من امر يمكن الاجتماع معه وذلك الامر هو قولنا  
كل انسان ناطق كما مر ولا يخفى ان الله لا يتقل من ذكر الاوضاع  
الى النتائج المذكورة ولهذا لم يفسر قطب العلماء في شرح الشمسية  
الاوضاع بهذا التفسير بل بالاضاع التي تحصل للمقدم الى آخره كما ذكرنا  
اولا وحاصل ما ذكره السيد السند قدس سره الشريف الشريف في حواشيه  
على الشرح المذكور انه لا حاجة الى تفسير الاوضاع بالنتائج المذكورة لان  
الامور الممكنة على التفسير المذكور انما هي القضايا الصالحة للكبروية القياس  
بالانضمام مع المقدم ولا شك ان الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كانت  
قضايا صالحة للكبرى بالضم .هـ كقولنا كل انسان ناطق او لا كقولنا الشمس  
طالعة او مفردة كالقيام والقعود بحصل للمقدم باعتبارها حالات هي كونه

مقارنا لهذا الشيء ولذلك الشيء أو لغيرهما وهذه الحالات مغايرة للاقتراح بتلك الأمور كما أن ضرب زيد دلعمر ويصير مبدأ لضاربة زيد ومضروبية عمرو وهما وضعان مغايران للضرب فلا وضاع هي الحالات الحاصلة للمقدم بسبب الاجتماع مع تلك الأمور.

﴿ثم اعلم﴾ أن الأوضاع جمع الوضع في الصراح الوضع هاذن بجائي. وأما اختار المتطيقون في بيان كلية الشرطية الأوضاع على الأحوال ولم يقولوا في جميع الأزمان والأحوال لأن المتبادر منه الأحوال الحاصلة في نفس الأمر بخلاف الأوضاع فأنها تشر بالعرض والاعتبار حاصلة كانت أولا.

﴿الاول﴾ فرد لا يكون غيره من جنسه سابقا عليه ولا مقارنا له وفي التلويح أنه أفضل التفضيل بدليل الأولى والأوائل كالفضلي والفضائل (واعلم أن كونه اسم التفضيل مذهب جمهور البصريين حيث ذهبوا إلى أنه أفضل التفضيل من (وول) والقياس في تأنيته وولي كفضلي لكنهم قلبوا الواو الأولى همزة وقال الكوفيون هو فوعل من وول نقلت الهمزة إلى موضع القاء وتصريره كتصريف أفضل التفضيل واستعماله بمن مبطل لهذا القول.

(فإن قلت) أن الأولى لما كان اسم التفضيل فيكون فيه عتان الوصفية ووزن الفعل فواجه تنوينه في بعض استمالاتهم (قلنا) إذا لم يتون فلا إشكال وأما إذا تون فوجهه أنه هناك ظرف بمعنى قبل فيكون منصرا فلا أنه حيث لا وصفية فيه أصلا وهذا مراد ما قل في الصحاح إذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته حاما أول. وإذا لم يجعله صفة صرفته تقول لقيته حاما أولا والفرق بين المثالين (الماثل) فلا أنه في المثال الأول صفة المام وفي الثاني بدل منه ظرف محض متعلق بليته (واما معنى) فلان معنى المثال الأول لقيته حاما

اول من هذا العالم اى عام اقبل هذا العام الذي نحن فيه بان يكون هذا العام عام ثمانية وستين ومائة والف من الهجرة النبوية عايه افضل الصلوات والتحيات . والعام الاول عام سبع وستين ومائة والف لا غير ، ومعنى ائثال الاثنى لقيته عام سابعافى الجملة على هذا العام ان يكون فى الصورة المذكورة عام سبع وستين ومائة والف مثلاً ، ويحتمل ان يكون فوته وفوق فوته وهكذا بان يكون عام ست وستين ومائة والف مثلاً هكذا قيل فى الفرق . والظاهر ان الترقيق بين المعنيين ليس الا بانه يستبر فى ائثال الاول فى هذا العام سبقه على العام القابل وفى العام الاول سبقه على العام القابل وعلى هذا العام ايضا . فسبقه زائد على سبق هذا العام . وفى ائثال الاثنى لا يستبر سبق هذا العام على القابل كذا ذكر الفضل الجيبي رحمه الله فى حواشيه على التلويح .

﴿الاولى﴾ بكسر الهمزة وتشديد اليا هو الذى بعد توجه العقل اليه لم يقتصر الى شىء اصلا من حدس او تجربة او نحو ذلك فهو الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان هذين الحكمين لا يتوقفا الا على تصور الطرفين فهو اخص من الضروري مطلقا وبعبارة اخرى (الاولى) هو التقية البسيطة التى يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا فى الحكم والجزم وجمعه الاويات . (فان قيل) تصور الطرفين مع النسبة فى قولنا الكل اعظم من الجزء ليس يكافى فى الحكم والجزم ، كيف وكون كل كل اعظم من الجزء ممنوع باوازن يكون جزء شىء اعظم منه . (الآتى) انه ورد فى الحديث ان الجنة مائة ضرسه مثل احد قلنا) لكل هو المجموع يعنى ضرسه مع سائر بدنه لا ما سوى الضرس . ولا شك ان الكل اعنى بدنه مع ضرسه اعظم من ضرسه فقط فالسانع لما لم تصور احد طرفي الحكم وقع فى الشك .

﴿ الاوداج ﴾ جمع الودج وهو بالقارسية (شعرك) او اراد بالاداج في قولهم  
التبح قطع الاوداج الودجان والحقوم والمرى على التغليب ٥

﴿ الاوسط ﴾ ما عتزن بقول الاله كالنير في قول الاله مغير الى آخره وهو  
المد الاوسط ٥ وقد يطلق على الدليل والسجة التي يستدل بها على الدواوى ٥

﴿ الاوتاد ﴾ جمع الود وهو بالقارسية (مبيخ) - والوتاد في قولهم اولياء الله  
تعالى ابدال واوتاد اربعة رجال من اولياء الله تعالى منازل الاربعة  
الاركان من العالم الشرق والغرب والجنوب والشمال ٥

﴿ اوساط القصل ﴾ في (انقصل) ٥

﴿ الاوقية ﴾ وزن من الاوزان ٥ ودر قرا بدين قلندري اوقية هفت ونيم  
مقال مرقوم است ٥

﴿ او ﴾ من الحروف المائقة اذا استعمل في التي فهو نفي كل واحد  
من الامرين الا اذا قامت قرينة حالية او مفالية على نفي المجموع ٥ واذا استعمل  
الواو المضافة في التي فتنفي المجموع الا ان تدل قرينة حالية او مفالية على انه  
لشمول التي وعمومه ٥ فالحاصل انه ان قامت القرينة في الراوعى شمول  
التي فذلك والا فهو لعدم الشمول و(او) لعكس وانظر الى اللوح ٥ يحصل  
لك التوضيح ٥

﴿ الاوضح ﴾ في (الاشهر)

### ﴿ باب الالف مع الهاء ﴾

﴿ الالهانة ﴾ اهانت كردن وكسى را سبك نمودن وفي الاصطلاح هي  
الامر ان تشارك المادة الصادر على يد من يدعى النبوة الخالف لما ادعاه كاهن  
اشهور عن مسلمة الكذاب انه دعا لاعور ان تصير عينه العوراء صحيحة

﴿ الاوداج ﴾

﴿ الاوتاد ﴾

﴿ اوساط القصل ﴾

﴿ الاوقية ﴾

﴿ التوضيح ﴾

﴿ الالهانة ﴾

﴿ باب الالف مع الهاء ﴾

فصارت عنه الصحيحة عرواء وغير ذلك • ويقال للالهانة التكذيب ايضاً  
وتحقيقها في (المجزة) ان شاء الله تعالى •

﴿ الاهواء ﴾ جمع الهوى في اللغة ميل النفس مطلقاً • وفي الاصطلاح ميل  
النفس الى خلاف ما يقتضيه الشرع • واهل الاهواء كالمترلة والروافض  
والخوارج وغير ذلك من فرق الضلال فهم الذين لا يكون معتد بهم معتداً  
السنة ومهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والمعتلة والمشبهة وكل  
منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثني وسبعين •

﴿ الاهلية ﴾ صلاحية في الانسان • وجب الحقوق المشروعة له وعليه •

﴿ اهل الحق ﴾ في العقائد النسفية قال اهل الحق حقائق الاشياء ثابتة والعلوم بها  
متحقق خلافاً للسوفسطائية الخ • قال صاحب (الخصالات اللطيفة) الظاهر ان  
المقول مجموع ما في الكتاب الى آخره • (واعلم) ان حاصل كلامه ان القول  
(امام) اى مجموع ما في ذلك الكتاب فاهل الحق خاص اى اهل السنة  
والجماعة (واما خاص) اى قوله حقائق الاشياء ثابتة والعلوم بها متحقق فاهل الحق  
امام شامل لاهل السنة والجماعة والمترلة ايضاً اى من عدا السوفسطائية  
الاتفاق من عداها في هذه المسئلة او خاص اى اهل السنة (فان قيل) ان المترلة  
ايضاً قائمون بهذه المسئلة فهم ايضاً اهل الحق فيها (قلنا) المراد باهل الحق حيث  
اهل الحق في جميع المسائل وهم اهل السنة لا غير (فان قيل) ما وجه تخصيصهم  
بالذكر مع ان المترلة ايضاً قائمون بها قلنا الاعتداد بقول اهل السنة وعدم  
الاعتداد بقول المترلة فكلهم هم القائمون لا غير على وزان قولهم (لا فقي  
الا على لا سيف الاذواق) •

﴿ اهل السنة والجماعة ﴾ (اعلم) ان الامام ابالحسن الاشعري رحمه الله لما ترك

﴿ الاهواء ﴾

﴿ اهل الحق ﴾

﴿ اهل السنة والجماعة ﴾

مذهب استاذہ ابی علی الجبائی واشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأى المعتزلة  
وأثبت ماوردت به السنة ومضى عليه الجماعة فسموا أنفسهم اهل السنة والجماعة  
وطريقتهم في (طريقة اهل السنة) ان شاء الله تعالى •

﴿اهل الخطة﴾ هم الذين ملكهم الامام هذه البقعة بعد الفتح وسموا اهل  
الخطة لان الامام قسم بينهم هذه البقعة وخط نصيب كل واحد منهم •

﴿اهل الديوان﴾ هم الجيش الذين كتب اسامهم في الديوان وهذا عند ابی حنيفة  
رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله اهل الديوان العشرة اى العصابة •

﴿الاهاب﴾ الجلد الذي لم يدبغ سواء كان جلدا مابو كل او مالا بو كل والمراد به  
في قولهم كل اهاب دبغ فقد طهر الاجلدا الخنزير والآدي اهاب الميتة اى  
غير المذبوح وهو الاصح واحسن لان اهاب المذبوح سواء كان مابو كل لحمه  
اولا طاهر بلاد باغة فالغنى كل اهاب غير المذبوح اذا دبغ يكون طاهرا  
الاجلد هما وقيل المراد به الجلد مطلقا سواء كان جلدا مذبوح او ميتة وسواء  
كان جلدا مابو كل لحمه اولا كما في شرح مختصر الوقاية لابي المكارم فافهم •  
﴿الاهلال﴾ رفع الصوت بالليلية وهو كناية عن الاحرام •

﴿باب الف مع الياء التحتية﴾

﴿الايين﴾ في (الحركة الاينية) ان شاء الله تعالى •

﴿الايذاء﴾ في اللغة تسليط الغير على حفظ اى شىء كان مالا او غيره يقال  
اودعت زيدا مالا واستودعته اياه اذا دفعته للحفظ وهو في الشرع الابداع  
تسليط الغير على حفظ ماله والمتكلم مودع ومستودع (بالكسر) فيها وزيد مودع  
ومستودع (بالتفتح) فيها وكذا المال وهو وديعة ايضا وهي ما يترك عند الامين  
وركنها الايجاب والقبول وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد ليتمكن من

﴿باب الف مع الهاء﴾

﴿اهل الديوان﴾

﴿باب الف مع الياء التحتية﴾

﴿الايين﴾

حفظه حتى لو اردع الابق اوال ل الساقط في البحر لا يصح. وكرن الودع  
 مكثا شرط وجوب ان يشترط حركتها وجوب الحفظ وصيرورة المال  
 امانة عنده: والبق من شئ في الودعية وودع في (الودعية) ان شاء الله تعالى  
 ﴿ايام النحر﴾ ثلاثة ايام من ذى الحجة الماشر والحادي عشر والثاني عشر  
 ﴿ايام التشريق﴾ ايضا ثلاثة ايام من ذى الحجة الحادي عشر والثاني عشر  
 والثالث عشر فكل من ايام النحر والتشريق يمضي باربعة ايام اولها نحر لاغيره  
 وآخره تشريق لاغيره واشتوسطان نحر وتشريق وتكبير التشريق واجب  
 وهو ان تقول مرة واحدة (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر  
 والله الحمد)

(وشرط) وجوبه الاقامة والمصر والصلوة المبرضة والجماعة المستحبة اى  
 جماعة الرجال: ووقت ادائه عقيب الصلوة بان يكبر متصلا بالسلام حتى لو تكلم  
 او احدث متعمداً قبله: وشرعته عقيب صلوة التغير من يوم عرفة وآخره في  
 قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله عقيب صلوة العصر من آخر ايام التشريق  
 فنكون الجملة ثلاثا وعشرين صلوة: والقتوى على قولهما ومن نسي صلوة من  
 ايام التشريق فذكرها في ايام التشريق من تلك السنة قضاها وكبر والا فلا  
 وبالا قضاء يجب على المرأة والسافر والراة تخافت بالتكبير: والتشريق في  
 اللغة كوست خشك كبرذ واعماسى هذه الايام بهذا الاسم لان السنوات  
 ان يمضي يوم النحر ويجعل اليوم قديداً في هذه الايام

﴿الايساء﴾ وصى كروايدن: ومن اوصى المزيد وقبل زيد الايساء عند  
 حضور الوصي ويلسه به فان رد زيد الايساء عند الوصي ويلسه به كذلك  
 الايساء وان لم يكن الرد بمحضته وعلمه لا يرد: وفي فتاوى قاضي خان لا ينبغي

لرجل ان يقبل الوصية لانها على خطره فقد روي عن ابي يوسف رحمه الله ان  
الدخول في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة واثالثة سرقة وعن بعض  
العلماء ان كان الوصي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لا يجتمع الضمان  
وعن الشافعي رحمه الله لا يدخله الا احمق او لص \*

﴿ الابهام ﴾ مصدر أوم وهو في اللغة الاخفاء وادخال شئ في الوهم وفي  
عرف البديع ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبميدور اياه البعيد اعتماداً على  
قرينة خفية ويقال له التخييل ايضاً، ثم الابهام نوعان ( مجرد ) و ( مرشح ) لان  
ذلك اللفظ اما ان لا يجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب او يجامع ( الاول ) مجرداً  
نحو قوله تعالى ار من على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو  
استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار والثاني  
موشح) نحو قوله تعالى والسماء بيناها بايد، فانه اراد بايد معناه البعيد اعني القوة  
وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بيناها  
ويسمى الابهام ( ورية ) ايضاً، وقد يذكر الابهام ويراد به المعنى الاعم اعني  
استعمال لفظ له معنيان وارادة احدهما مطلقاً كما هو متعارف المامة فاحفظ،  
﴿ ايهام التضاد ﴾ هو الجمع بين معنيين غير متقابلين عبرة هما: فظان يتقابل  
معناها الحقيقة ان كذا في الطول ( قيل ) تخصيص المعنيين بالحقيقيين ليس على  
ما ينبغي فانه يجوز ان يجري في المعنيين المجازيين اشهرين ( اقول ) ان تخصيص  
مبني على تتبع كلام البلغاء فدعوى الجواز بلا شاهد غريب مسموعة على انه محتمل  
ان يراد بالمعنى الحقيقي ما يتناول المجازي اشهرى . . . مثل الابهام المذكور  
قول الشاعر \*

لا تعجب يا سلم من رجل \* ضحك انشيب برأسه فبكى

الابهام

الابهام



﴿الايان﴾

﴿الايان﴾

﴿بيان ان الايمان بسيط ومركب﴾

يعني لا تجبي ياسلمى من رجل ظهر المشيب ظهوراً تاماً على رأسه فبكي ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذى يكون معناه الحقيقى مضاداً لمعنى البكاء وقد عرفت من هذا البيان ان سلمى رخيماً سلمى فافهم \*

﴿ايام السنة﴾ في (الكسر) ان شاء الله تعالى كما ان \*

﴿ايام الشهور﴾ في (لا ولا لب) الخ \*

﴿الايان﴾ بالفتح جمع اليمين وبالكسر في اللغة التصديق مطلقاً وهو مصدر من باب الافعال من الامن والمهمزة للصيرورة والتعدية بحسب الاصل \* كأن المصدق صار ذا امن من ان يكون مكذوباً او جمل انغيراً ثماناً من التكذيب والمخالفة فهو متمدين نفسه \* وقد يعنى بالياء باعتبار معنى الاعتراف والاقرار كقوله تعالى آمن الرسول بما انزل اليه من ربه والمؤمنون وباللام باعتبار معنى الاذعان والقبول كقوله تعالى ما انت بمؤمن من لنا ولو كنا صادقين وليس المراد بالتصديق ايقاع نسبة الصدق الى الخبر والخبر في القلب بدون الاذعان والقبول بان تقول هذا الخبر صادق او انت صادق من غير اذعان وقبول بل المراد به التصديق المنطقي المقابل للتصويراي اذعان النسبة المبرر عنه بانوارسية بكر ويدن فالايان في اللغة هو اذعان النسبة مطلقاً \* وفي الشرع في مسماها اختلاف \*

(ذهب) بعضهم الى انه بسيط \* والاخر الى انه مركب \* وفي القائلين في بساطته اختلاف \* قال بعضهم انه تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقلب في جميع ما علم بالضرورة بحيثه عليه السلام به من عند الله اجالا فيما علم اجالا ونصيلاً فيما علم تفصيلاً اي تصديقه واذا ما به فيما اشهر كونه من الدين بحيث

يطلبه العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال كوحدة الصانع — ووجوب  
الصلوة — وحرمة الخمر — ونحو ذلك ويكفي الاجمال فيما يلاحظ اجمالاً  
ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلاً حتى لو لم يصدق بوجوب الصلوة عند  
السؤال عنه وبحرمة الخمر عند السؤال عنها كان كافراً \* وهذا هو المشهور وعليه  
جمهور المحققين وهو مختار الشيخ ابي المنصور المتأري يدرجه الله فالإيمان  
عندهم بسيط لانه عبارة عن التصديق المذكور فقط والاقرار ليس بشرط  
لاصل الإيمان بل لاجراء الاحكام في الدين من ترك الجزية والصلوة عليه  
والدفن في مقابر المسلمين والمطالبة بالشر والزكاة فمن صدق قلبه  
ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله تعالى وان لم يكن مؤمناً في احكام الدنيا \*  
ومن اقر بلسانه ولم يقر قلبه كالمتناقض في الماكس \* وانما جعلوا الاقرار شرطاً  
لاجراء الاحكام المذكورة لان الإيمان الذي هو التصديق القلبي امر مبطن  
لا بدله من علامة تدل عليه لاجراء احكامه \*

(ولا يذهب) عليك ان التصديق الإيماني هو التصديق المنطقي بعينه بل  
بينهما فرق بالعموم والخصوص من وجوهين \* (احدهما) ان التصديق المنطقي  
هو الاذعان والقبول بالنسبة بين الشئين مطلقاً والتصديق الإيماني هو اخص  
باعتبار المتعلق اى التصديق بجميع ما جاء به النبي عليه السلام ولهذا قالوا ان  
الإيمان في الشرع منقول الى التصديق الخاص باعتبار المتعلق \* (وثانيهما)  
ان التصديق المنطقي هو الاذعان والقبول بالنسبة مطلقاً اى سواء كان حاصله  
بالكسب والاختيار اولا \* بخلاف التصديق الإيماني فإنه الاذعان والقبول  
بالنسبة بين الامور المخصوصة بالكسب والاختيار حتى لو وقع ذلك في القلب  
من غير اختيار لم يكن إيماناً \* فمن شاهد المسجزة فوقع في قلبه صدق النبي عليه

﴿ بيان الفرق بين التصديق الإيماني والتصديق المنطقي ﴾

السلام بمئة فانه لا يقال في اللغة انه صدق وايضاً لا يكون مؤمناً غير قابل يكون مكلفاً بتحصيل ذلك الاذعان بالاختيار فالصدق الاعماني اخص مطلقاً من التصديق المنطقي المقابل للتصور باعتبار متعلقه ولكونه مقيداً بالكسب والاختيار دون التصديق المنطقي وكيف لا يكون مقيداً بالكسب والاختيار فان الايمان ملهم ومكلف به فلم يكن اختياراً بالمصالح التكليفية.

(فان قلت) ان الايمان تصديق والتصديق من قسمي السلم الذي من الكيفيات النفسانية تحوّل الافعال الاختيارية فلا يصح التكليف به لان المكلف به لا بد ان يكون فعلاً اختيارياً (قلنا) لا نسلم ان المكلف به لا يكون افلاً اختيارياً فان التكليف بالشيء على نوعين (احدهما) التكليف بحسب نفس ذلك الشيء وهو يقتضي ان يكون نفسه مما يتعلق به القدرة الحادثة كالضرب بالمخى المصدرى وهذا الشيء لا يكون افلاً اختيارياً (والثاني) التكليف بالشيء بحسب التحصيل وهو يقتضي ان يكون تحصيله مما يتعلق به القدرة وذلك بان يكون الاسباب القضية اليه مقدوراً سواء كان نفسه مقدوراً اولاً اذ قد يكون الشيء بحسب ذاته غير مقدور واختيار تحصيله مقدوراً كالتسفن والتبرد والايمان كذلك فان نفسه وان كان ليس مقدوراً اختيارياً بالكن تحصيله فل اختيارياً فالتكليف به ليس الا بحسب تحصيله بالاختيار في مباشرة الاسباب وصرف النظر ورفع الموانع ونحو ذلك والعمل بالاركان ليس جزء الايمان على هذا المذهب ايضاً كما ان الاقرار ليس بجزء منه.

(ومذهب) الرافضى والقطان ان الايمان بسيط لانه الاقرار باللسان فقط بتصديق النبي عليه السلام في جميع ما جاء به من عند الله تعالى لكن ليس الايمان هو الاقرار المذكور مطلقاً عندهما بل بشرط موافاة القلب.

ثم ان الرقائي يشترط مع الاقرار المذكور المرفة القليلة حتى لا يكون الاقرار بدونها ايمانا عنده والقطان يشترط معه التصديق المكتسب بالاختصار وصرح بان الاقرار الخالي عن التصديق المكتسب لا يكون ايمانا وعند اقتراحه به يكون الايمان عنده هو الاقرار فقط وهو ذهب الكرامية ايضا الى بساطة الايمان لانه عند ايضا الاقرار باللسان فقط لكن بدون اشتراط المرفة او التصديق المكتسب حتى ان من اضر الكفر واظهر الايمان يكون مؤمنا الا انه يستحق الخلود في النار ومن اضر الايمان ولم يتحقق منه الاقرار لا يستحق الجنة •

(وفي القائلين) بتركيب الايمان ايضا اختلاف • قال بعضهم انه مركب من التصديق المذكور والقرار به فهو حيث ذكر من امرين لكن (الامر الاول) اعني الاقرار المذكور ركن لازم لا يخلو السقوط اصلا • (والامر الثاني) اعني الاقرار المسطور ركن غير لازم يخلو السقوط كما في حالة الاكرام وهو المنقول عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومشهور من اصحابه وكثير من الاشاعرة •

(وفي شرح المقاصد) فلي هذا من صادق بقلبه ولم يتفق له الاقرار باللسان في عمره مرة لا يكون مؤمنا عند الله تعالى ولا يستحق دخول الجنة ولا النجاة من الخلود في النار • ثم الخلاف فيما اذا كان قادرا وترك التكلم لا على وجه الالباء اذا المجر كالآخر من مؤمن انفا • والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة به كافر وفاقا لكون ذلك من امارات عدم التصديق • ولهذا اطلقوا على كفر ابي طالب • وان كانت الروايف غير متساوية في انه كان اشهر امام النبي صلى الله عليه وآله وسلم واكثرهم ايمانا بشانه وافرهم حرصا من النبي

صلى الله عليه وآله وسلم على إيمانه فكيف اشتهر حزمة والعباس وشاع على رؤس  
المنابر فيما بين الناس وورد في بابها الاحاديث المشهورة وكثر منها المساعي  
الشكورة وذاني طالب انتهى \*

(وقال بعضهم) ان مسمى الايمان هو مجموع التصديق المذكور والاقرار  
باللسان والعمل بالاركان فهو حيث ذكر كعب من ثلاثة امور \* وهذا منسوب  
جمهور التكلمين والمحدثين والتقهاء والمعتزلة والخوارج الا ان جمهور التكلمين  
والمحدثين والتقهاء لم يجعلوا العمل بالاركان ركناً لاصل الايمان بل للايمان  
الكامل فشارك العمل عندهم مؤمن وليس بمؤمن كامل \* فانهم ذهبوا الى ان تارك  
العمل ليس بخارج عن الايمان ودخوله في الجنة وعدم خلوده في النار مقطوعان \*  
وعند الخوارج والمعتزلة العمل ركن لاصل الايمان فشارك العمل خارج عن  
الايمان وداخل في الكفر عند الخوارج وغير داخل في الكفر عند المعتزلة  
لانهم قائلون بالمنزلة بين المنزلتين \* ثم المعتزلة اختلفوا فيما بينهم في الاعمال فمذهب  
ابي علي وابنه ابان بن هاشم الاعمال فعل الواجبات وترك المنوعات \* وعند ابان  
المذيل وعبد الجبار فعل الطاعات واجبة كانت او مندوبة فلي ابي حال  
لا يخرج مسمى الايمان الشرعي عن فعل القلب وفعل الجوارح سواء كان فعل  
اللسان وهو الاقرار او غير فعل اللسان وهو العمل بالطاعات \*

(ووجه الضبط) ان مسمى الايمان الشرعي اما بسيط او مركب \* و (على  
الاول) اما تصديق فقط بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو  
المختار \* او اقرار باللسان بجميع ما جاء به النبي عليه السلام فقط بشرط مواطاة  
القلب وهو مذهب الرافضي والقطان \* او بدون اشتراط تلك المواطاة وهو  
مذهب الكرامية \* (وعلى الثاني) اما مركب من امرين اى التصديق

المذكور والاقرار وهو مذهب ابي حنيفة رحمه الله وكثير من الاشاعرة  
او مركب من ثلاثة امور الامرين المذكورين والعمل بالاركان ثم العمل  
بالاركان اما جزء للايمان الكامل وهو مذهب جمهور المتكلمين والمحدثين  
والفقهاء الشافعي رحمهم الله فالنزع يتناول بينهم لفظي واما جزء لاصل الايمان  
وهو مذهب الخوارج والمعتزلة والقرقيسيهما ليس الا في الاحكام الاخروية  
كما مر فافهم واحفظ وكن من الشاكرين ﴿ ف (١٩) ﴾

﴿ الائمة ﴾ القاء المعنى في النفس بختفاء وسرعة •

﴿ الايقان ﴾ بالشئ هو العلم اليقيني بحقيقة ذلك الشئ بعد النظر والاستدلال  
والله تعالى لا يوصف به لانه منزوع عن النظر لان علمه تعالى بجميع المعلومات  
حضورى •

﴿ الایلاء ﴾ في اللة اليمين بالله تعالى او بغيره من الطلاق او الماتق او الحج  
او غير ذلك مصدر آلت على كذا اذا حلفت عليه فابتدت الهمزة بياء والياء  
همزة وتمديته عن القسم على قربان المرأة لتضمن معنى البعد كقوله تعالى  
والذين يولون من نسائهم وفي الشرع هو الحلف على ترك قربان المنكوحه  
حرة او امة في مدهم هي اربعة اشهر او اكثر ان كانت حرة وشهرين ان  
كانت امة مثل والله لا اقربك اربعة اشهر او شهرين او والله لا اقربك فان  
وحط المولي في المدة كهر ان كان عينا بالله تعالى وان كانت لغيره فاجمل  
جزاء على الحنت وقع وسقط الایلاء حتى لو مضت المدة لاقع الطلاق وان  
لم يطق في المدة ومضت بابت تطليقة واحدة وسقط اليمين بمدما بابت لو حلف  
على اربعة اشهر وبقيت اليمين بمدما بابت لو حلف على الابد بان قال لا اقربك  
ابداً او حلف من غير قيد بان قالو الله لا اقربك ولم يقل بسده ابد افنى

﴿ ١٩ ﴾ ﴿ ف (١٩) ﴾

﴿ الاقان ﴾

﴿ الایلاء ﴾

صورة الابدلو نكحها نائياً وماتت المدان بلاقران تكون مطلقة بتطليقتين  
اخرين فحرم عليه حرمة مطلقة فان نكحها بعد الحلالة ومضت المدة بلاقرانها  
لم تطلق بالايلاء لارضاؤه فان الزائد على الثلاث ليس في ملكه وامالو وطشها بعد  
زوج آخر يلزمه الكفارة لبقاء اليمين في حق الكفارة وان لم يبق في حق الطلاق  
واما الخلف على ترك قربانها في الاقل من المدين فليس بالايلاء بل يمين قطع  
(قالايلاء) على ما فسرناه ونفس اليمين كافي المتون المتداولة وفي (قناوى  
قاضىخان والنهاية) ان الايلاء يمنع النفس عن قربان التكوحة منعاً موقداً باليمين  
بأنه تعالى او يغيره من الطلاق ونحوه مطلقاً وموقداً للمدة فالولي من لا يمكن له  
قربان امرأته اى من كان ممنوعاً عن وطشها باليمين او يغيره •

(والمناسبة) بين الايلاء والطلاق ان الطلاق كما هو سبب الحرمة والرجعة  
واقعة لها كذلك الايلاء مسبب الحرمة والقي واقعة لها ولهذا يذكر الايلاء  
عقيب الطلاق والقي الرجوع اليها وفي المولى الوطى ان قدر عليه والان  
يقول قتت الياء

﴿الايجاب﴾ الاثرام واقصاع النسبة والمراد به في قول الفقهاء بايجاب وقبول  
الكلام الذى تكلم به اولا احداً للمقدين فأكعها كان او منكوحة بما كان  
او مشترى (والقبول) للكلام الذى تكلم به نائياً وانما سمي ايجاباً اذ به يجب  
الجواب على الآخر والمراد به في قول الحكماء ان الاحراق صادر عن النكر  
بالايجاب ان الاحراق لازم لخاصة صدر عنها بلا قصد واردة وليس مراد الحكماء  
بالايجاب في قولهم ان العقل الاول صادر عنه تعالى بالايجاب هذا المعنى فانه  
كمال نقص في علو جنابه المقدس بل المراد به ماسياً في (القدرة) ان شاء الله تعالى  
﴿الايجاب﴾ اعطاء الوجود ف (٢٠)

الايجاب

الايجاب

وفي الاشارات اشارة الى ان الاجساد يرادف الابداع كما مررت اليه الاشارة في (الابداع) .

﴿الاجاز﴾ اداء المقصود باقل من العبارة المتعارفة وقابلها الاطناب .  
﴿الايغال﴾ بالتين المجعة من اوغل في البلاد اذا ابعدها وبالغ ومنه التوغل وعند علماء الماني هو ختم الليث بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قول الخنساء في مربية اخيها صخر .

وان صخرًا لتأم الهداة \* كانه علم في رأسه نار  
فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية  
لكنها امت قولها في رأسه نار ايلا وزيادة للمبالغة وتأتم اي تقدي .  
﴿الاياس﴾ نوميشدن ونوميشدن زن از زايدين وفي مدته اختلاف وفي  
الفتاوى مال كيري انه مقدر بخمس وخمسين سنة كما مر في (الآية) .

﴿الايان لا يزيد ولا ينقص﴾ لان الايمان هو التصديق القلبي الذي بلغ  
حدا لجزم والاذهان ولا تصوره فيه الزيادة والنقصان . وقال العلامة النفازي  
رحمه الله في شرح العقائد ومن ذهب الى ان الاعمال جزء من الايمان فقبوله  
الزيادة والنقصان ظاهر . ولهذا قيل ان هذه المسئلة فرع مسئلة كون الطاعات  
من الايمان انتهى والذهب اليه الخوارج والمعتزلة .

(وما هنا اعتراض مشهور) تقريره ان كون الاعمال جزءا من الايمان ينافي  
زيادة الايمان ونقصانه بها فان زيادة الشيء عبارة عن قبوله امر اذا على ماهيته  
فاذا كانت الاعمال جزءا من حقيقة الايمان فيكون تمام ماهيته بها فكيف  
تصور قبول الايمان زيادة على ماهيته بالاعمال فان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء  
الكلي فلا مزية على كل اجزاء الماهية . وكذا انتقصان الشيء عبارة عن تحققه ناقصا

﴿الاجاز﴾

﴿الايغال﴾

﴿الاياس﴾

﴿الايان لا يزيد ولا ينقص﴾



ولا تحقق للكل عند انتفاء جزء فلا يتصور نقصان الايمان بنقصان الاعمال  
 (والجواب) ان الاعمال جزء وقوعي لا شرعي ليقضي الايمان بانتفاءها  
 (وما صل الجواب) ما قال افضل المتأخرين الشيخ عبدالحكيم رحمه الله ان  
 الاعمال ليست مما جعله الشارع جزءا من الايمان حتى يتقضى بانتفاءها بل هي  
 تقع جزءا منه ان وجدت فإلما يوجد فلا إيمان هو التصديق والاقراءوا اذا  
 وجدت كانت داخلية في الايمان فيزيد الايمان على ما كان قبل الاعمال انتهى  
 (ولا يخفى) على المتنبه انه يناقض مذهب الخوارج والمعتزلة فان الخوارج ذهبوا  
 الى ان ناكث الاعمال كافر خارج عن الايمان داخل في الكفر والمعتزلة الى انه  
 خارج عن الايمان وليس بداخل في الكفر لا بناء على المنزلة بين المنزلتين فافهم  
 (وقال) الامام الرازي وكثير من المتكلمين ان هذا البحث اعنى ان الايمان يزيد  
 وينقص او لا بحث لفظي لانه فرع تفسير الايمان فنفسه بالتصديق فلا يقول  
 بزيادة والنقصان ومن فسر بالاعمال وحدها ومع التصديق فيقول بهما  
 ﴿ الايمان والاسلام واحد ﴾ قال بعض المشائخ ان بينهما اتحادا في المصنوع فهما  
 مترادفان وقال بعضهم انها مختلفتان بحسب المصنوع ومتعديتان في الصدق ولا  
 شك احد هما عن الآخر فليس بينهما غيرية اصطلاحية قال العلامة  
 الفتاوى رحمه الله في شرح المقاصد المجهود على ان الايمان والاسلام واحد  
 اذ معنى آمنت بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدقته ومعنى أسلمت له  
 سلطته ولا يظهر بينهما كثير فرق لرجوعهما الى معنى الاعتراف والانقياد  
 والافتقار والقبول وهو بالجملة لا يعقل بحسب التشريع مؤمن ليس بمسلم او مسلم  
 ليس بمؤمن وهذا مراد القوم بترادف الاسمين واتحاد المعنى وعدم التغاير  
 وذلك في شرح العقائد النسفية لان الاسلام هو الخضوع والانقياد بمعنى

قبول الاحكام والاذعان وذلك حقيقة التصديق على مامرو يؤيده  
قوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فوجدنا فيها غيريت من  
المسلمين انتهى •

(وقال) صاحب (الخصالات اللطيفة) (١) اي لم نجد في قرية لوط الى قوله وويلام  
كلمة من انتهى • وحاصله على ما حررناه في التليقات ان كلمة غير في هذه الآية  
الكريمة ان كانت صفة فيكون المعنى فوجدنا فيها بيتا او احدا غير بيت من  
المسلمين فيلزم الكذب من ثلاثة وجوه (الاول) انه كانت الكفار في تلك  
القرية ايضا (والثاني) انه كانت فيها بيوت لا بيت واحد (والثالث) ان كلمة  
من للبيان لان الظاهر انها بانية ليلام السابق • وان يحتمل الزيادة • ويجوز ايضا  
ان تكون صلة لمقد راي كاشفاً من المسلمين فتدل على ان الميين بالكسر من  
جنس الميين بالفتح والبيت ليس من جنس المسلمين فلا بد ان يحمل الغير على  
الاستثناء • وحيث ان كان المستثنى منه عاماً فالحذور على حاله لان المعنى حيث  
فوجدنا شيئاً الايمان المسلمين فالواجب ان يقدّر المستثنى منه خاصاً اي احداً  
من المؤمنين وحيث عدم صحة الاستثناء ظاهر لان المعنى فوجدنا احداً من  
المؤمنين الايمان المسلمين لان المستثنى حيث غير دخل في المستثنى منه  
(ان قلت) ان المستثنى منقطع (فاقول) ان الاستثناء في المتصل اصل وحقيقة دون  
المنقطع ولا بد له ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه مع انه لا يصح ان يكون  
قوله تعالى من المسلمين يا اهل البيت لاسر فلا بد من تقدير المضاف اي اهل بيت  
من المسلمين لئلا يلزم المحذور المذكور وويلام كلمة من في قوله تعالى من المؤمنين  
فقوله لكثرة البيوت والكفار تطيل لعل كلمة غير على الاستثناء وتقدير  
المستثنى منه خاصاً وقوله ليلام تطيل لكون المراد بالبيت اهل البيت وان كان

لحذف المضاف وجه آخر يقتضي عدم صحة الستى التصل فالمجموع تعطيل لقوله وإنما قلنا كذلك وإن كان تكرار لام التعليل مشعراً بكون كل منهما وجهاً مستقلاً لقوله لكثرة البيوت والكفار لا يدل على أن المراد بالبيت أهل البيت وقوله ليلاثم لا يدل على كون كلمة غير الاستثناء وكون الستى منه مضافاً لا يكون كل منهما وجهاً مستقلاً لآيات التقدير المذكور هكذا في الحواشي الحكيمة

﴿ وقال الحق التنازاني ﴾ فإن قيل قوله تعالى وقال الأحزاب أصحابي لم تؤمنوا إلى آخره معارضة في المطلوب اعني الاتحاد المقوم من قول النسخي الإيمان والاسلام واحد وقوله فإن قيل قوله عليه السلام الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله إلى آخره معارضة في مقدمة الدليل على المطلوب المذكور اعني لان الاسلام هو الخضوع والالتحاق وقال صاحب الخيالات اللطيفة فلا يرد السؤال على المشايخ إلى آخره اى فلا يرد السؤال على المشايخ القائمين باتحاد الإيمان والاسلام بهذا الدليل يعني لان الاسلام هو الخضوع إلى آخره فإن مرادهم باتحادهما بحسب المقوم كما يدل عليه قول الشارح رحمه الله تعالى وذلك حقيقة التصديق لانه يدل على ان الاسلام يرادف التصديق لانه مستلزمه فها مترادفان وليس المراد بالمشايخ هاهنا المشايخ القائمين باتحادهما في الصدق وتايرهما في المقوم حيث قال وظاهر كلام المشايخ انهم ارادوا إلى آخره وعلى هذا مدار قوله على ان فيه اى في هذا الجواب غفولاً عن توجيه الكلام وهو ان الاسلام هو الخضوع والالتحاق وذلك حقيقة التصديق وهذا الكلام صريح في الترادف والموجه اى المحيى قد تحقق عن مرام هذا الكلام ووجه بالاستزام وعدم انفكاك احدهما عن الآخر في الصدق

دون الترادف •

﴿وعليك﴾ ان تعلم ان مراد النسخي رحمه الله تعالى بقوله الايمان والاسلام واحد الترادف كما هو الظاهر ولهذا علله بقوله لان الاسلام الى آخره ولما لم يكن هذا الدليل سالما من النقض اعرض عنه وحرر مدعى المصنف رحمه الله تعالى بان مراده بوحدهما اتحادهما في الصدق وعدم اشكالك احدهما عن الآخر سواء كانا مترادفين او متساويين وفي الحواشي الحكيمة اقول للموجه ان يقول معنى قوله وذلك حقيقة التصديق ان ذلك يستلزم حقيقة التصديق وتفسيره عن الاستلزام للمبالغة فيه شائع في كلامهم على ما مر من قول الشارح رحمه الله تعالى في بيان قوله لاهو ولا غيره عدمها عدمه ووجودها وجوده فلا يكون غفولا وعدلا عن الكلام السابق •

﴿الائمة الاثنا عشر﴾ في (الامامة) •

﴿انسافوجي﴾ مركب من ثلاثة الفاظ يونانية وهي ايس واغرو واجي معنى الاول انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث تم فقد فو الف اجي للاختصار وجملوه علما للكميات الخمس وقيل معناه بالفارسية كل ينج بر كه •

﴿ايام نخسات﴾ في تفسير القاضي البضاوي رحمه الله تعالى قيل آخر شوال من الاربعة الى آخره وما عذب قوم الا في يوم الاربعة •

﴿الايلاف﴾ عند علماء البديع هو مراعاة النظر •

﴿باب الباء مع الالف﴾

﴿الباب﴾ باب الدار وباب البيت معروف ويراد به في الكتب الجزاء مطلقا للملزوم واردة اللازم ولا شك ان كل باب جز من الدار او البيت مثلا فلما مراد بالباب الاول من الكتاب مثلا الجزء الاول منه وقس عليه (باب الابواب)

سجده

انسافوجي

سجده

ايام نخسات

باب الباء مع الالف

الباب

هو النوبة لانها اول ما يدخل به العبد حضرات القرب من جناب الرب \*  
 ﴿ البالوعة ﴾ بضم اللام جاي شستن وجاي ويختن آب وچاميانه سرا که  
 دروي آب مستعمل وچرکين جمع شوده وفي الصباح ثقب في وسط البنية  
 وكذلك البالوعة \*

﴿ بادی النظر ﴾ اي ظاهر النظر اذا جعلته منقوصاً من بدا الامر يبدو اي  
 ظهر وان جعلته مهوراً من بداً فمنا اول الامر والمراد من النظر هو  
 الفكر والرؤية لا الرؤية البصرية \*

﴿ الباعثة ﴾ قسم من القوة المحركة للحيوان وهي القوة التي اذا رتسم في الخيال  
 صورة مطلوبة او مهرب عنها حملت القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء

(ثم اعلم) ان القوة الباعثة ان حملت الفاعلة على تحريك يطلب به الاشياء المتخيلة  
 سواء كانت ضارة في نفس الامر او نافعة طلباً للحصول للذة يسمى قوة شهوانية  
 لان حملها هذا تابع للشوق الى تحصيل اللذة المسماة شهوة وان حملت الباعثة  
 الفاعلة على تحريك يدفع به الشيء المتخيل سواء كان ضاراً في نفس الامر  
 او مفيداً طلباً للطلبه يسمى قوة غضبية لا تنشاء هذا الحمل على الشوق الى دفع  
 المتافر المسى غضباً والنفس باعتبارها تين القوتين اعني الشهوانية والغضبية  
 تسمى اماره \*

﴿ البال ﴾ انحلاء القلب وتنويره بالعلوم والمعارف \*  
 ﴿ الباء ﴾ النكاح والجماع قال هويداي لقوة الباء اي قوة النكاح والجماع \*

﴿ ف (٢١) ﴾ ﴿ ف (٢١) ﴾

﴿ بازگشت ﴾ فارسية مشهورة وما هو عند ارباب السلوك سيجي في (هوش  
 دردم) ان شاء الله تعالى \*

﴿ البارة ﴾  
﴿ الباطل ﴾

﴿ البارة ﴾ وهي لائحة ترد من الجناح الاقدس وتنطق سرسأوهي من  
اوائل الكشف ومباديه •

﴿ الباطل ﴾ ما لا يكون صحيحاً باصله والفاسد ما يكون صحيحاً باصله لا بوصفه  
ولهذا قال الصفاء ان كل ما ليس بمال فالبيع فيه باطل سواء جعل مبيعاً او متناً  
كالدم والحجر البتة والتي ماتت خضلت فيها اما التي خفت او جرحت في غير  
موضع الذبح من غير ضرورة كما هو عادة بعض الكفار وذبايح الجوسى قال  
الانها غير متقومة والمال الغير المتقوم مال امرنا باهانتة لكنه في غير ديننا مال  
متقوم كالخمر وكل ما هو مال غير متقوم فان بيع بالثمن وهو الدراهم والدنانير  
فالبيع باطل • وان بيع بالعروض او بيع العروض به فالبيع في العروض فاسد •  
وقد يراد بالفاسد ما يسم الباطل اي ما لا يكون صحيحاً بوصفه سواء كان صحيحاً  
باصله اولاً • ولهذا اضيف الباب الى البيع الفاسد في كنز الدقائق مع اشتماله على  
البيع الباطل ايضاً وفي بعض شروحه ان الفاسد اعلم من الباطل لان كل باطل  
فاسد ولا ينمكس وعند الشافعي رحمه الله لا فرق بين الفاسد والباطل  
(في الكفاية) الفاسد ما يكون مشروفاً باصله دون وصفه والباطل ما  
لا مشروعية فيه اصلاً •

﴿ الباغي ﴾

﴿ الباغي ﴾ جمعه البغاة كالماضي جمعه المصاة وهم قوم مسلمون خرجوا  
عن طاعة الامام الحق ظلمتهم انهم على الحق والامام على الباطل متسكين في  
ذلك بتاويل فاسد فاذا لم يكن لهم تاويل فحكمهم حكم اللصوص • وفي التحقيق  
اشرح الحسائي ان البغي بتاويل فاسد لا يصح عذراً لانه مخالف للدليل  
الواضح فان الدلائل على كون الامام المعدل على الحق مثل الخلفاء الراشدين  
ومن سلك طريقهم لائحة على وجه يعد جاحداً مكابراً آمناً •

(وتوضيحه) يتوقف على معرفة قصة البغاة وهي ما روي ان المخالفة لما استحكمت بين علي رضي الله تعالى عنه ومعاوية وكثر القتل والقنا بين المسلمين جعل اصحاب معاوية المصاحف على رؤوس الرماح وقالوا لاصحاب علي رضي الله تعالى عنه يتناوبينكم كتاب الله ندعوكم الى العمل به (فاجاب) اصحاب علي رضي الله تعالى عنه الى ذلك وامتنعوا عن القتال ثم اتفقوا على ان ياخذوا حكما من كل جانب فان اتفق الحكماء على امامة ايها فهو الامام وكان علي رضي الله تعالى عنه لا يرضى بذلك حتى اجتمع عليه اصحابه فوافقهم عليه فاختر من جانب معاوية عمرو بن العاص وكان داهيا ومن جانب علي رضي الله تعالى عنه ابو موسى الاشعري وكان من شيوخ الصحابة فقال عمرو لابي موسى نزلها اولاً ثم نتفق على واحد منهما واجابه ابو موسى اليه ثم قال لابي موسى انت اكبر سنكمني فاعزل علياً واولا عن الامامة فصعد ابو موسى المنبر وحمد الله تعالى واثى عليه ودعا للمؤمنين والمؤمنات وذكر القتلة ثم اخرج خاتمه من اصبه وقال اخرجت علياً عن الخلافة كما اخرجت خاتمي من اصبى وزل ثم صعد عمرو المنبر فحمد الله تعالى واثى عليه ودعا للمؤمنين والمؤمنات وذكر القتلة ثم اخذ خاتمه وادخله في اصبه وقال ادخلت معاوية في الخلافة كما ادخلت خاتمي هذا في اصبى فرف علي كرم الله وجهه انهم افسدوا عليه الامر فخرج قريب من اثني عشر الف رجل من عسكره زاعمين ان علياً كفر حين ترك حكم الله واخذ بحكم الخاكين فؤلاء هم الخوارج الذين تفرقوا في البلاد وزعموا ان من اذنب ذنباً فقد كفر وكان هذا منهم جهلاً باطلاً لانه يخالف للدليل الواضح فان امامة علي رضي الله تعالى عنه ثبتت باختيار كبار الصحابة من المهاجرين والانصار كما ثبتت امامة من قبل به والرضاء بحكم الحاكم فيما لا نص به

امراجع المسلمون على جواز منصوص عليه في الكتاب فكيف يكون مصيبة وكذا المسلم لا يكفر بالمصيبة فان الله تعالى اطلق اسم الايمان على من تركب الذنب في كثير من الآيات كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء يا ايها الذين آمنوا اتوبوا الى الله توبة فصوحا عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم ونحوها فجلهم بمد وضوح الادلة لا يكون عذرا كجمل الكافر

﴿ باب الباء مع التاء ﴾

﴿ البتر ﴾ قطع الذنب والنقصان وفي العروض حذف سبب خفيف وقطع ما بقي مثل فاعلان حذف منه تن فبقي فاعلام اسقط منه الالف وسكنت اللام فبقي فاعل فنقل الى فعل ويسمى مبتورا واوتر

﴿ باب الباء مع الخاء ﴾

﴿ البحث ﴾ في اللغة التفتيش والتفحص وفي اصطلاح آداب المناظرة اثبات النسبة الانحائية او السلبية بالدليل وحمل الاعراض الذاتية لموضوع العلم عليه وبيان احكام الشيء واحواله والمناظرة لا بيان مفهوم الشيء وفي الرشيدة البحث في الاصطلاح يطلق على حمل شيء على شيء وعلى اثبات النسبة الجزئية بالدليل وعلى المناظرة

﴿ باب الباء مع الخاء ﴾

﴿ البخار ﴾ هو اجزاء هوائية تمازجها اجزاء صخرية تلتفت بالحرارة لا تمايز بينهما في الحس نهاية الصفر

﴿ البخيل ﴾ في (الكريم) ان شاء الله تعالى

﴿ باب الباء مع الذال ﴾

باب الباء مع التاء  
باب الباء مع الخاء  
باب الباء مع الحاء  
باب الباء مع الهمزة  
باب الباء مع الدال  
باب الباء مع النون

﴿ البتر ﴾

﴿ البحث ﴾

﴿ البخار ﴾  
﴿ البخيل ﴾



البدعة

﴿البدعة﴾ هي الامر المحدث وفي شرح المقاصد البدعة المذمومة هي المحدث في الدين من غير ان يكون في عهد الصحابة والتابعين ولا عليه دليل شرعي ومن الجبهة من يجعل كل امر لم يكن في زمن الصحابة بدعة مذمومة وان لم يقم دليل على قبحه تمسكاً بقوله عليه الصلاة والسلام اياكم ومحدثات الامور ولا يطمون ان المراد بذلك هو ان يجعل في الدين ما ليس منه عصمنا الله تعالى

من اتباع الهوى وبتنا على اقتفاء الهدى بالنبي وآله الاعباد انتهى \*

(وقال) مولانا داود رحمه الله قوله ومن الجبهة الى آخره ولا يطمون ان البدعة خمسة اقسام - واجبة - وعمره - ومندوبة - ومكروهة - ومباحة - وذلك انها ان وافقت قواعد الاحكام (فواجبة) او قواعد التحريم فهي (عمره) او المندوبة (مندوبة) او المكروه (مكروهة) او المباح (مباحة) (فالواجب) كالاشتغال بطلب النحو والاصول اذ بها يعرف حفظ الشريعة وحفظ الشريعة واجب وما لا يتم الواجب الا به فواجب (والحرمة) مذهب الجبرية والقدرية واهل البدع والاهواء والرد على هؤلاء من البدع الواهية (والمندوبة) كاحداث المدارس والكلام في دقائق التصوف (والمباحة) كالنوسيع في اللذيذ من الماء كل والمشارب والملابس والمساكن وهؤلاء الشمردون لا يميزون بين هذه الاقسام ويحملون جميع ذلك من المحرمات وهل هذا الا مصب وضلالة عصمنا الله تعالى عنه في امور الدين وورثنا اتباع الحق واليقين بحرمة سيد المرسلين انتهى \* وسمعت من كبار العلماء ان المراد بالبدعة الكفر في قولهم سب الشيخين كفر وسب الخنتين بدعة وانما هو فن في العبارة \*

البدعة خمسة اقسام

البدعة

﴿البدعي﴾ التادرو علم البدع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بمدرعائة

المطابقة بمقتضى الحال ووضوح الدلالة

﴿ البذل ﴾ عند النحاة تابع قصد نسبة امر اليه بنسبة ذلك الامر الى متبوعه بدونه اى لا يكون نسبة ذلك الامر الى متبوعه مقصودة بل تكون نسبته اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع وهو على اربعة اقسام •

﴿ بدل الكل ﴾ اذا كان مدلوله عين مدلول الاول نحو جاءنى زيد اخوك •  
﴿ بدل البعض ﴾ اذا كان مدلوله جزء من مدلول المبدل منه نحو ضرت زيدا رأسه • والاضافة فيها يائية •

﴿ بدل الاشتمال ﴾ اذا لم يكن كذلك اى لا عينه ولا جزؤه فهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتلا عليه لا كاشتمال الطرف على الطرف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تنقى النفس عند ذكر المبدل منه مشتقة الى ذكر مستقرة له فيجب هو مينا أو ملغضا لما اجل اول ما مثل اعيني زيد علمه وسلب زيد بوجهه • والاضافة في هذا القسم اضافة السبب الى السبب اى بدل سببه اشتمال المبدل منه عليه • والقسم الرابع ﴿ بدل النلط ﴾ اى بدل سببه غلط التكلم بالمبدل منه فالاضافة فيه ايضا كاضافة البذل الى الاشتمال وهو ان قصد اليه ببدان غلطت بالمبدل منه • والمشهور ان بدل النلط لا يقع في فصيح الكلام • فضلا عن ان يقع في كلام رب الانام •

(ثم اعلم) ان منهم من فصل وقال النلط على ثلاثة اقسام (غلط صريح محقق) كما اذا اردت ان تقول جاءنى همار فسبك لسائك الى رجل ثم تداركته فقلت همار (وغلط نسيان) وهو ان نسي المقصود فتصد ذكر ما هو غلط ثم تداركه بذكر المقصود فهذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وفطنة ينسب في الكلام المشتل على اليدائع • وان وقع في كلام فقه الاضراب

﴿ البذل ﴾

﴿ بدل الكل ﴾

﴿ بدل البعض ﴾

﴿ بدل الاشتمال ﴾

﴿ بدل النلط ﴾

عن الاول المخلوط فيه بكلمة بل (وغلط بدأ) وهوان تذكر المبدل منه عن قصد ثم يوم السامع انك غلط وهذا ممتد الشراء كثير أمبالنة وتقتناه وشرطه ان يرتقى من الأدنى الى الأعلى كقولك هند—نجم—بدر—كانك وان كنت متمعداً لذكر النجم تخط نفسك وترى انك لم قصد الانشيبها بالبدر وكذا قولك بدر شمس وادعاء التلطها هنا في الثالث واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل انتهى •

﴿البء﴾ هو الذي لا ضرورة فيه •

﴿البء﴾ ظهور الرأي بعد ان لم يكن •

﴿البدهى﴾ هو العلم الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور الحرارة والتصديق بان النار حارة • ثم التصديق البدهى ان كان تصور طرفه كافياً في الجزم به فبدهى اولي كالتصديق بان الكل اعظم من الجزء • اولاً يكون كافياً بل يكون محتاجاً الى شئ آخر غير النظر والكسب من الحدس والتجربة والاحساس وغير ذلك فبدهى غير اولي • والبدهىيات اصول النظريات لانها تنهى اليها والا يلزم الدور او التسلسل •

(والبدهىيات) ستة اقسام بالاستقراء • ووجه الضبط ان القضايا البدهىية اما ان يكون تصور طرفها مع النسبة كافياً في الحكم والجزم او لا يكون • (فالاول هو الاوليات) كقولنا الكل اعظم من الجزء • والثاني لا بد ان يكون الحكم فيه بواسطة لا تقيب عن الدهن عند تصور الاطراف او لا تكون كذلك • (والاول هو القطريات) وتسمى قضايا قياساً بها معاً كقولنا الاربعة زوج • فان من تصور الاربعة والزوج تصور الانقسام بتساويين فيحصل في ذهنه ان الاربعة منقسمة بتساويين وكل منقسم بتساويين فهو زوج فالاربعة زوج •

﴿البدء﴾ ﴿البدهى﴾

(البدهىيات ستة اقسام بالاستقراء)

وعلى الثاني اما ان تكون تلك الواسطة حسا فقط فهي (المشاهدات) فان كان ذلك الحس من الحواس الظاهرة فهي الحسيات مثل الشمس مضية والنار حارة (او) من الحواس الباطنة فهي الوجدانيات كقولك ان لنا خروفا وجوعا (او) مركبا من الحس والعقل فالحس (اما) ان يكون حس السمع (او) غيره فان كان حس السمع فهي (المتواترات) وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة السماع من جمع كثير يستحيل العقل توافقهم على الكذب مثل مكة موجودة وان لم تكن تلك الواسطة مركبة من الحس والعقل بل يكون العقل حاكما بواسطة الحدس (او) بواسطة كثرة التجربة (فالاول هي الحدسيات) كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف أشكاله النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبدا (والثاني التجريبات) مثل قولنا شرب السقمونيا مسهل للصقراء •

﴿البدن﴾ بضم الاول وسكون الثاني جمع

﴿البدنة﴾ كالمدن جمع المدينة وهي في اللغة من الابل خاصة وفي الشريعة الابل والبقر سميت بدنة لضخامتهما من بدن بدنة اذا ضخم • الموسر الذي له مائتا درهم او عرض يساوي ما في درهم سوى المسكن والخدم والنياب الذي يحتاج اليها •

﴿باب الباء مع الراء﴾

﴿البرد﴾ بسكون الثاني البردة وفتح صاحب النعام وبالقارسية زاله وتكره • وسبب حدوته في (التلج) ان شاء الله تعالى • (واعلم) ان البخار المتعقد بردا ان كان بعيدا من الارض كان حبه صغيرا مستديرا لانه بان زواياه بالحركة السريعة الخارقة للهواء الكثير • وان كان قريبا

﴿ البراءة عن دعوى الاعيان صحيحة ﴾

من الارض كان حبه كبير اغير مستدير لعدم ذوبان ذواياه بسرعة نزوله •  
 ﴿ البرودة ﴾ كيفية من شأها غرق التشاكلات وجمع المتخالفات •  
 ( البراءة عن دعوى الاعيان صحيحة دون البراءة عن الاعيان ) •  
 فانها غير صحيحة والمراد بصحة الاولى وعدم صحة الثانية ان المدعى لا يصح له  
 ان يدعي بصد البراءة الاولى ولا تسع دعواه بعدها لانه أبرأ عن دعواه  
 فلا تسع • بخلاف البراءة الثانية فلو ادعى بعدها تبصح وتسع فانها عبارة عن  
 البراءة عن ضمان الاعيان عندئذ لا كمالا عن البراءة عن دعواها ( صورة  
 الاولى ) ان قول قديرات من هذه الدار او قال قديرات عن دعوى هذه  
 الدار فهذا باطل حتى لو ادعى بذلك وجاء بينة لا تقبل • ( وصورة الثانية ) انه  
 قال أبرأتك عن هذه الدار او قال أبرأتك عن خصومي في هذه الدار فهذا  
 وامشاله باطل يعني له ان يخاصم بذلك • فغرق بين قوله برأت وبين قوله  
 أبرأتك فان الاول براءة عن دعوى الدار والثاني براءة عن ضمانها فله  
 ان يدعيه بعده فافهم •

﴿ البرق ﴾ في ( الرعد ) ان شاء الله تعالى •

﴿ البرهان ﴾ في القاموس الحجة • وعند المنطقيين هو القياس المؤلف من  
 اليقنيات سواء كانت بديهيات ونظريات متتية الى البديهيات •  
 ( ثم اعلم ) ان البرهان لي وائي — لان الحد الاوسط في البرهان بل في كل قياس  
 لا بد وان يكون علة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب اي نسبة  
 الاكبر الى الاثر في الذهن • واللام يكن برهانا على ذلك المطلوب • فان كان مع  
 ذلك علة ايضا لوجود تلك النسبة في الخارج فالبرهان لي كقولنا هذا متفنن  
 الاخلاط وكل متفنن الاخلاط محموم فهذا محموم متفنن الاخلاط كما انه علة

ثبوت الحى في الذهن كذلك علة ثبوت الحى في الخارج • وان لم يكن علة للنسبة  
لا في الذهن ولا في الخارج فالبرهان اى سواء كان ذلك الاوسط مطولا  
ثبوت الحكم في الخارج اولا والاوّل يسمى دليلا والثاني لا يخص باسم بل يقال  
له برهان اى قطعه مثال الاول قولنا هذا محموم وكل محموم متفنن الا خلاط  
فهذا متفنن لا خلاط فالحى وان كانت علة ثبوت تفنن الا خلاط في الذهن  
الا انها ليست علة في الخارج بل الامر بالمكس • والحد الاوسط في الثاني  
قد يكون مضاعفا للحكم بوجوده كبر للاصغر كقولنا هذا الشخص اى وكل  
اى له ان فله ان • وقد يكون الاوسط والحكم مطولى علة واحدة كقولنا هذه  
الخشبنة محترقة وكل محترقة مسها النار فهذه الخشبنة مسها النار • وقد لا يكون  
كذلك وانما سمي ببرهان اللام والان لان اللبنة هي الطيقو الاية هي الثبوت •  
وبرهان اللام يعلم منه علة الحكم فنعنا وخارجا لاشتماله على مله علة الحكم في نفس  
الامر فسمى باسم اللام الدال على العلية وبرهان الان انما هي علة الحكم فنعنا  
خارجا فهو انما قيد ثبوت الحكم في الخارج وان علمنا ما فهو لا يقيد ذلك • وانما  
قلنا فهو لا يقيد ذلك كما في شرح التجريد ثلاثا بر دعليه ما قال القاضى المدقق مرزا  
جان انما هذه العبارة مشفرة بان برهان اللام يقيد ان علة الحكم ملذا و اى شيء  
هي وليس كذلك بل برهان اللام لا يقيد سوى ثبوت الحكم في الواقع ولا يقيد  
العلة اصلا فضلا عن ان علمنا ما ابل هو مشتمل عليه في نفس الامر ولعل هذا  
هو المراد انتهى • فسمى باسم الان الدال على الثبوت والتحقق (فان قلت)  
الاستدلال بوجوده المطول على ان له علة كما كقولنا كل جسم مؤلف ولكل  
مؤلف مؤلف برهان لي بالاتفاق مع ان الاوسط في وهو المؤلف بالفتح  
مطلوب للا كبر وهو المؤلف بالكسر مثل قولنا هذا محموم وكل محموم متفنن

الاخلاط فان الاوسط فيه ايضاً معلول للاكبر اعني متغن الاخلاط وهو برهان آني بالاتفاق \*

(فالحاصل) ان تعريف الممي غير جامع وتعريف الآني ليس بمانع (قلنا) المعتبر في برهان اللام كون الاوسط علة للوجود الراجلي للاكبر اي ثبوت الاكبر للاصغر لا للوجود المحمولى للاكبر اي ثبوت في نفسه والاوسط في الاستدلال المذكور علة لثبوت الاكبر اعني المؤلف (بالكسر) للجسم يعني علة لكونه ذا مؤلف (بالكسر) \* والحاصل ان الاكبر هناك ليس هو المؤلف (بالكسر) بل الاكبر قولنا للمؤلف (بالكسر) فالمؤلف جزء الاكبر لا عينه \* والاوسط في المثال الثاني وهو الحى معلول لثبوت الاكبر اعني تغن الاخلاط للاصغر فالسؤال ناش من اشتباه جزء الاكبر بالاكبر فالفرق بينهما واضح وكل من التعريتين مطرد ومنعكس \* فان قيل كون النتيجة يقينية معتبر في تعريف البرهان سواء كان لمياً او آنياً \* ومنهيب الشيخ الرئيس ان اليقين بالنتيجة لا يحصل الا اذا استدلل بوجود السبب على وجود المسبب \* فملى هذا يلزم ان لا يكون البرهان الآني برهاناً لانه لا يكون فيه استدلال من وجود السبب على وجود المسبب بل قد يكون وجود المعلول على وجود العلة او وجود اللزوم على وجود لازمه او وجود غير ذي العلة على غير ذي العلة فيكون حيثما استدلال لغير ذي العلة وهو ثبوت الاوسط للاصغر على غير ذي العلة وهو ثبوت الاكبر للاصغر \* (فان قلت) من اين يعلم ان مذهب الشيخ ماذكر (قلنا) ان الشيخ اورد في برهان الشفاء فصلاً لبيان ان العلم اليقيني لكل ماله سبب انما يكون من جهة العلم بسببه انتهى \* (ووضيحه) على ما يعلم من كلام السيد السند الشريف الشريف قدس سره على

حواشيه على الشرح القديم للتجريدان كل موجود له علة يكون ممكن الوجود  
جائز الطرفين فلا يحصل اليقين بوجوده الا اذا علم بوجود سببه مثلاً يدسبب  
فاذا استدل على وجوده بوجود سببه يحصل اليقين بوجوده دائماً واذا استدل  
بوجوده بالاحساس والرؤية فادام زيد مرثياً وعسوساً يحصل اليقين  
بوجوده واذا غاب عن بصره يرتفع اليقين بوجوده (اقول) فالا فرق بين  
الاستدلالين فان حصول اليقين بوجوده من ادما مرثياً وعسوساً كحصول  
اليقين بوجوده مادام وجود سببه معلوماً نعم في غير المحسوس والمرئي لا يحصل  
اليقين بوجوده مادام وجود سببه فافهم

(فما) ثبت ان مذهب الشيخ ما ذكرنا خروج البرهان الا في عن البرهان  
واضح غير محتاج الى البرهان (فالجواب) من وجهين (احدهما) ان الشيخ  
قال ان العلم اليقيني بكل ماله سبب الخ ولم يقل ان العلم اليقيني بكل شئ سواء  
كان له سبب او لا انما يحصل من جهة العلم بسببه حتى يعلم انحصار حصول العلم  
اليقيني بكل شئ في الاستدلال بوجود العلة على وجود المعلوم ويلزم  
انحصار البرهان في الشيء وخروج الا في عن البرهان فيجوز حصول العلم  
اليقيني فيما له سبب بالبرهان الا في كيف لا فان الشيخ قال في الفصل المذكور  
ان الشيء اذا كان له سبب لم يتيقن الا من سببه فاذا كان الاكبر للاصغر لا بسبب  
بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له والاوسط (١) كذلك للاصغر الا انه بين  
الوجود للاصغر ثم الاكبر بين الوجود دلا لاوسط فينقذر برهان يقيني ويكون

(١) قوله والاوسط كذلك اخ اقول يعني ان الاوسط للاصغر لا بسبب بل لذاته الاصغر  
انما يتيقن بذلك لانه اذا كان الاوسط للاصغر بسبب لم يكن بين الوجود للاصغر بناء على ان  
العلم اليقيني لذى السبب لا يحصل الا من جهة السبب ١٢ مرزا جان رحمة الله عليه



برهان ان ليس برهان لم انتهى •

(فيلم) من هاهنا انه اذا لم يكن ثبوت الحكم في الخارج سبب يمكن ان يقام عليه البرهان الا في ماخوذ آمن مسبب الحكم او من امر آخره والشيخ مقربه من غير انكاره (والثاني) ان مراد الشيخ بالعلم اليقيني في هذه الدعوى هو العلم اليقيني الدائم كما يعلم من كلامه هناك فالشيخ انما سلب من البرهان الا في اليقين الدائم وسلب اليقين الدائم لا يتنافى اليقين في الجملة والمتبر في البرهان هو اليقين في الجملة فسلب اليقين الدائم لا يتنافى البرهان فلا يلزم ان لا يكون الا في برهان الجواز ان يكون الحاصل به اليقين في الجملة (فان قلت) لا نسلم ان البرهان الا في لا يفيد العلم اليقيني الدائم فانا اذا راينا ضنة علمنا ضرورة ان لمصاحبا ناولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال بالمعول على المسئلة (قلنا) لهذا السؤال وجهان (احدهما) ان بوخذ الموضوع جزئياً كقولك هذا اليت مصور وكل مصور فله مصور (وثانيهما) ان بوخذ كلياً كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف فله مؤلف (والاول برهان اني تخير مفيد لليقين الدائم لان هذا اليت مما يفسد في زول الاعتقاد القبي كان فان الاعتقاد انما يصح مع وجوده واليقين الدائم لا يزول وكلا متنافي اليقين الدائم الكلي (والثاني برهان لمي) مفيد لليقين الدائم الكلي كما مره (فان قلت) العلم بوجود اللة علة للعلم بوجود المعول والاكذب اللهي وبالعكس والا كذب الا في هو دور (قلنا) انه يلزم وجود احدهما ضرورة او كسبهم يعلم انه علة للآخر فيعلم وجوده •

(ثم اعلم) ان اللم هو المسئلة فتقولهم لان اللية هي اللية لا يخلو عن حرازة لان الباء في اللية اما للمصدرية او للنسبية فان كان للمصدرية فمعناه السؤال

بالمعنى المصدري والعلّة ليست هي السؤال • وان كان للنسبة قفماء المنسوب الى السؤال والعلّة ليست منسوبة الى السؤال حتى يصح ياء النسبة (فان قلت) بيان العلة يكون جوابا للسؤال عن العلة والجواب منسوب الى السؤال فيكون العلة ايضا منسوبة الى السؤال فيصح ياء النسبة (قلت) مسلم ان بين السؤال والجواب تعلقا شديدا لكن كل تعلق لا يكون منشأ للنسبة اى لا لحاق ياء النسبة الا ترى ان احمد نكري مع ياء النسبة يقال لمن تولى في احمد نكري ولا يقال لحاكم احمد نكرانه احمد نكري وان كان تعلقه باحمد نكري قويا من تعلق الاول به • فلو كان منشأ النسبة هو التعلق القوي لما صح ذلك وصح هذا كيف والمحال ان يكون التعلق الضيف موجبا للنسبة دون التعلق القوي للزوم الترجيح بلا مرجح • والحاصل ان ليس كل تعلق موجبا لصحة النسبة ولا التعلق القوي موجبا لما بل لكل تعلق خصوصية في كل محل • وجب صحة النسبة وليس للتعلق بين السؤال والجواب خصوصية مصححة للنسبة • ولهذا لا يقال ان الجواب سواي مع ياء النسبة فافهم •

﴿برهان التطبيق﴾

﴿برهان التطبيق﴾ من اشهر براهين ابطال التسلسل • وهو ان يفرض من المعلوم الاخير او من العلة الاولى الى غير النهاية جملة ومقابلها واحد مثالا الى غير النهاية جملة اخرى ثم تطبيق الجملتين بان نجعل الجزء الاول من الجملة الاولى بازاء الجزء الاول من الجملة الثانية والجزء الثاني من الجملة الاولى بازاء الجزء الثاني من الجملة الثانية • وهم جرا • فان كان بازاء كل واحد من الجملة الاولى واحد من الجملة الثانية كان الناقص كالزائد وهو محال • وان لم يكن فقد وجد في الجملة الاولى ما لا يوجد بازاءه شيء في الجملة الثانية فتقطع الجملة الثانية وتنتهي ويلزم منه تنهاى الجملة الاولى لانها لا تريد على الجملة الثانية الاقدر متناه

والزائد على المتأخر بقدر متناه يكون متناهياً بالضرورة • (ولا يخفى عليك) وجه تسمية هذا البرهان من هذا اليلان وان هذا البرهان يبطل التسلسل في جانبي العلل والمعلولات المجتمعة او المتعاقبة اى غير المجتمعة في الوجود كالحركات الفلكية •

(واعلم) ان المتكلمين ما اشتهروا في جر يان برهان التطبيق اجتماع الامور في الوجود والترتب بينها بان يكون بينها علية ومعلولية بل لا بد عندهم فيه من الامور الموجودة في الجملة سواء كانت متعاقبة او مجتمعة مترتبة او غير مترتبة • (واما عند الحكماء) فلا يجزى الا في الموجودات المجتمعة المترتبة لاشتراطهم الاجتماع في الوجود والترتب كما قال افضل المتأخرين الشيخ عبد الحكيم رحمه الله تعالى ان الحكماء قالوا اذا كانت الآحاد موجودة في نفس الامر معا وكان بينها ترتيب فاذا جعل الاول من احدى الجمعتين بازاء الاول من الاخرى كان الثاني بازاء الثاني وهكذا ويتم التطبيق • واذا لم تكن موجودة معا لم يتم لان لامور المتعاقبة معدومة لا توجد منها في كل زمان الا واحد ففي كل زمان يفرض التطابق لا يمكن الا باعتبار فرض وجود الآحاد فلا تطابق فيها بحسب نفس الامر فينقطع بانقطاع الاعتبار • وكذا الامور الموجودة المجتمعة الغير المترتبة اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني • وهكذا اذ لوحظ كل واحد من الاولى واعتبر بازاء كل واحد من الاخرى لكن استحضار النفس مالا نهاية لمنفصلة محال فينقطع بانقطاع الاعتبار • واستو ضحك لك بتوهم التطبيق الفرق بين الجمعتين الممتدتين على الاستواء وبين اعدادا لحصى فان في الاولى اذا طبق اول احدهما باول الاخرى كان كافياً في وقوع اجزاء كل

منها بمسألة اجزاء الاخرى بخلاف الحصى فانه لا بد في تطبيقها من اعتبار التفصيل \*

﴿واعترض عليه المتكلمون﴾ بانه لا يخلو اما ان يتوقف التطبيق على ملاحظة الآحاد مفصلاً وجعل كل جزء من احدهما بازاء اجزاء الاخرى او يكفي ملاحظة وقوع اجزاء احدهما بازاء اجزاء الاخرى على سبيل الاجمال فان كان الاول يلزم ان لا يجري في الامور المترتبة لان الذهن لا يقدر على ملاحظة الامور الغير المتناهية مفصلاً سواء كانت مجتمعة اولا وايضاً التطبيق بهذا الوجه يعم الموجود والمعدوم فلا وجه لتخصيص الموجوده وان كان الثاني فهو متحقق في الامور المتعاقبة ايضاً اذ يحكم العقل بملاحظة الجملتين مجعلاً حكماً اجمالياً بانه اما ان يقع بازاء كل جزء من احدهما جزء من الآخر او لا يقع فلي الاول يلزم التساوى وعلى الثاني التماهي انتهى \*

﴿برهان التامع﴾ لا بسات توحيد واجب الوجود مشهور بين المتكلمين \* (وتقريره) انه لو امكن الاهان لا مكن بينهما تامع بان يرد احدهما حركة زيد والاخر سكونه لان كلاهما في نفسه امر ممكن وكذا تطلق الارادة بكل منهما امر ممكن في نفسه اذ لا تنافي بين تعلق الارادتين بل التنافي انما هو بين المرادين وحيث اذا ما ان يحصل الامر ان فيجتمع الضدان اولا فيلزم عجز احدهما وهو دليل الحدوث والامكان وعلامتهما المافيه من شائبة الاحتياج المستلزم لهما فالتمدد مستلزم لامكان التامع المستلزم للمحال فيكون ذلك الامكان محالاً فيكون التمدد محالاً ايضاً لان المستلزم للمحال محال لا يمكن فان الممكن هو الذي لا يلزم من فرض وقوعه محال \* وما في هذا التقرير من ماله وما عليه في كتب الكلام \* ولم يتعرض بذكره هذا المسهام \*

﴿البرج﴾ بالفتح اليساى او السواد الشديدا بالضم ما هو المشهور وعند الحكماء هو الثانى عشر من اثنى عشر قسما من اقسام منطقة القلك الثامن اعنى قلك البروج الذى فيه الكواكب الثابتات وفوقه القلك التاسع المسمى بالقلك الاطلس لكونه ساذجا عن الكواكب قلك البروج منقسمة بتلك الاقسام من الجنوب الى الشمال (وآسامى البروج) هكذا الحمل - والثور - والجوزا - والسرطان - والاسد - والسنبلة - والميزان - والعرب - والقوس - والجدي - والدلو - والحوت (وآسامى البروج بالهندية) هكذا - ميث - ورشبه - متين - كرك - سنو - كيا - تل - ورسچك - دمن - مكر - كنبه - مين • والترتيب فيها على ترتيب الذكر •

(ثم قسموا) كل برج على ثلاثين قسا وسما كل قسم منها درجة قلك البروج منقسم على ثلاث مائة وستين درجة • ثم قسموا كل درجة على ستين وسما كل قسم منها دقيقة • ثم الدقيقة على ستين وسما كل قسم منها ثانية • وقس عليها الثالثة الى العاشرة •

(واعلم) انهم اخذوا اسماء البروج من صور تخيلونها من وصل الخطوط بين الكواكب الثوابت • ولهذا قسموا قلك البروج اى القلك الثامن الذى فيه الثوابت بتلك الاقسام وقلك الافلاك اعنى القلك الاطلس الذى هو القلك التاسع ايضا منقسم بتلك الاقسام • فالقطعة منه الموازية لقطعة من القلك الثامن المسمى قلك البروج تكون حملان كانت تلك القطعة حملان وقياس البواقى عليه •

(ثم اعلم) ان ثلاثا من البروج من تلك البروج ربعية وهى الحمل - والثور -

والجوزا - وثلاثة صيفية وهي السرطان - والاسد - والسنبلة وهذه  
البروج الستة شمالية وثلاثة خريفية وهي الميزان - والقرب -  
والقوس - وثلاثة شتوية وهي الجدي - والدلو - والحوت - وهذه الستة  
جنوبية - يعني كوز الشمس - في الجدي - والدلو - والحوت - سبب  
ماذي لحصول الشتاء فهذه البروج الثلاثة شتوية - وقس عليه البواقي •  
﴿ براعة الاسهلال ﴾ هو الابتداء بكلام مشتمل على اشارة الى ماسبق  
لاجله من برع اذا فاق اصحابه في العلم وغيره فمناها اللغوي هو السياقة في  
طلب الحلال ورويته والمناسبة بين المعنيين اظهر من ان يخفى •  
﴿ البراذين ﴾ جمع البرذون وهو فرس العجم •

﴿ باب الباء مع الزاي المجبة ﴾

﴿ البنزع ﴾ والقصد كلاهما اجراء الهم من الرق - لكن القصد مختص بالآدي  
والبنزع باليهام •

﴿ باب الباء مع السين المجبة ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ قد ذكرت بعض نكات هذه الآية الكريمة  
وبدا من الاعتراضات الواردة عليها مع الاجوبة في رسالتى (سيف المبتدين  
في قتل المرودين) وبتبني ان اذكر لطائف اخرى في هذه الحديقة العلياء  
والروضة للرعاة (فاقول) ان (الباء) الجارة وان لم يكتب الامتصورية لكن  
لجوار (اسم) الله سبحانه وتعالى حصل لها من الكمال ما لم يحصل لغيرها  
فصارت مطولة وقيل انما كتبت مطولة عوضا عن الالف المحذوفة • (والله)  
يختص بالذات المختص المعبود بالحق عز وجل في الاسلام والجاهلية والاله  
معد فباللام اسم المعبود بالحق • ولهذا كان كفار قريش يطلقون هذا القفظ في

﴿ براعة الاسهلال ﴾

﴿ بنزع الهم ﴾

﴿ باب الباء مع الزاي المجبة ﴾

﴿ البنزع ﴾ ﴿ باب الباء مع السين المجبة ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

حق الاصنام لزعمهم حقيتها ومنكر المعبود مطلقاً حقاً او باطلا (والرحمن الرحيم) صفتان للمبالغة من الرحمة وهي في اللنة رقة القلب وانطافه على وجه يقتضي التفضل والاحسان واسماء الله تعالى انما تطلق عليه باعتبار النيات التي هي افعال لا بحسب المبادئ التي هي افعال يتم الرحمن والرحيم اما يثنان في المعنى كما قيل او الرحمن ابلغ من الرحيم وهو اما بحسب الكمية او الكيفية (فلي الاول) يقال يارحمن الدنيا ورحيم الآخرة لشمول الاولى بالمؤمن والكافر واختصاص الآخرة بالمؤمن ولان زيادة اليان تدل على زيادة المعنى فان في الرحيم زيادة واحدة وفي الرحمن زيادتان (وعلى الثاني) يقال يارحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم الدنيوية بطيلة وحقيقة بخلاف النعم الاخرية فانها كلها اجسام ثم ما هو المقرر من تقديم الادنى على الاعلى للترقي وان كان يقتضي تقديم المؤخر وتأخير التقديم لكن اختصاص الاول بالله تعالى اوجب تقديمه عليه وقيل الرحمن هو الذي اذا سئل اعطى والرحيم اذا لم يسئل غضب فيثنا الرحيم ابلغ •

﴿ واعلم ﴾ ان البسلة من القرآن انزلت للفصل بين السور ليست جزءاً من الفاتحة ولا من كل سورة وقال الشافعي رحمه الله هي من الفاتحة قولاً واحداً وكذا من غيرها على الصحيح لاجتماعهم على كتابتها في المصاحف مع الامر بتجريد المصاحف وهو اقوى الحجج ولنا ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلوة والسلام كان لا يعرف فصل السور حتى نزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود والحاكم (فان قلت) فينبغي ان يجوز الصلوة بها عند ابي حنيفة رحمه الله (قلت) عدم الجواز لا شبهة الا نأخذ باختلاف العلماء في كونها آية تامة •

ايها الاخوان وايها الخلق اذكركم لطائف ذوقية واكتب لكم  
دقائق شوقية وهي تفسير القامحة للشيخ شمس الدين الجويني رحمه الله عليه  
حيث قال ﴿ قوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اشارة الى الحقيقة الكاملة التي  
لا يحيط بها ادراك مدرك اذ هو في الازل اله وفي الابد اله كان الله ولم يكن معه  
شيء فهو في الازل الله ثم بمرحمته خلق الخلق فهو رحمن اي له رحمة يخلق بها  
ولا يقال لنير مرحن لان غيره لا يخلق شيئاً ثم بعد الخلق بقي المخلوق بالرزق  
ورزقه برحمته فهو رحيم اي له رحمة بها رزق ولهذا جاز ان يقال لنيره رحيم  
لان اجراء الرزق على يد غيره وجرت به عادة هذه الكريمة واذا كان رحمانا  
ورحما خلق ورزق وتمت نعمته فوجب الشكر له والحمد لله فقال (الحمد لله  
رب العالمين) ثم انه تعالى مرة اخرى بدموت الاحياء وفوت الاشياء مخلق  
المكلفين كما كانوا ورزقهم في الآخرة فهو مرة اخرى رحمن ورحيم فقال  
(الرحمن الرحيم) واذ كان الرحمن الرحيم مذكورا نانيا للخلق الثاني يوم المعاد  
والرزق ممدليوم المعاد فهو مالك ذلك اليوم فقال (مالك يوم الدين) واذ اتين  
انه الخالق اولا وتايماً والرازق اولا و آخر افلا عبادة الاله فقال (اياك  
نعبد) واذا كانت نعمته نعمة لا يفي بها الشكر وعظمته عظيمة لا يليق بها عبادة  
الضمفاء لكونه في الديار رب العالمين وفي الآخرة مالك يوم الدين وجب في  
اقامة عبادته الاستمانة به فقال (واياك نستعين) ليكون العبادة كما يرضى بها  
اذ لا يمكننا القيام بأنواع البادات اللائقة بجلاله بقولنا القاصرة وافسانا  
اليسيرة واذا عبدنا واعاننا بقي الوصول اليه والمثولين بيديه ليحصل بها  
الشرف الاقصى ويقطع الحجاب ما بين التراب ورب الارباب ولا يتيسر ذلك  
الا في سلوك طريق فيطلب من الطريق ما هو القويم فيطلب منه ذلك فقال



(اهدنا الصراط المستقيم) ومن اراد الشروع في طريق بيد فلا بد له من طلب رفيق قال (صراط الذين انعمت عليهم) وهم النبيون والصديقون والشهداء والصالحون وهم احسن الرقاء ثم اذا وجد الانسان الطريق وحصل له الرفيق تخاف من قطاع الطريق قال (غير المنضوب عليهم) يعني الذين يقطعون الطريق على السالكين واذا امن من قاطع الطريق بقي خوف الضلال في الطريق وان سلك قوم قديس به عليهم قال (ولا الضالين) والله اعلم \* قلت مما نقل من خطه الشريف \* (والقول) القائم متصبا \*

﴿ البسيط ﴾ ما لا جزء له اصلا كالباري تعالى وهو بسيط حقيق \* وقد يطلق البسيط على ما لا اخر (احدهما) لا يتركب من اجسام مختلفة الطباع بحسب الحس وان تكن مختلفة بحسب نفس الامر فيشتمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كاللحم والعظم فان كل قطرة من الماء وقطعة من اللحم والعظم ماء ولحم وعظم (والثاني) ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة مساويا لكله في الاسم والحدين درج فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة فان القطرة من الماء مثلا جزء مقداري من الماء مساو للكل في الاسم والحدين بخلاف قطعة القلق فانها تسمى برجال افلاك وبخلاف الاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هي العناصر ولا تشاركها في اسمائها وحدودها (والثالث) ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس مساويا للكل في الاسم والحدين درج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة دون الافلاك فان قطرة من الماء مثلا وقطعة من اللحم والعظم مساوية للكل في الاسم والحدين بحسب الحس بخلاف القطعة من القلق فانها بحسب الحس لا تسمى فلكا بل برجالا لا تسمى بحسب الحقيقة \* (والرابع) العرض المنقسم في جهتين وهو

السطح • وقد يطلق على ما هو اقل اجزا من شئ كالقضايا البسيطة بالنسبة الى القضايا المركبة والبسيط بهذا المعنى بسيط اضافي • (والخامس) المبسوط اى المنشور كالارض الواسعة • (والسادس) مجزئ من مجزئ الشجر المختصة بالعرب • هم البسيط الروحاني كالقول والنفوس المجردة والجسماني كالناصر •

﴿ البسيط لا يحدد بالتحديد الحقيقي ﴾ والاقتدي بامام العزى المام مقام الجنس والخاصة مقام الفصل ويحد به حد غير حقيق لان التحديد الحقيقي عبارة عن تركيب الجنس والفصل فلا تصور مما لا جزء له • وقد يحدد بالبسيط اذا كان جزء الآخر واذا لم يكن لا يحد به • والتفصيل ان الماهية بسيطة كانت او مركبة اما جزء الشئ • اولا فالبسيط الذي ليس بجزء كالواجب لا يحد ولا يحد به • والمركب الذي هو جزء محدود يحد به • والبسيط الذي هو جزء لا يحد ولكن يحد به كالجنس العالي • والمركب الذي ليس بجزء بالعكس كالنوع السافل فافهم واحفظ •

﴿ البسيطة ﴾ القضية الموجبة التي يكون منها ما اما ايجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة • واما سلب فقط كقولنا لا شئ من الانسان يحجر بالضرورة • ومقابلها المركبة • والبسائط ثمانية • ضرورية مطلقة • ومشروطة عامة • ووقية مطلقة • ومشتقة مطلقة • ودائمة مطلقة • وعرفية عامة • ومطلقة عامة • وممكنة عامة •

﴿ باب الباء مع السين المجبة ﴾

﴿ البشيع ﴾ بفتح الاول وكسر الثاني كربه الطعم •

﴿ البشارة ﴾ كل خبر صدق يتغير به بشرة الوجه • ويستعمل في الخير والشر

السين لا يحدد بالتحديد الحقيقي

السين

باب الباء مع السين

البشارة

ولكن في الخير اغلب \*

﴿باب الباء مع الصاد المهمة﴾

﴿البصر﴾ قوة مودعة في ملتقى عصبتين ثابتتين من مقدم الدماغ مجوفتين تقاربان حتى يتلاقيا وينقاطا قطعاً صلياً ويصير نجوياً هما واحداه ثم تباعدان الى العيين فذلك التجوف الذي هو في الملتقى اودع فيه القوة الباصرة ويسمى مجمع النور \*

(ثم اعلم) ان ارباب التشريح اختلفوا في كيفية التباعد فقال اكثرهم انه تنفذ النابتة عينا الى الحدقة اليسرى والناتبة سار الى الحدقة اليمنى هكذا فتكونان متقاطعتين ووقال بعضهم تنفذ اليمنى الى اليمنى واليسرى الى اليسرى هكذا لكن مع التقاطع واتحاد التجويفين لان التقاطع يحصل بمرور خط على خط وهو لا يقتضي مرور احد المصبتين على الاخرى كما لا يخفى وتتحقيق الابصار في (الابصار) \*

(والامور) الضارة للقوة الباصرة التي يجب لطالب الصحة اجتنابها ملاقة الدخان والنيار والرياح الحارة والباردة والنظر الى الاجسام الصيقلية البيضاء التي يكون ضوءها غالباً على ضوء العين كالمرآة التي قويت بالشمس والنظر المديد الى شيء من غير حركة الاجفان وكثرة البكاء والنظر الى خطوط دقيقة والنوم الكثير والنوم على الظهر وعلى الامتلاء والاطعمة والاشربة التي ردية الجوهر والاعذية الحارة والمبخرة كالثوم والبصل كثيرا واستعمال الملح كثيرا في الطعام واكل المسكرات والسكر المفرط واذا كان العين كثير الوجع لا يدخل الميل فيها بل يداويها بحل الدواء في اللبن ولا يستعمل على التوالي \*

﴿الباء مع ض وط وع﴾ ﴿٢٥١﴾ ﴿دستور العلماء - ج (١)﴾

باب الباء مع الض

﴿البصيرة﴾ قوة القلب المنور بنور القدس يرى بها حقائق الاشياء وهي التي يسميها الحكماء العاقلة النظرية والقوة القدسية \*

﴿باب الباء مع الضاد المجمة﴾

﴿البضاعة﴾ هي مال يطيه مالكه ر جلا ليكسب ويتنفع بما زاد عليه ثم يرد الى مالكه وقت طلبه \*

﴿باب الباء مع الطاء المهمة﴾

﴿بطلانه اظهر من ان يخفى﴾ مشهور في كلامهم والاعتراض فيه اشهر \* (تقريره) انه لا بد من اشتراك المفضل والمفضل عليه في اصل الفعل فيلزم ان يكون الخفي ظاهرا وهذا غير ظاهر كما لا يخفى \* (والجواب) ان المعنى ان بطلانه اظهر من مفهوم الخفاء الظاهر على كل واحد او بطلانه اظهر من كل مخفي فلا خفاء في بطلانه من وجهه والالكان اظهر من نفسه وقال بمض الفضلاء ان كلمة (من) في قولهم اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى متعلق بالتباعد المضمن والمقصود انه اظهر بحيث لا يطرؤه الخفاء واكثر بحيث لا يضبطه الاحصاء \* ﴿البطلان﴾ في العبادات عدم سقوط القضاء بفعل وفي عقود المعاملات تخلف الاحكام عنها وخروجهما عن كونها اسبابا مفيدة لاحكام على مقابلة الصحة \*

باب الباء مع الضاد

بطلانه اظهر من ان يخفى

باب الباء مع العين

﴿باب الباء مع العين المهمة﴾

﴿البث﴾ والمعادو الخسر بمعنى واحد وهو ان يمت الله تعالى الموتى من القبور بان يجمع اجزاءهم الاصلية ويعيد الارواح اليها وهو حق عندنا بالنقل عن الخبر الصادق \* وانكره الفلاسفة بناء على امتناع اعادة المدوم بينه \* ودلائل التبريقين مع اثبات حقيقته وبطلان ما ذهب اليه الفلاسفة في كتب الكلام \*

باب الباء مع الضاد

باب الباء مع الضاد

باب الباء مع العين

وفي شرح المقامد يزعم الفلاسفة الطبيعيون الذين لا يستبهم في الملة ولا في الفلسفة لا مادلا لآسان اصلا زعمانهم انه هذا الهيكل المخصوص بآله من الزاج والقوى والاعراض وان ذلك يفنى بالموت وزوال الحياة ولا يبقى الا المواد العنصرية المتفرقة وانه لا اعادة للمندوم وفي هذا تكذيب للعقل على ما رآه المحققون من اهل الفلسفة حيث ذهبوا الى المادالروحاني وللشروع على ما تقرره المحققون من اهل الملة حيث ذهبوا الى الماد الجسائي وتوقف به جالينوس في امر الماد لتردده في ان النفس هو المزاج فيفنى بالموت فلا يصادم جوهر باق بعد الموت فيكون له الماد \*

(واتفق) المحققون من الفلاسفة والمليين على حقية الماد واختلافها في كفيته \* (فذهب) جمهور المسلمين النافين للنفس الناطقة الى انه جسماني فقط لان الروح عندم جسم حار في البدن سريان النار في الصم والماء في الورد (وذهب) الفلاسفة الى انه روحاني فقط لان البدن ينعم بصوره واعراضه فلا يصادم والنفس جوهر مجرد باق لا سبيل اليه للقضاء فيعود الى عالم المجرىات بقطع المتعلقات فالمدع عدم لا يتوقف على وقوع القيامة بل اذامات الانسان يعود النفس الى عالم المجرىات فالقيامة هي الموت وهذا كما هو المشهور من مات فقد قامت قيامته وبه يقول جمهور النصاري والتناسخية (وقال الامام الرازي) الا ان الفرق ان المسلمين يقولون بحدوث الارواح ووردها الى الابدان لاني هذا العالم بل في الآخرة والتناسخية يقدمها ووردها اليها في هذا العالم وينكرون الآخرة والجنة والنار \*

﴿ البمد ﴾ لا امتداد موهوما ووجوده لان في البمد اختلافا فانه موهوم اى لا شئ محض عند المتكلمين النافين للمقدار وموجود عند الحكماء القائلين

وجود القدار. ثم للبعد عند الحكماء القائلين بوجود الخلاء نوعان. (أحدهما) الامتداد القائم بالجسم التليسي (وثانيهما) الامتداد المجرد عن المادة القائم بنفسه بحيث لو لم يشغله الجسم لكان خلاء وهو البعد الذي يشغله الجسم. والخلاء وان كثرا طلاقه على المكان الخالي عن الشاغل لكن قد يطلق على هذا المعنى أيضاً وهم قائلون بوجود المقدار اذا القيام أعما يتصور فيه (وأما عند الحكماء) النافين للخلاء فليبعد عن عدم النوع الاول فقط اعني الامتداد القائم بالجسم وهم يخفون وجود البعد المجرد عن المادة وأما تعريف البعد الموهوم الذي لا شيء محض عند المتكلمين فيعرف بالقياس على المذكور بان قال البعد امتداد موهوم مفروض في الجسم اوفى نفسه صالح لان يشغله الجسم وينطبق عليه بعده الموهوم. وقد يطلق البعدين الشيئين على اتصاف الخطوط والواصلات بينهما.

﴿باب الباء مع النين المعجمة﴾

﴿بنداد﴾ بلدة كبيرة وقعة كريمة عمرها ابو جعفر منصور بن علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم في سنة خمس واربعين ومائة. (ووجه تسميتها) انه كان في نواحيها روضة يقال لها باغ داد. وقيل ان (بغ) اسم صنم كان الكافرون يعبدون. و(داد) العطية والانعام فبني بنداد عطية الصنم. وفي السير ان المنصور لما وضع الحجر الاول قال بسم الله والمحمد لله له الارض ورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين.

﴿البغنة﴾ بقية الطعام في الصوم قال النبي عليه الصلوة والسلام من اكل البغنة وقذف الغرغرة واستعمل الخشبين امن من الشوس واللوص والملوص واطلب كل لغة في موضعها.

﴿البنى﴾ المشى على غير الطريق الحق.

﴿بنداد عمرها ابو جعفر منصور﴾

﴿باب الباء مع النين﴾

﴿البنية﴾

﴿البنى﴾

﴿البناية﴾ جمع الباغي كالمصاة جمع العاصي \* وقدم تفسير هافي (الباغي) \*  
 ﴿البناء﴾ بفتح الاوّل وتشديد التاني فقال من البني بمعنى الظلم وبمعنى الزنا \*  
 وفي عرف الناس البناء المُنْحَن \* وفي شرح الوفاة البناء من شتم العوام يتقنون  
 به فلا يعرفون ما يقولون ولهذا يعزروه \*

﴿ باب الباء مع القاف ﴾

البقاء) باقي ما ندنو ما هو في اصطلاح ارباب السلوك في (الولاية)  
 ان شاء الله تعالى

باب الباء مع الكاف

• البكر • بالكسر وسكون الثاني هي المرأة التي لم توطأ قط وقيل لها  
التيب • والبيكر والييب يقمان على الذكر والانثى • وقيل في معرفة البكارة  
والثيابة ان تمسح بيضة الحامة اذ اطبخت وقشرت فادخلت في القرج  
فاذا دخلت بلا عنف يستدل على ثيابتها والا فلي انها بكر • وقيل يومر بالبول  
عند حائط فان ضربت البول على وجه الحائط يستدل على بكرتها وان سال  
على فغدها يستدل على انها ثيب •

﴿البكاء﴾ كثير ما يعرض للحزن وقديس السور والفارق بينهما امران (احدهما) الحالة (والثاني) الدمع فان دمع الحزن حار ودمع السور بارد كما سيجي في (الدمع) ان شاء الله تعالى \* وللبكاء تأثير عجيب في اجابة الدعاء ونظر الباري عز شانه بالكرم والرحمة والشفقة \* نعم ما قال الصائب رحمه الله \*

کریه اطفال آردخون مادر را بجوش

محرومت را نظری چشم نمناک است و بس

والبيكاء لازم للعاشق \* نعم ماقال الناظم

نوگو فتاریم و ما را گریه کردن لازم است • نو نهالی را که بتانند آتش میدهند

﴿ باب الباب مع اللام ﴾

﴿ البلوغ ﴾ في اللغة الوصول • وفي الشرع انتهاء أحد الصغر في الإنسان ليحكم عليه الشارع بالتكاليف الشرعية ويرفع حجه عن التصرفات • والبلوغ في الغلام والجارية بالانزال فحب • لكنه لما كان امرا مخفيا جعل علاماته بمنزلة ولهذا قالوا بلوغ الغلام بالاحتلام مع الماء والاحبال والانزال والاخفى يتم عليه ثمان عشرة سنة • وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام بالماء والحبل والاخفى يتم عليها سبع عشرة سنة • وبقي بالبلوغ فيها خمس عشرة سنة • وادنى المدة في حقه اثنا عشرة سنة • وفي حقها تسع سنين • فانزاهها وقاربا بالحلم وقالوا بلوغا صدقا واحكامهما احكام البالغين • يقال رهقه اي دنا وقرب منه •

﴿ البلاغة ﴾ في القاموس والتاج بلغ الرجل بلاغة اذا كان تبلغ بعبارة كنه مراده • على وزن كرم • وهي في اللغة منبى عن الوصول والانتهاء • (وعند) ارباب المعاني البلاغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته • والبلاغة في التكلم ملكة تقتربها على تأليف كلام بليغ — والفرد لا يوصف بالبلاغة بخلاف الفصاحة واكثر اطلاق الفصاحة على تلك المطابقة •

﴿ بلي ﴾ من حروف الايجاب • والفرق بينه وبين نعم ان بلي مختصة بايجاب اي تقيض النفي المتقدم فيجمله ايجابا سوا • كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام مثل بلي في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام • او مقرونا به كقوله تعالى الست بر بكم قالوا بلي • ونعم يقرر مضمون ما سبقها استفهاما كان او خبرا مثبتا كان او منفيا فاذا قيل نعم في جواب الست بر بكم يكون كفرا •



﴿باب الباء مع النون﴾

﴿البنث﴾ مشهورة ودفن البنات من المكرمات او من المقتنيات اشهر

قال الباخرزي • ﴿شعر﴾

القبر اخفى ستره للبنات • ودفعها روى من المكرمات

امارأت الله سبحانه • قد وضع النفس بحجب البنات

﴿بنث مخاض﴾ هي التي من جنس الابل استكملت سنة ودخلت

في الثانية والمخاض وجع الولادة وانما سميت به لان امها صارت ذات

مخاض باخرى •

﴿بنث لبون﴾ هي التي من جنس الابل استكملت ستين ودخلت في الثالثة

وانما سميت به لان امها صارت ذات لبون باخرى •

﴿بنطاسيا﴾ بتقديم الباء الموحدة وكسرها وسكون النون وكسر السين

وقفع الياء لغة يونانية بمعنى لوح النفس اسم للحص المشترك في تلك

اللغة فيها •

﴿البنابة﴾ اصحاب بنان بن سميان التميمي قالوا ان الله تعالى على صورة

الانسان وروح الله حلت في علي ثم في ابنه محمد بن الحنفية ثم في ابنه هاشم

ثم في بنان •

﴿بنو الاعيان﴾ هم الاخوة والاخوات لاب وام • والاضافة بيانية وانما

سموا بذلك لشرفهم فان اعيان القوم خيارهم •

﴿بنو الملأ﴾ هم الذين لاب وامهاتهم مختلفة اذ الملة بالفتح وتشديد اللام

الضرة وهي في الاصل المرة من المثل وهو الشرب الثاني كان الاب نهل من

الاولى وعمل من الثانية يعني نخستين شراب خور دازاولى ونشسته شدو بار دوم

باب الباء مع النون  
البنث  
بنث لبون  
بنطاسيا  
البنابة  
بنو الاعيان  
بنو الملأ

شراب خور داز نايه و الهل شراب خور دن و شنه شدن و الطل و المل دو بار شراب خور دن و دوم بار سیراب شدن

﴿ بنو الاخياف ﴾ هم اولاد الام و انما سمو بذلك لان الخيف هو القرس الذي يكون احد عينيه ازرق والاخرى اسوده و اختلاف العينين بان يكون احدهما ازرق والاخرى اسوده فتشبهوا بذوى الاخياف لكونهم من آباء شتى لكنه عبر عنهم بنفس الخيف مبالغة فالأضافة من قيل اضافة المشبه الى المشبه به \* (واعلم) ان في هذه الاسامي الثلاثة تغليب الذكور على الاناث \* ﴿ البهرجة ﴾ بالكسر الدرام التي يرد بها التجار

### ﴿ باب الباء مع الواو ﴾

﴿ البون ﴾ بالضم وفتح مسافة ما بين الشيتين و منه قولهم و بينهما بون بيده ﴿ ف (٢٧) ﴾

### ﴿ باب الباء مع الياء ﴾

﴿ البيان ﴾ في اللغة الاظهار و عند بعض اصحاب الاصول عبارة عن اظهار المراد للمخاطب منفصلاً عما يستتر به وهو الصحيح وهو قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل \* (وعلم البيان) علم يعرف به اراد المعنى الواحد المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق اي راكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه \* (والفرق) بين التاويل والبيان ان التاويل ما يدكر في كلام لا يفهم منه معنى محصل في اول الوهلة ليفهم المراد والبيان ما يدكر فيها يفهم ذلك بنوع خفاء بالنسبة الى البعض \* (واعلم) ان اقسام البيان في كتب الاصول سبعة - بيان تقرير - بيان تفسير - بيان تغيير - بيان تبديل - بيان ضرورة - بيان حال - بيان عطف - و اضافة البيان الى

﴿ بياض ﴾

﴿ بياض ﴾

﴿ ف (٢٧) ﴾

﴿ باب الباء مع الياء ﴾

﴿ التريق بين التاويل والبيان ﴾

بيان النفي  
بيان التثنية  
بيان التثنية  
بيان التثنية

التقرير واخواته سوى الضرورة من قبيل اضافة الجنس الى نوعه كعلم اي بيان  
تقرير \* واما اضافة البيان الى الضرورة فن قبيل اضافة الشيء الى سببه  
اي بيان يحصل بالضرورة \*

﴿ واما بيان التقرير ﴾ فهو تثبيت الكلام وتقريره على وجه لا يحتمل المجاز  
والخصوص بمعنى ان كل حقيقة وعام وان وقعا على منهاهما الحقيقي والمبوم  
لكم بما يحتملان بعيدا ان يحتملا على المجاز والخصوص فاذا كدا الحقيقة بما يقطع  
احتمال المجاز والعام بقطع احتمال الخصوص كان بيانها تقرير ان المقصود هو  
المعنى الحقيقي الظاهر او الشدول مثل قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه \* فان  
الطير ان الحقيقي يكون بالجناح ولكن يحتمل ان يراد الطير ان مجازا كما يقال  
فلان يطير بهمته فلما كده تعالى بقوله يطير بجناحه دفع الوم \* وهكذا قوله  
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون \* فاللائكة عام عندهم يحتمل ان يراد بهم  
بعضهم فقطع هذا الاحتمال اكده بكلهم اجمعون \*

﴿ واما بيان التفسير ﴾ فهو تبين المعنى او المشترك النير الظاهر المراد مثلا  
وبارة اخرى هو بيان ما فيه خفاء من المشترك او المعنى او الخفى كقوله تعالى  
اقموا الصلوة وآوا الزكوة \* فان الصلوة بمحل في حق المصل فحق البيان  
بالسنة وكذا الزكوة بمحل في حق النصاب او المقدار فحق البيان بالسنة \*

﴿ واما بيان التثنية ﴾ فهو صرف اللفظ عن ظاهر معناه وهو موجب الحقيقي  
الى بعض الاحتمالات نحو التطبيق والاستثناء والتخصيص \* وانما سمي بيان  
تثنية لانه من وجه بيان ومن وجه تبيين ما به بيان فلاجل انه يبين ان المراد  
محمل اللفظ واما انه تبيين فلانه صرف اللفظ عن موجب الظاهر \* تاله انت حر  
ان دخلت الدارقان مقتضى انت حر نزول المتق في الحال فانه انما يجاب المتق

وعله والمعلول لا ينفك عن عله فمطلق المتق بالشرط تأخر وجود المتق الى زمان وجود الشرط فحصل به لموجب قوله انت حر فهو بيان تغيير له  
وهكذا الاستثناء نحو قوله علي الف درهم فان موجهه الالف بتماسه فلما استثنى بقوله الامانة تغير موجهه من التام الى البعض \*

﴿ واما بيان التبديل ﴾ فهو النسخ وهو بيان مدة الحكم الذي كان معلوما عند الله وكان تبديلا في حقا وبيانا لتحقيقا في حق الشارع كالقتل فانه بيان لا انتهاء الاجل لان المقتول ميت لا جله في حق صاحب الشرع لانه عالم عواقب الامور واجله معلوم عند الله وفي حق القاتل تغير وتبديل لارتكابه فعلا منها حتى يستوجب به القصاص \*

﴿ واما بيان الضرورة ﴾ فهو البيان الذي يحصل بغير ما وضع له في الاصل اذ الموضوع له النطق وهذا يقع بالسكوت الذي هو ضده مثل سكوت المولى عن النهي حين يرى عبده يبيع ويشترى فانه يجمل اذ ناله في التجارة ضرورة دفع الضرر عن من يمامله فان الناس يستدلون بسكونه على اذنه فلو لم يجمل اذنا لكان اضرارهم وهو ممنوع وكافي قوله تعالى وورثه ابوا فلامه الثالث فانه تعالى لما قال وورثه ابوا علم انهما مشتركان في كل الميراث ثم قال فلامه الثالث وورثه ابوا وسكت كان ذلك بيانا كالمقصود عليه لما ان الباقي للاب وعلى هذا مسألة المضاربة فانه اذا بين رب المال نصيبه من الربح ولم يبين نصيب المضارب وسكت صح المضاربة لان مقتضى المضاربة المشاركة في الربح فبيان نصيب احدهما والسكوت عن بيان نصيب الآخر يفهم نصيب الآخر فكان نصيب الآخر منطوقا به وهكذا بالعكس \*  
﴿ واما بيان الحال ﴾ فهو الذي يكون بدلالة حال التكلم كالسكوت وغيره

﴿ بيان التبديل ﴾

﴿ بيان الضرورة ﴾

﴿ بيان الحال ﴾

كما اذا قال احد قولاً او فعل فلامثل المعاملات التي فيما بينهم فلم يمتنع عن ذلك بل اقرم وسكت او حدم وحسنهم فبدل سكونه مثلاً على أنها مباح في الشرع اذ لا يتم على الشارع الاقرار والاصرار والتحسين والتعديد على محذور منكور كما وقع في الحديث الساكت شيطان اخرس وهكذا اذا علم الشفيع بيع الدار المشفوعة ببدان يعلم او صاروكيلا لطلب الحقوق من البائع او المشتري فبدل سكونه مع القدرة على الطلب على انه راض بتركه •

﴿واما بيان المطف﴾ فهو ان يطف المكيل والموزون على جملة بجملة كقولك مائة وقفيز حنطة يعني ان المطفوف عليه والمطفوف من جنس واحد •  
﴿الين﴾ بفتح الاول وتشديد الثاني لانه الظاهر كمال الظهور وان اردت مصطلح ارباب المنطق فارجع الى (اللازم) •

﴿الين ين﴾ يعني درميان درميان وهو في اصطلاح الصرف عبارة عن ان يتلفظ الهمزة بين خرجها وخرج الحرف الذي يناسب حركتها يعني ان كانت الهمزة مفتوحة فان يتلفظ ين خرجها وخرج الالف وان كانت مضمومة فيين خرجها وين خرج الواو وان كانت مكسورة فيين خرجها وين خرج الياء مثل سال تساوا ولا ومسائل • وهذا هو الين بين المشهور وغير المشهور ان يتلفظ بين الهمزة وبين حرف حركتها كما تقول سؤل بين الهمزة والواو وقد يبر منذهب اهل السنة بالين بين لانه بين الجبر المحض والاختيار المحض كما سيجي في (الجبر) ان شاء الله تعالى •

﴿الينات﴾ الواضحات وعند ارباب التاريخ والتسمية الحروف التي سوى الحروف الاول من اسماء حروف التهجى من الكلمة •  
ثم الناظم رحمه الله

از مهر علی کسی که یاد عرفان • نامش همه دم نقش کند بر دل و جان  
 این نکته طرفه بین که ارباب کمال • یابند ز بینات نامش ایملد  
 ع - سی - ن - ل - س - م - ی - ا - يحصل من اجماع الكل الايمان •  
 ﴿البيع﴾ لغة مطلق المبادلة • وشرعا مبادلة المال المتقوم بالمال المتقوم بالتراضي  
 (وهذا) تمر يف للبيع الصحيح يعني لا بد فيه من قيد التقوم في جانبي البيع  
 والتمن • وقيد التراضي من الجانبين ليخرج البيع الباطل والقاسد •  
 ومن اراد تمر يف بحيث يسم الصحيح والقاسد ما فاخذ التقوم في جانب  
 البيع ليخرج الباطل • ومن ترك قيد التراضي فيكون شاملا لبيع  
 المكر • ايضا •

﴿معلم﴾ ان المراد بالمال الاول الثمن والثاني الثمن • والمبادلة اعطاء مثل  
 ما اخذ فالبيع اعطاء الثمن واخذ الثمن • وقال على الشراء وهو اعطاء الثمن  
 واخذ الثمن • وهو يتعدى الى مفعولين بنفسه او الى الثاني عن كافي الاساس  
 والمغرب نحو بعت زيدا فرسا • وبعت فرسا كمن زده • ومندخل كلمة من هو  
 المشتري ظاهرا كخبر او مضمر نحو بعت فرسا كمنه • وفي بعض شروح  
 مختصر الوقاية ان البيع هو كالشراء من الاضداد الا ان المذهب في اخراج المبيع  
 عن الملك والشراء في اخراج الثمن عنه • وكل من الصحيح والقاسد  
 والباطل والمتقوم وغير المتقوم والتمن في علمه •

﴿بيع الحر﴾ لا يجوز الا ان يجز عن اداء مال وجب في ذمته وهو مضطر  
 او وقع في مهلكة لا يرى قناه حياته الا ان يبيع نفسه او في خمسة نحل له  
 الجيفة ثمنه اولى من الجيفة لان الناس كانوا يبيعون انفسهم في زمان  
 يوسف عليه السلام وم مضطرون لاجل القحط كذا في تمار خاني قلا

من المحيط (١) •

﴿بيع العينية﴾ هو ان يستقرض رجل من تاجر شيئا فلا يقرضه بل يعطيه  
عينا ويبيع من المستقرض بأكثر من القيمة • وانما سمي هذا البيع بالعينية لان  
فيه امر اضاعن الدين الى العين •

﴿بيع النور﴾ البيع الذي فيه خطر افساخه بهلاك المبيع •

﴿بيع التلعية بين الصلايين﴾ في (الفي) ان شاء الله تعالى •

﴿البيت﴾ (في الدار) ان شاء الله تعالى •

﴿البيت المتيق﴾ الكعبة وأعماسيت به السلامها من عيب الرق لانه  
لم يملكها ملك من الملوك • وسعي ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه عتيقا  
لما صر في احواله •

﴿بينا وبيننا﴾ (اعلم) ان بين مصدر بمعنى التراق فني جلست ينكما جلست  
مكان فراقكما ومنى جلست بين خروجك ودخولك جلست زمان فراقهما  
وهو لازم الاضافة الى المفرد وحيد يكون مستعملا في المكان والزمان  
كما ذكرناه • واذا قصد اضافته الى الجملة اشبهت القنعة فتولدت الالف  
ليكون دليلا على عدم اقتضائه للمضاف اليه لانها انما تأتي للوقف او زبدت  
ما لكافة الزائدة في آخره لانها تكف وتمنع المتقضي عن الاقتضاء والمضاف  
الى الجملة مضاف الى مضمونها فكانه مقطوع عن المضاف اليه وغير مقتض له  
وحين هذا الاشباع او الكف لا يكون الا من الظروف الزمانية دون  
المكانية • وفي بينا وبيننا معنى المجازاة اي معنى الشرط وهو تطبيق امر باخر •

(١) قال صاحب كشف الظنون جمع فيه مسائل المحيط البرهاني وغيره • هو

ليدهان الدين محمود درهان الاثمة المحتفى رحمه الله ١٢ هـ ريف الدين

بيع العينية

بيع النور

البيت المتيق

بينا وبيننا

بيع التلعية  
البيت

وقال صاحب الباب انهم لازمتنا الاضافة الى الجملة الاسمية ولما كان فيهما معنى المجازاة فلا بد لهما من الجواب و لكونهما من الظروف لا بد لهما من العامل والمامل فيهما الما جوابها او معنى المفاجاة •

﴿ وتفصيل ﴾ هذا الاجمال ان جوابها لا يخلو من ان يكون مجردا عن كلمتي المفاجاة اعني (اذ) و (اذا) و (اولا) (فعل الاول) المامل فيها هو جوابها لعدم المانع كما في قول الاصمعي • فينا نحن رقبه انا • اي قاتنا بين اوقات نحن رقبه (وعلى الثاني) المامل فيها معنى المفاجاة المقصود من (اذا) و (اذا) كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بنا رجل يسوق بقره قد حمل عليها اذا التفتت البقرة اليه وقالت اني لم اخلق لهذا بل انما خلقت للحرث فقال الناس سبحان الله بقره تكلم • وقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آمنت بهذا انتهى •

فكلمة (بين) في هذا الحديث الشريف بالف الاشباع مضافة الى الجملة الاسمية وهي رجل يسوق بقره قد حمل عليها وفيها معنى المجازاة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذ التفتت بقره جوابها والعامل فيها معنى المفاجاة فمعنى قوله بنا رجل يسوق بقره اذ التفتت بقره اليه فاجأ الثفات البقرة بين اوقات رجل يسوق بقره (فان قيل) ان الجواب اذا لم يكن مجردا عن كلمة المفاجاة لا يكون حلا في بينا وبيننا (قلنا) جوابها حيث قد يكون مجردا و باضافة (اذا) اليها وما في صلة المضاف اليه لا يتقدم على المضاف

( اعلم ) ان هذه قصة سمعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الملك فحكاهما عليه السلام عند الناس ثم لما قال الناس متعجبين بقره تكلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم آمنت بهذا اي صدقت الملك فيما سمعت منه من تكلم البقرة • و (تكلم) صيغة مضارع من باب النفل يحذف احدى التائين هكذا في حواشي



صاحب الخيالات اللطيفة

﴿ اليد ﴾ مثل النير ولا يحى الا في المتقطع مضافا الى (ان) وصلتها قال عليه الصلوة والسلام انا افصح العرب بيدانى من قرش \* ويجوز ان يقال بناو \* لاضافته الى (ان) وان قال انه واقع موقع المنسوب في الاستثناء المتقطع كذا في الرضي \* وبالكسر شجرة لا عمر لها وهي على سبعة عشر قميا مثل كراهه يد — ويد مجنون — ومثك يد — ويد موش — ويد طبري — وغيرها \*

وايضاً اسم كتاب كفار الهند فاهم يتقدمون انه كلام الله تعالى ويقولون انه في الاصل واحد مشتمل على اربعة دقائر ولهذا اشهر فيما بينهم چهار يد \* (الاول) سام يد (والثاني) ركه يد (والثالث) يجريد (والرابع) انرون يد (وفي الثلاثة الاول) الاوامر والنواهي والوعد والوعيد وسائر احكام شرائعهم الباطلة \* وفي النصف الاول من الرابع ايضاً احكامهم وفي النصف الاخير منه بيان اوصاف نبينا محمد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وتفصيل الكلمة الطيبة واحكام التسمية المحمدية والطريقة النبوية على صاحبها الصلوة والسلام \* ﴿ الليثونة ﴾ ان يخلى بين الزوجة وزوجها في منزله \*

﴿ باب التاء مع الالف ﴾

﴿ التاويل ﴾ في اللغة الترجيع وفي الشرع صرف الالبقة عن معناها الظاهر الى معنى يحتمله اذا كان المحتمل الذي يراه مواثيق الكتاب والسنة مثل قوله تعالى يخرج الحي من الميت \* ان اراد اخراج الطير من البيضة كان تفسيره \* وان اراد به اخراج المؤمن من الكافر او العالم من الجاهل كان تأويله ثم تفصيله

سيجي في تفسير (التفسير) ان شاء الله تعالى وبيان الفرق بينه وبين البيان مرفي بيان (البيان) بفضل الله الملك المنان.

﴿ التامع ﴾ ضد الناقص والاسم التام قدم ذكره. والكلام التام عند الحاجة في باب الاستثناء في (الموجب) ان شاء الله تعالى. والتام في حرف الحساب هو العدد الذي ساوى اجزائه المادة ويسمى مساوياً ايضاً. وتفصيله ان العدد المنطق ان ساوى اجزائه المادة فقام اي تام الاجزاء او نقص عن اجزائها المادة فزاد اي زائد الاجزاء. وازاد على اجزائه المادة فناقص اي ناقص الاجزاء. فتوصيف ذلك بهذه الاوصاف انما هو باعتبار الاجزاء من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه. (وتوضيحه) ان العدد المنطق على ثلاثة اقسام (زائد) وهو ما يكون جملة اجزائه زائدة عليه كاثني عشر فان له اربعة اجزاء النصف - والثالث - والرابع - والسادس - فيكون جملة اجزائه خمسة عشر. فقد زادت الاجزاء عليه. و(ناقص) وهو ما يكون جملة اجزائه ناقصة عنه كالاربعة استفان لها جزئين نصف ورابع وجملة اثنان فقد نقص جملة اجزائه عنه. و(تام) اي مساو وهو ما يساويه اجزائه كالستة فان لها ثلاثة اجزاء النصف - والثالث - والسادس - والمجموع ستة. والمد تشديد الدال المهمة الاقناء والمراد بالاجزاء المادة اي القضية الكسور المطلقة لا المضافة ولا المتكررة فلا يتبر واحد من اثني عشر مثلاً ولا يتبر الثلثان او سدسان مثلاً فلا يرادنا اناسلم ان اجزاء الستة ما ذكرت فقط بل نصفان وثلثان وسدسان ايضاً. فلي هذا يخرج الستة من المساوي ويدخل في الزائد بل ينحصر المدد في الزائد كما لا يخفى.

(قال جلال العلماء رحمه الله) في الانموذج المدد (امام) وهو ما يكون جميع

كسوره مساوية كالسته فان اجزاءها وهي السدس — والثالث — والنصف مساوية لها. واما زائد كاثني عشر فان اجزاءه تزيد عليه. (واما ناقص) وهو ما اجزاءه اقل منه كسبعة مثلاً فان جزءه اليس الا السبع. وقد نظمت قاعدة في تحصيل المدد التام.

چو باشد فرد اول ضيف زوج الزوج كم واحد  
بود مضروب ايشان نام ورنه زائد ناقص

ومعناه انه لو خذ الزوج وهو زوج الفرد سوى الواحد وبمباراة اخرى عدد لا يمدد عند فرد وهو ما ينبغي على ان الواحد ليس بمدد كالآتين في المثال المذكور ويضف حتى يصير اربعة ويسقط منه واحد حتى يصير ثلاثة وهو فرد اول لانه فرد لا يمدد سوى الواحد عند آخر وهو المراد بالعدد الاول في ضرب الثلاثة في الآتين الذي هو زوج الزوج يصير ستة وهي عدد تام. وكذا الاربعة فضمنه حتى يصير ثمانية واسقط منها واحداً فصار سبعة وهو فرد اول اما كونه فرداً فلا لانه لا ينقسم الى قسمين متساويين واما كونه اولاً فلا لانه لا يمدد سوى الواحد فحضر به في الاربعة تصير ثمانية وعشرين وهو عدد تام ايضاً.

(ومن خواص العدد التام) انه لا يوجد في كل مرتبة من الآحاد والعشرات وما فوقها الا واحد مثلاً لا يوجد في مرتبة الاحاد الا الستة وفي مرتبة العشرات الا الثمانية والعشرون وقس عليه واستخرج بهذه القاعدة المدد التام في المراتب الاخرى. (والتام) عند ارباب البديع من المحسنات اللفظية وقسم من الجناس وهو تشابه اللفظين في التلظيع انما هما في انواع الحروف وفي اعدادها وفي هياكلها وترتيبها فان كان اللفظان المنفكان من نوع واحد كالسمين او فطين او حرفين سمي متماثلان نحو يوم يقوم الساعة يقسم الحجر مون ما لبثوا غير ساعة.

وان كان من نوعين اى من اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي  
مستوفى كقول ابي تمام \*

مامات من كرم الزمان فانه \* يحى لدى يحيى بن عبدالله  
وكلمة (من) زائدة وان كان احد لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي  
جناس التركيب فان افق لفظا التجنيس اللذان احدهما مفرد والاخر مركب  
في الخط خص هذا النوع من الجناس المركب باسم التشابه كقول ابي القتبح  
البتى \*

اذا ملك لم يكن ذاهبه \* قدعه فدولته ذاهبه  
كلمة (اذا) حرف شرط و (ملك) فاعل فعل مضارع يفسر ما فعل المذكور بعده  
وهو (لم يكن) اى اذا لم يكن سلطان صاحب هبة قدع ذلك السلطان لان دولته  
صاحبة ذهاب وغير باقية واقسام الاختلاف بل سائر اقسام الجناس في  
كتب البديع \*

﴿ التالي ﴾ المتأخر عن الشيء لانه من التأخر وهو التأخر ولذا تسمى الجملة الجزائية  
من الشرطية تأليا لتأخره وتأخره عن الجزء الاول منها اعني المقدم وهو الشرط \*

﴿ التأخر ﴾ يعلم حقيقته واقسامه بالقياس على التقدم  
﴿ التأخير ﴾ نقل الشيء من مكانه الى ما بعده وهو معنوي ولفظي على قياس  
التقديم فانظر اليه قس التأخير عليه \*

﴿ التأول ﴾ طلب ما لشيء ثم (الآل) امام مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول  
اى طلب ما يؤول اليه الشيء من باب الحذف والايصال واسم مكان اى طلب  
الموضع الذي يؤول اليه الشيء اى يرجع وهذا حاصل ما ذكره سعد الملة والدين  
التفتازاني رحمه الله في المطول في المجاز العقلي بقوله وحقيقة قولك يا ولت الشيء

﴿ التالي ﴾

﴿ التأخر ﴾

﴿ التأول ﴾

﴿ التأخير ﴾

انك تطليت مايؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل اى من حيث العقل انتهى • والمرجع كالمالك في الاحمالين المذكورين فاحفظ فانه ينمك هناك •

( واعلم ) ان ما ذكرنا على تقدير عطف قوله او الموضع على قوله مايؤول اليه واما اذا عطف على قوله الحقيقة فيتحقق كلام الفاضل التفتازاني رحمه الله ان التأول في المجاز العقلي هو طلب مايؤول اليه الاسناد سواء كان حقيقة او موضوعا يرجع اليه ذلك الاسناد من جهة العقل اذ لا يكون تأول كل اسناد في المجاز العقلي طلب حقيقته بل قد يكون كما في انبت الربيع البقل فان التأول فيه طلب حقيقته وهو اسناد الانبات الى ما هو له اى انبت الله البقل في الربيع وقد لا يكون • وهذا اذا لم يكن لذلك الاسناد حقيقة فيكون هنالك طلب مايؤول اليه الاسناد من جهة العقل كما في افسمنى يلدك حتى عليك اى قدمت يلدك لحقلى عليك فانه لا حقيقة لهذا المجاز العقلي لعدم الفاصل للاقدام لانه موهوم لكن له محل وهو التقديم للحق •

﴿ التاج ﴾ في ( التواضع ) ان شاء الله تعالى •

﴿ التاج ﴾ اسم لفرق الجن •

﴿ التاكيد والتوكيد ﴾ عند الحاجة تابع يقرر عند السامع كون المتبوع منسوباً او منسوباً اليه اى يحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير • او يقرر عنده شمول المتبوع لافراده او لاجزائه مثل جاءني زيد زيد وجاءني زيد نفسه وجاءني القوم كلم او اشترت المبدك •

﴿ التأنيس ﴾ افاضة معنى آخر لم يكن حاصل قبله وهو خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة •

﴿ التاج ﴾

﴿ التاكيد والتوكيد ﴾

﴿ التأنيس ﴾

﴿ تاء التانيث ﴾ هي الموقوف عليها \*

﴿ التالف ﴾ مطاوعة \*

﴿ التاليف ﴾ هو جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان لبعض اجزائه نسبة الى بعض بالتقدم والتأخرام لافهواهم من الترتيب الذي هو وضع كل شي في مرتبته \*

﴿ تأكيد المدح بما يشبه الذم ﴾ وهو على نوعين (افضلها) ان يستثنى من صفة يذم بها: نية عن الشيء صفة يمدح بها ذلك الشيء بتقدير دخول صفة المدح في صفة الذم كقول النابغة \*

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم \* بين فلول من قراع الكتاب

يعني لا عيب فيهم اصلا غير ان في سيوفهم فلول اي كسور من مضاربة الجيوش \* فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات كسور اي منكسرة على دخول انكسار السيف في العيب (والفلول) بالضم جمع فل يعني رخنه كارد وشمشير (والكتاب) جمع كتيبة وهو الجيش (والثاني) ان ثبت لشيء صفة مدح وبذ كر عيب ذلك الا بات اداة استثناء يلها صفة مدح اخرى لذلك الشيء كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انا افصح العرب يداني من قرش \* والاستثناء في كلا النوعين منقطع لكن في النوع الاول متصل فرضي لترض دخول المستثنى في المستثنى منه \*

(واعلم) ان تسمية هذين الضربين تأكيد المدح بما يشبه الذم بالنظر الى الاغلب والاقصد يكونان في غير المدح والذم كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباءكم من النساء الا ما قد سلف \* يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن \* والترض هو المبالغة

﴿ التالف ﴾

﴿ تاء التانيث ﴾ ﴿ التاليف ﴾

﴿ تأكيد المدح بما يشبه الذم ﴾

نا كيد الهم بما يشبه المدح  
التأديب  
باب التاء مع الباء  
ن التباين

في تحريمه ولذا سموه بمضهم (نا كيد الشيء بما يشبه تقيضه) ومن اراد وجه  
التاكيد وافضلية الضرب الاول فليرجع الى المطول •

﴿ نا كيد الهم بما يشبه المدح ﴾ وهو ضربان (احدهما) ان يستثنى من صفة  
مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخول صفة الذم في صفة المدح  
كقولك فلان لا خير فيه الا انه نسي الى من احسن اليه (وثانيها) ان شئت  
لشيء صفة ذم ومقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان  
فاسق الا انه جاهل •

﴿ التأديب ﴾ كسر الداء بـ د ن و ادب عبارة استازنكاه داشتن حذر  
جيزي • وللتأديب آداب بحسب تفاوت مراتب الرجال والنساء سيادة  
وعلماء وامارة — وشرافة — ورذالة — وجهلا — وعزة — ووقاراً —  
وحقارة — ودناءة — وباعتبار مراتب المصيان كبيرة وصغيرة • والتفصيل  
في (التعزير) ان شاء الله تعالى •

### ﴿ باب التاء مع الباء ﴾

﴿ التباين ﴾ التباعد والافتراق • ومنه قولهم الكليان ان يفارقا كليهما من الجانين  
فتباينان يعني ان لم يصدق كل منهما كلياً على ما صدق عليه الآخر فالكليان  
متباينان • والنسبة بينهما نسبة التباين • ومرجه الى سالتين كليتين  
كالانسان والفرس • فانك تقول لاشي من الانسان فرس ولاشي من الفرس  
بانسان • ثم التباين اما (كلي) كما عرفت او (جزئي) وهو يصدق كل منهما بدون  
الآخر في الجملة (والتباين الجزئي) اعم من التباين الكلي لان التباين الجزئي اما  
ان يتحقق في ضمن التباين الكلي او العموم من وجه لان الكليين اذا لم يتصادقا  
في بعض الصور فان لم يتصادقا في صورة اصلا فهو التباين الكلي والا فالعموم من

وجه \* والتباين عند اهل الحساب نسبة بين عددين من النسب الاربع التي  
 ابتوها بين الاعداد وهي (التماثل) (والتداخل) (والتوافق) (والتباين)  
 والوجه في انحصار النسب بين عددين في الاقسام الاربع المذكورة انك  
 اذا نسبت عددا الى عدد آخر فان ساوى احدهما الآخر فهما متساويان كاربعة  
 رجال واربع نساء \* والا فان كان الاقل منهما مفنيا للآخر فهما متداخلان  
 كالاثني والستة \* وان لم يكن مفنيا له فاما ان يفنيها عدد غير الواحد فهما  
 متوافقان كالسته والثمانية اولا يفنيها غيرهما متباينان كالخمس والسته \*  
 (وتفصيل هذا المجل) اذ تماثل المدين كون احدهما مساويا للآخر  
 كالثلاثة وثلاثة ويسميان بالتماثلين \*

(واعلم) انه لا بد هاهنا من اعتبارهما في عشرين والافطلق الثلاثة مجردا عن  
 المحل لا تمد فيه فلا يتصف بالمساواة قطعا \* وتداخل العدد بين المختلفين ان  
 يمد اقلها الاكثر اى يفنيه ومعنى عدم اى افناءه اياه انه اذا اقل من  
 الاكثر مرتين او اكثر لم يبق من الاكثر شيء كالثلاثة والسته \* فالك  
 اذا القيت الثلاثة من الستة مرتين فنيت الستة بالكلية وكذا الحال اذا القيتها  
 من التسعة ثلاث مرات انتفت التسعة بالمرات الثلاث فهذان العددان  
 يسميان بالتداخلين اصطلاحا بخلاف الثمانية فالك اذا القيت منها ثلاثة مرتين  
 بقي انسان فلا يمكن افناءها بالثلاثة لكن اذا القى منها انسانا رابع مرات  
 فنيت الثمانية فهما ايضا متداخلان \* وتوافق المدين في جزء كالنصف  
 مثلا ان لا يمد اقلها الاكثر ولكن يمد هاهنا ثلث كالثمانية مع العشرين  
 فان الثمانية لا تمد العشرين لكن تمد هاهنا رابعة فها تمد الثمانية بعشرين والعشرين  
 بخمس مرات فهما متوافقان بالربع لان العدد الماد لهما يخرج الجزء الوفاق



بينهما فاعدهما الاربعة وهي المخرج للربح كأنما توافقين به وقس عليه •  
 ﴿ فان قلت ﴾ مخرج النصف اعني الاثنين يدهما ايضا فاعلا جملتهما من المتوافقين  
 بالنصف ﴿ قلت ﴾ المتبر في هذه الصناعة مع تعدد الماد هو أكثر عدد يدهما  
 ليكون جزء الوفق اقل فيسهل الحساب • الا ترى ان ربع الشيء اقل من نصفه  
 وان حسابه اسهل • ولا منافاة في ان يكون بين عددين وفاق من وجوه متعددة  
 كالاثني عشر والتمانية عشر فانهما متوافقان بالنصف والثلث والسدس  
 الا ان المبرة في سهولة الحساب بتوافقهما في السدس الذي هو من احدهما  
 اثنان ومن الآخر الثلاثة • وبما بين العددين ان لا يدهما العددين المختلفين معا عدد  
 ثالث اصلا كالنسبة مع العشرة فانهما لا يدهما معا شيء سوى الواحد الذي ليس  
 بعدد عند المحققين •

﴿ واعلم ﴾ انه قديمتبر التوافق بين عددين متداخلين لتوافقهما في الثلث او الربع  
 مثلا كما بين الثلاثة والستة وبين الاربعة واثنى عشر سواء كان هناك عدد  
 ثالث يدهما اولاً تسبيلاً للحساب على الحاسب كما لا يخفى سيما على القرائض  
 فافهم ﴿ فان قلت ﴾ صيغة التفاعل موضوعة لوجود الفعل من الجانبين وقد وجد  
 ذلك في جميع هذه الالفاظ الا بالتداخل فان اقل العددين المتداخلين داخل  
 في اكثرهما ولم يدخل اكثرهما في اقلهما ﴿ قلت ﴾ نعم من جانب اقل العددين  
 المتداخلين حقيقة الدخول ولكن من اكثرهما قبول الدخول الاقل فيه وهو  
 مشترك بينهما كما في قوله تعالى وواعظاً موسى • فن الله تعالى الوعدو من  
 موسى قبوله • والحاصل ان باب التفاعل قديمي لقبول الفعل كالتفاعلة فافهم •  
 ﴿ بيان الدارين ﴾ في (اختلاف الدارين) •

﴿ التبذير ﴾ بذل المال على وجه الاسراف •

﴿ التاء مع التاء والتاء ﴾ ﴿ ٧٧٣ ﴾ ﴿ دستور الهماء - ج (١) ﴾

﴿ التبيكيت ﴾ الغلبة بالحجة والالزام والاسكات •

﴿ التبادر علامة الحقيقة ﴾ (اعلم) ان التبادر قسمان استمالي وتحقيق •

(والتبادر الاستمالي) هو ان يتبادر استمالي اللفظ في المعنى وهذا التبادر علامة كون اللفظ حقيقة في المعنى المستعمل فيه (والتبادر التحقيق) هو ان يتبادر تحقق المعنى المستعمل فيه في فرد مثلاً اذا اطلق الوجود لا يتبادر منه استعماله في الوجود الخارجي حتى يكون لفظ الوجود حقيقة فيه بل يتبادر منه تحقق المعنى الكلي في ضمن الوجود الخارجي وهذا التبادر ليس علامة للحقيقة • وبهذا التحقيق يدفع المناقاة الواقعة بين القاعدتين المشورتين (احدهما) أنهم يقولون المطلق ينصرف الى الكامل مع أنهم لا يقولون ان المطلق موضوع للقرء الكامل (وأنيتهما) أنهم يقولون ان التبادر علامة للحقيقة •

﴿ التيسم ﴾ ما لا يكون مسوعاً له ولجيرانه بخلاف الضحك والقهقهة فان الضحك ما يكون مسوعاً له فقط والقهقهة ما يكون مسوعاً له ولجيرانه نعم الناظم رحمه الله •

برى رضى بشكر خنده قتل عالم كرد • بكفتش كه مراهم بكش بنسم كرد

﴿ التوبة ﴾ اسكان المراء في بيت خال •

﴿ التبر ﴾ ما كان غير مضروب من الذهب والفضة •

﴿ باب التاء مع التاء ﴾

﴿ التيسيم ﴾ ان يوتي في كلام لا يوم خلاف المقصود بفضلة لئلا تكتب كالمبالغة نحو قوله تعالى ويطعمون الطعام على حبه اي مع حبه ولا احتياج اليه •

﴿ باب التاء مع التاء ﴾

﴿ التويب ﴾ الموالي الاعلام اي الاعلام بعد الاعلام بين الاذان والاقامة

﴿ التبادر علامة الحقيقة ﴾

﴿ التيسم ﴾

﴿ التبر ﴾

﴿ التيسيم ﴾

﴿ التويب ﴾

﴿ باب التاء مع التاء ﴾

للمبالغة في الاعلام \* واستحسنه المتأخرون في سائر الصلوات لزيادة غفلة  
الناس وقلما يقومون عند سماع الاذان \* ووثب كل بلد ما تارفوه اما بالتخضع  
لواي الصلاة او قامت قامت والنصيل في كتب الفقه \*  
(التلث) في (التريم) \*

- در باب التاء مع الجيم -

﴿التجوید﴾ نیک خواندن و نیک کردن • و علم التجوید علم قوانین صرف  
بها اعطاء کل حرف ما هو مستحقه • و موضوعه القرآن المجید • و فائدہ سعادۃ  
الدارین • و غایتہ کون اللسان محفوظاً عن الخطاء فی اداء کلام اللہ تعالیٰ •  
﴿التجشع﴾ التکلف بمنی رنج کشیدن بجزی •

﴿التجنب﴾ یکسو شدن و جانب داری کردن. قال اصحاب التصريف ان  
باب الفعل قدیمی\* للتجنب ای ایدل علی ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو  
تأثم و تخرج ای جانب الاثم و المخرج.

(التجنيس) في اصطلاح البديع جعل اللفظين متجانسين وتفصيله في (الجناس)  
ان شاء الله تعالى وهو من المحسنات اللفظية، وعند اهل الحساب التجنيس جعل  
العدد الصحيح كسور من جنس كسر معين. (والضابطة) فيه انه اذا كان  
مع الصحيح كسر مفرد او مكررا او مضافا فالعمل فيه ان تضرب العدد  
الصحيح في مخرج الكسر المعين ليحصل هناك مبلغ وتزيد على المبلغ الحاصل  
صورة الكسر وعدده فيحصل هناك مبلغ ثان اكثر من المبلغ الاول وتضيفه  
الى المخرج بان تقول هو مبلغ كل واحد من احدى جزء واحد من ذلك المخرج  
فجنس الخمس والثلث ستة عشر ثلثا لانك اذا ضربت الخمس في الثلاثة  
لتي مخرج الثلث يحصل خمسة عشر، واذا زدت على هذا الحاصل صورة الثلث

وهي واحد يحصل ستة عشر ثلثا وقس عليه \* وربما سئى التجنيس بالبسط وانما قيدنا العمل المذكور بشرط اذا كان مع الصحيح كسر لان الحاجة في الاعمال الحسابية الى تجنيس الصحيح في الاغلب انما هي اذا كان معه كسر واما بحسب القلة والندرة فقد يحتاج الى تجنيس الصحيح اذا لم يكن معه كسر فافهم \*

﴿ التجيز ﴾ ساز کردن وساختن جهاز عروس ومسافر ومردم والمراد بالتجيز في التراض جميع ما يحتاج اليه الميت حتى القبر فلي هذا الاحتياج الى ذكر التكفين في قولهم يتعلق بتركه الميت حقوق اربعة مرتبة الاولى ان يبدأ بتكفينه وتجهيزه الا ان يقال انما يذكر اهتماما بشاه \*

﴿ التجريبات ﴾ في (البديهي) \*

﴿ التجلي ﴾ ما ينكشف للقلوب من اوار القيوب وانما جمع القيوب باعتبار تمدد وارد التجلي كما بين في كتب السلوك \*

﴿ التجلي الذاتي ﴾ ما يكون مبدء الذات من غير اعتبار صفة من الصفات \*  
﴿ التجلي الصفاي ﴾ ما يكون مبدء صفة من الصفات من تعيينها وامتيازها عن الذات \*

﴿ التجريد ﴾ عند الصوفية اماطة السوى والكون عن السر والقلب اذ لا حجاب سوى الصور الكونية والاعتبارات المنطبعة في ذات القلب \* والتجريد في البلاغة هو ان يتزع من امر موصوف بصفة امر آخر مثله في تلك الصفة للمبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر المتزع عنه نحو قولهم لي من فلان صديق ولي من فلان اسد فانه اتزع من فلان موصوف بصفة الصداقة او الشجاعة امر آخر وهو الصديق او الاسد الذي مثل فلان في

﴿ التجنيس ﴾

﴿ التجيز ﴾

﴿ التجلي ﴾

﴿ التجريد ﴾

مسلم عندنا حكم بكر بينهما بيعة او اقرار او تكول في غير حد وقود ودية على  
المقالة صح لوصليح بكر قاضيا وبطل حكمه لنفع ابويه وولده وزوجه بخلاف  
حكمه على ضررهم حكم القاضي \* والحكم ادنى مرتبة من القاضي \* والتحكم هو  
الحكم بلا حجة \*

﴿التحرير﴾ جعل الشيء محرما وانما خصت التكريرة الاولى بالتحريرة لانها  
تحرر الامور المباحة قبل الشروع في الصلوة دون سائر التكريرات \*

﴿التحريرة﴾ في اللغة التخليص عن الرق وايضا كتاب ما ليس فيه حشو  
وزيادة وفي العرف تخليص الكلام عن الحشو والتطويل \*

﴿التحقيق﴾ اثبات المسئلة بدليها \*

﴿التحرى﴾ بذل المجهود في نيل المقصود وبعبارة اخرى طلب اخرى  
الامرين واو لا هما \*

﴿التخفة﴾ ما تخف به الرجل \*

﴿التحت﴾ هو المركز الذي هو نقطة موهومة في بطن الارض وانه وان  
لم يكن موجودا في الخارج امكنه موجود في نفس الامر فان وجوده ليس

بفرض فارض واعتبار معتبر لان منشاء انتزاعه موجود في الخارج \*

﴿تحية المسجد﴾ سنة عندنا وواجبة عند غيرنا ويكفي تحية المسجد ركعتان  
ثم اختلغا في انه يجلس ثم يقوم ويصلي تحية المسجد او يصلي قبل ان يجلس

قال بعضهم يجلس ثم يقوم \* وعامة العلماء قالوا يصلي كلما دخل المسجد كذا  
في الظهور \*

﴿التحدى﴾ طلب المعارضة على شاهد دعواه \*

﴿باب التاء مع الحاء﴾

﴿التحريم﴾ جعل الشيء محرما  
﴿التحرير﴾ جعل الشيء محرما  
﴿التحريرة﴾ في اللغة التخليص  
﴿التحقيق﴾ اثبات المسئلة  
﴿التحرى﴾ بذل المجهود  
﴿التخفة﴾ ما تخف به  
﴿التحت﴾ هو المركز الذي  
﴿تحية المسجد﴾ سنة عندنا  
﴿التحدى﴾ طلب المعارضة  
﴿باب التاء مع الحاء﴾

﴿ التخليل ﴾ حر كة النفس في المحسوسات وتفصيله (في التعقل) \*

﴿ تخليل الاصابع ﴾ اى اصابع اليدين والرجلين وهو مسنون في الوضوء \*

﴿ ف (٢٣) ﴾

﴿ التخلخل ﴾ ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غير \* وقد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو ان تباعد الاجزاء ويدخلها جسم غريب اى مبائن متناثر كالقطن المنفوش المحلوج فانه يدخل فيه الجسم الغريب وهو الهواء \* وقد يطلق على رقة القوام \*

﴿ التخصيص ﴾ في اللغة القصر بمعنى جعل الشيء منحصراً في آخره وعند النحاة قليل الاشتراك في النكرة كما ان التوضيح هو رفع الابهام الناشئ في المعرفة بسبب تعدد الوضع \* وقد يطلق التخصيص ويراد به الحصر كما يقال ان اللام الجارة في الحمد لله تفيد التخصيص اى الانحصار وفي الاصول التخصيص عندنا يخيقره الله هو قصر العام على بعض افراده بدليل مستقل مقترن به \* (وعند الشافعي) رحمه الله هو قصر العام على بعض المسميات سواء كان بغير مستقل او بمستقل موصول او مترشح والمراد بغير المستقل هو الكلام المتعلق بصدر الكلام ولا يكون تاماً بنفسه كالاستثناء والشرط والصفة والناية (فالاستثناء) يوجب قصر العام على بعض افراده نحو سجد الملائكة الا ابليس (والشرط) يوجب قصر صدر الكلام على بعض القادير نحو انت طالق ان دخلت الدار والصفة توجب قصر الموصوف على ما يوجد فيه الصفة نحو في الابل السائمة الزكوة (والناية) توجب قصر المعيا على البعض نحو قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق \* (والمستقل) ما لا يكون كذلك سواء كان كلاماً موصولاً او مترشحاً كقولك الصلوة واجبة على النساء

﴿ التخليل الاصابع ﴾

﴿ التخلخل ﴾

﴿ التخصيص ﴾

﴿ ف (٢٣) ﴾

والحائض والنفساء لاصولة طهرين. (وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى) قصر  
الصام على بعض افراده بكلام مستقل موصول بتخصيص وبتراخ نسخ  
اولم يكن كلاماً.

﴿وما هنا﴾ امور لان المستقل الغير الكلامي اما (عقل) نحو خالق كل شيء فانه  
العقل يحكم بالضرورة ان الله تعالى مخصوص به وتخصيص الصبي والمحنون  
من خطابات الشرع من هذا القيل. او (حسن) نحو او تبين من كل شيء فان  
الحسن البصري يحكم بانها لم تؤت اكثر الاشياء او (عادة) نحو لا يأكل رأساً  
فانه يقع على المتعارف. او كونه بعض افراده ناقصا فيكون اللفظ  
اولى ببعض الآخر نحو كل مملوك حر لا يقع على المكاتب لقصان الملك  
فيه. او اذا تكالفا كفة فأنها لا تقع على الغنم فان التافكة من التفكة  
وهو التلد ذو التتم والغنم فيه تلد ذو نهم وصلاحيه للتلد ايضا والمراد بصدر  
الكلام ما هو متقدم في الاعتبار سواء قدم في الذكر او اخر والمراد بالكلام الغير  
الناس ما لا يفيد المعنى لو ذكر منفردا فلا يراد ما يراد ان اردت التوضيح فارجع الى  
التلويح.

﴿وتخصيص الاثبات وتخصيص الثبوت﴾ (الاول) هو التخصيص بالذكري كما  
في زيد قائم فان المحمول فيه اعني القيام صالح للموضوعات غير مخصوص بواحد  
معين منها وغير منحصر فيه ثم اذا خصصت زيدا من بينها موضوعية القيام  
وجعلت قائما عمولا لا لفائدة ثبوت القيام به من غير تقي القيام عن غيره.  
فقد خصصت زيدا بالذكري (والثاني) هو تخصيص امر بشي بان ذلك الامر  
نابت لذلك الشيء ولا يوجد في غيره كقولك انطلقت واناسيت لا غيري  
يعني ان كلام من القول والشيء مخصوص بي ولا يوجد في غيري.

تخصيص  
الاثبات  
والثبوت

﴿ تخصيص الشيء ﴾ مشترك بين قصر المخصص على المخصص به كما في قولنا ما زيد الا قائم لتخصيص زيد بالقيام وبين جمل المخصص منفردا بين الاشياء بحصول المخصص به كما في اياك نبيد معناه نمحسك بالبادء • وهذا هو المراد بتخصيص اللفظ بالمعنى اى تميزه لذلك المعنى بين الاتفاض •

﴿ التخرج ﴾ تفاعل من الخروج • وعند ارباب القرائض مصالحة الورثة على اخراج بعض منهم بشئ معين من التركة •

﴿ التخلي ﴾ اختيار الخلق الاعراض عن كل ما يشغله عن الحق •

﴿ تخلل العدم بين الشئ ونفسه ﴾ محال اذ لا بد لتخلل من طرفين متضادين فلو كانا متحدين لم يكن التخلل والالزم تقدم الشئ بالوجود على نفسه فلا بد ان يكون الموجود بعد العدم غير الموجود قبله حتى يتصور التخلل بينهما (فان قيل) ان دليلكم لوصح لاستلزم المحال وهو امتناع بقاء شخص من الاشخاص زمانا والالتخلل زمان البقاء بين الشئ ونفسه لانه موجود في طرفيه مع ان بقاء الاشخاص متحقق (قلنا) معنى التخلل انما يتصور قطع الاتصال بين الشيئين والوقوع في خلاهما فلا يتصور تخلل زمان البقاء بين الشئ ونفسه في الشخص الباقي لعدم حصول قطع الاتصال بذلك بين ذلك الشخص ونفسه هكذا في الحواشي الحكيمية •

﴿ تخلل الجمل بين الشئ ونفسه وبين الشئ وذاتي من ذاتياته ﴾ محال لما سيجي في (الجمل) ان شاء الله تعالى •

﴿ التخلص ﴾ في اللغة الخروج • وفي الاصطلاح هو الانتقال مما افتح به الكلام المشتمل على وصف الجمال او الادب او الاقغار او الشكابة او غير ذلك الى المقصود مع رعاية المناسبة •

﴿ تخصيص الشيء ﴾

﴿ التخرج ﴾

﴿ التخلي ﴾

﴿ تخلل العدم بين الشئ ونفسه ﴾

﴿ تخلل الجمل ﴾

﴿ التخلص ﴾



﴿ باب التاء مع الدال المهمة ﴾

﴿ تدوير المنزل ﴾ احد اقسام الحكمة العملية وهو علم بافعال اختيارية صالحة للتمتع بكل شخص بالقياس الى نفسه ليتخطى عن الرذائل ويحصل بالقضائل (ولا يخفى عليك) ان هذا قاعدة العمل لا قاعدة الحكمة العملية والحق ان من جعل العمل داخلا في الحكمة فهذا قائمتها باعتبارها لا من فائدة الجزئية فائدة الكل ومن لم يجعله داخلا فيها فالعمل قائمتها وغايتها وقاعدة الشيء فائدة له ولو بالواسطة وانما سمي هذا العلم بتدوير المنزل لحصول تدوير المنزل الى النظر في مكان نزول الجماعة المتشرك فيه بسبب هذا العلم •

﴿ التداخل ﴾ دريكديكر دو آمدن • وفي عرف الحكماء هو ذبض الاشياء في بعض بحيث يتحدان في الوضع والحجم وبعبارة اخرى دخول شيء في شيء آخر بلا زيادة حجم ومقداره • والوضع الاشارة الحسية • ثم التداخل في الجواهر باطل عندهم دون الاعراض كما بين في كتب الحكمة •

(واعلم) ان مذهبنا التداخل في الاسباب في المبادات والتداخل في الاحكام في العقوبات حتى لو كرر آية السجدة في مجلس واحد تجب سجدة واحدة ولو زني مرات يجب حد واحد • وقاعدة تظهر فيما لو زني فخدمت زني بمحد ناسيا • وامامو آية السجدة فخدمت تلا في ذلك المجلس تلك الآية لا يجب كذا في الكفاية • والسرف اعتبار التداخل في الاسباب في المبادات والتداخل في الاحكام في العقوبات دون العكس امر ان •

(الامر الاول) ان التداخل في الاسباب في المبادات انسب والتداخل في الاحكام في العقوبات البق لان التداخل في المبادات اذا اعتبر في الاحكام يفضي الى عدم اتحاد الحكم بالنظر الى التداخل والاحكام تمسدد بالنظر الى

الاسباب المتعددة لان المقروض عدم التداخل في الاسباب فندارت الاحكام بين الاتحاد والتعدد لكن ينبغي ان تمتد احتياطاً قلنا بالتداخل في الاسباب لتلازم عدم الاحكام مع وجود الاسباب والعقوبات متى دارت بين النبوت والسقوط نسقط قلنا بالتداخل في الاحكام لان التداخل في الاحكام عند عدم المانع البقي واجد اذا الاحكام امور حكومية ثبت بخلاف القياس لاحقية فاعتبارها واحداً غير مستبعد عند العقل بخلاف الاسباب فلها امور متعددة حساً كتعدد الزنا والسرقة \*

(والامر الثاني) ان الاختصار في السجدة الواحدة بعد وجوب اكثر منها لتعدد الاسباب قليل عبادته ودوره غير مناسب للعباد المخلوق للعبادة لقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون \* فاعتبرنا التداخل في الاسباب في العبادات كأنه لم يوجد الاسباب واحد، والاختصار على الحد الواحد بعد وجوب اكثر منه قليل العقوبة وهو من باب الكرم والعفو اللائق بمجابه تعالى فاعتبرنا التداخل في الاحكام في العقوبات ليعلم كمال كرم الكريم وتسام عفو العقوبتين مع كثرة الذنوب والمصيان \* (وتداخل المدين المختلفين) ان يمد اي غنى اقلها الاكثر يعني انه اذا التقي الاقل من الاكثر مرتين او اكثر لم يبق من الاكثر شيء كالثلاثة والسته فاك اذا القيت الثلاثة من الستة مرتين فنت الستة بالكلية وكذا اذا التقيهما من التسعة ثلاث مرات انتفت التسعة بالمرات الثلاث \* فهذا العددان يسميان بالتداخلين اصطلاحاً والنسبة بينهما نسبة التداخل والاعتراض المشهورها هنا مذكور في (التباين) مع الجواب \* (ثم اعلم) ان المراد من التداخل في قول ارباب التصريف ان فضل بفضل وكاد يكاد من باب التداخل ان فضل بفضل كما جاء من باب نصر جاء ايضاً من باب

اعلم وكذا كاد يكاد كما جاء من باب كرم جاء من باب علم ايضاً فاخذ الماضي من احدهما والمضارع من الآخر والتداخل عندم ليس مخصوصاً بالكلمتين لانه جاء في كلمة واحدة ايضاً كما قالوا ان فعل بكسر الفاء وضم العين لم يجز في الاسم واما الجلب بكسر الفاء وضم العين فحمل على التداخل يعني انه مشهور بالكسرتين او الضمتين ثم المتكلم لما تلفظ بالخاء المكسورة من اللغة الاولى فغل عليها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية.

﴿ التدقيق ﴾ في اللغة باريك عود وفي الاصطلاح آيات المسئلة بدليل دقيق يصل الناظر اليه بدقة النظر لدقة طريقته ولا يحتاجه الى دليل آخر.

﴿ التدبير ﴾ في اللغة النظر الى ما يؤول اليه عاقبه وفي الشرع تعليق الحق بطلاق مودة كاذمات فانت حر فاذا يدعو به بمرض كذا او بطلاق موت رجل آخر لا يكون مدبراً.

﴿ التدبر ﴾ النظر في عواقب الامور وهو قريب من التفكير والتفاوت بينهما ان التفكير بصرف القلب بالنظر في الدليل والتدبر بصرفه بالنظر في عواقب الامور.

﴿ التدليس ﴾ في اللغة اخفاء عيب المبيع وقت البيع عن المشتري واختلاط الظلام واشتداده وفي اصطلاح اصول الحديث التدليس على قسمين تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ (اما تدليس الاسناد) فهو ان يروي عن قبيح ولم يسمه منه او عاصره ولم يلقه ولم يسمه منه وهو انه يسمه منه فن حقه ان لا يقول حديثاً بل يقول قال فلان او عن فلان ونحوه (واما التدليس في الشيوخ) فهو ان يروي عن شيخ حديثاً فيسميه او يكتبه او ينسبه او يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف.

﴿ تدوير ﴾

﴿ التدوير ﴾

﴿ التدبر ﴾

﴿ تدليس ﴾

﴿ تدليس الاسناد ﴾

﴿ التدليس في الشيوخ ﴾

( اعلم ) ان قولهم بما لا يعرف به متعلق بجميع الافعال التقدمية فهو متنازع فيه لكن اذا تعلق بقولهم بنسبة فالباء بمعنى الى لان صلة النسبة تعني بمعنى الى •  
واذا تعلق بغيره فهي على حالها والمضي يسمي الراوي الشيخ باسم لا يعرف الشيخ بذلك الاسم • او يكتبه بكنية لا يعرف بها • او يصنفه بصفة لا يعرف بها • او ينسبه الى شيء لا يعرف • •

﴿ التذييل ﴾ بالدال المهلة والباء الموحدة والنحتاية والجيم من ديج المطر الارض اذ ان بها • وهو عند علماء البديع ان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية •

### ﴿ باب التامع الدال المجمة ﴾

﴿ التذييل ﴾ تعقيب جملة بجملة مشتقة على معناها للتوكيد نحو جزينا •  
ما كروا وهل يجازي الا الكفور •

﴿ التذييل ﴾ جعل شيء تعقيب شيء لمناسبة بينهما من غير احتياج من احد الطرفين •

### ﴿ باب التامع الراء المهلة ﴾

﴿ الترتيب ﴾ لفظة وضع كل شيء في مرتبة فهو اخص من التركيب لانه لم يعتبر فيه ان يكون لبعض اجزائه نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر •  
وامصلا حاهو جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض اجزائه نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر ( قال الفاضل الجلي ) في حواشيه على التلويح — قال بعض الافاضل من نسب الشافعي رحمه الله الى ابيه فعم الترتيب في الوضوء من الواو قد غلط كيف فانه عالم بان الواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيه وانما اخذ الترتيب من السنة ومن سياق النظم وتألفه وذلك

﴿ التذييل ﴾

﴿ التذييل ﴾

﴿ التذييل ﴾

﴿ باب التامع الدال المجمة ﴾

﴿ الترتيب ﴾

ان الله تعالى ذكر الوجوه ووزنه فقول وذكر الايدي ووزنه اقل وادخل  
ممسوحاين مفسولين وقطع الظير عن الظير لانه لم يقل فاعملوا وجوهكم  
وامسحوا برؤسكم وايديكم وارجلكم. قلولا ان الحكمة في ذلك التية على  
الترتيب لكان احسن بالانعتان قول فاعملوا وجوهكم وايديكم وارجلكم  
وامسحوا برؤسكم كما يقال رأيت زيدا وعمرا وأدخلت الحمام ولا يقال رأيت  
زيدا ودخلت الحمام ورأيت عمرا ولو قيل ذلك لكان هجته في الكلام ومن  
احسن من الله تبارك وتعالى ولكن الترتيب ليس بقرض عنداني خيفة رضي الله عنه

لما ذكر في كتب الفقه (ف) (٢٤)

﴿ف (٢٤)﴾

﴿الترضى والترحم﴾ بمعنى رضى الله عنه ورحمه الله كفتنه وفي الاذكار  
للامام ابووى رحمه الله يستحب الترضى والترحم على الصحابة والتابعين  
رضي الله تعالى عنهم فمنهم من الماء والبلد وسائر الاخيار فيقال رضى الله  
عنه اورحمه الله او شرف ذلك. واما ما قاله بعض العلماء ان قوله رضى الله عنه  
شخص بالصحابة رضى الله تعالى عنهم ويقال في غيرهم رحمه الله فقط طيس  
كما قال ولا يوافى عليه بل الصحيح الذى عليه الجمهور استحبابه ودلالته اكثر  
من ان ينصى \*

هو الترضى والترحم

هو الترتيب

﴿الترديد﴾ غير التقسيم كما استعمل فيه: وقد يطلق التقسيم والسير بالكسر على  
الترديد العمدة في التمثيل. وهو ان يتخص اولا او صاف الاصل ويردد  
بان عملة الحكم هل هذه الصفة او تلك ثم يبطل تأيها حكم كل حتى يستقر على  
وصف واحد فيستلزم ذلك كون هذا الرصف ظنه كما يقال علة حرمة  
الحمر اما الاتخاذ من المنب او الميمان او اللون المخصوص او الرأفة المخصوصة  
او الطعم المخصوص او الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس (١)

بدون الحرمة وكذا البواقي ما سوى الاسكار بمثل ما مرقعين الاسكار للمائة  
 ﴿ الترك ﴾ الكف والمنع وفرقه من الحذف فيه ان شاء الله تعالى  
 ﴿ التركيب ﴾ اعم من الترتيب كما علمت ، والذي هو علة من انطال التسع  
 امانة للصرف عند الحاجة صيرورة كلتين كبطيك او اكثر مثل ما بطشراً كلمة  
 واحدة من غير حرفة جزء ، ( والتركيب المقابل للافراد ) هو كون اللفظ  
 مما يقصد بهجته الدلالة على جزء معناه ، والتركيب ستة انواع كما قال قائل  
 بـود تركيب زرد نحو يان شش • يادش كيرا كراخاف زغوفي  
 اضافي دان وتوصيفي ومنزجي • واسنادي وتنه يادني وصوتي  
 مثل غلام : بدور جل فاضل وبطيك وزد قائم وخمسة عشر وسيسويه  
 ﴿ الترقيم ﴾ في اثنى عشر الابل بلا مرض ، وفي اصطلاح النحاة حذف  
 آخر الاسم بلا علة صرفية ، اما المحر والنفخيف كما في المادى : واما بضر درة  
 الشعرية انداية اليه فهو في الاول جائز وفي الثاني واجب  
 ﴿ لترجي ﴾ ارتقاب شئ لا وثوق بمحصوله فنتم لا يقال امل الشمس تقرب لان  
 فيه وثوق بمحصوله ، والارتقاب الانتظار وفي المطول ويدخل في الارتقاب  
 الجمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لملك تعطينا ، والاشفاق  
 ارتقاب المكروه نحو لملى اموت الساعة انتهى ( وقيل ) الترجي توقع وجود  
 الفعل في المستقبل ( فان قلت ) الترجي هل من اقسام الطلب ام لا ( قيل ) صرح  
 السكاكيني بان من الطلب والمكن السكاكيني لم يبعده منه لثبوت وقته ، والتحقيق  
 ان الترجي ليس بطلب لان الطلب ليس معتبر في مفهومه وما هيته كما عرفت  
 ثم قد يمرضه الطلب لا ان لا ترجي الاما ليس مطلوباً اذ عدم الطلب ليس  
 ما خوذ في مفهومه فافهم

التركيب  
الترقيم  
الترجي

الترقيم  
الترجي

الترجي

٢٨٨

﴿الترك﴾ فلة من الترك بمعنى التروك كالطلبة بمعنى المطلوب وفي الشرع مال يتركه الميت خالي ساعن تعلق حق الغير بميته وأن كان حق الغير متعلقاً بميته كالرهن والمبداء الجاني والمشتري قبل القبض فإن صاحبه يقدم على التجيز \* فلراد بالترك في قولهم تعلق بتركه الميت حقوق ارمية هو ملذكرنا لا مطلق المال الذي يتركه الميت حتى يرد ما اورده السيد السند الشريف الشريف قدس سره في شرح السراجية حيث قال واعلم ان الابتداء بالكفن ليس مطلقاً كما يشعر به عبارة الكتاب بل كل حق للغير تعلق بميت من الترك فانه مقدم على تكفينه كالدين المتعلق بالمرهون اذا لم يكن للميت شيء سواه فيقضى منه دينه اولاً وكذا ارض جنازة الميت الذي جنى في حياة مولاه ولا مال له غيره انتهى \*

٢٨٩

﴿الترجيع﴾ في القاموس جعل الشيء مرباعاً وفي باب المساحة يسمى ضرب العدد في نفسه تربيعاً ويسمى الحاصل مرباعاً والمضروب ضلعاً كما ان المضروب في نفسه يسمى جنراً في الحسابات العددية والحاصل مجذوراً وضرب العدد في نفسه تجذراً \* ﴿ف (٢٥)﴾

﴿ف (٢٥)﴾

﴿الترتيل﴾ رعاية مخارج الحروف وحفظ الوقوف وقيل هو الخفض والتعزير بالقراءة (١)

٢٩٠

﴿الترجيع﴾ جعل الشيء راجعاً والترجيع في الاذان ان يقول كلاماً من الشهادتين اولاً مرتين خافضاً صوته ثم كلاماً من مرتين رافضاً صوته فيكون كل من الشهادتين اربع مرات اولاً مرتين مخفوضاً وثانياً مرتين مرفوعاً وهو مسنون عند الشافعي رحمه الله \* ولهذا قال ان الاذان تسع عشرة كلمة بزيادة اربع كلمات بالترجيع \* والاذان عندنا خمس عشرة كلمة لعدم الترجيع عندنا \*

﴿ الترجيع ﴾ في اللغة افزوني داذن وفي الاصطلاح عبارة عن بيان فضل احد المثلين على الآخر بحسب الوصف لا بكثر الادلة والمراد بالوصف المعنى الذي تدل عليه الامة اي المعنى الذي لا يكون له مدخل في العلية ولا يوجد في الآخر و(الترجيع) فضل احد المثلين على الآخر بنفسه بلا مرجع \*

﴿ الترادف ﴾ في اللغة ركوب احد الشخصين خلف الآخر وفي الاصطلاح تكثر اللفظ مع اتحاد المعنى الموضوع له فكان اللقطين راكبان احدهما خلف الآخر على مركب واحد وهو المعنى \*

﴿ التروية ﴾ مصدر من باب التفضيل تقول روى يروي تروية مثل سعى يسمى تسمية في المغرب وبيت الامراى فكرت فيه ونظرت ومنه يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة روى ان ابراهيم عليه السلام رأى ليلة التروية في المنام كأن قاتلا يقول ان الله يامر بذيبح ابنك هذا فلما اصبح روى اى فكر في ذلك من الصباح الى الرواح امن الله هذا الحكم ام من الشيطان فن تمسسى (يوم التروية) فلما امسى رأى ذلك في الليلة الثانية عرف انه من الله تعالى فن تمسسى (يوم عرفة) ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بنحره فسمي اليوم (يوم النحر) \*

﴿ الترشيح ﴾ في (الاستشارة المرشحة) \*

﴿ الترصيع ﴾ من المحسنات اللفظية البديعية وهو كون ما في احدى القريتين من الكلمات او اكثر ما في احدى القريتين مثل ما يقابله من القرينة الاخرى في الوزن والتوافق على الحرف الاخير نحو (فهو طبع الاسجاع بحواهر لفظه و يقرع الاسماع بزواجرو عظه) (الطبع) مهر كردن و چون قبالة بهر تمام مي شود و تعامية لازم مهراست فلها ذكر الطبع و اراد الا تمام

﴿ الترجيع ﴾

﴿ الترادف ﴾

﴿ التروية ﴾

﴿ الترشيح ﴾

﴿ الترصيع ﴾



أي فهو يتم الاسجاع بالقاطنة التي كالجواهر.

﴿ باب التاء مع السين المهملة ﴾

﴿ التسلسل ﴾ يقال تسلسل الماء أي جرى في حدود (١) \* وفي الاصطلاح ترتب أمور غير متناهية مجتمعة في الوجود وعلى بطلانه دلائل شتى كبرهان التطبيق والبرهان السلي وغيرهما وأقومها وأحكمها كما قالوا أنه باطل لأن الأمور الغير المتناهية المترتبة المجتمعة تكون معروضة لعدد البتة فإذا ضممنا ذلك العدد على مثله تضييفاً عقلياً إجمالياً فبالضرورة يكون عدد التضييف ازدياداً من عدد الأصل الذي هو المزيد عليه وكل عدد من أحدهما ازدياد من الآخر فزيادة الزائدات تصور بمبدأ نصراً جميعاً أحاد المزيد عليه فإن المبدء لا تصور الزيادة عليه والالم يبق مبدءاً وهذا خلف \* وأما الأوساط فتتضمن متوالية فيشذلو كان المزيد عليه غير متناهٍ لزم الزيادة في جانب عدم التناهي وهو باطل لأن الزيادة إنما تصور بمبدأ التناهي ونهاي العدد يستلزم نهاي العدد \* وفيه ان التضييف من خواص الأعداد المتناهية فقرضه في الأمور الغير المتناهية فرض محال فجاز أن يستلزم محالاً آخر وهو تناهي غير المتناهي \*

( وقد اجمعا ) أن التسلسل جائز في الأمور الاعتبارية وليس معناه أن التسلسل يتحقق فيها ولا يمكن إبطاله بالدلائل المبطلّة بل معناه أن التسلسل لا يتحقق فيها الوجوب ( الأول ) أنها تنقطع بانقطاع الاعتبار ( والثاني ) أن الثاني فيها يكون عين الأول فإن وجود الوجود عين الوجود وصورة الصورة عين الصورة واختيار الاختيار عين الاختيار \* ( فانكم ) إذا اعترفتم بانقطاع السلسلة في الاعتباريات فليس في الوجود والاعتبار إلا التناهي فتقول لكم

التسلسل فهاليس بمحال كاذب لان التسلسل ترتب الامور النير المتناهية وهاهنا ليس كذلك \* قلت انه صادق لان صدق السالبة لا يستدعي وجود الموضوع بل قد يصدق بانتفاء فهاهنا كذلك \*

﴿ التسخير ﴾ نرم كردن وفرمان بردار نمودن \* وفي الاصطلاح الانتقال من حالة الى حالة كما يجي (في التكوين) ان شاء الله تعالى \*

﴿ التسامح ﴾ في اللغة جواز عردي نمودن وآسان گرفتن \* ويستعملونه فيما يكون في العبرة تجوز القرينة ظاهرة الدلالة على التجوز \* ومنه المسامحة \*

(وقال الفاضل الطيبي) في حواشيه على التلويح المراد بالتسامح استعمال اللفظ في غير حقيقة بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة دالة عليه اعمادا على ظهور فهم المراد في ذلك المقام \*

﴿ التسديس ﴾ في (التريع) \*

﴿ التساوي ﴾ المساواة ومنه ان الكليين ان تصادقا كلياً فتساويان كالانسان والناطق فان كل واحد منهما يصدق على كل ما يصدق عليه الآخر لانك تقول كل انسان ناطق وكل ناطق انسان \* (ثم اعلم) انهم اختلفوا في اشتراط اتحاد زمان التصادق في النسب وعدم اشتراطه والجمهور على عدم الاشتراط \* ولذا قال السيد السند قدس سره في حاشيته على شرح الشمسية والمعتبر يصدق كل منهما على جميع افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان يصدقاً معاً في زمان واحد الى آخره \*

﴿ والتوضيح ﴾ ان التصادق المعتبر في النسب ايجاباً وسلباً عند الجمهور ليس بمشروط بان يكون في زمان واحد بل يكفي ان يصدق كلي في زمان على ما يصدق عليه كلي آخر وان كان في زمان آخر ولذا قالوا ان مرجع التساوي

﴿ التسخير ﴾

﴿ التسامح ﴾

﴿ التساوي ﴾

الى موجبتين كليتين مطلقتين ثابتتين ومرجع العموم المطلق الى موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة فكما ان بين النائم والمستيقظ تساويامع امتناع اجتماعهما في زمان واحد كذلك بين النائم المستلقي والمستيقظ عموما مطلقا وعند البعض التصادق المذكور مشروط باتحاد زمان الصدق وهو يقول ان التساوي انما هو بين النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة وهما يتصادقان في زمان واحد وقس عليه (١) الصدق المتعبر في العموم مطلقا ومن وجه فافهم والنسبة بين ذينك الكلين نسبة التساوي وايضا التساوي نسبة بين العديدين يقال لهما التماثل كما مر في التباين مفصلا.

﴿ التسليم ﴾ في اللغة كرهان وقبول كرهان في الانقياد الظاهري من غير انقياد الباطن وفي الشرع هو الانقياد الباطني لامر الله تعالى وترك الاعتراض في مالا يلزم.

﴿ التسييح ﴾ تنزيه الحق عن نقائص الامكان والحدوث.

﴿ التسهيل ﴾ ان يكون في الكلام نقص من غير اعتماد الى فهم المخاطب.

﴿ التسري ﴾ اعداد الامة ان تكون موطوءة بلا عزل الذكر عند المني.

﴿ التسييم ﴾ جعل الخطوط مستوية وعند علماء فن البديع هو الارصاد.

﴿ التسمية ﴾ بسم الله وبسم الله خواتم وتنقيها في (بسم الله).

﴿ باب التاء مع الشين المجمة ﴾

﴿ الشخص ﴾ التعيين والجزئي اذا لم يكن له ماهية كلية فانه يتعين بنفسه كالواجب تعالى وان كانت فيكون متعينا بمشغفه الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والابن وقد يتعين بطبيعته الكلية كالشمس والقمر وحيثذ نكون الطبيعة منهصرة في ذلك الفرع في الخارج وان امكن صدقها على كثيرين

﴿ التسمية ﴾

﴿ التسليم ﴾

﴿ التسهيل ﴾

﴿ التسييم ﴾

﴿ الشخص ﴾

﴿ التسري ﴾ ﴿ التسمية ﴾ ﴿ باب التاء مع الشين ﴾

ذمها ووجه الانحصار ان الماهية التي هي العلة المستقلة للتشخص في فرد واحد  
فروض هذا الشخص لها في ضمن هذا الفرد دون ذلك ترجيح بلا مرجح  
وايضاً يلزم تخلف المعلول عن العلة المستقلة لوجودها في فرد آخر ولا يتحقق  
ذلك الشخص المعلول هناك فافهم \*

(ثم اعلم) ان في النسبة بين الشخص والوجود اربع مذاهب (احدها) انها  
واحد وهو ما اختاره القاراني (وثانيها) ان الوجود يتقدم عليه وهو مذهب  
من قال بان ثبوت كل صفة لشيء متأخر عن وجوده في نفسه (وثالثها) عكس  
ذلك وهو مذهب من قال ان الشيء مالم يتشخص لم يوجد (ورابعها) ما اختاره  
السيد السند المحقق الشريف الشريف قدس سره وهو انها متقاربان لا تقدم  
لاحدهما على الآخر \* وبينه بانه لو تقدم الوجود على الشخص لزم ان يكون  
للمبهم وجوداً في الخارج ولو انكس لكان المعدوم متشخصاً قبل وجوده  
في الخارج كل ذلك بحسب المرتبة لا بحسب الزمان ولا يخفى عليك ما في هذا  
البيان \*

﴿ التشریح ﴾ شرح كردن \* و علم التشریح علم يبحث فيه عن اعضاء الانسان  
وكيفية تركيبها (فوضوعه) اعضاء الانسان (وفائده) امور متعددة منها معرفة  
كمال صناعته تعالى وسهولة معرفة اسباب الامراض وتبسر التداوى \*

﴿ التشبيب ﴾ اظهر ارجال المشوقة و بيان حاله في فرائدها وتشبيب البنات  
ان يذكر البنات على اختلاف درجاتهن \*

﴿ التشبيه ﴾ في اللغة الدلالة على مشاركتها في معنى والامر الاول  
مشبه والثاني مشبه به وذلك المعنى وجه الشبه ولا ينفيه من آلة التشبيه  
وغرضه وهو وجه الشبه \* وفي اصطلاح البيان هو الدلالة على اشتراك احد

الشيئين للآخر في اخص اوصافه كالشجاعة في الاسد والسخاوة في الحاتم والنور في الشمس \* وبعبارة اخرى هو الدلالة على مشاركة امر لا خربالكاف ونحوه في اخص اوصافه (ولا يخفى عليك) انه يفهم من ما هنا انه لا يتصور التشبيه الا بين امرين متماثلين كما هو المشهور \* لكن التحقيق ان التشبيه قد يكون بين امرين متعدين ويسمى تشبيه الشيء بنفسه ويكون الغرض منه تنزيه المشبه عن وجود المثل وابتناء وحدانيته في وجه التشبيه وفيه كمال التمدح بتفنن العبارة كما قال جامع الكلمات الانسانية سيد غلام علي المتخلص بأزاد البكرامي سلمه الله تعالى د ﴿ شعر ﴾

رأيت كثير حسان في الوري مثلي \* ملاح مثلك الا انت يا املي  
وجاء في الاشعار الهندية كثيرا وفي الفارسية ايضا كما قال ملا ظهوري  
الترشيزي \* ﴿ شعر ﴾

چون ظهوري بجز ظهوري نيست \* در محبت يگانه مي باشد  
وايضاً قال ميرزا جلال في طباطبائي في منشأته \* ﴿ شعر ﴾  
آبرخ آينه جم منم \* همچو مني گرو دان منم  
وايضاً قال سيد ناسله الله تعالى \* ﴿ شعر ﴾

بر ايرسد نازاي دلستان \* تویی چو تودر خيل خوش طلعتان  
وهذا التشبيه على وزن تفضيل الشيء على نفسه فان المفضل والمفضل عليه  
يكونان متماثلين وقد جملان متعدين ويكون الغرض من اتحادهما عدم  
مشاركة الغير في الفضل كما تقول الله اكبر من نفسه وكما قال ملا ظهوري \*

توان گفت ز خوبان دگری می باشد  
هم تویی از تو اگر خوبتری می باشد

﴿ تشبيه التمثيل ﴾ ما يكون وجهه متمزعا من متعدد كما سيجي في (المجاز المركب) ان شاء الله تعالى \*

﴿ تشابه الاطراف ﴾ من المحسنات المنوية المذكورة في علم البديع \* وهو ان يحتم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير \* فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خيرا به \* والتفصيل في ذلك العلم وهذا قسم من مراعاة النظر \* ﴿ التشطير ﴾ من المحسنات اللفظية البديعة وهو جعل كل من شطري البيت مسجوبا مسجوة مخالفة للسجوة التي في الشطر الآخر كما قال ابو تمام في مدح المعتصم بالله من الخلفاء العباسية حين فتح عمورية \* ﴿ شعرا ﴾

تدبير معتصم بالله متمم \* للامر مرتقب في الله مرتقب قوله (تدبير) مبتدأ خبره لم يرم قوما في البيت الثالث وقوله متمم واخويه نموت (معتصم) اي تدبير من اعتصم بالله الذي متمم لله لا الهوى فسه وراغب في ما يقرب من رضوانه ومتظروا ثوابه وخائف عن عقابه كذا فالشطر الاول سجمة على الميم والثاني على الباء \*

﴿ التشرع ﴾ من المحسنات اللفظية المنوية في اللغة باب خور آمدن \* وفي الاصطلاح بناء البيت على القافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل من القافيتين فيحصل عند كل وقوف بحر على حدة كقول الحريري \* يا خاطب الدنيا الدنية انها \* شرك الردى وقرارة الاكدار دار متى ما انحكت في يومها \* ابكت غدا بعد الهامن دار (الخاطب) من خطبة المرأة بني خواستكاري زن كردن (الدنية) الخسيسة

﴿ تشبيه التمثيل ﴾ ﴿ تشابه الاطراف ﴾ ﴿ التشطير ﴾

﴿ التشرع ﴾

﴿الناء مع الشين والصاد﴾ ﴿٢٩٦﴾ ﴿دستور العلماء—ج (١)﴾

(الشرك) بالتحريك جمع الشركه وهى حباله الصائد يعنى دام صياد (والردى) الهلاك مصدر من باب علم (وقرارة الاكدار) اى مقر الكدورات وقوله (دار) مرفوع على انها خبر مبتدأ محذوف اى هي • ويحتمل ان يكون خبر آ بعد خبر لان • و (بداها) دعاء على الدار بالهلاك من بعد اذ هلك وهذا البيت من الكامل الا انه على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن •

﴿التشريق﴾ كوقت خشك كردن •

﴿النشير﴾ ان يبعث القاضى رجلا الى محله ليقال انا وجدنا هذا شاهد الزور فاحنروه وان كان سويا يبعثه الى محله فيقال ذلك •

﴿باب الناء مع الصاد المهمة﴾

﴿التصوف﴾ تجريد القلب لله تعالى واحتقار ما سوى الله تعالى • وقد نقل قدوة العارفين مولانا نور الدين الشيخ عبدالرحمن الجامي قدس سره السامي فى فتحات الانس من حضرات القدس فى احوال الشيخ ابي اسحق ابراهيم بن شهر يار رحمه الله تعالى — انه رأى النبي عليه السلام فى المنام وسأل ما التصوف يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي عليه الصلوة والسلام التصوف ترك الدعاوى وكنان المعاني •

﴿التصغير﴾ جعل الشئ صغيراً ومنسوباً الى الصغر • وعند النحاة جعل الاسم مصغراً اى دال على معنى متصف بالصغر كالرجل • فانه مصغر بمعنى مردك • والرجل مكبر بمعنى مردوه • من خواص الاسم العربى فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا الاسم المبنى • وشذ تصغير نحوذ والذى والذى • وله فوائد فارة يصغر الاسم للاهانة اى لتحقير شأنه كجليل او ثانه كطفيل

﴿النشور﴾ ان يبعث القاضى رجلا الى محله ليقال انا وجدنا هذا شاهد الزور فاحنروه وان كان سويا يبعثه الى محله فيقال ذلك •

﴿التصوف﴾

﴿التصغير﴾

وهذا هو المراد بقولهم ان التصغير قد يكون للصغر \* وتارة للتقليل كدريهمات \*  
وتارة للتقريب أمثال زمانه كبعيد المصر واملكانه كدوين السماء أي قريب من  
مكان تحته او منزله كصديقي \* وتارة للتخفيف كيا اخي ويأحسني \* وقيل  
للتعظيم \*

( اذا علمت ) ذلك فاعلم ان طريق التصغير ان تضم مبدأ الاسم وتفتح ثانيه  
وزد بمدايه ياء ساكنة تسمى ياء التصغير لتكون نالته فيكون وزنه فيعلا  
واقصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثياً كفليس في فليس فان كان رباعياً  
فصاعداً فاعمل فيه عملك في الثلاثي واكسر ما بمدايه كدريهم في درهم  
وعصيفر في عصفور فابنية التصغير ثلاثة فيل وفمعل وفمعيعل \* ( ثم اذا )  
كان الثلاثي مؤنثاً بلا علامة لحقه تاء التانيث غالباً عند تصغيره بشرط الامن  
عن اللبس كما تلحق بصفته بمدايه ( ثم ) اذا كان الثاني ليناً متقبلاً عن لبن ردده  
في التصغير الى اصله لان التصغير كالجمع يرد الاشياء الى اصولها ولهذا قالوا  
التصغير عكس الالفاظ لظهور الحروف الاصلية عندهم فتقول في مثل باب  
بويب لان الفه بدل من الواو بدليل جمعه على ابواب واصله بوب قلبت  
الواو والفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها \* ( ثم ) اذا كان تائي الثلاثي المزبلاً  
زائدة فتصغيره على فويسل بقلب الفه واو لانضمام ما قبلها فتقول في ضارب  
وعامر وصاحب ضويرب وعويمر وصويجب وثلثه نحو آدم مما الفه بمدايه لثمن  
همزين فتقول في تصغيره او يدم كما تقول في جمعه او ادم \* ( واما الرباعي المجرد )  
فانه يصغر على فيمعل كجيفر ودريهم في تصغيره جعفر ودرهم \* ( ثم اذا صغر ) اسم  
نالته او راسه الف وجب قلب الفه ياء وادغام ياء التصغير فيها ان كان على اربعة  
احرف وذلك نحو كتاب و غلام ومفتاح و دينار فتقول فيها كتيب و غليم



ويفتح وذنير، ومثله مائكة اورابه واوكمودوعصفور فتقول فيها عديد وعصيفر بالغيب، وإذا كان الاسم على خمسة أحرف حذفت الخامس كقولك في سفر جل سفيرج، وإن شئت حذفت رابعه فقلت سفيرل وإن شئت عوضت الياء بذا الجيم واللام فقلت سفيريل وإن شئت قلت سفيرجي •  
 ﴿ التصريف ﴾ في اللغة التحويل مطلقا أي تحويل أي شيء كان لفظا أو غير •  
 من حال إلى حال، وفي اصطلاح علماء الصرف تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ليحصل بنفس تلك الأمثلة معان متفاوتة لا تحصل تلك المعاني إلا بتلك الأمثلة والمراد بالأصل الواحد المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين والمراد بالأمثلة الصيغ وبين المنين عموم وخصوص مطلقا •

﴿ ف (٢٦) ﴾

﴿ التصريف ﴾ الزيادة في العمل والمشقة فيه والقدرة عليه • قال أصحاب التصريف إن باب الأفعال للتصرف يعني لا فائدة أن الفاعل حصل الفعل بزيادة العمل والمشقة فيه نحو اكتسب، ومعنى الكسب تحصيل الشيء على أي وجه كان ومعنى الاكتساب المبالغة والأعمال فيه ومن ذلك قوله تعالى لهأما كسبت وعليها ما اكتسبت، وفيه نبيه على لطف الله تعالى بحلقه فأثبت لهم أبواب العمل على أي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الأعلى وجه مبالغة وأعمال فيه •  
 ﴿ التصحيح ﴾ إزالة السقم من المريض • وعند علماء الفرائض إزالة الكسر الواقع بين السهام والرؤوس • وبمباراة أخرى هو أن يؤخذ السهام من أقل عدد يمكن على وجه لا يقع الكسر على واحد من الورقة بأن يجعل الأجزاء المكسورة أعدادا صحيحة لا كسر فيها وهذا معنى تصحيح الكسور • ومتى يخرج الحساب من الأقل لم يخرج من الأكثر فإن خرج من ثلاثة لم يخرج من ستة •

﴿ التصحيف ﴾ تغيير اللفظ والمعنى \*

﴿ تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم ﴾ في (اللازم البين بالمعنى الاخص)  
 (فان قيل) لانسلم الاستلزام لجواز ان يكون لذلك اللازم لازم آخر وهم جراً  
 فيلزم عند تصور الملزوم تصور امور كثيرة وليس كذلك (فلنا) ان تصور الملزوم  
 انما يستلزم تصور اللازم المذكور اذا كان تصور الملزوم بطريق الاخطار اي  
 بالقصد والذات لا مطلقاً يعني اذا تصور الملزوم قصداً فعند ذلك يكون اللازم  
 متصوراً كما اذا تصور النار قصداً لكون الحرارة متصورة والحرارة ايضاً ملزومة  
 للاحراق وهو ملزوم للهلاك لكن لا يكون كل واحد من الاحراق والهلاك  
 متصوراً لان الملزوم اعني الاحراق والهلاك غير متصور قصداً ولو كان ذلك  
 الاستلزام مطلقاً لزم انتقال الذهن من ملزوم واحد الى لازمه والى لازم  
 لازمه بالتمام بلغ فافهم فيه ما فيه \*

﴿ التصور والتصديق ﴾ وانما قدمنا التصور على التصديق لان النصور  
 اما شرط التصديق او شرطه اي جزؤه \* والشرط والشرط مقدمان طبعا  
 على المشروط والكل بالضرورة قدمننا التصور على التصديق وصفا ليوافق  
 الوضع الطبع \*

﴿ ثم اعلم ﴾ ان التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على امرين (احدهما) الحضور  
 الذهني مطلقاً والتصور بهذا المعنى مرادف للعلم المنقسم الى التصور والتصديق  
 ويقال له التصور المطلق والتصور لا بشرط شي \* (وثانيهما) الحضور الذهني مع  
 اعتبار عدم الازعان وهذا التصور قسم العلم فيكون قسماً للتصور بالمعنى الاول  
 ايضاً وقسماً للتصديق ويقال له التصور الساذج وتصور فقط والنصور بشرط  
 لا شيء \* (وقد علم) من هذا البيان ان مورد القسمة هو التصور بالمعنى الاول \*

(وقال) المحقق الرازي في الرسالة المعمولة في التصور والتصديق فسر التصور  
 بأمر (أحدها) بأنه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل وهو بهذا المعنى  
 مرادف للعلم (وثانيها) بأنه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل فقط وهو  
 محتمل لوجوب (أحدهما) حصول صورة الشيء مع اعتبار عدم الحكم (وثانيها)  
 حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وهو بهذا التفسير اعم منه بالتفسير  
 الثاني لأنه جاز أن يكون مع الحكم وواخص منه بالتفسير الأول لأن الأول جاز  
 أن يكون مع اعتبار الحكم انتهى (وقال الزاهد) في حواشيه على الحواشي  
 الجلالية على التهذيب التصور عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء في العقل فقط  
 وهو محتمل لوجوب (الأول) مع عدم اعتبار الاذعان (والثاني) مع اعتبار عدم  
 الاذعان والأول اعم من الثاني بحسب المفهوم دون التحقق لأن العلم والتصديق  
 هو العلم المتكيف بالكيفية الاذعانية لا يمكن فيه عدم اعتبار الاذعان ولا اعتبار  
 عدم الاذعان وغير العلم التصديقي يمكن فيه كل منهما انتهى \*

(والتصديق) في اللغة ثلاثة معان (الأول) هو الاذعان بصدق القضية أي  
 التصديق بأن معنى القضية مطابق للواقع ويعبر عنه بالفارسية براست دانستن  
 وصادق دانستن (والثاني) الاذعان بمعنى القضية أي التصديق بأن المحمول  
 ثابت للموضوع في الواقع أو مسلوب عنه كذلك ويعبر عنه بالفارسية  
 بگرویدن ویاور کردن وهذا المعنى هو التصديق المنطقي \* (ومن هاهنا)  
 قد اشتهر فيما بينهم أن التصديق المنطقي هو بينه هو التصديق اللغوي  
 (والثالث) عبارة عن التصديق بأن القائل مخبر عن كلام مطابق للواقع ويعبر عنه  
 بالفارسية براست گوداشتن وحق گوداشتن \*

(وقد علم) من هذا البيان أن المعنى الأول مأخوذ من الصدق الذي وصف

القضية والثالث ماخوذ من الصدق الذي وصف القائل فان قيل بين هذين القولين اى قولهم التصديق المنطقي هو التصديق اللغوي وبين قولهم التصديق المنطقي هو التصديق الاول والتصديق اللغوي تصديق ثان منافاة لان القول الاول يدل على العينية والقول الثاني على المفارقة والاووية والثابوة لا يتصوران الا في المتضارين (قلنا) تندفع المنافة مما ذكرنا من المعاني الثلاثة للتصديق فان المراد بالتصديق اللغوي في القول الاول هو التصديق اللغوي بالمعنى الثاني وقد عرفت انه هو التصديق المنطقي وعينه \* وهذا التصديق اى التصديق اللغوي بالمعنى الثاني مقدم على التصديق اللغوي بالمعنى الاول اى يحصل قبل حصوله كما لا يخفى \* فالحاصل ان التصديق اللغوي الذي هو عين التصديق المنطقي هو التصديق بالمعنى الثاني والتصديق الذي محكوم عليه بانه ثان اى متأخر هو التصديق اللغوي بالمعنى الاول \*

(ثم اعلم) انهم اختلفوا في بساطة التصديق وتركبه \* والحكماء ذهبوا الى بساطته وفسروه بالحكم اى الاذعان بالنسبة التامة للخبرة كما هو المشهور \* او الاذعان بان المحمول نابت للموضوع او مسلوب عنه في الواقع كما هو تحقيق الزاهدي (وعليك) ان تعلم ان الحكم باعتبار حصوله في الذهن صور بالمعنى الاول وللخصوصية كونه حكما يسمى تصديقا وسيجيئ توضيح هذا الاجمال في ذيل هذا المقال او الاذعان بنسبة الاتصال والانصال بنسبة الاتصال والانفصال \* والامام الرازي رحمه الله ذهب الى انه مركب عبارة عن مجموع تصور المحكوم عليه وبه والحكم لا صرح به في المخلص : وقيل ان اول من نسب تركيب التصديق الى الامام هو الكاظمي (١) في شرح المخلص حيث حمل

(١) هو ابو الحسن علي بن عمر القزويني الكاظمي المتوفى سنة (٦٢٥) شرح المخلص

في بساطة التصديق وتركبه

عبارة المخلص على ظاهرها ضار كسخاوة حاتم وشجاعة رستم والافعال  
 "لامم في سائر كتبه نص على ان التصديق نفس الحكم على ما عليه الحكماء  
 (وفل) القاضي سراج الدين الارموي في المطالع العلم اما تصور ان كان ادراكا  
 سادجا واما تصديق ان كان مع حكم نقي او آيات (وقال) صاحب الكشف  
 في كتاب البيان التصور ادراك الشيء من حيث هو مقطوع النظر عن  
 كونه خاليا عن الحكم به او عليه بانجاب اوسلب والمنظور اليه مع احدهما هو  
 التصديق \* (وفي ميزان المنطق) العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة  
 الشيء في العقل \* واما تصديق وهو تصور منه حكم \* وفي (الشمسية) العلم  
 اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل واما تصور منه حكم ويقال  
 للمجموع تصديق \* وهكذا قسمه الطوسي في تجريد الميزان \*  
 (ولا يخفى) ان هذه التفاسير للتصديق لا تنطبق على شيء من مذهبي الحكماء  
 والامام (اما الاول) فلامتناع مية الشيء بنفسه (واما الثاني) فلان الحكم لما كان  
 سابقا على المجموع بحكم الجزئية لم يكن معه للتضاديين التقدم والمعية \*  
 :وانت) خير بما فيه من منع التضاد لجواز ان تكون المعية زمانية وهي لا تنافي  
 التقدم الذاتي كما هو شأن الجزء مع الكل \* نعم ما ذكره السيد السند الشريف  
 الشريف فندس سره في حاشيته على شرح الشمسية يستفاد منه دليل قاطع على عدم  
 اطلاق هذه التفاسير على مذهب الامام ومن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه \*  
 :ونعم) مما قال العلامة الاصفهاني في شرح المطالع والطولع ان هذه التفاسير  
 مبنية على مذهب ثالث. ستحدث سهم في التصديق ولا مشاحة في الاصطلاح \*  
 (وحصل) كلامه ان حقيقة التصديق هي ما يكون الحكم لاحقا به عارضا له  
 وهو مجموع التصورات الثلاثة من حيث انه ملحق ومعرض للحكم

المرادف للتصديق قسمية المروض بالتصديق من باب اجراء المارض على المروض وما عد اذلك تصور ساذج وحيث لا يلزم ان يكون تصور المحكوم عليه وحده او تصور المحكوم به وحده ولا مجموعهما معا وحدهما تصديقا لكن يلزم ان يكون ادراك النسبة وحده تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة كما هو المشهور (وان قلت) ان المراد من التصور المروض للحكم مجموع النصورات الثلاثة كما مر والحكم وان كان عارضا للنسبة حقيقة لكنه بواسطة قيامها بالطرفين عارض للمجموع فان عروض امر مجزئ يستلزم عروضه للكل (قلنا) لا دلالة للتصور على التمدد فضلا عن ان يكون دالا على مجموع التصورات الثلاثة (واما تقسيم) صاحب الشمسية فلا ينطبق على مذهب الحكماء بالضرورة ولا على مذهب الامام لما ذكره السيد السند قدس سره في تلك الحاشية.

(واعلم) ان السيد السند قدس سره قال في تلك الحاشية وان كان اي التصديق عبارة عن المجموع المركب منها كما صرح به اي بقوله ويقال للمجموع تصديق لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا من احد قسميه مع امر آخر مقارنة له اعنى الحكم وذلك باطل انتهى قوله لم يكن التصديق قسما من العلم لان الحكم على هذا التقسيم فعل فلا يكون التصديق المركب منه ومن العلم علما وذلك باطل لا نقاهم على ان التصديق قسم من العلم وانما الاختلاف في حقيقته فلا يصح التقسيم فضلا عن الانطباق كما في الحواشي الحكيمة — اقول ان الحكم عند الامام علم وادراك لا فصل كما سيحكي فتقسيم صاحب الشمسية منطبق على مذهب الامام (فان قلت) اي مذهب من مذهبي الحكماء والامام حق (قلنا) المذهب الحق هو مذهب الحكماء كما قال السيد السند

قدس سره هذا هو الحق لان تقسيم العلم الى هذين القسمين انما هو لا مميّز كل واحد منهما من الآخر بطريق خاص يستحصل به \*  
 زعم ان الادراك المسمى بالحكم غير بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة المتقدمة الى اقسامها. وما عدا هذا الادراك له طريق واحد وهو القول الشارح وصور تحكم عليه وتصور تحكم به وتصور النسبة الحكمية بشارك سائر الصور في الاستحصاء بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا من العلم مسمى بالتصديق \* لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فنلاحظ مقصودا لقن اعني بيان الطرق الموصلة الى العلم لم يلبس عليه ان الواجب في تقسيمه ملاحظة الامتياز في الطرق فيكون الحكم احد قسميه المسمى بالتصديق لكنه مشروط في وجوده ضمنه الى امور متعددة من افراد القسم الآخر انتهى \* (فان قيل) ان الحكم عند الامام فعل من افعال النفس لاعلم وادراك فكيف يكون المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم قسما من العلم فان تركيب التصديق الذي هو قسم العلم من العلم وغيره محال (قلنا) الحكم عند الامام ادراك قطعا وما اشترى انه فعل عنده غلط نشأ من اشتراك لفظ الحكم بين المعنى الاصطلاحي وهو الاذعان وبين المعنى اللغوي وهو ضم احد المفهومين الى الآخر والضم فعل من افعال النفس فن قل ان الحكم عنده فعل والتصديق عبارة عن مجموع التصورات الثلاثة والحكم فقد افترى عليه بهتاناً عظيماً \*

(نعم رد على الامام اعتراض من وجوب (احدهما) انه يلزم قلب الموضوع لاستلزامه ان يكون التصديق مكتسباً من القول الشارح والتصور من الحجة والامر بالعكس اما الاول فلان التصديق عنده هو المجموع من التصورات

الثلاثة والحكم فلو كان الحكم الذي هو جزؤه بدسياً غنياً عن الاكتساب ويكون تصور أحد طرفيه كسياً كان ذلك المجموع كسياً فإن احتياج الجزء إلى الشيء يستلزم احتياج الكل إليه وحيث لا يكون اكتسابه من القول الشارح (ولا يخفى) ما فيه لأن التصورات كلها عنده بدسية فلا تصور أن يكون تصور أحد الطرفين عنده كسياً حتى يلزم المحذور المذكور (وأما الثاني) فلأن الحكم عنده أحد التوليس هو وحده تصديقاً عنده بل المجموع المركب منه ومن التصورات الثلاثة فلا بد أن يكون تصوراً فإذا كان كسياً يكون اكتسابه من الحجة فيلزم اكتساب التصور من الحجة وهو ممتنع لما سيبحث في موضوع المنطق أن شاء الله تعالى إلا أن يقال أن الامام جاز أن يكون ملتزماً أن يكون بعض التصورات اعني الحكم مكتسباً من الحجة فهو ليس بمعتقد بما هو المشهور من أن التصور مكتسب من القول الشارح فقط والتصديق من الحجة فحسب (والاعتراض) بالوجه الثاني أن الوحدة معتبرة في المقسم كما ذكرنا في جامع النعوض شرح الكافية في شرح اللفظ كيف لا وإن لم يقيد به لم ينحصر كل مقسم في أقسامه فإن مجموع القسمين قسم ثالث للمطلق (فالتصديق) الذي هو عبارة عن الإدراكات التي هي علوم متعددة لا يندرج تحت العلم الواحد الذي جعل مقسماً (والجواب) أن التصديق المذكور في نفسه وإن كانت علوماً متعددة لكن لها نوع وحدة فلا بأس بأندرجها بحسب تلك الوحدة تحت العلم مع أن التركيب بدون اعتبار الوحدة ممتنع ومن سوى الحكماء قائل بتركيب التصديق فله وحدة بحسبها مندرج تحت العلم فلا إشكال (وقال) الزاهد في حاشية الرسالة أقول يرد على الامام أن أجزاء التصديق يجب أن تكون علوماً متصورة لأن العلم منحصر في التصور والتصديق وجزء التصديق



لا يمكن ان يكون شيئاً غير العلم او طياً تصديقاً غير التصوري ولا شك ان  
التصورات كلها بديهيات عند هـ ومن الضروريات انه اذا حصل جميع اجزاء  
الشيء بالبداهة يحصل ذلك الشيء بالبداهة فيلزم ان يكون التصديقات ايضاً كلها  
بدئية مع انه لا يقول بذلك انتهى \* (وقال في الهامش) المراد بالجميع  
الكل الافرادى فلا يرد ان جميع اجزاء الشيء هو بينه ذلك الشيء فيرجع  
الكلام الى انه اذا حصل ذلك الشيء يحصل ذلك الشيء ثم حصول كل واحد  
من الاجزاء باي نحو كان مستلزم لحصول الكل كذلك اذا لم يعتبر معه الهيئة  
الاجتماعية وحصوله بطريق البداهة ليس بمستلزم لحصول الكل كذلك  
اذا اعتبر معه تلك الهيئة انتهى \*

(واعلم) ان الحكماء قاطبة بمدا تفاقهم على ان التصديق بسيط عبارة عن  
الاذعان والحكم فقط اختلفوا في ان متعلق الاذعان اما النسبة الخبرية بتبوية  
اوسلية \* او متعلقة وقوع النسبة التبوية التقيدية اولا وقوعها يعني ان النسبة  
واقعة اوليست واقعة فاختر المتقدمون منهم الاول وقالوا بتلث اجزاء  
القضية المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الخبرية بتبوية اوسلية وهذا هو  
الحق اذ لا يفهم من زيد قائم مثلاً الا نسبة واحدة ولا يحتاج في عقده الى نسبة  
اخرى \* والتصديق عندهم نوع آخر من الادراك مغاير للتصور متغيرة ذاتية  
لا باعتبار المتعلق \* وذهب المتأخرون منهم الى الثاني وقالوا بتربيع اجزاء  
القضية المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التقيدية بتبوية اوسلية التي  
سموها بالنسبة الحكيمة \* والرايع النسبة التامة الخبرية وهي ان النسبة واقعة  
اوليست واقعة والذي حملهم على ذلك انهم ظنوا انه لو جعلوا متعلق الادراك  
النسبة الحكيمة لان النسبة واقعة اوليست واقعة لدخل الشك والوم

اختلاف الحكماء في متعلق الاذعان

والتخييل في التصديق لانها ايضا ادراك النسبة الحكيمة قمر قوا بين التصور  
والتصديق باعتبار المتعلق وازدادوا جزءا رابعا وجملوه متعلق الادراك \*  
( وزعموا ) ان الشك وكذا الوهم والتخييل ليس ادراك ان النسبة واقعة ولكن  
لم يتنبهوا ان الشك ايضا ادراك الوقوع او اللاتوقع لكن لا على سبيل التسليم  
والاذعان فلم ينفعهم الا زدياد بل زاد الفساد بخروج التصديقات الشرطية  
فان النسبة واقعة او ليست واقعة نسبة عملية والنسبة في الشرطيات هي نسبة  
الاتصال والاتصال والانفصال والانفصال وايضا توهم منه ان مفهوم ان  
النسبة واقعة او ليست واقعة معتبر في معنى القضية والا مري ليس كذلك فان  
المعتبر فيه نسبة بسيطة يصدق عليها هذه العبارة المفصلة الا ان يقال ليس  
مقصودهم اثبات النسبتين المتغايرتين حقيقة بل ان النسبة الواحدة التي هي  
النسبة التامة الخبرية اذا اخذت من حيث انها نسبة بين الموضوع والمحمول  
يتعلق بالشك واخوها \* واذا اخذت من حيث انها نسبة واقعة او ليست واقعة  
يتعلق بها التصديق ويشير الى هذا ما في شرح المطالع من ان اجزاء القضية عند  
التفصيل اربعة فافهم \* وما ذكرنا من ان متعلق الاذعان والحكم هو النسبة  
النامة الخبرية هو المشهور ومذهب الجمهور واما الزاهد فلا يقول به فانه قال  
ان التصديق اى الاذعان والحكم يتعلق اولا وبالذات بالموضوع والمحمول  
حال كون النسبة رابطة بينها وتاليا بالعرض بالنسبة لان النسبة معنى حرفي  
لا يصح ان يتعلق التصديق بها من حيث هي \* ( امول ) نعم ان النسبة من  
حيث انها رابطة في القضية لا يمكن ان نلاحظ قصدا وبالذات لانها معنى حرفي  
فلا يمكن تعلق الاذعان والتصديق بها بمحطها موضوعا وعكسها عليها او بها  
بالاذعان والتصديق لكن لا نسلم ان تعلقها بها مطلقا موقوف على

ملاحظتها قصداً وبالذات فقوله (لا يصح ان يتعلق التصديق بها من حيث هي هي) (لا يصح).

(و توضيحه) ان المعنى ما لم يلاحظ قصداً وبالذات لا يمكن جمعه محكوماً عليه اوبه بناء على ان النفس مجبولة على انها ما لم تلاحظ الشيء كذلك لا تقدر على ان تحكم عليه اوبه كما يشهد به الوجدان والمعنى الحر في لا يمكن ان يلاحظ كذلك فلا يمكن الحكم عليه اوبه فمعلق الاذعان والحكم به ممتنع.

(واما عروض) العوارض بحسب الواقع ونفس الامر للمعنى الحر في الملحوظ تبعاً ومن حيث انه آلة للملاحظة الطرفين فليس بمتنع \* (الآرى) ان

الابتداء الذي هو مدلول كلمة (من) اذا لوحظ في اى تركيب يمرض له الوجود والامكان والاحتياج الى الطرفين والقيام بهما ونحوها لا على

وجه الحكم بل على وجه مجرد القيام والعروض وهذا ليس بمتنع والاذعان من هذا القليل فيجوز ان يتعلق بالنسبة للمحوظة في القضية تبعاً على وجه

العروض لكن ايها القاضي الماصي لا يبطل حق القاضي الزاهد ولا ترك الانصاف وان امتلاً احمد نكر من الجور والاعتساف ولا نقس عروض

الاذعان للنسبة على عروض الوجود والامكان فانه قياس مع التماثل فان الاذعان لكونه امراً اختيارياً مكفاهه قصداً بديل التكليف بالايمان

لا يمكن عروضه وتعلقه بالمتنزه الابد متعلقه وملاحظته قصد اوبالذات بخلاف الوجود والامكان ونحوهما فان عروضها شيء ليس بموقوف على قصد

قاصد كما لا يخفى.

(واعلم) ان الزاهد قال في حواشيه على الرسالة الثالث ما هو بدو في اول النظر ويظهر في بادى الراى من ان التصديق هو الكيفية الادراكية وما يقتضيه

النظر الدقيق • ويلوح مما افاده اهل التحقيق • هو ان الكيفية الاذنية وراء  
الكيفية الادراكية ليس اناذا سمنا قضية وادركناها بتمام اجزائها ثم افنا  
البرهان عليها لا يحصل لنا ادراك آخر بل تقترن بالادراك السابق حالة اخرى  
تسمى الاذنان والقبول والا يلزم ان تكون لشيء واحد صورتان في الذهن •  
( ولا يخفى ) على من يرجع الى وجدانه ان العلم صفة يحصل منه الانكشاف  
والاذنان صفة ليس كذلك بل تحصل منه ببدال انكشاف كيفية اخرى للنفس  
وبذلك يصح تقسيم العلم الى التصور الساذج و التصور معه التصديق  
كما وقع عن كثير من المحققين انتهى • اقول قوله ( صورتان في الذهن )  
اي صورتان مساويتان وهو محال فلا يردانه قال في حواشيه على شرح  
المواقف للوجود صورة وللعدم صورتان فان للعدم صورتين اجمالية وتفصيلية  
كما سيبيح في موضعه ان شاء الله تعالى •

( واعلم ) انه يعلم من هذا المقال ان من قسم العلم الى التصور فقط والى تصور  
معه حكم او الى تصور معه تصديق مبنى على امور • ( احدها ) ان التصديق  
والحكم والاذنان الفاظ مترادفة • ( وثانيها ) ان العلم منقسم الى تصورين احدهما  
تصور ساذج اى غير مقرون بالحكم • وثانيهما تصور مقرون • • ( وثالثها ) ان  
التصديق ليس بعلم بناء على انه كيفية اذنية لا كيفية ادراكية حتى يكون  
علما • ( ورابعها ) ان القسم الثاني لم ينفك عن التصديق الذى هو الحكم  
سمى بالتصديق مجازاً من قيل تسمية الشيء باسم ما يقارنه ولا ينفك عنه •  
( ثم المراد ) بالتصور المقارن بالحكم اما الادراكات الثلاثة فقط او ادراك ان  
النسبة واقعة او ليست بواقعة ايضا على الاختلاف كما مر • ( ولا يخفى ) عليك  
ان كون التصديق علما كئثار على علم • وانقسام العلم الى التصور والتصديق

من ضروريات مذهب الحكماء وحمل اطلاق التصديق على القسم الثاني على المجاز لا يعلم من اطلاقهم وقوله (ان الكيفية الافغانية وراء الكيفية الادراكية) ان اراد به انه ليس الاولى عين الثانية فسلم لكن لا يجدي نفعا ما لم يثبت بينهما مابينة وان اراد به ان بينهما مابينة بالنوع فمنوع لان الثانية اعم من الاولى فان الاولى من انواع الثانية فان للنفس من واهب الصور قبول وادراك لها قطعا تصويرية وتصديقية نعم ان في التصورات ادراك وقبول لاعلى وجه الاذعان وفي التصديقات ادراك وقبول على وجه الاذعان بمعنى ان ذلك الادراك نفس الاذعان اذ لا نفي بالاذعان الا ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة وقبولها كذلك فكان نسبة الادراك والقبول المطلقين مع الاذعان نسبة العام مع الخاص بل نسبة المطلق الى المقيد ونسبة الجنس الى النوع وقوله (لا يحصل لنا ادراك آخر) ممنوع اذ لو اراد بالادراك الحالة الادراكية فنعم ظاهر ضرورة ان الحالة الادراكية قبل اقامة البرهان كانت مترتبة على محض تعلق التصور بمضمون القضية شكاً وغيره وبعدها حصلت حالة ادراكية اخرى وهي ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة وهي عين الحالة التي يسميها حالة افغانية واذعاناً وكذا اذا اراد به الصورة الذهنية ضرورة ان المعلوم كان محققاً بالموارض الادراكية الغير الافغانية فكان صورة تمحيف بمداقمة الدليل بالحالة الادراكية الافغانية فكان صورة اخرى فان تفاير العارض يدل على تفاير المعروض من حيث انه معروض نعم ذات المعلوم من حيث هو في الصورتين امر واحد لم يتجدد واستحال ان يكون شيئاً واحداً بصورتان في الذهن من جهتين ممنوع بل هو واقع وقوله (والاذعان صفة ليس كذلك) ايضاً ممنوع لان الاذعان سواء

أريد به صورة ادعائية او حالة ادراكية نوع من صورة ادراكية او حالة ادراكية فانه يترتب عليه ما يترتب عليهما من الانكشاف ولو ترتب قبل ذلك هناك انكشافات عديدة تصورية \*

(اعلم) ان هاهنا ثلاث مقدمات اجمع عليها المحققون وتلقوها بالقبول والاذعان \* ولم ينكرها احد الى الآن \* (الاولى) ان العلم والمعلوم متحدان بالذات \* (والثانية) ان التصور والتصديق نوعان مختلفان بالذات \* (والثالثة) انه لا حجر في التصورات فيتعلق بكل شيء حتى يتعلق بنفسه بل بنقيضه وبالتصديق ايضا فيتوجه اعتراضان \*

﴿ الاعتراض الاول ﴾ ان التصور والتصديق اذا تعلقا بشئ واحد ولا امتناع في هذا التعلق بحكم المقدمة الثالثة فيلزم اتحادهما لوما بحكم المقدمة الاولى واللازم باطل لان صيرورة الشئ الواحد نوعين مختلفين بالذات محال بالضرورة \* (وجوابه) اننا لانسلم ان التصديق علم لما صرنا منه كيفية ادعائية لا كيفية ادراكية حتى يكون علما فضلا عن ان يكون عين المعلوم فيتعلق التصور والتصديق بشئ واحد ولا يلزم اتحادهما لتوقفه على كون التصديق عين ذلك الشئ وهذه العينية موقوفة على كون التصديق علما وان سلمنا ان التصديق علم كما هو المشهور فنقول ان المقدمة الاولى مخصوصة بالعلم التصوري فالعلم التصديقي ليس عين المصدق به المعلوم \*

﴿ والاعتراض الثاني ﴾ ان التصور اذا تعلق بالتصديق يلزم اتحادهما في الماهية النوعية بحكم المقدمة الاولى (واجيب عنه) بان التصور المتعلق بالتصديق تصور خاص فاللازم هاهنا هو الاتحاد بينه وبين التصديق والتباين النوعي انما هو بين التصور والتصديق المطلقين \* (ويمكن الجواب)

عنه بان تطلق التصور بكل شيء لا يستلزم تعلقه بكل وجه فيجوز ان يتمتع تعلقه بحقيقة التصديق ولكنه ويجوز التعلق باعتبار وجهه ورسمه فان حقيقة الواجب تعالى يتمتع تصوره بالكنه وانما يجوز بالوجه وان الما في الحرفية يتمتع تصورها وحدها وانما يجوز بمد ضم ضمنية اليها (واجاب عنه) الزاهد في حاشيته على الرسالة المعمولة في التصور والتصديق بقوله والذي يقتضيه النظر الصائب والمكر الشائب هو ان الحقيقة الادراكية زائدة على ما هو حاصل في الذهن كاطلاق الكاتب على الانسان كما مررت اليه الاشارة فالتصور والتصديق قسمان لما هو علم حقيقة والعلم الذي هو عين المعلوم هو ما يصدق عليه العلم اى ما هو حاصل في الذهن انتهى (وها هنا) جوابات اخر تركها لتردد الخاطر المتأري مداوة المدوان وقد كان الاعوان

﴿ باب التاء مع الضاد المجبة ﴾

﴿ التضوب (١) ﴾ النيبوبة في الارض وفي الصحاح نصب الماء تضويبا اى غلب في الارض •

﴿ التضاييف ﴾ كون الشيتين الوجوديين بحيث يكون تمقل كل منهما بالنسبة الى الآخر كالاوة والبنوة ويكونين ذينك الشيتين تقابل التضاييف كما سيبي في (تقابل التضاييف) وبعبارة اخرى كون النسبتين بحيث يكون تعلق كل واحد منهما بشئ سبباً لتعلق الاخرى بشئ آخر كالاوة والبنوة •

﴿ التضمين ﴾ الاصح في تعريفه ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويراد منه

(١) التضوب بالتاء كلمة لا وجود لها في العربية وقد تحرفت على المؤلف من التضوب وهو النيبوبة ونصب الماء غلب في الارض كما في القاموس والمصاح

كتاب التفسير  
باب التاء مع الضاد  
التضوب  
التضمين

معنى آخر تابع له بلفظ آخر دل عليه بذكر ما هو من متعلقه كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز • فارة بجمل المذكور أصلا والمخوف حالا وتارة يـمكس • (فان قلت) اذا كان المعنى الآخر مدلولاً عليه باللفظ المخدوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه (قلت) لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره • جعل كانه في ضمنه • ومن ثم كان جمله حالا وتبعاً للمذكور اولى من عكسه • (والتضمين) في الشعر ان يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقاً لا يصح الابه • (ضمين المزدوج) وهوان يقع في أثناء قرآن النظم والنثر لقطبان مسجان بمد مراعاة حدود الاسجاع والقوافي الاصلية كقوله تعالى وجئتكم من سبأ نبياً يقين • (وفي البديع) اما التضمين فهوان يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير بيتاً كان او مافوقه او مصراعاً او مادونه مع التبيه على انه من شعر الغير ان لم يكن مشهوراً عند البلغاء • والامثلة في كتب ذلك الفن •

﴿ التضعيف ﴾ دو چند ساختن • وفي الحساب تكرير عدد مره سواء كان صحيحاً او كسراً او مختلطاً •

﴿ التضاد ﴾ كون الشئين الوجوديين متقابلين بحيث لا يكون تغل كل منهما بالقياس الى الآخر كما بين السواد والياض • وعند ارباب البديع التضاد هو الطباق والمطابقة •

### ﴿ باب التاء مع الطاء المهملة ﴾

﴿ التطبيق ﴾ والمطابقة والتضاد والطاق في البديع بمعنى واحد • ﴿ التطويل ﴾ ان يكون اللفظ زائداً على اصل المراد لا تصادفة ولا يكون اللفظ الزائد متيناً نحو قول عدي بن ابرش • (والتي قولها كذبوا مينا)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم



أي وجد قولها كذبوا الكذب واللين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما بخلاف الحشوفانه زيادة لاقامة بحيث يكون الزائد متعيناً كالنسي في قول أبي الطيب •

ولا فضل فيها للشجاعة والتندي • وخير التقى لولقاء شعوب.

﴿ باب التاء مع العين المهمة ﴾

﴿ التلويح ﴾ هو العلم الاوسط •

﴿ التعجب ﴾ ادراك امر غريب خفي السبب • ويطلق أيضاً على هيئة انفعالية للنفس عند ادراك الامور الغريبة الخفية السبب فيقال التعجب انفعال النفس عما خفي سببه والمراد بالتعجب في قولهم ان التعجب عارض للانسان لذاته هو المعنى الاول والا فتعجب بالمعنى الثاني لاحق عارض للانسان بواسطة ادراك امور غريبة وهذا الادراك مساو للانسان فيكون التعجب حيثئذ لاحقاً له بواسطة مساوية (ومما ذكرناه) ظهر اندفاع الاعتراض على الملامة الرازي رحمه الله تعالى بأنه جعل التعجب مثلاً لللاحق بواسطة الخارج المساوي في شرح المطالع وجعله مثلاً لللاحق لذات الانسان في شرح الشمسية •

(ثم اعلم) ان اطلاق التعجب على هذين الامرين اما باعتبارانه حقيقة فهم اعلى سبيل الاشتراك او باعتبارانه حقيقة في احدهما محاذ في الآخر • حيثئذ يكون احد التمثيلين على سبيل التسامح

(واعلم) ان الترابية تقتضي الحدوث لانها عبارة عن ادراك مذكور حادث والحدوث من خواص المادة فيكون للحيوان ايضاً مدخل في عروض الترابية للانسان لا للتناطق فقط كما وهم فلا بد ان التعجب لاحق للانسان بواسطة جزئية اعنى الناطق لذاته كما هو المشهور فافهم واحفظ وكن من الشاكرين •

باب التاء مع العين المهمة  
﴿ التعجب ﴾

﴿ التعرف ﴾ شناسیدن و خود را به اهل عرفات مانند کردن کافی کتب  
الفقه ان التعرف اجتماع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبهاً بالواقعين  
بعرفة على عرفات \* وايضاً التعرف ان يذهب بالمهدي الى عرفات مع نفسه  
ليعرف الناس انه مهدي كافي كنز الدقائق ولا يجب التعرف بالمهدي  
﴿ والتعرف ﴾ عند النحاة يكون الاسم موضوعاً لشيء يبينه كافي المضمرات  
والمبهمات والاعلام وذى اللام والمضاف الى المعرفة \* (وعند المحققين)  
حقيقة التعرف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى  
متعين اى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك والنكرة ما يشار بها الى امر  
متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تيممه وان كان متيناً مبهوداً في نفسه  
فان بين مصاحبة التمين وملاحظته فرقاً يتأو با في تحقيق التعرف (في المعرفة)  
ان شاء الله تعالى \* (وعند المنطقيين) جعل الشيء محمواً لا على آخر لاخذة  
تصوره بالكنه اوبالوجه \*

(اعلم) ان الغرض من التعرف اما تحصيل صورة لم تكن حاصلة في اللهن  
او تمييز صورة من الصور الحاصلة فيه (والاول) هو التعرف الحقيقي —  
(والثاني) هو التعرف اللفظي \* (ثم التعرف الحقيقي) اما ان يكون وجود  
معرفة معلوماً ولا (الاول) التعرف بحسب الحقيقة (والثاني) التعرف بحسب  
الاسم وكل واحد منهما ان كان بالذاتيات فحقيقي — او اسمي تام —  
او ناقص — والا فرسم حقيقي — او اسمي — كذلك \* ومثال الحد الحقيقي  
والرسم الحقيقي تعريف الانسان المعلوم وجوده بالحيوان الناطق وبالحيوان  
الضاحك \* ومثال الحد الاسمي والرسم الاسمي تعريف النقاء الفير  
المعلوم وجوده بالحيوان الكذا أى وبالطائر الكذا فى \* ومثال اللفظي

تعريف المفضل بالاسد \*

(وقد) سمح العلامة التفتازاني رحمه الله في المطول والتلويح وشرح الشرح للمعنى حيث جعل الاسم داخل في اللفظي ومنشأ التسامع ان الاسم يقع في مقابل الحقيقي واللفظي ايضا في مقابله \* (وزعم) ان كلا الحقيقيين بمعنى واحد جعل اللفظي شاملا للاسمي وغيره \* وقد عرفت ان الحقيقي معنيين باعتبار احدهما معنيين مقابل للتعريف اللفظي وباعتبار المعنى الآخر مقابل للتعريف الاسمي وليس كلا الحقيقيين بمعنى واحد حتى يصح ما زعمه \* (ولا يخفى) عليك انه يتضح من هذا التحقيق ان الرسوم الاسمية والحدود الاسمية تجري في الماهيات الموجودة ايضا لكن قبل العلم بوجودها واما الامور الاعتبارية فلا يكون تعريفها الاسمية \*

﴿ التعريف اللفظي ﴾ قسم من مطلق التعريف وقسيم للتعريف الحقيقي لان المطلوب في التعريف الحقيقي تحصيل صورة غير حاصلة كاسم \* وفي اللفظي تعيين صورة من الصور المخزونة واحضارها في الحركة والالتفات اليها وتصورها بلها معنى هذا اللفظ وهذا هو معنى قولهم ان الغرض من التعريف اللفظي ان يحصل للمخاطب تصور معنى اللفظ من حيث انه معناه واليه يرجع قولهم التعريف اللفظي ما يقصده تفسير مدلول اللفظ يعني ان التعريف اللفظي تعريف يكون المقصود به تصوير معنى اللفظ من حيث انه معناه في ذهن المخاطب وتفسيره وتوضيحه عنده اى جملة مما تآمن بين المعاني المخزونة باضافته الى اللفظ المخصوص لامن حيث انه وضع هذا اللفظ المخصوص لذلك المعنى حتى يكون بمثابة \* \*

(نعم) ان التعريف اللفظي يفيد امرين (احدهما) احضار معنى اللفظ (والثاني)

﴿ التعريف اللفظي ﴾

﴿ التعريف اللفظي يفيد امرين ﴾

التصديق بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى فإن أورد في العلوم اللغوية  
فالمقصود منه بالذات التصديق المذكور وبالعرض التصور اذ نظر ارباب تلك  
العلوم مقصور على الالفاظ وحيث كان بحثاً لغوياً ومن المطالب التصديقية  
وان أورد في العلوم العقلية فالمقصود منه بالذات التصور والاحضار وبالعرض  
التصديق على ما تقتضيه وظيفة هذه العلوم وحيث كان تعريفاً لفظياً ومن  
المطالب التصورية (ومن هاهنا) يرفع النزاع بين الفريقين القائل احدهما  
بأنه من المطالب التصديقية والآخرياً به من المطالب التصورية فاذ قيل الخلاء  
محال فيقال ما الخلاء فيجواب بأنه بدموهوم فان قصد السائل بالذات ان لفظ  
الخلاء لا ي معنى من المعاني المخزونة موضوع في اللغة فكان الجواب المذكور  
حيث بحث لغوياً ووظيفة ارباب اللغة ومفيد التصديق ان لفظ الخلاء  
موضوع لهذا المعنى وان قصد تصور معنى لفظ الخلاء لوقوعه موضوعاً في  
القضية المقروطة اعنى الخلاء محال ولا بد من تصور الموضوع في التصديق  
ليحكم عليه بأنه محال فكان الجواب المسطور حيث ذكر تعريفاً لفظياً ومن المطالب  
التصورية \*

﴿ والفرق ﴾ بين التعريف اللفظي والحقيقي بوجوه \* (الاول) ان  
في التعريف الحقيقي استحصال الصورة ابتداء وفي اللفظي استحصالها تأنيلاً  
ولهذا يعبر عن هذا الاستحصال بالاستحضار فيقال ان في التعريف اللفظي  
استحضار الصورة (وتفصيل هذا الجمل) ان الصورة قبل التعريف الحقيقي  
لم تكن حاصلة في المدركة اصلاً ثم بعد صارت حاصلة فيها فقيه استحصال  
الصورة ابتداء اي تحصيل صورة غير حاصلة اصلاً والصورة قبل التعريف  
اللفظي حاصلة في الخيال بدحصولها في المدركة ثم والماعها ثم اذا اخذت

الفرق بين التعريف اللفظي والحقيقي

الانفئات اليها تحصل مرة أخرى في المdrكة ففى التعريف اللفظى استحضر الصورة واستخلصها مانياً (فان قلت) كثير اى يكون المعنى مخطوفاً بالبال حاضر افى المdrكة ومع ذلك محتاج الى التعريف اللفظى فيعلم من هاهنا ان استحضر الصورة لا يكون مطلوباً بالتعريف اللفظى والا يلزم استحضر الحاضر وهو حال (قلنا) قد علمت ان المقصود من التعريف اللفظى تصوير معنى اللفظ من حيث انه معناه لا من حيث ان هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى ويجرد حضور المعنى عند المdrكة لا يفيد تصويره من حيث انه معنى هذا اللفظ • (والثاني) ان التعريف الحقيقى يكون نفسه ولغيره اى يختلف اللفظى فانه احضار الصورة الحاصلة لغيره لانفسه والا يلزم تحصيل الحاصل واحضار الحاضر فان قصد احضار شئ لا يتصور بدون حضوره • (والثالث) ان منشأ التعريف اللفظى كونه مسبوقاً بلفظ لم يفهم منه بخلاف الحقيقى • (والرابع) ان التعريف اللفظى يتعلق بالبدسيات والنظريات الحاصلة قبله بخلاف الحقيقى • (وحاصل) الكلام ان التعريف اللفظى ان يكون ما وضع اللفظ بازانة معلوماً من حيث هو مجهولاً من حيث انه مدلول لفظ آخر فيعرف ذلك الموضوع له من هذه الخبيثة به من حيث هو مدلول لفظ آخر عرف انه مدلول له • (والتعريف) على هذا الوجه ليس بدورى اذ الشئ من حيث هو مدلول اللفظ عرف كونه مدلولاً له لا يتوقف تعريفه على الشئ من حيث هو مدلول لفظ لم يعرف كونه مدلولاً له فتتار الجتهان •

(ثم انهم) اختلفوا فى ان التعريف اللفظى اما من المطالب التصديقية او التصورية فذهب السيد السند الشريف الشريف قدس سره ومن تأبى به

هو الاختلاف فى ان التعريف اللفظى من المطالب التصديقية

الى أمن المطالب التصديقية وذهب المحقق الفخازي ومن وافقه الى انه من  
المطالب التصورية والذاهبون الى أمن المطالب التصديقية يتسكون  
يلزم الحال بأنه لو لم يكن من المطالب التصديقية لكان من المطالب التصورية  
وحيث يلزم حصول الحاصل لحصول التصور سابقا وهو محال والمستلزم  
للمحال أيضاً محال ثبت أنه من المطالب التصديقية (واجب اولاً) بالمنع يعني  
لأنه لو كان من المطالب التصورية يلزم حصول الحاصل لحصول التصور  
سابقا لما مرّ أن من ان الصورة الزائلة من المدركة الى الخزانة تصير حاصلة في  
المدركة نائياً بالترفع اللفظي فليس فيه حصول الحاصل بل فيه استحصال  
امر غير حاصل لكن نائياً لا ابتداء (واجب نائياً) بالمعارضة بأن دليلكم وان دل على  
مطلوبكم لكن عند ادليل يدل على خلاف مطلوبكم بأنقول لو كان التعرف  
اللفظي من المطالب التصديقية لكان محالاً فلو جار جاعن وظيفة ارباب  
المقول وهو خلاف الاجماع لأنهم اتفقوا على ان التعرف اللفظي غير البحث  
النزوي كما مرّ فهذا محال والمستلزم للمحال محال فكونه من المطالب التصديقية  
محال وما ذهب اليه المحقق الفخازي رحمه الله ومن وافقه محقق لكن استدلالهم  
على هذا المدعى بأنه تعرف اسمي وهو من المطالب التصورية بالأضاق بيد  
عن الصواب لأنهم زعموا عدم الفرق بين التعرف اللفظي والاسمي وقالوا  
أنهما متحدان والتعرف الاسمي من المطالب التصورية اللفظي أيضاً كذلك  
(وقد عرفت) ان بينهما مباينة لان التعرف الاسمي قسم التعرف الحقيقي  
التقسيم اللفظي كيف لا فان البديهي يحتمل التعرف اللفظي ولا يحتمل التعرف  
الاسمي فالدليل على هذا المطلب ان المقصود منه تصوير معنى اللفظ لا أنه اذا  
قبل المضمر واقف مثلاً فلما طلب عالم قطعاً بان اللفظ المضمر معنى ما قصد

النصديق بثبوت هذا المحمول له قد تصوره بوجه ما لكن لما لم يكن عالماً به  
 بخصوصه يطلب تصوره بوجه آخر في هذا الخصوص فيقول ما للفضنفر  
 لطلب تصور المعنى الخاص للفظ الفضنفر أي لطلب المعنى العين من المعاني  
 المخزونة المعروفة بذاتها فالجواب بالاسداعا هو لتحصيل تصوره بوجه آخر  
 هو خصوص معناه وتعيينه أعني مفهوم الاسد لا لفائدة التصديق بأن لفظ  
 الفضنفر موضوع لهذا المفهوم ثبت أنه من المطالب التصورية كما هو الحق  
 ولهذا من قال أنه من المطالب النصديقية يقول إن مآله ومرجه إلى الصديق  
 بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى (وانت) خير بأن التصديق مقصود في  
 البحث اللغوي دون التعريف اللفظي وحصوله مما لا يوجب أن يكون مآله  
 ومرجه إليه والافيرجه جميع أقسام التعريف إليه لحصول ذلك التصديق مع  
 جميعها وإن تأملت ادق ما مل علمت أن النزاع اعطى كما اشرنا إليه •  
 ﴿ تعريف القر دو الايراد ﴾ ممتنع لما سيبي في أن الشخص لا يحد •  
 ﴿ التعصب ﴾ عدم قبول الحق عند ظهور دليله • وقال حجة الاسلام محمد القزالي  
 رحمه الله في احياء العلوم العلماء التعصبون ولو لحق العلماء سوء •  
 ﴿ التسف ﴾ الخروج عن طريق الحق وحمل الكلام على معنى لا يكون  
 عليه دلالة •

﴿ التقييد ﴾ ما مصدر مبنى للفاعل فنهاء اراد التكلم كلاماً غير ظاهر الدلالة  
 على المعنى لخلل وقع في النظم أو الانتقال أو مصدر مبنى للمفعول فنهاء أن  
 لا يكون الكلام المورد ظاهر الدلالة لذلك الخلل فالاول صفة التكلم والثاني  
 صفة الكلام والخلل في النظم بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب  
 المعاني بسبب تقديم أو تخير أو حذف أو اضمحار أو غير ذلك مما يفضي إلى

﴿ تعريف القر دو الايراد ﴾ ﴿ التعصب ﴾ ﴿ التسف ﴾ ﴿ التقييد ﴾

صعوبة فهم المراد والخلل في انتقال ذهن من المعنى الاول المقوم بحسب  
اللغة الى المعنى الثانى المقصود يكون بسبب ايراد اللوازم الجديدة المقترحة الى  
الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود وانى لا اطول الكلام  
بالمثال \* و عليك بمطالعة المطول والاطول في توضيح هذا المقال \*

﴿ التعمدية ﴾

﴿ التعمدية ﴾ وهي ان تضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا  
للتصيير فاعلا لا اصل الفعل في المعنى \* (تقريره) انك اذا اردت ان تجعل اللازم  
متعديا ضمن معنى التصيير بادخال الهزلة مثلا ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا  
الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لا اصل الفعل مفعولا لهذا الفعل  
كقولك خرج زيد واخرجه فمفعول اخرجه هو الذي صيرته خارجا \*

(ولا ينبغي عليك) ان هذا المعنى لا يجري في فسقه لان معناه نسبت الى الفسق  
لا صيرته فاستقافوا قيل التعمدية ان يجعل الفعل لفاعل يصير ومن كان فاعلا له  
قبل التعمدية منسوبا الى الفعل لكان اظهر وانما قلنا اظهر لان اهل التصريف  
جعلوا مثل هذا نسبة المفعول الى المصدر لا التعمدية لكن الشيخ ابن الحاسب  
وحده الله قل مرجعه الى التعمدية اى صيرته فاستقا اى نسبت الى الفسق وكنا  
كفرته فافهم \* والمراد بقولهم الباع للتعمدية انها لجعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه  
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدر الذهب عنه  
ومعنى ذهبت زيد صيرته ذاهبا والتعمدية بهذا المعنى محصية بالباء \* واما التعمدية  
بمعنى افعال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة  
كلها فيه سواء الا اختصاصها بحرف دون حرف كذا في التوائها الضيائية \*

﴿ التعمدية ﴾

﴿ التعمدية ﴾ عند علماء الصرف ان تجعل المفعول مفعولا لا اصل الفعل  
كقولك ابته اى عرضته للبيع وجعلته متسببا اليه \* والتعمدية عند علماء



البيان الامالة من معنى الكلام الى جانب بان يكون المراد من الكلام اسماً ويكون ذلك وسيلة الى ارادة امر آخر كما يفهم من قولك لست انا بزان بطريق التريض كون المخاطب زانياً ووجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتريض انه في اللغة الامالة الى عرض اى جانب وهاهنا ايضاً امالة الكلام من المعنى المستعمل فيه الى المعنى الغير المستعمل فيه الواقع في جانب ذلك المعنى فالكلام متوجه الى المعنى المستعمل فيه على الاستقامة فان هذا المعنى واقع في مقابل ذلك الكلام ومتوجه الى المعنى التريضى لا على سبيل الاستقامة لان ذلك المعنى واقع في جانب منه لا في مقابله وفي الجبى على المطول التريض ان يذكر شئ يدل به على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فكأنه امال الكلام الى عرض يدل الى المقصود انتهى • (وان اردت) حقيقة التريض والفرق بينه وبين الكناية والمجاز فاستمع لما ذكره من شرح الفتاح قال صاحب الكشاف (فان قلت) اى فرق بين الكناية والتريض (قلت) الكناية ان تذكر شيئاً بغير لفظه الموضوع له والتريض ان تذكر شيئاً يدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم وكأنه امال الكلام الى عرض يدل على التريض ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد • وقال ابن الاثير فى المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون فى المفرد والمركب • والتريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقى او المجازى بل من جهة التلويح والاشارة ويختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تريض بالطلب مع انه لم يضع حقيقة ولا مجازاً وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اى جانبه هذه عبارتهما اى صاحب

الكشاف وابن الاثير \* ( فنقول ) المقصود مما ذكر في الكشف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح في السؤال فلا يتقضى ما ذكره في حد الكناية بالجواز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على معنى آخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هاهنا مستعملا في المعنى الآخر الذي هو المرض به والا لكان المعنى الآخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق ولذلك قال وكأنه اما لئلا الكلام الى عرض اي جانب اشار به الى وجه اشتقاق التعريض ولا شك ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا لقاء الكلام على طريق الاستقامة لا في جانب منه حتى يمال الكلام اليه \* وكذا كلام ابن الاثير يدل بصرحه على ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا فاذا الصواب ما نلخصه بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة وقابلها الجواز واما الكناية فمستعملة فيما لم يوضع له اصلا لتوفي الموضوع له تبعا والتعريض يجمع في الوجود كلاما من هذه الثلاثة وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معناه حقيقة \* مجازا او كناية ويدل بسياقه على المعنى المرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لتفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه متبرا في حدود هذه الثلاثة فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي والمجازي والمكنى عنه تعريضا بل لا بد وان يكون هناك معنى آخر \* فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه وارادت به التعريض فالمعنى الاصلي انحصار الاسلام فيمن سلموا عنه والمعنى المكنى عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء (١)

الاسلام عن الموزي مطلقا وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن الموزي المعين وقس على ذلك حال الحقيقة والجاز اذا قصد بها التعريض ثم ان الجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا بحسب اصله وكذلك الكناية قد يصير بكثرة الاستعمال في المكنى عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصل بل تستعمل حيث لا تتصور فيه المعنى الاصل اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعمل في شأنه تعالى والا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان سمي حيث مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المرض به كانه المقصود الاصل الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج عن كونه تعريضا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافرة فانه تعريض بانه يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل واحد وهذا المرض به هو المقصود الاصل هاهنا دون المعنى الحقيقي \*

﴿ واذا تحققت ما قلنا عليك علمت ان قوله التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل الجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريض قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما هو موه وشيذوه بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية فان تشييدم هذا منقوض بمسبقات التراكيب المستفادة منها على سبيل التسمية كما مررت ومنقوض ايضا بالمعنى المرض به فانه وان كان مقصودا اصابة الا انه مدلول

( تنبيه حاشية صفحة ٣٧٣ ) منه لان الاسلام واقع مطلقا فاذا انقضى عن الموزي انحصر في غير الموزي كما بهت على مثله فيها سبق ١٢ منه في منه

عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما هرفت بل اراد ان العريض قد يكون على طريق الكناية في ان يقصده المنيان مما وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد المني التعريض وحده فهو لك فستعرف في مولاك آذنتي فستعرف اذا اردت به تهديدهما اي المخاطب وغيره مما كان على طريقة الكناية لان تهديد المخاطب مراد باللفظ اسنمالا وتهديد غيره مراد سياقا واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المني المرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما حقته وللتبيه على هذا المراد زاد لفظ (على سبيل) في الموضعين فتنبه •

﴿ التماكس ﴾ هو العمل بالعكس عند ارباب الحساب ويسمى بالتحويل ايضا عند •

﴿ التعليل ﴾ بيان علة الشيء وتقرير ثبوت الموتر لاثبات الامر • وعند طهارة الصرف التعليل هو الاللال •

﴿ التلليل في معرض النص ﴾ ما يكون الحكم بموجب تلك اللمة غائلا للنص كقول ابليس عليه اللعنة انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين • بعد قوله تعالى لهم اسجدوا لآدم •

﴿ التعين ﴾ ما به امتياز الشيء عن غيره بحيث لا يشاركه فيه غيره (وقال الزاهد) في حواشيه على الحواشي الجلالية ان التعيين يطلق على معينين (الاول) كون الشيء بحيث يتمتع فرض اشتراكه بين كثيرين وهو يحصل من نحو الوجود الخارجي ويطبق الصور الذهنية من حيث انها صور ذهنية لان الحل والانطباق وما يقابلها من شأن الصور دون الاعيان (والثاني) كون الشيء بممتاز عما عداه وهو يحصل بالوجود الخاص بمعنى ان الشيء يصير بالوجود ممتازا عما عداه

﴿ التفسير ﴾ ﴿ ٣٢٦ ﴾ ﴿ التفسير ﴾ ﴿ ٣٢٧ ﴾

﴿ التعليل في معرض النص ﴾

﴿ التعيين ﴾

كما انه يصير مصدر الآ تار انتهى \*

﴿ التبرير ﴾ — سوبة غير متدرة حقاقة تالي او البندوسيه مائس فيه حنمن الماعى التعلية والقولية فهو أديب دون الحد واصله من العزرو هو المتع والردع • واكثر التبرير تسعة وثلاثون سوطا عنداني حنيفة رضى الله عنه واما عنداني يوسف رحمه الله فحسة وسبعون وفي رواية تسعة وسبعون وهي اصح عندم رحمه الله • وصح حبس الممران كان فيه مصلحة • وعن ابي يوسف رحمه الله ان التبرير على قدر عظم الجرم كما في المحيط والخير وغيرهما • واثله ثلاث من الضربات كما في الكافي او واحدة كما في الخزانة او مائة الامام ككلامه وضربة على ما ذكره مشايخنا كما في الهداية • والاصل انه ان كان مما يجب به الحد فلا كثر والاقتروض الى القاضي كما في حكاوى قاضي خان • وللامام والقاضي الخيار في التبرير بغير الضرب كاللطم والتريك والكلام النيف والشتيم غير القذف اي الشتم المشروع كالشقي والنظر وجه عبوس والاعراض • وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز اخذ المال الا انه يرد الى صاحب ان باب والا يصرف الى ما يرى الامام والقاضي • وفي مشكل النار ان اخذ المال صار منسوخا • وقيل ان تبرير مثل العلماء والطوبى بالاعلام بان يقول بلخي امك فضل كذا وتبرير الاسراء والدهاقين به وبالجر الى باب القاضي وتبرير السوقيه ونحوهم بها وبالحبس وتبرير الاخسة بهن وبالضرب كما في الزاهدي وغيره •

(نم) ما قال مرزا عبد القادر يدل بادل رحمه الله عليه •

تأديبي اكر ضرورت اقتد بهوس • يكندست خطاست گوشمال همه كس  
اي مطرب قانون بساطا نصاب • دفرا به طيانجه كوب وفي رابنفس

﴿ واشد الضرب ﴾ التزير لا يجرى فيه التخفيف من حيث المدد فلا يخفف من حيث الوصف فيضرب ضرباً شديداً لا يودي الى فوات المقصود وهو الانزجار وتتي المواضع التي تتي في الحدود \* وعن ابي يوسف رحمه الله انه يضرب فيه الظهر والالية فقط \* وقيل ان التزير اشد ضرباً حيث يجمع فيه الاسواط في عضو واحد دون الحدود فانه يفرق فيها على الاعضاء \* ثم حد الزنا لانه جناية اعظم حيث شرع فيه الرجم ولانه ثبت بالكتاب بخلاف حد الشرب فانه ثبت بقول الصحابة \* ثم حد الشرب لان جناية الشرب مقطوع بها لشهادة الشرب والاحضار الى الحاكم بالرائحة \* ثم حد القذف لان سببه محتمل جواز صدق القاذف وقد جرى فيه التليظ من حيث رد الشهادة التي تنزل منزلة قطع لسانه فيخفف من حيث الوصف \*

﴿ ثم اعلم ﴾ ان الحدود تندرى بالشبهات والتقدم والتزير لا يتقدم وجاز عقوه من جانب المحنى طيه عند الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره \* ووفق بان الاول في حق البدو الثاني في حق الله تعالى \*

﴿ التعليل ﴾ قالوا ان المدرك بالفتح اما جزئي مادي او لا الاول اما ان يكون محسوساً بالحاسة الظاهرة كزيد وعمر واو غير محسوس بها كمداد ووزيد وحمية عمر وهو المحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفاً على حضور المادة كحلاوة الحسل وملوحة ماء البحر فادراكه الاحساس لا كتحسينا وادراكنا المكنة انما كذا وكذا وادراكها ليس موقوفاً على حضورها \* من المحسوسات بالحاسة الظاهرة فادراكه التخيل وادراك غير الحسوس \*   
 هو التوهم واما غير الجزئي المادي فاما ان لا يكون جزئياً بل كلياً \*   
 جزئياً غير مادي واما كان فادراكه التعليل \*

التطبيق

﴿ التطبيق ﴾ جعل الشيء مطلقاً بشئ آخر • ومنه تطبيق الطلاق والمراد تطبيق  
افعال القلوب عند الحاجة ابطال عملها لفظاً كدخول معنى ما خوذ من قولهم امرأة  
مطلقاً أي مفقودة الزوج فلهذا لا مع الزوج لفقده ولا بدونه لتجوزها وجوده  
ولهذا لا تقدر على نكاح زوج آخر • والفرق بين تطبيق تلك الافعال والناسهل  
ان التطبيق واجب والالتاء جائز • وايضا ان الالتاء ابطال عملها لفظاً ومعنى  
والتطبيق ابطال عملها لفظاً فقط كإمارة • والفرق بين الفرقين ان الاول باعتبار  
الوصف والثاني باعتبار الذات •

التطبيق

﴿ التطبيق ﴾ ربط شئ بشئ • وعند الحاجة نسبة الفعل الى امر غير الفاعل لتوقف  
فهمه على ذلك الامر فان فهم كل فعل موقوف على فهم الفاعل لكن فهم الفعل  
المتعمد موقوف على فهم المفعول به ايضا بخلاف الفعل الغير المتعمد كما حققنا  
في جامع النصوص •

تطبيقات

﴿ تطبيقات علم الواجب تعالى ﴾ فوعان (احدهما) قديمة (والثاني)  
حديثة والتي قديمة غير متناهية بالفعل والتي حادثة متناهية بالفعل  
ومتطقات القديمة امران (احدهما) الازليات الغير المتناهية كالاعداد  
والمسايات الكلية من الممكنات والمتمتع (وتأنيها) المهورات  
والشخصيات التي ستوجد في ما لا يزال اي في الحال والاستقبال اي من غير  
ان يكون مقيداً بزمان بل على وجه كلي كما ينطبق بالامور الكلية الغير المتجددة  
ولما كانت هذه تطقات غير متناهية صارت تطقات العلم بهذا ايضا غير  
متناهية ضرورة استلزام لانهاى التطقات لانهاى التطقات (فاز قيل)  
اللانهاى باطل بالبراهين الميتة في كتب المقول والكلام (قلنا) ان علمنا  
تلك البراهين فلا ندل الا على بطلان لانهاى الموجودات الخارجية

دون التسمية. واما متعلقات التلقات الحادثة المتناهية فهي ليست الا التجددات المتناهية اي التي حصل لها الوجود الآن او قبل. وهذه التلقات حادثة متناهية بالفعل ضرورة حدوث متعلقاتها وانها سواء كانت مجمعة او متعاقبة في الوجود لان كل موجود متناه (وانما قلنا) انها متناهية بالفعل لان تلك التلقات وكذا متعلقاتها غير متناهية بالقوة بمعنى انها لا تنهي الى حد لا يتصور فوقه تعلق آخر او متعلق آخر.

﴿ تعلق الشيء بالممكن ﴾ يوجب امكان ذلك الشيء في (المطلق بالممكن ممكن) ان شاء الله تعالى.

﴿ التعميم ﴾ عمامه يعني دستار برسر بستن. قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تعمم قاعداً وتسرولاً قلتما ابتلاه الله تعالى ببلاء لا دواء له.

﴿ تمديد الاركان ﴾ تسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله. وادناه مقدار تسيحة وهو واجب عندنا فويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم ساهون الذين هم راؤون ويمتنعون الماعون. والله در الصائب رحمه الله چون خامه سبك مغزاي حضورى دل

افزود روسياهى در هر سجود مارا

### ﴿ باب التاء مع النين المعجمة ﴾

﴿ التنوير ﴾ من باب التفضيل احداث شئ لم يكن قبله.

﴿ التنين ﴾ من باب الفعل انتقال الشيء من حالة الى حالة اخرى.

﴿ التناير ﴾ بين الشئين على نوعين (احدهما) التناير الذي هو مصداق تحقق

المتنايرين. (والثاني) التناير الذي يكون بمد تحققهما وتوضيحهما في العلم

الحصولي والحضورى ان شاء الله تعالى.

﴿ التسميم ﴾

﴿ تمديد الاركان ﴾

﴿ باب التاء مع النين المعجمة ﴾

﴿ التنوير ﴾

﴿ التناير ﴾



﴿باب التاء مع التاء﴾

﴿التأول﴾ قال كرتن: وفي جامع دار خطي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ارد ان يتعامل بالمصحف فينبغي ان يبيت طاهراً ويصبح صائماً ويأخذ المصحف ويقرأ آية الكرسي ويقرأ وعنده منافع النيب لا يعلمها الا هو وسلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين. ووصلى عشر مرات ويقول اللهم بكتبك نضامت ومك آمنت وعليك توكلت فاظهر في كتابك المكنون ما في علمك المخزون ثم افتح ويدلفظ الله من جانب اليمين ثم قلب الاوراق من جانب اليسار بسد كلمات الله ثم يد الاسطر من جانب اليسار ثم يتعامل فاجاء فهو بمنزلة الوحي.

﴿التفسير﴾ مبالغة التسر وهو الكشف والظهار في راده كشف لاشبهة فيه وهو القطع بالمراد ولهذا يحرم التفسير بالرأى. وفي الشرع توضيح معنى الآية وشأنها وقصصها والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة. وقالوا: التأويل اعتبار دليل بصير المعنى به اغلب على الظن من المعنى الظاهر ولهذا يحرم تأويل القرآن بالرأى لانه الظن بالمراد وحمل الكلام على غير الظاهر بلا جزم. (وغريب من ذلك) ان التأويل بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم ولهذا قيل لو قال رجل فسرت هذه الآية الكريمة من غير ان يكون ناقل عن الخبر الصادق يكفر قالوا بقولهم الكشف تفسير القرآن معناه المجازي اي فيه بيان محتملات نظم القرآن المحيد او المراد انه تفسير بعض آياته الكريمة فاطلاق التفسير على المجموع ايضاً مجازي. ولا يخفى انه محتمل ان يكون بيان محتملات اللفظ مطابقاً لمراد المتكلم في بعض البيان فالواجب علينا العمل

﴿باب التاء مع التاء﴾

﴿التأويل﴾ ﴿طريق القائل من القرآن المحيد﴾

﴿تأويل﴾

والإطاعة بموجب احتمالات نظمه الكريم لكن اذا بينه السالم المحدث  
السالك على الشريعة النبوية والطريقة المصطفوية الصافي عن  
البدعة والهوى \*

(وعلم التفسير) علم يبحث فيه عن احوال الكتاب العزيز من جهة نزوله وسنده  
وادائه والنفاذ ومما به المتعلقة بالانفاذ والمتعلقة بالاحكام وغير ذلك  
(وموضوعه) الكتاب العزيز و (غاياته) فهم خطاب الله تعالى الموجب للسادة  
الابدية والدولة السرمدية \*

﴿ التضييق ﴾ التعظيم والاستملاء وتسايله التريق وفي التجويد في لفظ  
الله تضييق وتريق فيضهم اذا افتتح ما قبله وانضم كما قول رحم الله وعلمه الله  
ويرقق اذا الكسر مثل بسم الله والمحمد لله \*

﴿ التفریق ﴾ في الحساب نقصان عدد عن عدد آخر سواء كان نقصان الصحيح  
عن الصحيح او الصحيح عن الكسر او الكسر عنه اي عن الصحيح او  
عن الصحيح مع الكسر او الكسر عن الكسر \* واما نقصان الصحيح عن الكسر  
فن نقصان العقل فان المنقوص منه مالم يكن زائداً عن المنقوص كيف  
يتصور النقصان \* ولذا قالوا التفریق نقصان عدد من عدد ليس باقل منه حتى  
يمكن ذلك \* والتفریق عند اصحاب البديع ايقاع تباين بين متقدم من نوع واحد  
في المدح او غيره كقول الوطواط ﴿ شعر ﴾

ما نوال النعام وقت ربيع \* كنوال الامير يوم سقاء

قنوال الامير بدرة عين \* ونوال النعام قطرة ماء

المراد بالتباين عدم شركة احدهما مع الآخر في وصف مختص بالآخر \* فالتباين  
ها هنا ما يقابل المشابهة \* وقولهم من نوع واحد يان واقع لا احتراز عن ايقاع

﴿ التضييق ﴾

﴿ التفریق ﴾

التباين بين امرين من نوعين فانه لا يكون تفرقاً بل توضعاً وتوضيحاً وتفصيلاً. وقولهم في المدح او غيره لا فائدة فيه الا التوضيح والتفصيل. و(الوطواط) في الصحاح الخفاش وقيل الخطاف. وقال ابو عبيدة هذا شبه القولين عندى بالصواب و(الوطواط) الرجل الضيف الجنان وقال لا اراه سعى به الا تشييباً بالطاء.

واعلم ان الشاعر وقع التباين في ذلك الشعرين التواين.

﴿ التفكير ﴾ تصرف القلب في معاني الاشياء لدرك المطلوب.

﴿ التفرغ ﴾ ابدال المعنى الى فهم السامع بواسطة اللفظ.

﴿ التفرغ ﴾ جعل شيء غيب شيء لا يحتاج اللاحق الى السابق. وفي البديع

التفرغ ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه

يشعر بالتفرغ والتعقيب كقول الكمي من قصيدة يمدح بها اهل بيت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ شعر ﴾

احلامكم لسقام الجمل شافية \* كما دماؤكم تشفى من الكلب

قزع على وصفهم بشفاء احلامهم من داء الجمل وصفهم بشفاء دماؤهم من داء

الكلب يعني انهم ملوك واشراف وارباب العقول الراجعة (الكلب) بفتح

الكاف في موضعه.

﴿ التفرقة ﴾ توزيع الخاطر للانتقال من عالم الغيب باي طريق كان. وفي كتب

السلوك الفرق ما نسب اليك والجمع ما سلب عنك. ومما ان ما يكون كسبا

للمبد من اقامة وظائف المبودية وما يليق بالاحوال البشرية فهو فرق

وما يكون من قبل الحق من ابداء معان وابتداء لطف واحسان فهو جمع. ولا بد

للمبد منها فان من لا تفرقة له لا عبودية له ومن لا جمع له لا تفرقة له. فقول المبد

اياك نعبد. اثبات المبودية وقوله اياك نستعين طلب الجمع. فالتفرقة بداية

الارادة والجمع نهايتها

﴿ باب التاء مع القاف ﴾

﴿ التقرير ﴾ هو البيان الصافي بحيث يعلم مخاطب وكل من يسمعه بسهولة ومعنى تقرير النبي عليه الصلوة والسلام انه فعل احد فلا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واطلع عليه السلام عليه ولم ينه عنه بل سكت فان سكونه عليه السلام يدل على صحته وجوازه

﴿ التقسيم ﴾ ضم الشيئين او الاشياء الى شئ واحد مشترك وبعبارة اخرى ضم مختص الى مشترك وحقيقته ان ينضم الى مفهوم كلي قيود مختلفة تجامعه امامت قابلة او غير متقابلة (والتقسيم الحقيقي) ضم قيود متباينة في الخلو والاجتماع الى مقسم (والاعتباري) ضم قيود متشابهة الى المقسم كما يقال هذا الانسان اما كاتب او ضاحك والفرق بينه وبين الترديد ان ما به الاشتراك لازم في التقسيم دون الترديد ولهذا قالوا التقسيم عبارة عن احداث الكثرة في المقسوم او احداث الاثنية في المقسوم

(واعلم) ان التقسيم يتصور على اربعة اوجه (الاول) ان يلاحظ المقسم والاقسام على التفصيل كما قسم الوجود الى وجود الواجب والممكن ووجود الممكن الى وجود الجوهر والمرض (الثاني) ان يلاحظ المقسم والاقسام على الاجمال كما يقسم وجود كل نوع الى وجودات افراده (والثالث) ان يلاحظ الاقسام على الاجمال دون المقسم كما يقسم الوجود الى وجودات الاشخاص ووجود الجوهر والمرض الى وجودات انواعها (والرابع) عكس الثالث كما يقسم وجود كل نوع الى وجود الصنف والشخص ثم التقسيم قد يطلق على الترديد الممتدة في طريق التمثيل كما مر في الترديد وعند

باب التاء مع القاف

التقسيم

التقرير

أرباب الحساب التقسيم هو القسمة التي سيجي ذكرها إن شاء الله تعالى \*  
 (والتقسيم عند أرباب البديع) هو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على اليقين  
 بخلاف الف والشر فإنه ليس هناك إضافة فين التقسيم والف والنشر بيان \*  
 ومن هذا البيان بين أن قوله على اليقين مستثنى عنه لا احتياج إليه لاخراج  
 الف والنشر فأمثل \* وأيضا للتقسيم عند معنيين آخران (أحدهما) استيفاء  
 أقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء آنا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم  
 ذكر آنا وآنا ويحمل من يشاء عقيم \* (والثاني) ذكر أحوال الشيء مضافا  
 إلى كل من تلك الأحوال ما يليق به \* والمثال في كتب البديع \*

﴿النقدم﴾ كوز الشيء أولا وهو خمسة لأن المتقدم إما أن يكون مجامعا  
 للمتأخر أولا — الثاني هو التقدم بالزمان كتقدم موسى على عيسى عليها السلام  
 والاول لا يخلو إما أن يكون المتأخر محتاجا إليه أولا — والاول إما أن يكون  
 المتقدم علة تامة للمتأخر أولا (الاول) التقدم بالطبيعة كتقدم طلوع الشمس على  
 وجود النهار (والثاني) التقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين \* وإن لم يكن  
 المتأخر محتاجا إلى المتقدم فلا يخلو إما أن يكون التقدم والتأخر بالترتيب بأن  
 يكون شيء أقرب من غيره إلى صيده محدود علم أولا الاول التقدم بالوضع فهو  
 عبارة عن تلك القرية وهو على نوعين (طبيعي) إن لم يكن المبدأ المحدود  
 بحسب الوضع والجمل بل بحسب الطبع كتقدم الجنس على النوع (ووضعي)  
 إن كان المبدأ بحسب الوضع والجمل كتقدم الصف الاول بالنسبة إلى الهراب  
 على الصف الثاني مثله \* والثاني التقدم بالشرف وهو في الحقيقة الرجحان  
 بالشرف كتقدم أبي بكر الصديق على عمر الفاروق رضي الله تعالى عنهما \*  
 (واعلم) أن المتكلمين ذهبوا إلى أن للتقدم قسما آخر سوى الخمسة المشهورة

بالتقدم

وسموا بالتقدم الذاتي وهو تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض والذي اضطرم  
 على ذلك انهم رأوا ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض لا يصدق عليه شيء  
 من الاقسام الخمسة المذكورة للتقدم • (واما عدم) صدق ما وراء  
 التقدم بالزمان فظاهر لعدم اجتماع تلك الاجزاء • (واما عدم) صدق  
 التقدم الزماني عليه فلان مقتضى التقدم الزماني ان يكون التقدم في زمان  
 سابق والمتأخر في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانياً لم ان يكون امس  
 في زمان متقدم واليوم في زمان متأخر عنه ونقل الكلام الى ذلك الزمانين  
 فيلزم ان يكون هناك ازمة غير متناهية ينطبق بعضها على بعض وانه محال •  
 (ثبت) ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض ليس قدماً زمانياً فاحدثوا  
 تحداً بالذات وعرفوه بالتقدم بلا واسطة الزمان بان يكون الامر ان غير  
 مجتمعين ويكون احدهما مقدماً على الآخر بغير واسطة الزمان • (فان قيل)  
 تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخري تقدم من الاقسام الخمسة المذكورة  
 عند الحكماء • (قلنا) تقدم زماني لانه عند الحكماء عبارة عن كون المتقدم  
 قبل التأخر قبلياً تقتضي عدم اجتماعها والجزء المتقدم من الزمان بالنسبة الى  
 الجزء المتأخر منه كذلك فلا يلزم المحذور • وليس المراد منه ان يكون كل من  
 المتقدم والتأخر في زمان على حدة حتى يلزم المحذور • وانما سمي هذا التقدم  
 بالزمان امالاً لان في اكثر افراذه تقدم بواسطة الزمان اولاً لان هذا التقدم  
 لا يوجد بدون الزمان لان كلام المتقدم والتأخر اما زمان او زماني ، وقال  
 مولانا رحمه الله وقيل هذا التقدم طبيعي وليس ببيد عن الصواب فان  
 الجزء السابق من الزمان لكونه معد للجزء اللاحق منه مقدم عليه طبعاً انتهى •  
 (وقال الحكماء) صدر في الشواهد الربوبية ان هاهنا نحوين آخرين من

اقسام التقديم والتأخر سوى الخمسة المشهورة احدهما التقديم بالحق والآخر التقديم بالحقيقة ولكل من هذين برهان وحيد يحوجان الى كلام مفصل لا يليق بهذا المختصر ايراده ونحن نشير (الى الاول) بان الحق باعتبار تخليته من اسمائه وتنزله في مراتب شئونه التي هي انحاء وجودات الاشياء يتقدم وتأخر بذاته لا بشئ آخر فلا يتقدم متقدم ولا متأخر متأخر الا بحق لازم وقضاء حتم (والى الثاني) بان الجاعل والمجهول اذا كان لكل منهما شيعة ووجود فتقدم الشيعة على الشيعة من جهة اتصافها بالوجود فتقدم بالحقيقة واما تقدم الوجود على الماهية فليس مرجعه الا الى كون الوجود موجوداً بالذات والماهية بالعرض كحال الشخص وظله او عكسه في المرأة \* (واما التأخر) فيعلم بالقياس على التقديم كما لا يخفى \*

(وفي وجوب) تقدم العلة التامة على معلولها متالطة مشهورة وهي انه لا يجب تقدم العلة التامة على معلولها \* وبيان ذلك يمكن بوجوهين (الاول) انه لا شك في ان مجموع الاشياء من حيث هو مجموع معلول لا يحتاجه الى اجزائه فملته التامة لا يخلو اما ان يكون خارجاً عنه او داخل فيه ونفسه لا سبيل (الى الاول) اذ لا شئ خارج عن هذا المعلوم المقروض \* (ولا الى الثاني) لا يحتاج ذلك المعلوم الى امر آخر فتمين (الثالث) لا يقال يمكن حله بان جميع الاشياء المقروضة من حيث الاجمال معلول ومن حيث التفصيل علة فتباير حيثية عليه بحيثية معلولته فلا يلزم كون العلة التامة عين المعلوم وبان مجموع الاشياء لو كان علة لنفسه لكان واجباً اذ الواجب هو ما لا يحتاج في وجوده الى غيره لا نأقول من الاول باننا نأخذ جميع الاشياء على وجهه لا يمتد فيه الهيئة او امر آخر له يتاير نفسه بل على وجهه اعتبر معلولا بذلك الوجه ولا خفاء في امكان

هذا الاعتبار نأمل ﴿ (وعن الثاني) فإن يقال الواجب الوجود هو الموجود الذي لا يحتاج الى غيره وكون مجموع الاشياء موجوداً محل بحث (وحلها) أنهم جوزوا عدم تقدم العلة التامة المفسرة بجميع ما يتوقف عليه وجود الشيء فلا مناقلة ﴿ (الثاني من الوجهين) ان العلة التامة في المملولات المركبة من المادة والصورة متأخرة عنها تأخر ذاتها اذ نسبة المملول المركب من المادة والصورة الى العلة التامة نسبة الجزء الى الكل لان مجموع المادة والصورة ليس عين العلة التامة لكون الفاعل ايضاً جزءاً منها مع خروجه عن المملول وليس خارجاً عنها ايضاً اذ لا وجه لخروج المركب عن شيء مع دخول كل واحد من اجزائه ذلك الشيء فتعين ان يكون المملول المركب من المادة والصورة جزءاً من العلة التامة فتكون العلة التامة متأخرة عن المملول تأخر بالذات ﴿ (ومن هاهنا) يعلم عدم صحة تقسيم العلة المطلقة المفرقة بما يتوقف عليه وجود الشيء الى التامة والناقص (وحلها) هو منع استحالة كون المجموع المركب من المادة والصورة خارجاً عن العلة التامة مع دخول كل من اجزائه كالحسبة بالنسبة الى العشرة فانها خارجة عن العشرة مع دخول كل واحد من الوحدات فيها كما قالوا فافهم ﴿ (قال الزاهد) في حواشيه على الرسالة القطبية المسمولة في التصور والتصديق (فان قلت) التقدم عند القوم منحصر في التقديمات الخمس المشهورة وتقدم المروض على العارض ليس شيئاً منها ﴿ اما التقديم بالزمان والتقدم بالشرف فظاهر ﴿ واما غيرهما فلان التقديم بالطبع تقدم بحسب الوجود والتقدم بالطية تقدم بحسب الوجوب ﴿ والتقدم بالرتبة ما يصح فيه ان يكون المتقدم متأخراً والمتأخر متقدماً (قلت) هذا التقديم ورآء تلك التقديمات كما صرح به المحقق الطوسي في نقد التنزيل ﴿ وقدير الشيخ في الهيات الشفاء عن هذا التقديم بالتقدم



بالذات • وبعضهم عبر عنه بالتقدم بالمهاية • والقوم انما حصر والتقدم الذي هو بحسب الوجود انتهى •

(وقال) في الاسفار ان التقدم والتأخر في معنى ما يتصور على وجهين •  
(احدهما) ان يكون بنفس ذلك المعنى حتى يكون ما فيه التقدم وما به التقدم شيئا واحدا • كتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فان القليات والبعديات فيها بنفس هوياتها المتجددة المنقضية لقائتها بالامر عارض لها كما سيعلم في مستأنف الكلام ان شاء الله العزيز العلام (والآخر) ان لا يكون بنفس ذلك المعنى بل بواسطة معنى آخر ففترق عند ذلك ما فيه التقدم عن ما به التقدم كتقدم الانسان الذي هو الاب على الانسان الذي هو الابن لا في معنى الانسانية المقول عليها بالنسابة بل في معنى آخر هو الوجود والزمان او الزمان فافيه التقدم والتأخر فيها هو الوجود والزمان وما به التقدم والتأخر هو خصوص الابوة والبنوة كما ان تقدم بعض الاجسام على بعض لا في الجسمية بل في الوجود فكذلك اذا قيل ان الملة متقسمة على الملول فعماء ان وجودها متقدم على وجوده وكذلك تقدم الاثنين على الاربعة وامثالها فان لم يعتبر الوجود لم يكن تقدما • والتأخر والكمال والنقص والقوة والضعف في الوجودات بنفس هوياتها بالامر آخر • وفي الاشياء والمهايات بنفس وجوداتها بانفسها انتهى •

﴿التقابل﴾ من قال بانحصاره في الاعراض عرفه بعلوم امكان اجتماع الامرين في موضوع واحد من جهة واحدة • ومن قال بجوازه في الجواهر ايضا قال عند تعريفه في محل مقام في موضوع لكون المحل اعم من الموضوع (واعلم) ان بعض الحكماء قالوا بتقابل التضاد بين الصور النوعية التي من

ذات

الجواهر يعني ان تقابل التضاد قد يكون في الاعراض كالسواد والياض • وقد يكون في الجواهر كالصور النوعية وان كان بعض اقسام التقابل كالتقابل بالعدم والملسكة مختصا بالاعراض • ولهذا اخذ الموضوع في تعريفه فاحفظه •  
 (والتقابل) اقسام اربعة لان الامر ين اما وجوديان اولا • وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما المتضادان • والتقابل بينهما تقابل التضاد • اولا فهما المتضادان • والتقابل بينهما تقابل التضاد • وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والآخر عديميا فاما ان يتبر في العدمي محل قابل للوجودي فهما العدم والملسكة • والتقابل بينهما تقابل العدم والملسكة • اولا فهما السلب والايجاب • والتقابل بينهما تقابل الايجاب والسلب • والمراد بالوجودي هاهنا ما لا يكون السلب والعدم جزءا من مفهومه سواء كان موجودا في الخارج اولا فهو بهذا المعنى اعم من الموجود فان مثل الخلاء والمقاء وشريك الباري وجودي لا موجود والوجودي بمعنى الموجود مساو له فافهم •

﴿ تقابل العدم والملسكة ﴾ كون الشئيين بحيث يكون احدهما عدم الآخر عن موضوع قابل للوجودي كالعدم والبصر فان العمى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا •

﴿ تقابل التضاد ﴾ كون الشئيين الوجوديين متقابلين بحيث لا يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر سواء كان بينهما غاية البعد والخلاف كالسواد والياض اولا كالحمرة والسواد ويقال لهما الضدان المشهوران • وقد يشترط في الضدين ان يكون بينهما غاية البعد والخلاف ويسميان بالضدين الحقيقيين كالسواد والياض •

﴿ تقابل التضاد ﴾ كون الشئيين الوجوديين متقابلين بحيث يكون تعقل

﴿ تقابل العدم والملسكة ﴾

﴿ تقابل التضاد ﴾

كل منها بالنسبة الى الآخر كالأبوة والبنوة المتقابلتين باعتبار وجودهما في الخارج في محل واحد في زمان واحد من جهة واحدة على مذهب من قال بوجود الإضافات في الخارج • واما على مذهب من قال بعدم مطلقا فتقابل بينهما باعتبار اتصاف المحل بهما في الخارج •

﴿ تقابل الايجاب والسلب ﴾ كوز النسبتين متقابلتين بحيث يكون احدهما ايجابية والاخرى سلبية مثل زيد انسان وزيد ليس بانسان •

( واطلم ) ان التقابل بين الايجاب والسلب انما يتحقق في الذهن دون الخارج لان التقابل نسبة وتحقق النسبة فرع تحقق المتبين واحداً للنسبتين في هذا القسم من التقابل سلب والسلوب اعتبارات عقلية لها اعتبارات لفظية فالنسبة بينهما انما كانت في اعتبار العقل لا في الواقع • واما عدم المسكاة فله حظ من التحقق باعتبار ان عدم امر موجود له قابلية للتلبس بتقابل هذا العدم وهذا القدر من التحقق الاعتباري كاف في تحقق النسبة في الخارج لان لكل شئ مرتبة الوجود ومرتبة النسبة في الوجود وهي كونهما مترعة من امور متحققة في الخارج اي نحو كان من التحقق اي سواء كان تحققها لانفسها او تحققها لغيرها •

﴿ التقطيع ﴾ في اللغة جمل الشئ قطعة قطعة • وفي اصطلاح المروضا ان يجمل الفاظ البيت منفصلاً متجزئاً على وجه يكون كل مقدار من الفاظه موازاً باجزاء البحر الذي يكون ذلك البيت من ذلك البحر •

﴿ التقليل ﴾ في التاج باندكي وانمودن • فمضى قولهم ورب للتقليل انه لا نشاء التقليل اي لاحداث ان المتكلم يستقل بدخوله وان كان كثير في الواقع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلاً بـ رجل لقيته اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرّة فاني لقيت منهم شيئاً وان كان قليلاً •

﴿ تقابل الايجاب والسلب ﴾

﴿ التقطيع ﴾

﴿ التقليل ﴾

﴿ التقتير ﴾ نقصان \*

﴿ التقريب ﴾ سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب فقدم تمام التقريب سوق الدليل لا على الوجه المذكور وإن كان المطلوب غير لازم واللازم غير مطلوب \*

﴿ التقليد ﴾ اتباع الإنسان غيره فيما يقول بقول أو يفعل معتدًا للحقيقة فيه من غير نظر وأمل في الدليل كان هذا المتبع جعل قول الغير أو فعله قلادة في عنقه \* (وذهب) كثير من العلماء وجميع الفقهاء إلى صحة إيمان المقلد وترتب الأحكام عليه في الدنيا والآخرة ومنه الشيخ أبو الحسن والمعتزلة وكثير من المتكلمين ودلائل الفرقين في مطولات علم الكلام \*

(ثم اعلم) أن التقليد على ضربين صحيح وفاسد (فالصحيح) أن يقول لا إله إلا الله لو أشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله فيقال له ما قلت فقال أني وجدت المؤمنين يقولون هذه الكلمة فيكونون مسلمين عند الله تعالى فقلتها أيضًا لا أكون مسلمًا فبوؤ من \* (والفاسد) هو أن يقول ذلك قيل له ما قلت فقال قلت ما قالوا ولا أدري ما هي فهو ليس بمؤمن لأنه لا يعرف الله تعالى فكيف يصدقه \*

﴿ التقديس ﴾ لغة التطهير واصطلاحًا تنزيه الحق عن كل ما لا يليق بمجابهة وعن النقائص الكونية وعن جميع ما يمد كالإبالنسبة إلى غيره من الموجودات مجردة كانت أو غير مجردة وهو أخص من التسييح كيفية ومكية أي أشد تنزيهاً منه وأكثر \* ولذلك أخر عنه في قولهم سبح قدوس \*

﴿ التقوى ﴾ لغة الاتقاء وهو اتخاذ الوقاية واصطلاحًا الاحتراز بطاعة الله تعالى عن عقوبته وقيل التقوى التحامي أي الاحتراز عن المحرمات قطع \*

﴿القرار﴾ ما هو وجود الشيء فهنا أو خارجا وامتيازهما عما عدا في نفس الامر مع قطع النظر عن فرض فارض واعتبار معتبر فهو اعم من الثبوت لانه عبارة عن الوجود الخارجى فقط وموضوع لهذا النحو من الوجود وقد يذكر البوب وبرايدته القرار المذكور مجازاً

﴿قرار ثبات﴾ في (الجل) ان شاء الله تعالى \*

﴿التقدير﴾ في اللغة اندازه كردن \* وعند ارباب العربية اسقاط اللفظ مع الاتقاء في الية — والحذف اعم منه لعدم اشتراط هذا الاتقاء فيه \*

انهم اعلم ان تقدير الشيء في نفسه او في محل لا يتصور الا بعد امكن وجوده في نفسه او في ذلك المحل \* ولهاذا قالوا ان الامام لو استخف اميافيا بعد اركعتين الاولىين ففسد صلاة الكل لان القراءة فرض في جميع الصلوة تحقيقاً او تقديرآ وحين استخف اميافيا بعد الاولين لم توجد القراءة فيه لا تحقيقاً كما هو الظاهر ولا تقديرآ لان الامي عاجز عنها وتقديرها انما يصح في القادر عليها في العاجز عنها وانما ثبت تقديرها لو امكن تحقيقها ظم توجد تقدير ايضاً ظم توجد في جميع الصلوة لا تحقيقاً ولا تقدير آفلم يصلح الامي خليفة له ففسد صلاة الامي والمقتدين وصلاته الامام ايضاً على ان الامام لما اشتغل باستخلاف من لا يصلح خليفة له فهذا الاشتغال ايضاً ففسد لصلاته \* (وانما قلنا ان القراءة فرض في جميع الصلوة لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بالقراءة لقوله عليه السلام لا صلاة الا بالطهارة وكل ركعة صلاة فلا تخلو عن القراءة اما تحقيقاً كما في الاولين او تقديرآ كما في ما بعدهما لقوله عليه الصلاة والسلام القراءة في الاولين قراءة في الآخرين وليس شئ منهما موجودا في الامي \*

(وبما حررنا) يندفع ما قيل ان القراءة ليست واجبة فيما بعد الاولين فكيف

تجب في جميع الصلاة • وحاصل الاندفاع ان القراءة في الاولين اغنت عن القراءة فيما بعد هما لا يروي ان القراءة في الاولين قراءة في الاخرين فكانها واحدة فيما بعد الاولين ايضا • ومعنى عدم وجوب القراءة فيما بعد الاولين عدمها تحقيقا لا عدمها مطلقا فافهم واحفظ وكن من الشاكرين فانه انفع في شرح الوقاية •

﴿ التقديم ﴾ كنهه شذن • وتكلموا في هذا التقديم وابو حنيفة رضي الله عنه لم يقدر في ذلك وفوضه الى رأى القاضى في كل عصر • وعن محمد رحمه الله انه قد رده بشهر وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وهو الاصح • وهذا لا يمكن بين القاضى وبينهم مسيرة شهر • واما اذا كان بين القاضى وبينهم مسيرة شهر فتقبل شهادتهم • والتقديم في هذا الشراب كذلك عند محمد رحمه الله وعندهما قدر زوال الرائحة والافرار لا يتمتع بالتقديم خلافا لفرقة الله •

﴿ التقديم ﴾ مصدر متعد وهو نقل الشيء من مكانه الى ما قبله (فان قلت) انهم يقولون ان تقديم المسند اليه على الخبر يكون لوجوه • اما لكون ذكره ام • واما لكونه اصلا الى غير ذلك فكيف يصح اطلاق التقديم على المسند اليه • الا ترى انه قائم في مكانه لانه كان موخرا فتقدم لغرض من الاغراض (قلنا) ان التقديم على نوعين (احدهما) تقديم معنوي ويسمى التقديم على نية التاخير ايضا (وتأسيها) تقديم لفظي ويسمى التقديم لاعتبار نية التاخير والتقديم المعنوي تقديم امر كان مؤخرا مع بقاء اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم كتقديم الخبر على المبتدأ • وتقديم المفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى للمع التقديم اسمه ورسمه السابق • ولما كان في هذا النوع معنى التقديم متحققا سمى بالتقديم المعنوي والتقديم اللفظي ان قصد الى كلمة صالحة لان يوثق في صدر الكلام

﴿ التقديم ﴾

﴿ التقديم ﴾

تارة ولان توخر اخرى فبجمله في صدر الكلام عند الترض من الاعراض  
ولما لم يكن في هذا القسم معنى التقديم سعى بالتقديم التفضلي وتقديم المسند اليه  
من النسبة 'ني' (وقال) افضل المتأخرين الشيخ عبد الحكيم رحمه الله في  
روايتي بطول ان التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه الى المعنوي  
وايه على باعتبار تحقق معنى التقديم وهو نقل الشيء من مكانه الى ما قبله وهو  
متحقق في الاول دون الثاني كالتقسيم الاضافة التي هي من صفات  
اللفظ اليها باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو الاختصاص في المعنوية دون  
اللفظية انتهى وعليك قياس التأخير على التقديم •

### ﴿ باب التاء مع الكاف ﴾

﴿ تكليف المبدع لا يطاقه غير واقع ﴾ على ما هو رأي المحققين • (وروي)  
عن امام الحرمين والامام الرازي جواز التكليف بالهال بل وقوع التكليف به  
بدليل ان بالهال كلف بالايان وهو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم  
بحيث به ومن جملة انه لا يؤمن قد كلف بان يصدق في ان لا يصدق واذعان  
ما وجد في نفسه خلافه مستحيل قطعا قد وقع التكليف بالهال •

(واجب) بان الايمان في حقه هو التصديق بما عدا هذا الاخبار • (ولا يخفى)  
ما فيه من اختلاف الايمان بحسب اختلاف الاشخاص وهو باطل لان الايمان  
حقيقة واحدة لا يتصور اختلافها بحسب الاشخاص • (والجواب  
الصواب) الذي اختاره السيد السند قدس سره ان الهال اذعان ابي الهب  
مخصوص انه لا يؤمن وانما يكلف به اذا وصل اليه ذلك المخصوص وهذا  
الوصول ممنوع • واما اذا كان التكليف قبل وصول ذلك المخصوص اليه  
فالواجب عليه هو الاذعان الاجمالى اذا الايمان هو التصديق اجمالا فيما علم اجمالا

﴿ تكليف المبدع لا يطاقه غير واقع ﴾

وتفصيلاً فاعلم تفصيلاً ولا استعالة في الاختصاص الاجمالي \*  
 (واعلم) أنه قد اشتهر ان الشيخ ابا الحسن الاشعري ذهب الى جواز التكليف  
 بالمال بل الى وقوعه لكن لم يثبت تصريحه به \* وقيل وجه الشهرة ان عنده  
 اصلين موهمين الى ذلك الجواز والوقوع (الاول) انه لا تأثير لقدرة  
 العبد عنده في افعاله فهي مخلوقة لله تعالى ابتداء (والثاني) ان القدرة  
 عنده مع الفعل لا قبله والتكليف قبل الفعل فلا يكون حيث لا استطاعة والقدرة  
 على الفعل \* والتكليف بنير المقدور تكليف بالمال (فيعلم) من هاهنا ان عند الشيخ  
 تكليفاً بما لا يطاق بهذا الاعتبار \*

(ولا يخفى) ان ما هو المشهور من نسبة جواز التكليف بما لا يطاق الى الشيخ  
 الاشعري بناء على الاصلين المذكورين غلط فاحش لانه لا معنى لتأثير العبد  
 عنده في افعاله الا القصد اليه باختياره وان لم يخلق الله تعالى الفعل عقيب  
 قصده \* ومراد الشيخ بان قدرة العبد غير مؤثرة انها غير موجدة للفعل فالعبد  
 مؤثر في افعاله بوجه دون وجه \* والتكليف انما يمتد على سلامة الاسباب  
 لا على القدرة المقارنة فلا يلزم التكليف بما لا يطاق \* ولانه لو كان عدم تأثير  
 القدرة الحادثة وكونها غير سابقة على الفعل موجباً لكون الفعل مما لا يطاق  
 لكان كل تكليف بكل فعل تكليفاً بما لا يطاق عنده وهو لا يقول به \*

(بل توجيه) ما اشتهر من ان تكليف ما لا يطاق واقع عند الاشعري ان  
 ما لا يطاق على ثلاث مراتب (الاولى) ما يتبع في نفسه كجميع الضدين  
 واعداء القديم وقلب الحقائق وهي اعلى مراتبه \* والتكليف بها لا يجوز ولا يقع  
 بالاتفاق من المحققين من اصحابنا وان جوزوه الامامان رحمهما الله تعالى كما مر  
 آنفاً \* (وثانيهما) ما يمكن في نفسه ولا يمكن من العبد عادة بان لا يكون من



جنس ما تطلق به القدرة الحادثة تخلق الجواهر او يكون لكن من نوع او صنف لا يتعلق به التكليف كحمل الجبل والطيران الى السماء وهذا المرتبة اوسط مراتبه والتكليف بها لا يقع لنفسا فليشهادة الآيات والاستقراء لكن يجوز عندنا خلافا للمعتزلة (ونالها) ما يمكن من البعد لكن تعلق بعدمه طبعه تعالى وارادته فلا يقع ذلك الفعل البتة والا يلزم جهله تعالى وتخلف المارد عن الارادة فاستمع بذلك تعلق القدرة الحادثة اى قدرة البدو التكليف بهذه المرتبة الاولى جائز وواقع بالاتفاق فان من مات على كفره ومن اخبره الله تعالى بعدم ايمانه بعد حاصيا اجماعا ولو لم يقع التكليف به لم يعد حاصيا فاقبل ان تكليف ما لا يطاق واقع عند الاشعري المارد به ان التكليف بما تعلق طبعه تعالى وارادته بعدمه واقع وهو مما لا يطاق كما علمت وليس المراد ان التكليف بالمتبع لذاته وما لا يمكن من البعد عادة واقع عنده كيف وهو يخالف لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وبشهادة الاستقراء ايضا

﴿ تكثيرات التشريق ﴾ ﴿ في ايام التشريق ﴾

﴿ التكاثف ﴾ ان ينقص مقدار الجسم من غير ان يفصل عنه جزءه وقد يطلق على الاندماج وهو ان تتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينهما من الجسم الغريب كالقطن الملقوف بعد فشها الخارج عنه الهواء وقد يطلق على غلظ القوام

﴿ التكوين ﴾ مذكور في (الاحداث) والتقابل بينه وبين الابداع تقابل التضادان كانا وجوديين بان يكون الابداع جارية عن كون الشئ خاليا عن المسبوقية بمادة - والتكوين عبارة عن المسبوقية بمادة وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا يكون تقابل الايجاب والسلب وقال وجه العلماء والملة والدين المالوي قدس سره ونور مرقدته الفرق بين التكوين والتسخير ان التكوين

﴿ التقابل بين التكوين والابداع ﴾ ﴿ حيث لا ﴾ ﴿ فيكون ﴾

سرعة الوجود من المدم وليس فيه انتقال من حالة الى حالة والتسخير هو الانتقال من حالة الى حالة \*

﴿ التكوين غير المكون ﴾ عندنا خلافاً للشري. واللامنة التنازاني رحمه الله قال في شرح العقائد وان يصح القول بان خالق سواد هذا الحجر اسود وهذا الحجر خالق السواد اذ لا معنى للخالق والاسود الا من قام به الخلق والسواد وهما واحدو علمهما واحد انتهى. حاصله ان التكوين والخلق مترادفان فلو كان التكوين عين المكون لكان التكوين والخلق عين السواد مثلاً ويكون من قام به الخلق والتكوين عين من قام به السواد فيلزم ان يكون خالق سواد هذا الحجر اسودوايضاً يلزم ان يكون هذا الحجر خالقاً للسواد لان السواد قائم بالحجر والسواد والخلق واحد فيكون الخلق قائماً بالحجر فيكون الحجر خالقاً للسواد وهو باطل بالاتفاق فافهم \*

﴿ التكثير ﴾ قال اهل التصريف باب التعميل للتكثير غالباً ثم التكثير اما في الفعل نحو حوت وطوف. او في الفاعل نحو موت الابل. او في المفعول نحو غلقت الابواب. فان قد ذلك لم يسغ استعماله فلذلك كان موت الشاة لشاة واحدة خطأ لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة وليس ثم مفعول ليكون التكرار له. وقال بعض الشارحين للشافية ان المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعاً حتى لو كان واحداً وغلقت مراراً كثيرة لم يستعمل الاغلق بالتضعيف الاعلى سبيل المجاز \*

﴿ التكرار ﴾ ايان شئ مرة بعد اخرى \*

﴿ التكلم ﴾ يفسد الصلوة قليلاً كان او كثيراً عامداً او ناسياً او ساهياً قبل ان

﴿ التكوين غير المكون ﴾

﴿ التكثير ﴾

﴿ التكرار ﴾

يتم قدر التشهد وما يبدأ القعود قدره فلا (فإن قيل) إن السلام للخروج عن الصلوة قبل القعود المذكور إن كان عند آخره ومنفسد للصلوة وإن كان سهواً فلا مع أنه كلام في الحالتين فلم يجعل هذا الكلام غفواً في حالة السهو (قلنا) السلام من أذكار الصلوة وأذني التشهد يسلم على النبي عليه الصلوة والسلام وعلى عباد الله الصالحين وهو من أسماء الله تعالى وأنما أخذ حكم الكلام لكاف الخطاب وإنما يتحقق معنى الخطاب فيه عند القصد باعتبار ما ذكر أعند النسيان وكلاما عند العمد عملاً بالنسيين \*

(باب التاسع واللام)

﴿ التلميح ﴾ ان يشار في غوى الكلام الى قصة او شعر من غير ان يذكر صريحاً  
 ﴿ التليس ﴾ ستر الحقيقة واظهارها بخلاف ما هي عليه \*  
 ﴿ التلطف ﴾ ان يذكر ذات احد المتضافين مجردة عن الاضافة في تعريف  
 المتضاف الآخر \*  
 ﴿ التلويح ﴾ ان يذكر صفة احد المتضافين مجردة عن التوضيح في تعريف  
 المتضاف الآخر \*  
 ﴿ التلويح ﴾ ان يذكر صفة احد المتضافين مجردة عن التوضيح في تعريف  
 المتضاف الآخر \*

• التلويح • كناية تكون الوسائط فيها كثيرة من لوح اذا اشار عن بعيد •  
• التلخيص • عند علماء البديع هو مراعاة التظهير •

﴿فتلقى الجلب﴾ مكرهه • يقال جلب الشيء إذا جاء من بلدا إلى بلد آخر • وهو محتمل أن يكون الجلب جمع الجلب كالخلم جمع الخلام • ومحتمل أن يكون بمعنى الجلوب كالنشر بمعنى المنشر • فالجلوب إذا قرب من بلد تعلق به حق العامة فيكره أن يستقبل البعض ويشترى به ويمنع العامة عن شراءه • هذا ما يكره إذا كان يضرب بأهل البلد وإن كانت لا يضرب بذلك فإنه لا يكره إلا إذا لبس السعر على الواردين واشترى منهم بأرخص من سعر المصر وهم غير عالمين به فحينئذ يكره كذا في شرح الكنز •

﴿ باب التامع الميم ﴾

﴿ التلميح ﴾ هو التلميح

﴿ التملك ﴾ كنى دامالك جيزى كذا نيدن - وجمعه التملكات وهي اربعة انواع - عليك المين بالعوض وهو البيع - وملك المين بالعوض وهو الهبة - وملك المنفعة بالعوض وهو الاجارة - وملك المنفعة بالعوض وهو العارية - ﴿ تمام المشترك ﴾ قيل المراد به مجموع الاجزاء المشتركة بين الماهية ونوع آخر كالحيوان فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وهي اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس - وهذا التفسير متقضى بالاجناس البسيطة فانه لا يتصور فيها مجموع الاجزاء لاستلزامه التركيب - والاولى ان يقال ان تمام المشترك هو تمام الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينها اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك يكون بينهما اما ان يكون نفس ذلك الجزء او جزءا منه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس - اذ لا جزء مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة - فكل منها وان كان مشتركين بين الانسان والفرس الا انه ليس تمام الجزء المشترك بينهما بل بعضه وانما يكون تمام المشترك بينهما هو الحيوان المشتل على الكل - والجسم النامي تمام المشترك بين الانسان والشجر - والجسم تمام المشترك بين الانسان والحجر - والجوهر تمام المشترك بين الانسان والعقل - اذ ليس وراء كل من الجسم النامي والجسم والجوهر بين الانسان والشجر وبينه وبين الحجر وبينه وبين العقل مشترك بل هو او جزء منه - ولما كان حمل ما قيل على هذا ممكنا وان كان غير ظاهرا قلنا والاولى

﴿ باب التامع الميم ﴾

﴿ التملك ﴾

﴿ تمام المشترك ﴾

لا والحق فافهم •

﴿ التمدن ﴾ هو الاجتماع مع بني النوع تماونون ويشاركون في تحصيل النماء واللباس والسكن وغيرهما وزيادة التفصيل في (المدنى) ان شاء الله تعالى •

﴿ التماس ﴾ بالسين المهملة المشددة من التمس وهو الملافة بحسب التمس •

﴿ الترن ﴾ الاعتقاد •

﴿ التميز ﴾ في اللغة فرق كردن وجد نمودن • وعندنا لغة هو اسم رفع الابهام المستقر بحسب الوضع عن ذات مذكورة او مقدرة في نسبة في جملة او ما يشابهها وحال تميز المدد في (اسم المدد) •

﴿ التنى ﴾ في الطول هو طلب حصول شئ على سبيل المحبة • والفرق بين المرض والتنى من وجوهين • (أحدهما) ان المرض يستدعى مخاطبة يمرض عليه والتنى لا يستدعيه • اذ قد يقول المفرد الا ما ماشر به كما قول ليت لي ماء اشر به — (والثاني) ان المرض انما يكون في نفع المخاطب والتنى لا يلزمه لانه قد يتنى ما يقتصر نفعه عليه • والتنى يستعمل في الحالات والممكنات التي لا طماعة في وقوعها بخلاف الترجي فانه يستعمل في الممكنات التي لا وثوق بمصولها • (واعلم) ان تعريف التنى بما ذكر تعريف بالاعم لانه يدخل فيه طلب شئ على سبيل المحبة مع التوقع او الطماعة في وقوعه مع انه ليس تنمياً لانهم جوزوه في التعريفات الناقصة لانه ليس المراد امتياز العرف عن جميع ما عداه • والفرق بين التوقع والطمع ان التوقع هو انتظار شئ وقع او قرب وقوعه والطمع هو ارادة شئ بعد وقوعه •

﴿ التمتع ﴾ الانتفاع • وفي الفقه هو الجمع بين افعال الحج والمعة في اشر الحج في سنة واحدة باحرامين بتقديم افعال المعة من غير ان يلزمه الما ما صحيحا •

﴿ التمدن ﴾

﴿ التماس ﴾

﴿ التميز ﴾

﴿ التنى ﴾

﴿ التمتع ﴾

﴿ التمتع ﴾

﴿ التمرن ﴾

﴿ الفرق بين التنى والمرض ﴾

(وطريقه) ان يحرم سمرق من الميقات فيطوف البيت للمرة ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق او يقصر وقد حل من المرة اذا لم يسق الهدى مع نفسه ويقطع التلبية باول الطواف اى حين استلم الحجر الاسود في اول شوطه يحرم بالحج يوم التروية من الحرم ويذبح وان كان عاجزاً عن الذبح يصوم ثلاثة ايام يوم عرفه وحبقة اذا فرغ من افعال الحج واذا ساق الهدى لا يكون حلالاً قبل ان يذبح عن افعال المرة يحرم بالحج ويسوق الهدى - فاذا حل يوم النحر حل عن احرامه والالمام المو دالى بلده •

(والتمتع) اذا عاد الى بلده بعد المرة فان لم يسق الهدى بطل تمتعه ولا يجب عليه دم التمتع وان ساق الهدى لا يبطل تمتعه فتوهم من غير ان يلزم ذكر المزموم وارادة الا لازم وهو بطلان التمتع فاذا ساق الهدى والحق باهله لا يكون المامه صحيحاً لانه لا يجوز له التحلل كما عرفت فيكون عوده واجبا فلا يكون المامه صحيحاً فاذا عاد واحرم بالحج كان متمتعاً فالتمتع نوعان (احدهما) من لا يسوق الهدى (والثاني) من يسوقه ولكل منهما احكام كما عرفت •

﴿ التماثل ﴾ في (التباين) •

﴿ التمثيل ﴾ قسم من الحجة فهو حجة تقع فيه بيان مشاركتي جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليشب ذلك الحكم في الجزئي الاول • وبعبارة اخرى هو حجة تقع فيه تشبيه جزئي لجزئي في معنى مشترك بينهما ليشب الحكم في المشبه مثل الحرمة الثابتة في المشبه المثل بذلك المعنى كما يقال النيسف حرام لان النحر حرام وعلة حرمة الاسكار وهو موجود في النيسف • وقد يطلق التمثيل على ذلك البيان او التشبيه تسامحاً تشبيهاً على ان تسمية هذا القسم من الحجة بالتمثيل ليس على سبيل الارتمال اى بلامناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى بل على سبيل

القول بملاحظة المناسبة بينها • ومن هذا القليل ما قالوا ان التشيل اثبات حكم واحد في جزئي آخر لمجامعة بينها • والتقهاء يسمونه قياسا والجزئي الاول اى الملحق فرعا والثاني اى الملحق به اصلا والمشاركة جامعة كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كاليت يعنى ان اليت حادث لانه مؤلف وهذا المسألة موجودة في العالم فيكون حادثا •

﴿ التمانع ﴾ في (لناقض للتصورات) •

﴿ باب التاء مع التون ﴾

﴿ التنافر ﴾ من النفرة • وعند باب المعاني ان يكون الكلمات باجماعا ثقيلة على اللسان • والتنافر في الكلمة وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها مثل المسخ ومشتزرات •

﴿ التنازع ﴾ بايكديكر خصوصه كردن - ومراد النحاة تنازع العالمين مثلا في اسم الظاهر انهما يتوجها بحسب المعنى اليه ويصح ان يكون ذلك الاسم مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما • وهذا هو التنازع الذي يكون طريق قطعه اضمار الفاعل •

﴿ التصنيف ﴾ في الحساب تحصيل نصف العدد صحيحا او كسرا •

﴿ التثية ﴾ اعلام ما في ضمير المنكلم للمخاطب • ويطلق ايضا على استحضار ما سبق وانتظار ما سيأتي •

﴿ التوبه ﴾ بلسد كردن وافشا كردن •

﴿ التوين ﴾ من باب التفعيل يقال توتته اى ادخلته توتاه وهو في اصطلاح النحاة توت ساكنه تتبع حركة آخر الكلمة لاننا كيد الفعل ثم للتون المذكورة اسماء (التوين) (والحدث) وانما سميت بهما لان التوين

باب التاء مع التون  
التنافر  
التنازع  
التصنيف  
التثية  
التوين

لكونه مصدراً يدل على معنى الحدوث والعروض. ولهذا سماه سيوطي محدثاً  
تسمية الدال باسم المدلول فسميت تلك النون بما يدل كل من ذينك الاسمين  
المذكورين على حدوث تلك النون وعروضها.

(ثم التوين) على خمسة اقسام.

﴿ نون التمكن ﴾ وهو نون يدل على امكانية الاسم اى كون الاسم عديم  
المشابهة بالفعل بالوجوهين المتبرين في منع الصرف. ولما لم يتصور معناه في غير  
المنصرف لم يدخله وصار ممنوعاً عنه.

﴿ نون التكثير ﴾ وهو نون يدل على ان مدخوله غير معين نحو صه اى  
اسكت سكوتاً مافى وقت ما. وهو فارق بين المرفة والنكرة. ولا باس ان  
يكون نون واحد يفيد التمكن والتكثير كالتوين في رجل فاذا جعلته علماً  
كان متحضناً للتمكن كما ذهب اليه نجم الأئمة الشيخ الرضى الاسترآبادى  
رحمه الله.

﴿ نون العوض ﴾ وهو نون يلحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه لمناسبة  
بينهما وهي التعاقب اى عى كل واحد منهما عقيب سقوط الآخر مثل  
حيثذ ويومئذ اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا. فكل واحد  
من الحين واليوم مضاف الى اذ — واذا كانت مضافة الى الجملة التى بعدها  
فلا حذف الجملة للتخفيف الحى بها التوين عوضاً عن الجملة لئلا تبقى الكلمة  
ناقصة.

﴿ نون المقابلة ﴾ وهو نون يقابل نون جمع المذكر السالم كسلمات فان  
الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه  
ما يقابل النون في ذلك فزيدا للتوين في آخره ليقابله.

﴿ نون التمكن ﴾

﴿ نون التكثير ﴾

﴿ نون العوض ﴾

﴿ نون المقابلة ﴾



﴿ تنوين التزم ﴾ وهو تنوين يطبق آخر الايات والمصاريع لتحسين الانشاء سواء كان آخر الايات والمصاريع قافية مطلقة او مقيدة وخصص بعضهم تنوين التزم بما يطبق القافية المطلقة وما يطبق القافية المقيدة بسموه بالتنوين العالي •

﴿ التفتيح ﴾ اختصار اللفظ مع وضوح المعنى •

﴿ التنزيل ﴾ نقل الشيء من اعلى الى اسفل • وعند القسرين ظهور القرآن المحيد بحسب الاحتياج بواسطة جبرئيل عليه السلام على قلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم •

﴿ التناسخ ﴾ تنقل الروح بالبدن بدلا لفارقة من بدن آخر من غير تحلل زمان بين المتعلقين للتشقق الذي بين الروح والجسد (وقال الفاهبون الى التناسخ) انما تبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة التي خرجت كالاتها من القوة الى القفل • ولم يبق لها شيء من الكمالات الممكنة بالقوة فصاوت طاهرة عن جمع الملايق الجسمانية وتخلصت الى عالم القدس • (واما النفوس الناقصة) التي تبقى شيء من كالاتها بالقوة فلها تردد في الابدان الانسانية وتمتلئ من بدن الى بدن آخر حتى تبلغ النهاية فيما هو كمال لها من علومها واخلاقها فيشذنبى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال نسخا وقيل ربما تنزلت من البدن الانساني الى بدن حيوان يناسبه في الاوصاف كبذن الاسد للشجاع والارب للحيوان ويسمى نسخا وقيل ربما تنزلت الى الاجسام النباتية ويسمى نسخا وقيل الى الجمادية كالماذن والبساتط ويسمى نسخا وقيل انها تنقل ببعض الاجرام السماوية للاستكمال •

﴿ التيجيز ﴾ خلاف التعليل فان قوله انت طالق مثلا تيجيز وانت طالق ان

دخلت الدار تطبق •

﴿ التنسيق ﴾ من النسق بسكون السين المهملة الترتيب و اجراء الكلام على سياق واحد ونظام واحد والنسق بالفتح من كل شيء ما كان على نظام واحد وتنسيق الصفات في البديع ذكر الشيء بصفات متباعدة (مدحا) كقوله تعالى وهو الغفور الوهود ذو العرش المجيد فال لما يريد (وما) كقولك زيد القاسق الفاجر اللعين السارق العام •

﴿ التناسب ﴾ عند علماء البديع هو مراعاة النظر •

﴿ التناقض ﴾ ان يكون احدا لاسرين مفردين او قضيتين او عقليتين رافعا للآخر صريحا وضاهيا فان زيدا قبيض عمر وورثه لكن ضمنا وكل واحد من الاسرين المذكورين يكون قبيضا للآخر •

(ومن هذا البيان) بين امران ( احدهما ) ان التناقض من النسبة المتكررة المقولة بالنسبة الى الاخرى المقولة بالنسبة اليها كالابوة ( وثانيهما ) ان التناقض ليس محتصا بالقضا بالتحقق في المفردات لكن باعتبار الحمل فيستحيل اجتماع المتناقضين وارتفاعها بذلك الاعتبار وفي القضايا باعتبار الصدق والكذب ( فاندفع ) ما قيل ان التناقض بين المفردين راجع الى التناقض بين القضيتين لتضمنه الاحكام باعتبار صدق احدهما على الآخر • وما قيل ان التصورات لا تناقض لما قيل على التناقض بمعنى التدافع الذي هو عبارة عن مانع النسبتين ولا يمكن التناقض بهذا المعنى بين مفردين بل بمعنى الرفع المذكور ومعنى المانع مع تحقيق آخر في ( لا تناقض للتصورات ) ان شاء الله تعالى •

( ولا يخفى ) ان النزاع حيث بين الفريقين لفظي هو السيد السند الشرف الشريف قدس سره قد حقق في كتبه ان النقيض قد يؤخذ بان يلاحظ مفهوم

﴿ التنسيق ﴾

﴿ التناسب ﴾

﴿ التناقض ﴾

في نفسه ويدخل عليه النفي فيكون تقيضاً له بمعنى المدول • وقد يؤخذ بان  
يلاحظ نسبته الى شئ وترفع تلك النسبة فيكون تقيضاً له بمعنى السلب • وهذا  
الذي ذكرناه تعريف التناقض مطلقاً وبعد العلم بان تقيض كل شئ رفعه وان  
التناقض في المقدرات باعتبار الحمل فيحصل تعريف التناقض في المقدرات بأنه  
اختلاف المقدرين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته حمل احدهما عدم حمل  
الآخر • واما تعريفه في القضايا فهو اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من  
صدق كل كذب الاخرى وبالعكس ولا بد لتحقيق الاختلاف المذكور من  
اختلاف القضيتين في الكم والكيف والجهة واتحادهما في ابعاد الامور الثلاثة  
المذكورة وقد قصر واهذا الاتحاد في الامور الثمانية التي في هذا النظم •

در تناقض هشت و حدة شرط دان • وحدة محمول و موضوع و مكان  
وحدة شرط و اضافة جز و كل • قوة و فعل است در آخر زمان  
و تفصيل كل من هذه الامور في كتب المنطق (فان قلت) (اولاً) ان الجزئي  
تقيضه الالاجزئي واللامفهوم تقيضه المفهوم مع انها يجتمعان في الجزئي  
واللامفهوم فان الجزئي واللامفهوم يحملان على انفسهما بالضرورة والا يلزم  
سلب الشئ عن نفسه • ومع هذا يصدق الالاجزئي على الجزئي لانه كلي يصدق  
على افراد هو الجزئيات وكذا يصدق المفهوم على اللامفهوم لانه مفهوم من  
المفومات فاجتمع التقيضان في الحمل على شئ واحد (وبأيضا) ان الشئ  
والمفهوم مثلاً يصدقان على انفسهما لما مر ان يصدق الشئ على نفسه ضروري  
مع ان كلامهما يصدق على تقيضه ايضاً اعني الاشئ واللامفهوم فان الاشئ شئ  
واللامفهوم مفهوم بالبداهة مع ان التقيض لا يصدق على تقيضه (قلت) قد اعتبر  
في التناقض سوى الوحدات الثمانية المذكورة اتحاد نحو الحمل يعني ان المعتبر

في التناقض بين مفردين ان لا يصدق على امر آخر من جهة واحدة فيجوز ان يحمل التقيضان على شي واحد باعتبار حملين ويجوز صدق احدهما على الآخر حملاً شامكاً والجزئي واللامفهوم يحملان على انفسهما بالحمل الاول ولا يحمل تقيضا عليهما بهذا الحمل بل بالحمل الشائع المتعارف الذي يفيد ان يكون الموضوع من افراد المحمول او ما هو فردا لهما فردا آخر كما مر في (الحمل) وان الشئ والمفهوم يصدقان على تقيضهما حملاً شامكاً

(ومن هنا) تندفع الشبهة المشهورة ايضا وهي ان عدم العدم المطلق فردا لعدم المطلق وتقيضه وكذا الاشئ واللامفهوم والا كلى افراد الشئ والمفهوم والكلية وتقايض لها وبينهما مدافع فان الفردية تقتضي الحمل والتناقض يقتضي امتناعه فافهم

(وعليك ان تعلم) ان حمل كل مفهوم على نفسه بالحمل الاول ضروري والا لزم سلب الشئ عن نفسه اما حمله على نفسه حملاً شامكاً متعارفاً فيس بضروري فان طائفة من المفومات تحمل على نفسها حملاً شامكاً كالشئ والمفهوم والكلية وطائفة لا تحمل على نفسها بذلك الحمل بل تحمل عليها تقاضها كالجزئي واللامفهوم فانه يصدق على الجزئي واللاجزئي وعلى اللامفهوم المفهوم بالحمل الشائع ولا يصدق الجزئي على الجزئي واللامفهوم على اللامفهوم لما مر (والفاضل) الزاهد رحمه الله في حواشيه على الامور المامة من شرح المواقف في المقصد الثالث من المرصد الاول في ان الوجود نفس الماهية اوجزءها ووضعه ضابطة كلية وهي ان كل كلى هو مع تقيضه شامل لجميع المفومات ضرورة امتناع ارتفاع التقيضين ومن جعلها نفس هذا الكلى فيجب ان يصدق هو او تقيضه عليه فان كان مبدأ متكرر النوع فهو محمول على

نفسه والافتقار لمحمول عليه (اما الاول) فلا نزاع في عروض الشئ للشيء يستلزم عروضه للمشتق منه من حيث أنه مشتق منه وعروض مبدأ الاشتقاق لا امر يستلزم حمل مشتقه عليه (واما الثاني) فلا يلزم أن يكون كذلك لكان محمولا على نفسه لا متاع ارتفاع التقيضين وحمل الشئ على نفسه يستلزم عروض مبدأ الاشتقاق لها وهو يستلزم عروضه لنفسه فيكون متكررا للنوع وهو خلاف المقروض انتهى \* (وكل واحد من الاول والثاني منظوره \*).

(اما الاول) فلا يلزم أن عروض مبدأ الاشتقاق لا امر يستلزم حمل مشتقه عليه والسند ان القول مثلا عارض للمحمول ليس يارض للمحمول الذي يشتق منه فإنه لا يقال المحمود مقول كما اعترف به الزاهد في حواشيه على حواشي جلال العلماء على تهذيب النطق (اقول) تعلق الشئ بالشئ وعروضه له على انحاء شتى \* والمراد ان عروض الشئ للشئ وتعلقه به على أي نحو كان يستلزم عروضه وتعلقه بما هو مشتق منه بأي عروض وتعلق كان لأنه يستلزم عروضه وتعلقه بخصوص عروضه وتعلقه بالشئ \* ولا شك ان القول عارض للمحمول ومتعلق به بواسطة اللام فإنه يقال المحمود مقول له وإن كان عروضه وتعلقه بالمحدثين بواسطة حرف الجر فإنه يقال للمحدثين للكلام الدال على التاء ان مقول \*.

(ولا يخفى) على من له أدق مسكة ان المراد بالقول ما هنا المركب وبالحد هو الكلام الدال على التاء لا المعنى المصدرى فكيف يصح اشتقاق اسم المقول منها \* نعم التقيض موجود وصاحبه مقفود ينسب إليها على صيغة المصدر ولياسه بدون مناسه وهذا لا يكفي في الاشتقاق \*.

زاهد بحج دadas (١) خلق راقرب

يكما نكي زحمت اين جبه پوش كن

( ١ ) وهواسد الدين خان بن تورخان من تلاميذ ميرزا عبد القادر بيدل وكان حاكما في حسن احمد نكر ١٢ هاش الاصل في حاشي (واما الثاني)

(واما الثاني) فلان حاصله انه لو لم يحمل عليه تقيضه لكان يحمل عليه نفسه بذلك الحمل وحمل الشيء على نفسه بهذا التحوي وجب عروض ماخذله وذلك مستلزم لمعرض ماخذلا اشتقاق لنفسه فتكرروعه وهذا خف •  
 (وانت تعلم) ان استلزام صدق المشتق على المشتق عروض المبدأ للبدا ممنوع •  
 (الآرى) ان المتعجب محمول على الكاتب وصادق عليه وان التعجب غير عارض للكتابة (اقول) ذلك الاستلزام انما هو اذا كان الحمل ذاتيا والمتعجب محمول على الكاتب حملا عرضيا • وقال بعض الفضلاء والاولى ان يقال في الضابطة ان كان مبداء قلما بنفس ذلك الكلبي كالوجود والمفهوم والممدوم والكل فيحمل على نفسه لانه من جملة معروضات مبدئه وعروض المبدأ يستلزم صدق المشتق صدقا عرضيا ولا يصدق عليه تقيضه والا فيحمل نفسه عليه بذلك الحمل وهو انما يكون بمعرض ماخذله وهو خلاف المقروض انتهى •

(ومن جملة) احكام التقيضين انهما لا يجتمعان ولا يرتفعان بخلاف الضدين فانهما لا يجتمعان ولكن يرتفعان • (وها هنا) اعتراض مشهور وهو ان اذا اخذنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع جميع المفهومات من حيث المجموع تقيض جميع المفهومات وذلك الرفع المذكور داخل في الجميع لاخذه بحيث لا يشذ عنه شيء من المفهومات فيلزم ان يكون الجزء تقيض الكل وهو محال ضرورة ان التقيضين لا يجتمعان والجزء والكل يجتمعان اذ لا يوجد الكل بدون الجزء • وهكذا يتعرض على تناثر النسبة للمتسيين (بانا لنسلم) ان النسبة تكون متأثرة عنها اذ لو كانت متأثرة لكانت خارجة وناخذ جميع النسب بحيث لا يشذ عنه شيء من النسب فكان بين الكل والجزء نسبة وهي داخله في الكل

للاخذ المذكور فيلزم كون الشيء واحدا داخل وخارجا وهو محال •  
(والجواب) ان اعتبار المقومات والنسب لا يقف عند حد وعدم الزيادة  
بالاخذ المذكور يقتضي الوقوف الى حد فاخذ جميع المقومات والنسب  
كذلك اعتبار المتافين وهو محال فجاز ان يستلزم محالا آخر •

(واعلم) انهم خصصوا الاحكام بنوع المقومات الشاملة فاندفاع كثير من  
مواد النقض والشبهات ظاهرة (قيل) لان سلم تلك الكلية اعني التقيضات  
لا يجتمعان ولا يرفعان وسند المنع كذب لاشي من الزمان بنوعه فلو دائما مع  
كذب بعض الزمان غير قطري القمل اي في احد الا زمانه والافيزم للزمان  
زمان • والحل ان القمل وقوع النسبة لا ماذ كرو لو سلم فيجوز كون الزمان  
ظرفا لوصف (قيل) يصدق بعض النوع انسان مع صدق تقيضه اعني لاشي  
من النوع بانسان • (قلنا) اخرجوا القضايا الذهنية والنوع المتعارفة عن  
التناقض والمكوس والجزئية المذكورة ليست بمتعارفة اذا لانسان لا يصدق  
على النوع صدق الكل على جزئياته •

﴿ التنزيل ﴾ اصلا مشي زائد على سهام الفاعلين •

﴿ باب التاء مع الواو ﴾

﴿ التوكل ﴾ في اللغظة الشكوك ونفوض الامر الى مالك الملوكة • وفي  
الاصطلاح طرح البدن في البودية وتعلق القلب بالربوبية •

﴿ التوقف ﴾ هو النسبة بين الموقوف والموقوف عليه • (ثم اعلم) انه ان توقف  
امر على شي فلا يخلو اما ان يكون توقفه على ذلك الشيء من جهة الشروع فذلك  
الشيء يسمى مقدمة الشروع • وان كان من جهة العلم والشعور يسمى معرفا •  
وان كان من جهة الوجود فان كان داخلا في ذلك الامر يسمى ركنا وجزأ •

﴿ التنزيل ﴾  
﴿ التوكل ﴾  
﴿ التوقف ﴾

كأقيام والقعود بالنسبة إلى الصلاة • وإن لم يكن داخلًا فإن كان توقفه على وجود ذلك الشيء أو على عدمه فذلك الشيء (على الأول) • علة إمامة أو ناقصة إن كان مؤثرًا في الوجود أو لا فشرطه • وقيل سواء كان وجوديًا كالوضوء لها أو عدميًا كإزالة النجاسة بالنسبة إليها • (لا يخفى) إن هذا التعميم يتألف من القسم • ولا نسلم إن إزالة النجاسة شرط الصلوة بل شرطها الطهارة فافهم •  
(وعلى الثاني) مانع إن كان عدمه فقط موقوفًا عليه ومعدان كان الموقوف عليه عدمه بمنزلة وجوده بل إذا كان الموقوف عليه وجوده مع جواز عدمه كما مر في ارتفاع المانع وسيجيء في (العلقة الناقصة) إن شاء الله تعالى •  
﴿ التوحيد ﴾ في اللغة يكانه كردن وبه يكانكي وصف نمودن • وعلم التوحيد علم يعرف به أنه لا وجود لتبراهه تعالى وليست الأشياء المظاهرة تعالى وعجاليه • والموحدون طائفة لا يرون غير الحق عز شأنه وجل برهانه ولا يطمون وجودًا لتبراهه تعالى وإن حقيقة الوجود هو الله سبحانه •  
﴿ التوقيع ﴾ في كفاية الشروط إن أحداً إذا ادعى على آخر فأنكسرت الحضر • وإذا أجاب الآخر وأقام البينة فالتوقيع • وإذا حكم بالسجل كذا في جامع الرموز •

﴿ التوابع ﴾ جمع التابع لا التابعة لأن التابع عند النحاة منقول عن الوصفية إلى الاسم والفاعل الاسم يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل • والكاهل ما بين الكتفين • وأما الكاهل بمعنى البعطي فحارسي لا عربي لأنه قال صاحب النصاب بعطي كاهل ومن دأبه تمييز العربي بالعارسي • وإنما قلنا أنه منقول لأن المراد بالتابع هو الاسم التابع فلم يبق على الإبهام لأنه لا يدل حيثذ على ذات مبهم مع وصف التسمية فلا يكون وصفاً • والتابع عند النحاة هو



الاسم المتأخر رتبة بجنس اعراب سابقه حال كون اعرابها ناشأ من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم الكاتب فان كل واحد من العالم والكاتب اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه • ولعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع • والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية وهي فاعلية زيد العالم الكاتب لان المجرى المنسوب الى زيد في مصدر المتكلم منسوب اليه مع تاءه لا اليه مطلقاً • (والتوابع) خمسة فاذا اجتمعت ربت بان بدأ منها بالنت • ثم عطف البيان • ثم التوكيد • ثم البذل • ثم العطف بالحروف كذا في التيسيل • والعامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البذل فان العامل فيه مقدر ولهذا قالوا ان البذل في حكم تكرير العامل فافهم واحفظ •

﴿ التوبيخ ﴾ التعبير بالفارسية طرداذن و سرزنش نمودن •

﴿ التوبة ﴾ في اللغة الرجوع يقال تاب وانا تاب اذا رجع • واذا اسند الى العبد اراد رجوعه عن الزل قال التوب • واذا اسند الى الله تعالى اراد رجوع نفسه والطاعة الى عبادته قال الله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا • اي رجع عليهم بالتفضل والا نعام ليرجعوا الى الطاعة والالتقاء • وفي الشرع هي الندامة على المصيبة لكونها مصيبة وانما هي بذلك لان الندامة على المصيبة لاضرارها يدينه واخلاها بمرضه او ماله او نحو ذلك لا يكون توبة فلوندم على شرب الخمر والزنا والصداع وخفة العقل وزوال المال والعرض لا يكون تاباً وهذه الندامة لا تسمى توبة • واما الندم لخوف النار او طمع الجنة فان كان قبض المصيبة وكونها مصيبة كان توبة والا فلا • وان ندم قبض المصيبة مع عرض آخر فان كان جهة القبح بحيث لو انقردت لتعقق الندم فتوبة والا فلا • وان تاب عند مرض الموت او مرض مخوف فان كانت التوبة والندامة قبض المصيبة يكون تاباً والا فلا •

كما في الآخرة عند ما يات النار فيكون بمنزلة ايمان الياس \* والظاهر من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبول توبة المريض في المرض المخوف ما لم تظهر علامات الموت \* والمراد بها غرغرة الموت وسكرته \* (والندم) التحزن والتوجع على ان فعل وتعمى كونه لم يفعل \* ولا بد للتائب من التحزن والتوجع فان مجرد الترك ليس بتوبة لقوله عليه الصلوة والسلام التدم توبة \* وهذا وسائر التفاصيل في شرح المقاصد \*

(واعلم) انه لا بد في التوبة من الندم والعزم على ترك الماودة في المستقبل عندا لخطور والاعتذار العزم ليس على عمومه فلا يرد انه لا يصح من الميوب العزم على ترك الزنا ولا من الاخرى العزم على ترك القذف \* فالخاصل ان الواجب العزم على ان لا يفعل على تقدير القدرة حتى يجب على من عرض له الآفة ان يعزم على ان لا يفعل لو فرض وجود القدرة \* وبهذا يشعر ما قال في المواظف ان الزاني الميوب اذا ندم وعزم ان لا يعود على تقدير القدرة فهو توبة عندنا خلافا لابن هاشم وفي كشكول الشيخ بهاء الدين العاملي في الحديث اذا بلغ الرجل اربعين سنة ولم يتب مسح بليس على وجهه وقال باي وجه لا يفلح \*

﴿ التواجد ﴾ استدعاء الوجد تكلفا بضرر اختيار وليس بصاحبه كمال الوجد فان باب التفاعل في الاكثر لا ظاهرا صفة ليست موجودة كالتعاضل والتجاهل \* وقد انكره قوم لما فيه من التكليف والتعنع \* واجازه آخرون لمن يقصده بتحصيل الوجد \* والاصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان لم يبكوا فبأبكاوا \* واراد عليه السلام به التباكي بمن يستعمل الكاء لا تباكي الغافل الالهي \*

﴿ التوكيل ﴾ اقامة الغير مقام نفسه في التصرف ممن يملكه \*

﴿ التوضيح ﴾ رفع الاحتمال الناشئ في المعارف بسبب تعدد الوضع نحو زيد

﴿ التواجد ﴾

﴿ التوكيل ﴾

﴿ التوضيح ﴾

الفاضل فانه كان عتملاً للفاضل وغيره فلما وصفه به ارتفع الاحتمال •  
 ﴿التولية﴾ مع بمن سابق بلازلة يرجع وانما سمي وتولية لان البائع كانه  
 يجعل المشتري واليكما اشتراهما اشتراهما من الثمن وتسايلها المراجعة •  
 ﴿التوأمين﴾ ولدان من بطن واحدتين ولافتها اقل من ستة اشهر •  
 ﴿التودد﴾ طلب مودة الاكفاء بما يوجب ذلك وموجباتها كثيرة •  
 ﴿التواتر﴾ اخبار قوم دفعة او متفرقا باسم لا يتصور تواترهم وتوافقهم عليه  
 بالكذب ومنه الخبر للتواتر الثابت على السنة قوم لا يتصور تواترهم على  
 الكذب •

﴿التورية﴾ السر والاختفاء وفي عرف البديع اراء قللتكم بكلامه مخالف  
 الظاهر مثل ان يقول شل عضلك وهو ينوي موت اخيك ومرد ذكرها  
 في (الايهام) ايضا •  
 ﴿التوم﴾ في (التعقل) •

﴿توم اما﴾ (واعلم ان المصنفين يقولون في السباجية وسد فان او فذا وتوجيه  
 ابيان القاء توم كلمة اما او تقديرها في نظم الكلام والفرق بين تومها وتقديرها  
 ان تومها عبارة عن حكم العقل واسطة الوم انها مذكورة في النظم واسطة  
 اعتيادها في امثال هذا المقام فيكون حكما كاذبا ومعنى التقدير انها مقدرة في  
 الكلام ويجعل فيه كالمذكور فهو حكم مطابق للواقع (فان قيل) ان كلمة اما حرف  
 والقاء آرها والحرف في التأثير ضعيف بالنسبة الى اخويه فتقديرها مع ابقاء  
 اثرها غير جائز (قلنا) يوضع عنها الواو بعد الحذف (فان قيل) لا نسلم ان  
 الواو عوض عنها اذ لو كانت عوضا لما اجتمعتا والحال انها مجتمعان كما في عبارة  
 المتفاح في آخر فن البيان حيث قال واما بعد فان خلاصة الاصلين الخ (قلنا) ان

﴿التولية﴾

﴿التوأمين﴾

﴿التورية﴾

﴿التوم﴾

﴿توم اما﴾

الواو انما تعتبر عوضاً بملحذف اما واما اذا لم تحذف فلا تعتبر عوضاً عنها  
(واعلم) ان آيات الفاء على قوم اما او تقديرها من ذهب السيد السنن شريف العلماء  
قدس سره و تاءيه و قال نعم الائمة الشيخ الرضى رحمه الله ان آيات الفاء لا جراء  
الطرف مجرى الشرط كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون \* لا لتقدير  
اما فانه مشروط بكون ما بعد الفاء امرأ او نهيًا وما قبلها منصوبًا كقوله تعالى  
وربك فكبر \*

﴿ التوليد ﴾ قالت به المعتزلة لعمناء في النظر الصحيح مفيد للعلم ان شاء الله تعالى \*  
﴿ التوجيه ﴾ جعل الكلام موجهاً ذواوجه ودليل \* وفي (البدیع) ايراد الكلام  
محملاً للوجوبين المختلفين كقول من قال للاهور المسمى بسرو \*

خاطلى عمر و قباء \* ليت عينيه سوا \*

فانه يحتمل تمنى ان تصير عينه الموراء صحيحة فيكون مدحا وتنى ان يصير  
بالمعكس فيكون ذما ومنه ما قال قائل \*

خاها شان بلندوهمت پست \* يارب اين هر دور ابرار كن  
ومنه ايضا \*

سعدى ارد بلي انك بطب \* مثل او در جهان نشربود

هر كراش رتي دهد بمرض \* حاجت شربت دگر نبود

(فان قيل) ما الفرق بين التوجيه والتورية التي تسمى ايها ما يضامع استواءهما  
للاحتمالين المختلفين (قلنا) الفارق بينهما وجوب استواء الاحتمالين في التوجيه  
ووجوب عدم الاستواء في التورية والايهام فان الواجب فيها كون احد  
المعينين قريبا والآخر بعيدا \*

﴿ تو سط الواو بين الصفة والموصوف ﴾ جاز لنا كيد اللصوق بينهائى

﴿ التورية ﴾ ﴿ التوجيه ﴾

﴿ تو سط الواو بين الصفة والموصوف ﴾

ان اصل اللصوق بينهما ثابت لعدم البايضة بينهما لكون الصفة محمولة على  
الموصوف ومع هذا يجيء الواو الماطقة لا فائدة زيادة اللصوق فان الواو الماطقة  
لكونها للجمع فبعد اللصوق بين المطوف والمطوف عليه وجميعها في الحكم  
وقال السيد السند الشريف الشريف قدس سره في حواشيه على المطول في  
مبحث الحجاز العقلي (قوله) اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو اني  
يضرب المثل بي لهلاك في محبتك دل عبارته على ان الواو في قوله وبي  
متوسطة بين ما هو اسم في المعنى لصار اعني ضمير المتكلم وبين خبره اعني  
يضرب لنا كيد اللصوق بينهما كالواو المتوسطة بين الصفة والموصوف لذلك  
اي لتأكيد اللصوق على ما جوزه صاحب الكشف انتهى •

(وجه الدلالة) ان العلامة التفتازاني لما قال اي صيرني الله الخ فسلم ان حاصل  
معناه صرت ويضرب المثل بي لهلاك في محبتك فضمير المتكلم في المعنى فاعل  
صار اي اسمه (وقوله بي) متعلق بقوله يضرب ويضرب مع متعلقه خبر صار  
وانما احتيج الى تأكيد اللصوق بين اسم صار وخبره لان الاسم والخبر في باب  
اعطيت يكونان متباينين فيؤتى بالواو الماطقة بين اسمه وخبره تأكيد اللصوق  
بينها دفعا لنوم انه من باب اعطيت فافهم واحفظ فانه نافع هناك •

﴿ التوقان ﴾ الميلان والشوق القرط مطلقا وقلب في غلبة الشهوة اي  
الباء خاصة •

﴿ التوافق ﴾ في (البيان) وعند علماء البديع هو مرعاة النظر •

﴿ التوفيق ﴾ جعل الله تعالى قول العبد وقله موافقا لمرمونه • والمشهور  
انه جعل الاسباب نحو المطالب الخير •

(اعلم) ان الزاهد في حواشيه على حواشي جلال العلماء على التهذيب جعل

الخير ذاتياً للتوفيق داخل في مفهومه \* والفاضل المدقق ملائمة ما مرزاجاً منحه الله  
جعله من لوازم ذات التوفيق \* وهذا هو الحق فمضى كون الخير ذاتياً للتوفيق أنه  
لا ينفك عنه لا بمعنى أنه جزء من مفهومه كما يتبادر إلى القهملر المراد من الثاني في  
قول الزاهد لا متسع تخلله بين الشيء وذاتياته الشيء المنسوب إلى الذات  
سواء كانت عين الذات أو جزءه أو لازماً غير منفك عنه أي معناه اللغوي  
لا الاصطلاحي \* وعلى ما قررناه لا احتياج إلى التكتضات في جعل الخير ذاتياً له  
والانصاف أن قوله لأن الخير معتبر في مفهوم التوفيق يأتي عن هذا التوجيه  
وينادي على أنه ذاتي وجزء له \* وقيل في توجيه الآية أن مفهوم التوفيق  
توجيه الأسباب نحو المطلوب الخير فالخير ذاتي وداخل في مفهومه \*

(ولا يخفى) على سالك مسالك التحقيق وشارع مشارع التدقيق أن  
أخذ شيء في تعريف امر لا يستلزم كونه ذاتياً له وداخل فيه مطلقاً \*

(الآرى) أن الإنسان مأخوذ في تعريف اللفظ بما يتلفظه الإنسان والغير  
مأخوذ في تعريف الأصل بما يتبني عليه غير مع أنها خارجة عن اللفظ والأصل  
فليس كل مأخوذ في تعريف شيء ذاتياً له داخل فيه (نعم) إذا ريد بالمأخوذ  
المأخوذ بطريق عمله على المرف أو وصفه للمحمول على المرف فالكيفية حيث  
صادقة لكن الخير في تعريف التوفيق ليس كذلك \* (وقيل) أن التوفيق  
لا يستعمل في الشرع والعرف إلا في الخير \* فمن هذا يلزم أن الخير ذاتي له داخل  
في مفهومه وأنت تعلم أن تخصيص الاستعمال لا يستلزم الدخول \*

(وقيل اختلف) المتكلمون في التوفيق فقال البعض التوفيق الدعوة إلى  
الطاعة \* وقال البعض خلق الطاعة \* وقال البعض خلق القدرة على الطاعة وكلها  
خير فالخير داخل في مفهوم التوفيق \* (ولا يخفى) أنه لا يفهم منه

كون الخير داخلا في مفهوم التوفيق وذاتيا له لان صدق الخير على معاني التوفيق لا يستلزم دخوله فيها • (نعم) يعلم من الوجوه ان الخير ان الخير لازم للتوفيق لا ينفك عنه ولذا قال الفاضل المدق بلزومه ومال عن دخوله في التوفيق وكونه ذاتيا له •

(فاعل) ان غرض الزاهد الحق والفاضل المدق انه لو جعل قوله (لنا) متعلقا بجمل يلزم تحلل الجمل بين التوفيق وذاته وهو الخير ان ثبت انه ذاتي له • او بين التوفيق ولازمه كما هو الظاهر • وتخلله بين الشيء وذاتيه وكذا بينه وبين لازمه ممتنع فاللازم وهو التخلل باطل فكذا الملزوم وهو جعل قوله لنا متعلقا بجمل • واما اذا جعل (لنا) متعلقا برفيق فلا يلزم المحذور المذكور لان الخير بدتعلقه برفيق يصير مقيدا وهو ليس بذاتي ولازم للتوفيق فان ذاتيه او لازمه هو الخيرية المطلقة • (فاقول) ان الخير مضاف الى النكرة وهي رقيق وهذه الاضافة تفيد التخصيص كما تقرر في النحو فالخير المضاف الى الرقيق مقيد لا مطلق من غير احتياج الى ان قيد بلنا (قلنا) سواء كان متعلقا بجمل او برفيق لا يلزم المحذور المذكور بل الانسب لتعلقه بجمل لقربه وفليته دون رقيق لبعده واسميته الا ان يقال ان الذاتي او اللازم هو الخير المضاف الى الرقيق اي خيرية الرفقة المطلقة الشاملة لتوفيق هو رقيق لنا اي لكل واحد والتوفيق هو رقيق لبعض دون بعض مع انتهاء كل واحد منه اما بلا واسطة او بواسطة فاذا قيد الرقيق بلنا تكون خيرية الرفقة مقيدة وهي ليست بذاتية ولا لازم فلا يلزم حيث هذا المحذور ان المذكور ان جميعا • ويؤيد هذا انهم يقولون ان التاء متعلق برفيق والا يلزم المحذور فلو كان الذاتي او اللازم هو الخير فقط لاحتاجوا الى تقييده وتخصيصه دون رقيق هذا كله ما حررنا في الحواشي على حواشي الزاهد وقلنا وكذا بين لازمه ممتنع •

(اعلم) انه يفهم هذا الاستماع من كلام الفاضل المدقق حيث قال قوله فركبك  
 لانه اذا جعل لنا متعلقاً بجعل صار الجصول اليه خير رفيق بلا اعتبار تقييده بامر  
 فظاهر ان الخير يضمن لوازم ذات التوفيق \* ولا تتعلق الجصل في المتعارف  
 باللو ازم \* فلا يقال ان الفاعل جعل الاربعة زوجاً انتهى (قيل) مراده ان لوازم  
 الماهية لا يتعلق بها الجمل ابتداء بل هي محمولة بمعنى كونها تابعة للزوم وفي  
 الجمل والتبادر من الجمل هو الابتدائي \* (فيعلم) من هاهنا ان الجمل يتعلق  
 باللو ازم ايضا كانياً وفي غير المتعارف \* اما سمعت ان الباقر قال في (الافق المين)  
 ثم الجمل المؤلف لا يتوسط بين الشيء وبين نفسه كقولنا الانسان انسان  
 ولا يتوسط بين شيء من ذواته كقولنا الانسان حيوان لانخفاض الخلط في مرتبة  
 الماهية من حيث هي هي والنفول في اصول قوامها بل يخص بالرضيات  
 سواء كانت لوازم الماهية كقولنا الاربعة زوج او العوارض الممكنة الانسلاخ  
 كقولنا الانسان موجود والجسم ايضاً لتعري الذات عنها في مرتبة التقرر  
 وصحة سلها عن الماهية من حيث هي هي ولحوقها في مرتبة متأخرة \*  
 ﴿ التوي ﴾ الملاك قالوا توي المال على الكميل بان مات مفلساً \*  
 ﴿ التوازي ﴾ كون البعدين الشئيين اى كون اقصر الخطوط الواصلة بينهما  
 واحداً في جميع الجهات سواء كانا سطحين مستديرين او مستويين او خطين  
 مستديرين او مستقيمين \* وزعم الفاضل الجعفي رحمه الله ان تفسير التوازي  
 بهذا يختص بالتوازي في السطوح المستديرة حيث قال واعني بالتوازي هاهنا  
 اى في السطوح المستديرة ان البعدين هاتين واحداً من جميع الجهات وبه قوله  
 هاهنا على ان التوازي قد يطلق على معنى آخر في غيرها كما يطلق في السطوح  
 المستوية على كونها بحيث لا تتلاقى وان اخرجت في الجهات الى ما لا يتأهى



واما السطوح الغير المتوازية فهي لا تلاقى في جهة واحدة وقد يطلق في الخطوط المستقيمة على كونها في سطح واحد بحيث لا تلتقي. وان اخرجت في الطرفين الى غير النهاية. وقد علمت ان تفسير التوازي بما ذكره شامل للجميع فلا فائدة في قوله هاهنا بل لا بد ان لا يكون هاهنا هاهنا.

- باب التاء مع الهاء -

﴿تهذيب الاخلاق﴾ هو القسم الاول من اقسام الحكمة العملية وهو علم بمصالح جماعتهم مشاركة في المنزل. اى علم بافعال اختياريةصالحة لجماعتهم مشاركة في المنزل كالود والمولد والمالك والملوك وانما سمي بذلك لان تهذيب الاخلاق اى تنقيح الطباع وتخليصها بسبب هذا العلم مع العمل به.

(وما هنا شبهة بموهى ان الحكماء قالوا ان العدالة هي التوسط في طرفي الافراط والتفريط وهي العفة والشجاعة والحكمة التي هي اصول الاخلاق الفاضلة كجاستنين في (العدالة) ان شاء الله تعالى.

فلي هذا الحكمة قسم من الاخلاق - والاخلاق قسم من الحكمة العملية - والحكمة العملية قسم من الحكمة - فتكون الحكمة قسمين الحكمة - اذ قسم القسم قسم فقد جعل القسم بمراتب مقسمها هذا خلف.

(والجواب) يمكن بانها متغايران بالاعتبار وذلك كاف في صحة التقسيم اذ مفهوم الحكمة مقسم باعتبار صدقه على الافراد - وقسم باعتبار الذات من غير ملاحظة صدقه على الافراد كما ان المتقابلين قسم من المتضامنين وجعل مقسما مفهوم المتقابلين من حيث صدقه على الافراد مقسم. ومن حيث الذات قسم القسم - وكذا حال الكلمة بالنسبة الى الاسم. (والجواب الاحق بالتحقيق) ما قال الامام رحمه الله في الملخص قد ظن بعضهم ان الحكمة المذكورة

الاصول  
باب تهذيب الاخلاق

ها هنا اي في اصول الاخلاق الفاضلة هي الحكمة العملية التي جمعت قسيمة  
للحكمة النظرية حيث قيل الحكمة اما (نظرية) واما (عملية) وهو ظن باطل \*  
اذ المقصود من هذه الحكمة ملكة تصدر عنها افعال متوسطة بين الجبرزة والقبادة  
والمراد بتلك الحكمة العملية العلم بالامور التي وجودها بقدرتنا واختيارنا \*  
والفرق بين العلم المذكور والملكة المذكورة معلوم بالضرورة \* وقال السيد السند  
الشريف الشريف قدس سره في شرح المواقيف قدسين من كلام الامام ايضا  
ان الحكمة المذكورة ها هنا متأثرة للحكمة التي قسمت الى النظرية والعملية  
لانها بمعنى العلم بالاشياء مطلقا سواء كانت مستندة الى قدرتنا او لا انتهى \*  
فلا ريب ان الحكمة المذكورة ها هنا قسم من الاخلاق والاخلاق من الحكمة  
العملية فيلزم ان يكون القسم بمرتبة مقسما \* ولا ريب ايضا ان الحكمة مقسم للحكمة  
العملية وهي مقسم للاخلاق وهي مقسم هذه الحكمة فيلزم كون القسم بمرتبة  
قسما فافهم واحفظ فانه من الجواهر المكنونة \*

(التكملة الاستهزاء)

(التهجي) والمجاء تمديد الحروف بأسهلها والاقفاظ التي تهجي بها أسماء  
 مسمياتها الحروف المبسوطة أي المفردة البسيطة التي منها ركبت الكلم  
 (التنوير) هيئة حاصلة للقوة النفسية بها يكون الاقدام على أمور لا ينبغي  
 الاقدام عليها

﴿ باب التاء مع الياء التثنية ﴾

والتيميم في اللغة القصد وفي الشرع قصد الصيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة لازالة الحدث وفي (جامع الرموز) التيميم لقصد وشرا افضل مخصوصة وفي الكافي وغيره القصد الى الصيد لازالة الحدث ولا يحتج انه

﴿تَنْفِثُوا﴾ ﴿التَّوْبَةُ﴾  
 ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ﴿الْبَيْتِ﴾

لا تخلو عن شيء\*

(واعلم) أنه لا بد في التيمم من سبعة أشياء—النية—وضربة للوجه—  
وضربة للذراعين—والاستيعاب—والصميد الطاهر—والمسح بثلاثة أصابع  
وعدم القدرة على الماء—(وشرطه) أن يكون المتوى عبادة مقصودة لا تبسح  
إلا بالطهارة أو استحباب الصلاة أو الطهارة أو رفع الحدث أو الجنبات—فلو تيمم  
لصلاة الجنائزة أو سجدة التلاوة جاز له أن يصلي به ولو تيمم وهو محدث  
أو جنب لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو لمس المصحف أو زيارة  
القبر أو ولد فن الميت أو للاذنان أو للاقامة أو لدخول المسجد أو للسلام أو لرد  
السلام أو لبيعة المريض أو لتطليم التيمم للغير وصلى بذلك التيمم لا يجوز كذا  
في التناوي المالكي\*  
\*

﴿لا بد في التيمم من سبعة أشياء﴾

﴿اقتداء المتوضي بالتيمم﴾

(واعلم) أن اقتداء المتوضي بالتيمم جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما  
خلافاً لحمد والشافعي رحمهما الله لما ذكر في كتب الأصول—وخلاصته أن التيمم  
طهارة مطلقة عند عدم الماء عندنا وعند محمد والشافعي رحمهما الله طهارة ضرورية  
تقدّر ما تدفع به الضرورة حتى لا يجزأ أداء التراب بغير تيمم واحد فلا يجوز اقتداء  
المتوضي بالتيمم وإن الخليفة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما في  
الجوهرين أي التراب والماء لأنه تعالى نص عند النقل إلى التيمم على عدم الماء  
فيكون الماء أصلاً والتراب خلقاً ولما كان الماء أصلاً والتراب خلقاً وكان الطهارة  
حكم الأصل كان شرط الصلاة موجوداً في كل منهما بكماله لأن الخلف  
لا يخالف الأصل في الحكم فيجوز اقتداء المتوضي بالتيمم وعند محمد والشافعي  
رحمهما الله الخليفة بين التيمم والوضوء أي الفيلين المخصوصين لا الجوهرين  
لأن الله تعالى أمر بالوضوء وألأم أمر بالتيمم عند العجز بقوله فيتميمو اليكون

الخلقية بين الوضوء والتيمم لا بين الماء والتراب فلا يكون شرط الصلاة موجوداً في كل منهما بكماله اذ كمالهما باعتبارهما احكامان للماء والتراب وهو متف فيكون شرط الصلاة في احدهما موجوداً بكماله وفي الآخر بنقصانه \* واقتداء المتوضئ \* واداء صلوته بالتيمم واذا ثبت في ضمن اداء الامام تفرغ عليه فلا يجوز اقتداء المتوضئ بالتيمم عند محمد والشافعي رحمهما الله لان المتوضئ صاحب الاصل والتيمم صاحب الفروع وليس لصاحب الاصل القوي ان يبنى صلوته على صاحب الخلف الضعيف كما لا يبنى من صلى ركوع وسجود على من صلى بامعاء فافهم \* (والتيمم) لمس المصحف ودخول المسجد مع وجود الماء جائز كذا في المبسوط وفي الفتاوى المالكية يمحوز التيمم لمن حضره جنازة والولي غيره يخاف ان اشتغل بالطهارة ان تقوته الصلوة صلى على جنازة تيمم (ثم) آتي باخرى فان كان بين الثانية والاولى مقدار مدة يذهب ويتوضأ ثم يأتي ويصلي اعاد التيمم وان لم يكن مقدار ما تقدر على ذلك صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى هكذا في (المضرات) \*

(والتيمم) لصلوة العيد عند وجود الماء قبل الشروع فيها لا يجوز للامام اذا لم يخف خروج الوقت والا يجوز ويجوز للمقتدي ان خاف فوت الصلوة لو توضأ ولو احدث احد هما بعد الشروع فيها بالتيمم ييم ويبنى وكذلك بعد الشروع بالوضوء ان خاف ذهاب الوقت او فوت الصلوة لو توضأ هكذا في النهاية \* ويجوز التيمم للجنب لصلوة الجنازة وصلوة العيد كذا في (الظهيرية) \* (واعلم) ان التيمم عن الجنازة اولى بالامامة من التيمم عن الحدث كذا في (النهر للفاقي) واكثر كتب الفقه لان تيمم الجنب بمنزلة غسله وتيمم المحدث بمنزلة وضوئه \* وصاحب الطهارة الكبرى اولى بالامامة من صاحب الطهارة

الصنرى. لانه يحتمل ان يكون لكل من الجنب و المحدث جناة اخرى بلاشعور منها فمن ينم عن الجناة يكون طاهرا عن النجاسة الحكيمة السابقة التي فعل عنها وعن النجاسة اللاحقة التي مطلع عليها فارتفع الاحتمال عنه بخلاف المتينم عن الحدث فانه لا يخلو عن ذلك الاحتمال فافهم واحفظ •

﴿ باب الشامع الباء الموحدة ﴾

﴿ ثبوت الشيء للشيء ضرورى وسلبه عنه ممتنع ﴾ قال الرازى رحمه الله هذا على تقدير تقومه بالجعل البسيط او بوجوديته بالجعل المركب على اختلاف القولين في الجعل انتهى فلا يرد النقض على ما هو المشهور اعني ما ليس بوجوده ليس بشئ من الاشياء حتى يصدق سلبه عن نفسه •

﴿ ثبوت الشيء للشيء فرع لثبوت المثبت له ﴾ هذا هو المشهور لكن الصواب ان ثبوت الشيء للشيء فرع لثبوت المثبت له او مستلزم له في ظرف الثبوت وستطلع على تحقيق هذا المرام مع تدقيقات فريفة في (الموجبة) ان شاء الله تعالى، ومعنى قولهم ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت في نفسه ليس معناه ان ثبوت في نفسه اصل يوجب ذلك التفرع كما يوجب الدليل الذي هو اصل للحكم والنتيجة للذين هم افرعاه والا لكان ضروريا بل معناه ان ثبوت المحمول لا يصح الا اذا كان الموضوع تابعا للمحمول فرع على ثبوت في نفسه اى موضوع عليه • وكذا قول جلال العلماء رحمه الله تعالى انه مستلزم لثبوت الموضوع في نفسه ليس معناه ان ثبوت المحمول عليه مستلزم لثبوت الموضوع بل معناه ان صدق ثبوت المحمول له يستلزم صدق ثبوت في نفسه فلا تخالف في المرادو المال • (وها هنا مطالب) لم يرخصني رددا لخطاير بذكرها ولكن اذكرها هنا مغالطة غريبة لتشجيد ذهنك فاستمع وهي

﴿ باب الشامع الباء ﴾

﴿ ثبوت الشيء للشيء ضرورى وسلبه عنه ممتنع ﴾

(أنا لنسلم) ان ثبوت شئ لشيء فرع لثبوت المثبت له او مستلزم له بوجوه  
 (الوجه الاول) انه لو كان ثبوت الشئ لشيء فرعاً او مستلزماً لثبوت المثبت له  
 لزم التسلسل واللازم باطل فكذا الملزوم. بيان الملازمة انه اذاوجب الثبوت  
 للمثبت له وجب ان يكون هناك ثبوت آخر للمثبت له يثبت الثبوت به  
 ونقل الكلام الى هذا الثبوت الثاني فيلزم هناك ثبوت ثالث وهلم جرا  
 فيلزم التسلسل (والوجه الثاني) انه لو صححت هذه المقدمة لزم تقدم المعلول  
 الذي هو العقل الاول عندهم على الواجب تعالى والثاني باطل فالتقدم مثله \*  
 (بيان الملازمة) انه لا شك في ان الله تعالى متصف بالوجود المطلق اتصافاً  
 ذهنيًا فليقدير ان يكون ثبوت الشئ لغيره فرعاً او مستلزماً لثبوت ذلك  
 في ظرف الثبوت يلزم ان يكون الواجب تعالى موجوداً في ذهن ذاهن  
 قبل اتصافه بالوجود المطلق والذاهن بعد الواجب بلا واسطة هو العقل  
 الاول (والوجه الثالث) انه لو صححت المقدمة المذكورة لزم بطلان  
 ما هو المقرر بين الحكماء من تحقق علة بسيطة من جميع الجهات لان كل معلول  
 حيث يتوقف على كونه موجوداً في الذهن قبل تأثير العلة فيه بل نقول على  
 تقدير صحة المقدمة المذكورة يتوقف كل معلول على كونه موجوداً بوجودات  
 غير متناهية حتى تؤثر العلة فيه كما لا يخفى عندهم من اجري المقدمة المذكورة على  
 الوجود الحاصل له في الذهن قبل الوجود الحاصل له من تأثير علة فافهم \*  
 وضح ان الوجود والثبوت من الامور التي يتزعم عن الاشياء التي يحكم عليها  
 بكونها موجودة او نابتة على معنى ان ما في نفس الامر اذا لاحظ العقل بالشئ  
 الموجود يتزعم عنه الوجود والامور المتزعة بهذا المعنى جازان تقع او صافاً  
 لموصوفاتها في نفس الامر وبهذا الحل يفعل اكثر المغالطات والالهام عن

﴿التامع الخاء والقاف واللام﴾ ﴿٣٧٦﴾ ﴿دستور الطاء سج (١)﴾

القواعد التي تمسك بها الحكماء على مطالبهم •

﴿باب التاء مع الخاء المعجمة﴾

﴿التخين﴾ الحجم ويراد به الجسم التليقي أيضا •

﴿التخين﴾ نوع من الخلف وهو الخلف الذي يتمسك على الساق من غير ربطه ولا يرى مانعته •

﴿باب التاء مع القاف﴾

﴿الثقل﴾ ما كسر وفتح القاف يستعمل في المعاني وبسكونه في الاجسام •

وقال الفاضل ايجلي رحمه الله في حاشية المطول الثقل بكسر التاء وتحريك العين ضد الخفة وهو مصدر وتسكينه الحاصل بالمصدر والثقل عند الحكماء هو الميل الى المركز •

﴿الثقة﴾ الجماعة التي يعتمد عليها في الاقوال والافعال •

﴿الثقات﴾ جمها •

﴿باب التامع اللام﴾

﴿التلج﴾ بالفارسية برف • وسبب حدوثه ان البرد القوي اذا يصل الى اجزاء

السحاب فان وصل اليها قبل اجتماعها ينزل السحاب حال كونه ثلجا وان

وصل بعد اجتماعها ينزل السحاب حال كونه بردا • ففتح الراء المهمة • وسبب

وصول البرودة بالسحاب ان السحاب هو البخار الصاعد اذا يصل الى الطبقة

الثالثة من الهواء التي يسمى طبقة زمهريرية • تكاثف بكسب البرودة من تلك

الطبقة فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وقاطر للثقل الحاصل من

التكاثف والانجذاب • وانما قلنا للثقل لانه اذا صار ثقيل لا يكون متحركا في الحركة

حرارة فبسبب الحرارة يكون متقاطرا وان كان البرد قويا فقد سطمت

﴿باب التاء مع الخاء المعجمة﴾  
﴿التخين﴾  
﴿الثقل﴾  
﴿الثقة﴾  
﴿الثقات﴾  
﴿باب التامع اللام﴾  
﴿التلج﴾

تفصيله الآن • ولذا لم يصل البخار الى الطبقة الزمهريرية لقلّة حرارته الموجبة للصعود فان كان البخار كثيرًا فقد ينقصها ما طرأ أيضًا اذا صاحبه برد • كما حكى الشيخ ابو علي ابن سينا أنه شاهد البخار قد صعد من اسفل بعض الجبال صعودا سيرا وتكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهذه فكان الشيخ فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من هون تحت الغمامة من اهل القرية التي كانت هناك صاحب المطر • وقد لا ينقد ويسمى ضبابا يرفع ياد في حرارة تصل اليه لكثرة لطافته • وان كان قليلا فاذا ضرب به ردا لليل فان لم يجفد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع • ونسبته الى الطل كسبة الثلج الى المطر • (ثم اعلم) ان الثلج ينزل على كل شكل الا الخس وطيك ان تعلم ان سبب تكاثف البخار ليس وصولها بالطبقة الزمهريرية فقط بل تكاثف البخار بامر من • (احدهما) ان الهواء المجاور للماء في الاجزاء البخارية يستفيد كيفية البرد من الماء والبرد يوجب الكثافة • (وثانيهما) ان في صعوده يصل الى طبقة زمهريرية باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف • فالتكاثف انما عرض للبخار لاجل ماله في ذاته ولا لاجل صعوده ووصوله الى الطبقة المذكورة • (فعلى هذا لا يرد على الحكيم اثير الدين الابهرى رحمه الله ان قوله في هداية الحكمة لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء مستدرك • وتوجيه الاستدراك ان قوله لان ما يجاور الماء الخ تطيل لتكاثف اجزاء البخار وتكاثفها يسلم من قوله ثم الطبقة التي تنقطع الخ فلا حاجة الى ذلك القول (وتوجيه عدم ورود) ان المراد بالماء ما هنا مطلق الماء سواء كان جزء البخار او الذي على سطح الارض وكذا المراد من الهواء • (وقوله) لان ما يجاور تطيل التكاثف والتكاثف يحصل من مجموع الامرين المذكورين لا من الوصول



بالطبقة الرئيسية فافهم فانه حاصل الجواب الذي ذكره الشارح الحسن  
الميندي رحمه الله بقوله واتقول يمكن توجيه الكلام الخ

﴿ الثلاثي ﴾ عند اصحاب التصريف هو الكلمة التي تكون حروفها الاصول  
ثلاثة فان لم يكن فيها حرف زائد فهي

﴿ الثلاثي المجرى ﴾ مثل ضرب وضرب والافهي

﴿ الثلاثي المزدني ﴾ كاكرم ومثارب • ولل اسم الثلاثي المجرى (عشر قانية)

والقسمة العقلية تقتضي اثني عشر لان البناء يكون مفتوحا ومضموما  
ومكسورا • والمين مفتوحا ومكسورا ومضموما • كانه واللام على

الاعراب لا تقسم الاوزان باختياره • (والحاصل) من ضرب الثلاثة في الاربعة  
اشياء عشر سقط منها فعل وفعل يضم افتاء وكسر العين وبالعكس استتمالا للثقل

فيها من الضمة الى الكسرة وبالعكس لانها حركاتان ثقيلتان متباعدتان  
في المخرج لكن الاول اخف لان فيه انتقالا من الارتفاع وهو الضم للاحتياج

فيه الى تحريك المضامين الى مادونه في الثقل وهو الكسر اذ لا يحتاج فيه الا الى  
تحريك عضلة واحدة • (وعلم منه) ان التفتح اخف منها اذ لا يحتاج فيه الى

تحريك العضلة ولذا وضو البناء الاول في الفعل عند الاحتياج • واما نحو  
يضرب وان كان فيه انتقال من الكسر الى الضم فلم يستثابه لان الضم في معرض

الحوال بالناسب والجازم • وذلك الابنية العشرة هي قس - قرس - كفت  
عضد - حبر - غب - ابل - قتل - حرد - عتق - (وابنية الاسم الثلاثي

المزيد فيه) كثيرة •

(وللفعل الماضي) الثلاثي المجرى (ثلاثة ابنية) فعل كنصر وفعل كسلم وفعل

ككرم وابوابه (ستة) فعل يفعل كنصر ونصر وفعل يفعل كضرب يضرب

وفعل يفعل كعلم يعلم وهذه الثلاثة اصول لان حركتين ماضيتين ماضيا مخالفا لحركة عين مضارعا كما هو الاصل لان معنى الماضي مبائن ومخالف للمضارع • فالاصل ان يكون لفظه ايضا مخالفا للفظه وفعل يفعل كفتح يفتح وفعل يفعل ككرم يكرم وفعل يفعل كمحسب يحسب وهذه الثلاثة فروع لانها ليست على ما هو الاصل من الاختلاف بقدر الوسع (فان قلت) لم كان ابنية الماضي من الثلاثي المجرد ثلاثة (قلت) لان الاول مفتوح للفتحة وامتناع الابتداء بالساكن • وللمين ثلاثة احوال اذ لا يكون ساكنا ثلاثا يلزم التثنية الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع التحريك فان اللام يسكن حيثئذ ثلاثا يلزم والى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وليست ابوابه ثمانية لان فضل بفضل وكاديكام من باب التداخل كما مر في التداخل • (وابواب الثلاثي المزيد فيه) الذي يدخل فيه همزة الوصل (قصة اوسبة) ان لم يتبر بابا الا قاعل والافعل لانهما فرعا ابني التفاعل والتفعل والذي لا يدخل فيه فابوابه (خمس) فمجموع ابواب الثلاثي المزيد فيه اربعة عشر واثنا عشر •

﴿ التثنية ﴾ في العروض حذف التاء من قولن ليقى قولن وينقل الى فعلن ويسمى انثلم •

﴿ الثالث ﴾ بالضم كسر من الكسور التسعة والله تعالى جعل نصيب الاثني ثلثا ونصيب الذكر ثلثين من التركة حيث قال وللاذكر مثل حظ الانثيين • ولى هاهنا (تكتة لطيفة غريبة) وهي ان اعداد آدم بحساب الجمل خمسة واربعون واعداد حواء ذلك الحساب خمسة عشر ولا شك ان خمسة عشر ثلث خمسة واربعين فجعل الله تعالى حصة الاثني ثلث المال وحصة الذكر ثلثيه فافهم واحفظ •

﴿ التثنية ﴾

﴿ الثالث ﴾

﴿ تكتة لطيفة غريبة ﴾

﴿ باب التاء مع الميم ﴾

﴿ تم ﴾ بالفتح من اسماء الاشارة للاشارة الى المكان وبالضم من حروف  
الطف لطف الجملة على الجملة كما ان  
﴿ تم ﴾ منها ولطف المفرد على المفرد  
﴿ التامة ﴾ طائفة ثمانية من اشرف قلوب اليهود والنصارى والى نادقة يصيرون  
في الآخرة رباباً لا يدخلون الجنة ولا ناراً  
﴿ الثمن ﴾ النقدان اى الذهب والفضة مضروباً ولا

﴿ باب التاء مع النون ﴾

﴿ التسان ﴾ التاء فيه بدل من لام الكلمة اعني الياء لا من النون واما التاء في  
الثنين فهي للتأنيث لان همزة الوصل عوض منها اى من الياء  
﴿ التاء ﴾ ذكر الخير باللسان لكن في تعريف الحمد مقطوع اللسان حيث  
جرد عنه فلا يلزم الاستدراك في تعريفه بانه التاء باللسان الخ وفي التجريد  
تبيه على تصور اللسان في حمد تعالى فان الحمد بجميع انواعه مخصوص بحمده  
تعالى ولا طاقة للسان ان يحمده بما هو يليق بحضرة تعالى (مصرع) (زيان  
زين گفتگو يا دبیر بدن) وقول افضل الانبياء عليه الصلوة والسلام لا احصى  
ثناء عليك انت كما اثبت على نفسك شاهد على هذا المرام وقيل التناء  
فعل يشتر تحطيم شئ وهو عند الفقهاء سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك  
وتعالى جددك ولا اله غيرك وفي صلوة الجنادة سبحانه اللهم وبحمدك  
وتبارك اسمك وتعالى جددك وجل ثناءك ولا اله غيرك

﴿ التنايا ﴾ جمع التنية چهار دندان پيش دوزير ود وبالاسم والتينان  
دو دندان پيش والتنية يكي از دندان پيشين والرباعيات چهار دندان كه

﴿ باب التاء مع الميم ﴾

﴿ تم ﴾

﴿ تم ﴾

﴿ التامة ﴾

﴿ الثمن ﴾

﴿ باب التاء مع النون ﴾

﴿ التسان ﴾

﴿ التاء ﴾

﴿ التاء ﴾

﴿ التنايا ﴾

لزي ثياب ودو الرباعية يكي از دندان في الوفاة •  
﴿التي﴾ ابن خمس من الابل وابن حولين من البقر وابن حول من الشاة • قال  
الشاعر •

التنايا ابن حول وابن ضف • وابن خمس من ذوى ظلف وخف  
والظلف سم شكافته من الشاة والبقر •

### ﴿باب الجيم مع الالف﴾

﴿الجانفة﴾ هي على ما في الايضاح يم جوف الصدر والظهر والبطن والرقبة •  
وجوف الرقبة موضع فطر الصوم عند وصول الماء اليه وما فوقه ليس بجوف  
لها • وفي الجواهر ان الجانفة مخصوصة بماعدا الرقبة من الصدر والظهر  
والبطن • وفي الكافي انها تخص بجوف الراس والبطن • ثم اذكر الجانفة بعد  
الآمة في كنز الدقائق في كتاب الجنايات في فصل الشجاج مبني على ان المراد  
غير الآمة •

﴿الجانب﴾ الطرف ويطلق على احدى اضلاع المستطيل غالباً •  
﴿الجاحظية﴾ طائفة عمر بن سجر الجاحظة قالوا انعدام الجوهر متمتع والخير  
والشر من فعل العبد والقرآن جسد ينقلب تارة رجلاً وتارة امرأة •

﴿ف (٢٧)﴾

﴿الجاهل﴾ يعلم بعد العلم بالجهل • وقد يراد بالجاهل الدهري كما لا يخفى على من  
طالع المطول •

﴿الجارى﴾ من الماء ما يذهب تبتة كذا في الكنز والخلاصة وقيل ما يماه  
الناس جاريا وهو الاصح كذا في التبيين (١) •

(١) في كشف الظنون تبين الحقائق في سر كنز الدقائق للامام محمد بن ابي محمد عثمان

ابن علي الزبلي المتوفى سنة ثلاث واربعين وسبع مائة ١٢٠٢ هـ رحمه الله

﴿التي﴾ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿الجانفة﴾

﴿باب الجيم مع الالف﴾ ﴿الجاحظية﴾

﴿ف (٢٧)﴾

﴿الجاهل﴾ ﴿الجارى﴾

﴿ جامع الکلم ﴾ مایکون لفظه قلیلا ومناه جز لا کتوله تعالى وکم فی القصاص حیوة وتقرله علیه الصلوة والسلام خفت الجنة بالمکاره وخفت النار بالشهوات •

﴿ الجامعة ﴾ والجفر کتابان لا میرا المؤمنین علی ابن ابی طالب کرم الله وجهه وقد ذکر فیها علی طریقه علم الحروف الحوادث التي تحدث الی اقراض العالم وكانت الآئمة المروغون من اولاده الکرام کرم الله وجهه یرفونها ویحکمون بها و فی کتاب قبول الهدایة کتبہ الامام المہام علی بن موسی الرضا رضی الله تعالى عنہا الی الامون انک قد عرفت من حقوقنا ما لم یرفہ آباءک قبلت منک عهدک الا ان الجفر والجامعة یدلان علی انه لایتم وولشأنخ المتاربة نصیب من علم الحروف یتسبون فہ الی اهل البیت •

﴿ الجار ﴾ تشدید الراء المہلہ جرد منہ کالحروف الجارۃ وبتخفیفها ہما یہ وجمہ الجیران وقیل الجار من ہو من اهل المہلۃ وقیل الجیران من یجسمہ المسجد والصلوات ہو مثل رسول الله صلی الله علیہ وآلہ وسلم عن حق الجار قال ان تجیہ ان دعاک — وتینہ ان استأذک — وثقہ ان احتاج الیک — وقرضہ ان استقرضک — وتینہ ان اصابتمسرة — وتمزہ ان اصابته مصیبة — ونشیع جنازہ ان مات — وراعی حسن النیة مع اہلہ اذا غاب — ولا تؤذہ بالقاء الکناسۃ فی بیتہ — وتعمل اذا ما ن اذاک •

ولله در الناظم الفاضل التامی میر غلام علی اذا بالکرامی سلمہ الله تعالی  
محت ہمایہ ہار خود ذکر قن خوش نماست

از برای چشم بینی زربار عینک است  
وایضا من غنی کشمیری

سعي به راحته مما يهياها كذا خوش است

بشنود گوش از برای خواب چشم افسانه را

﴿باب الجيم مع الباء﴾

﴿الجبر﴾ شكته ابرستن ويسكو كذا وفي التلويح الجبر افراط في نفويض الامور الى الله تعالى بحيث يصير المبدئ منزلة جادا لا ارادة له ولا اختيار له والقدر يفرط في ذلك بحيث يصير المبدئ اقلا فعالة مستغلا في ايجاد الشرور والقبائح والحق اي الثابت في نفس الامر هو الخالق اي الامر الوسيط بين الافراط والتفريط على ما اشار اليه بعض المحققين حيث قال لا جبر ولا نفويض ولكن امر بين الامرين وقد يبر عنه بالبين بين ايضا ﴿ف (٢٨)﴾

﴿الجبر والمقابلة﴾ طريق من طرق استخراج المجهولات المبدئية واستملاها من المعلومات المبدئية ﴿ف (٢٩)﴾

﴿الجن﴾ في المدالة كما هو دأب بحكام هذا الزمان

﴿الجبروت﴾ عندناي طالب للمكي رحمه الله عالم العظمة يريد به عالم الاسماء والصفات الالهية وعند الاكثرين عالم الاوسط وهو البرزخ المحيط ﴿ف (٣٠)﴾

﴿الجيرة﴾ هي العيدان التي يجربها العظام المكسورة والعيدان جمع العود وهو الخشب

﴿باب الجيم مع الحاء﴾

﴿الجدد﴾ في اللغة انكار الشخص عن شيء وفي اصطلاح علماء الصرف هو الاخبار عن نفي الفعل في الزمان الماضي بلفظ المستقبل فهو اخص من النفي الذي هو الاخبار عن كون الفعل منفيا سواء كان في الزمان الماضي او المستقبل

﴿باب الجيم مع الباء﴾

﴿الجبر والقسا﴾

﴿ف (٢٩)﴾

﴿الجن﴾

﴿ف (٣٠)﴾

﴿الجيرة﴾

﴿باب الجيم مع الحاء﴾

﴿الجدد﴾

معبراً بلفظ المستقبل او الماضي \*

﴿ جحط ﴾ قال صاحب كنز الدقائق رحمه الله فيه (ومسئلة الير جحط) اي حكمها مدلول حروف هذا اللفظ \* وصورتها جنب انمى في الير للذلو ولا نجاسة على يده ثم (الجيم) من النجاسة اي كلاهما اي الجنب وماء الير نجس عند ابي حنيفة رحمه الله (و الحاء) من الحال اي كلاهما على حالهما عند ابي يوسف رحمه الله (والطاء) من الطاهر اي كلاهما طاهران عند محمد رحمه الله \* والقوى على قول محمد رحمه الله ومنشأ الاختلاف فيما بينهم في حكم هذه المسئلة الاختلاف في الاصول \*

(فاطم) ان الماء المستعمل عند ابي حنيفة رحمه الله نجس ولم يشترطية التقرب لكون الماء مستعملاً \* وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله بية التقرب شرطه \* ثم اذ الالحديث عند ابي يوسف رحمه الله مشروطة بصب الماء على البدن دون محمد رحمه الله فالما والرجل في تلك الصورة نجسان عند ابي حنيفة رحمه الله لان الماء ياول للملاقات صار نجساً فالرجل يكون على حال جنبته بالطريق الاولى لنجاسة الماء المستعمل \* وعند ابي يوسف رحمه الله كلاهما نجس اما الرجل فلم يصبب واما الماء فلم يصبب \* وعند محمد كلاهما طاهران اما الماء فلم يصببية التقرب فلم يكن مستعملاً واما الرجل فلان الصب ليس بشرط عنده لازالة الحدث \* وانما دلت هذه الحروف الثلاثة على اصحابنا الثلاثة بهذا الترتيب لانهم على هذا الترتيب في الرتبة \* فالامام هو المقدم ثم ابو يوسف ثم محمد رحمه الله فلهذا قدم الحرف الذي يدل على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم الحرف الذي يدل على قول ابي يوسف ثم الحرف الذي دل على قول محمد الذي هو تلميذ ابي يوسف وهو تلميذ ابي حنيفة رحمه الله \*

(فان قلت) الجنب اذا دخل يده في الماء لا يتجس الماء للضرورة عند  
ابي حنيفة رحمه الله فينبغي ان لا يتجس ما هنا ايضا كانه قد وقع الضرورة في  
دخول اليد والرجل يجرى فيهما مجرى اليد في الماء (قلت) للضرورة  
في دخول اليد خاصة تقع غالباً بخلاف تلك الضرورة فاما تقع في بعض الازمان  
على الخصوص فلا يجوز قياس الرجل على اليد •

﴿ باب الجيم مع الدال المهملة ﴾

﴿ الجدل ﴾ القوة والخصومة وفي اصطلاح المنطقيين قياس مؤلف من قضايا  
مشهورة او مسلمة لاتنتاج قول آخر - والجدلى قد يكون سائلاً وافية سية  
الزام الخضم واخام (١) من هو قاصر عن احراك مقدمات البرهان وقد يكون  
محسباً وغرضه ان لا يصير مطرح الالزام •

﴿ الجدة ﴾ بكسر الجيم وفتح الدال في اللغة وجه الارض • وعند الحكماء  
هي الملك الذي مقولة من المقولات التسع للعرض • وفتح الجيم وفتح الدال  
المشقة صحيحة وفاسدة - (اما الجدة الصحيحة) فهي التي لا يدخل في نسبتها الى  
الليت جد فاسد كام الاب وام الام وهي صاحبة فرض • (واما الجدة الفاسدة)  
فهي التي يدخل في نسبتها الى الليت جد فاسد كام اب الام وام اب ام الاب  
وهي من ذوى الارحام • وانما وصفت الاولى بالصحيحة والثانية بالفاسدة  
لبراءة الاولى عن مداخل الجد الفاسد دون الثانية •

﴿ الجد ﴾ بالكسر السى والمشتهة وارادة المعنى الحقيقي او المجازي من  
اللفظ وهو بهذا المعنى ضد المزل وجاء بمعنى المزل ايضا • والفتح المظنة  
ومنه تعالى جدك • و ابو الاب وابو الام وان عليهما • والجد بالكسر كما جاء بمعنى  
المزل جاء بمعنى ضد المزل ايضا كما في قوله عليه الصلوة والسلام ثلاث جدهن



جدوه من جنس النكاح والطلاق واليمين والجدة الفتح في القرائن صحيح  
وقاسده (اما الجيد الصحيح) فهو الذي لا يدخل في نسبه الى الميت ام كاب الاب  
وان علاه (واما الجيد القاسد) فهو الذي يدخل في نسبه الى الميت ام كاب الام  
وان علاه

(واعلم) ان الجيد الصحيح كالأب الا في اربع مسائل كما في القرائن السراجية  
والمسئلة الثانية منها ان الميت اذا ترك ابوين واحد الزوجين فلام ثلث  
ما بقي بعد نصيب احد الزوجين ولو كان مكان الأب جد فلام ثلث جميع المال  
لا ثلث ما بقي (فان قلت) ان صاحب القرائن السراجي جعل هذه المسئلة  
مستتين في احوال الام حيث قال وثلث ما بقي بعد فرض احد الزوجين  
وذلك في مستتين فيلزم ان تكون المسائل الستة خمساً لا اربعة

(قلت) ان السيد السند الشريف الشريف قدس سره صرح في شرحه  
بجوabin حيث قال كانه اراد في صورتين لان هدهما مستتين حقيقة فوجب  
زيادة المسائل الستة في الجيد على الاربع كما اثرنا اليه فيما مضى ويمكن  
ان يقال جعلها مستتين في ثورث الام مع الاب ومسئلة واحدة في ثورثها مع  
الجيد اذ لكل من الجنتين وجه ظاهر انتهى (وذلك) الوجه الوجه ان ثلث الباقي  
مع الاب قد يكون رهاً وقد يكون سدساً بخلاف ثلث الكل مع الجد فانه  
على اي حال ثلث جميع المال

(وان اردت) تفصيل هذا الاجمال (فاعلم) ان ثلث ما بقي ربع الكل في صورة  
الزوج مع الاب لانها تاخذ الربع فبقي ثلاثة ارباع اذ المسئلة حيث نمن اربعة  
وثلث الباقي سدس الكل في صورة الزوج معه لانه ياخذ النصف حيث  
فبقي نصف آخر والنصف ثلاثة اسداس ثلث الباقي حيث سدس اذ المسئلة

حيث من ستة اسمع الجديس الواجب في الصورتين الاثنت جميع المال  
ثبت ان ثلث الباقي مع الاب يكون ربع جميع المال في صورة الزوجة  
وسلمه في صورة الزوج فلما كان ثلث الباقي مختلفا في هاتين الصورتين جعلها  
مستثنين بخلاف ثلث الباقي مع الجلفا في الصورتين ليس الاثنت جميع المال  
ولا تغير من حال الى حال فقدمنا مسألة فافهم واحفظ فانه مستور عن نظر  
بعض الاحباب وهو مال ملهم الصدق والصواب •

﴿ باب الجيم مع الذال المعجمة ﴾

﴿ الجنر ﴾ بفتح الجيم عند الاصمعي وكسر عنداني عمر وسكون الذال  
المعجمة والمراء المهمة بمعنى الاصل • ولما كان المضروب في نفسه اصلا لجميع  
الاعداد الحاصلة في المنازل سمي به • وقال الجوهرى اصل كل شئ جنره •  
وفي الحديث ان الامة زلت في جنر قلوب الرجال • اى في اصلها وروى  
بكسر الجيم • (وفي عرف الحساب) المد المضروب في نفسه يسمى جنرا في  
مادون المساحة وعلم الجبر والمقابلة لان المضروب في نفسه يسمى خلفا في  
المساحة وفي علم الجبر والمقابلة يسمى شيئا • وقد يطلق الجنر على كل عدد  
مضروب في نفسه ويسمى الحاصل من ذلك الضرب مجذورا في الحسابات  
المدنية وسمى بالمد في المساحة ومالا في الجبر والمقابلة والحسابات المدنية هي  
الحساب الذي لا يتعلق بالعداد من حيث نسبتها الى مقدار معين وهو المساحة •  
ولا يتعلق بمجهول تصرف فيه بحسب مغطيات السائل وهو علم الجبر والمقابلة •  
﴿ جنر المنطق وجنر الاصم ﴾ اى جنر العدد الذي ينطق بجنره تحقيقا وجنر  
العدد لا ينطق بجنره تحقيقا فالجنر على نوعين • (منطق) و (اصم) واطلب  
تعرف كل منهما في موضعه • والفاضل الكامل المحقق استاذ الكل في الكل

باب الجيم مع الذال

جنر المنطق وجنر الاصم

سعد الملة والدين الثقات في رده انه ذكر في شرح المقاصد في الحسن والقبح منطلة  
 سماها منطلة جنر الاسم لان الجنر في اللغة معنى الجبر ايضا والاصم جاء بمعنى  
 الصلب ايضا فثبت التركيب توصيفي ولما لم يظهر احد محلها وجوابها كانت  
 في غاية الصلابة فكانت حبرا أصليا وهذا الوجه يقتضي ان يكون الجنر معرفة  
 باللام والواقع في الكتاب ركيب اضافي او وصفي على اختلاف النسخ  
 (قيل يجوز) ان يكون الجنر اسما لصاحب تلك المنطلة وكان هو اسم بمعنى زائل  
 السمع (ولا يخفى) ان هذا لا يناسب ما ذكره المحقق المذكور حيث قال هناك  
 وهذه منطلة تحير في حلها قول المتلاء وغول الاذكياء ولذا نسبها لمنطلة  
 جنر الاسم وايضا لا يناسب ما نقل ان صاحبها ابن كوني ويمكن دفعه بان  
 يجوز ان يكون ابن كوني كنية والجنر اسمه فلا منافاة والاولى ان يقال ان  
 المتلاء لما عجزوا عن حلها ومعرفة جوابها كجزم عن معرفة الجنر  
 الاسم سماها به \*

(واختلف) العلماء في تقرير تلك الشبهة وبيان اجوبتها واني تركتها خوفا  
 للاطناب واخترت المختصر الصواب مستمينا بالله الملك الوهاب لوقال قائل  
 كلامي في هذا اليوم كاذب ولم قل في ذلك اليوم غير هذا الكلام لزم ان يكون  
 ذلك الكلام صادقا وكاذبا معا لانه ان كان صادقا في نفس الامر لم يكن  
 المحمول وهو كاذب صادقا على موضوعه ريموتول القائل كلامي فيكون  
 كلامه كاذبا باين ان يكون كاذبا عند فرض انه صادق وان كانا كاذبا في نفس  
 الامر يلزم ان يكون المحمول وهو كاذب غير صادق على موضوعه فصديق  
 عليه انه صادق لان الموضوع كلام القائل والكلام واجب الاتصاف باحدهما  
 فيكون كلامه صادقا وليس كلامه الا كلامي كاذب فيكون صادقا وقد فرض

أنه كاذب (وقد يقرر) هذه التهمة في قول القائل كلامي هذا كاذب (بـ والجواب)  
 أنه ليس بخبر فضلا عن أن يكون صادقا أو كاذبا فإن الحكاية عن الواقع متبرة في  
 مفهوم الخبر لأن الخبر قول مشتمل على نسبة هي حكاية عن امر واقع ومن شأن  
 الحكاية أن تصف بالمطابقة وعدمها ولهذا يحتمل الخبر الصدق والكذب أي  
 مطابقة النسبة للواقع وعدم مطابقتها بخلاف النسب الانشائية فلها وإن  
 كانت معتبرة في الانشاءات لكن لا من حيث كونها حكاية عن الواقع \*  
 (واذا عرفت) أن الحكاية عن الواقع متبرة في مفهوم الخبر (فاعلم) أن  
 قول القائل كلامي هذا كاذب مثلا مشير إلى نفس هذا الكلام ليس خبرا  
 أصلا وإن كان في صورة الخبر لا تنفاه الحكاية المذكورة التي تقتضي مغايرة بين  
 الحكاية والحكي عنه وتقدم الحكي عنه على الحكاية لأن الحكي عنه هو مصداق  
 القضية ومصادقها لزم أن يتقدم عليها فلا تصور أن يكون نفسها وأيضا لا يمكن  
 أن يحكم في هذا القول على نفسه لأن المحكوم عليه يجب أن يكون مستقلا  
 بالمقومية ومتحققا قبل الحكم وهذا القول لا شأنا له على نفسه غير مستقل  
 بالمقومية وليس له تحقق إلا بعد الحكم فهذا القول على ذلك التقدير لا يكون له  
 معنى محصلا فلا يكون خبرا ولا انشاء ولو كان على فرض المحال كلاما تاما لكان  
 انشاء على صورة الخبر (وانت تعلم) أن المنحصر في الامر والنهي والاستفهام  
 وغير هامن الاقسام المذكورة في الكتب هو الانشاء الذي لا يكون على صورة  
 الخبر فلا يراد بذلك القول لو كان انشاء فأي قسم من اقسام الانشاء ولا يصلح  
 قسما منها \*

﴿والخضة﴾ فتح الجيم وسكون الذال المعجمة هي التي من جنس الابل طمعت  
 في الخامسة سميت بها لأنها لا يستوفى منها ما يطالب الا بضرب وتكلف

وحبس ولاهما تطبيق الجوع قال جنت الابل انا حبسها بلاطف.

﴿ والجنت من الضان ﴾ اي ذوات الصوف ماتت لمسته اشهر في منذهب

النفقاء وذكر الزغراني انه ابن سبة اشهر كذا في الهداية.

﴿ باب الجيم مع الراء المهملة ﴾

﴿ الجرزة ﴾ بضم الجيم وسكون الراء المهملة وضم الباء الموحدة وقع الزاي

المسجمة في (المدالة).

﴿ الجرادة ﴾ بضم الجيم (١) بالافارسية ملخ وحل الجر اديا واه وان مات حتف

افوه وهو مجرى الاصل يرى الماش كما قيل ان يفض السمك اذا انخرس عنه الماء

يصير جرادا كما في المبسوط. اورد الامام ابو شعاع الديلمى في الفردوس

عن جابر وانس رضى الله تعالى عنهما انه دعا رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم هذا الدعاء لدفع الجر اده اللهم اهلك الجر اده اللهم اهلك كباره واهلك

صغاره واقصد بفضته واقطع دابر وخذ باقواه عن معاشنا وارزنا

انك سميع الدعاء. نقل من خط المولى سعيد الدين الكازرونى رحمه الله تعالى

ثلاث وسائط.

﴿ الجرء ﴾ بضم الجيم وسكون الراء المهملة جمع الجرء وهو من لا يكون

الشعر على يده كما ان المرء جمع امرء وهو من لا يكون الشعر على ذقنه.

﴿ الجر ﴾ كشيدن ونوع من انواع الاعداب وتخصيقه في (الرفع) ان شاء الله

تعالى والجر يكون ثلاثة اشياء مجزوف الجر وبالاضافة وبالتبعية والاصل في

ذلك حروف الجر ثم الاضافة ثم التبعية وقد اجتمع ذلك ايضا كلفه مر بلفي

البسمة فالاسم محفوض بالحرف والله بالاضافة والرحمن بالتبعية.

﴿ الجر من ﴾ دخيل اي ليس برقي اصل البرج وقيل مجرى الماء في الحائط

وفي الجامع الصغير الجرح من البرج الذي يكون في الحائط وهو عن الامام  
اليزدي رحمه الله جرح يخرج الانسان من الحائط ليس فيه كذا في المغرب  
﴿الجرب﴾ فتح الاول وكسر الراء المهملة ثلاثة آلاف وست مائة فراع  
اي بالتكسيرة وقال الفاضل الطيبي في حاشية شرح الوفاة الجرب ستون  
فراعا في ستين اي يكون ستين طولا وعرضا وقيل هذا حكاية عن جرب  
سواد العراق في اراضيهم وليس بتقدير لازم في الارض كلها بل جرب  
الارضى مختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلد متعارف اهله كذا في  
الكفاية وفي المسكني شرح كنز الدقائق والجرب ستون فراعا بذراع كسرى  
وانه يزيد على فراع العامة بقبضة وهو سبع قبضات

﴿الجرم﴾ بالضم القطع والجنابة وبالكسر الجسد مطلقا والجسد العاصي  
ولهذا يطلق على اللص والنافع من الكواكب دون العناصر والمواليد الثلاثة  
وجمه اجرام وجرم وجرم بالضم (١) والجرم بالضم لا بد (١)

﴿الجرح المبرد﴾ ما فسق به الشاهد ولم يوجب حقا للشرع كما اذا شهد ان  
الشاهدين شر بالحد ولم يلقوا المهاد وانما يركبان الكبيرة مطلقا وانما  
سواء هل هذا جرح حاكم بالتجريم عن التمين ولهذا لا يوجب حقا للشرع  
كالحد والتقدير

﴿الجرموق﴾ هو اللوق معرب بـموك (٢) لان الجيم والقاف لا يجتمعا  
في كلمة الا مربة او حكاية صوت ذكر الجوهري ويجوز المسح على الجرموق  
اذا كان من الاديهم ونحوه ولو كان من كرايس لا يجوز المسح عليه كاللقافة  
الا ان تغذ البلة الى الخلف قدر الواجب وهو مقدار ثلاث اصابع اليد

﴿ باب الجيم مع الزاي للحجة ﴾

﴿ الجزء ﴾ بما يتركب عنه وعن غيره شئ هو الكل وفي اصطلاح الحساب هو العدد الأقل الذي يبدل أكثر اى فنيه كما قال السيد السند شرف العلماء قدس سره العدد الأقل ان عدالاً كثيراً يسمى جزءاً له اصطلاحاً وان لم يده كان اجزاً له انتهى كالثلاثة فانها تعدل تسعة ففى جزء لها مختلف الستة فانها اجزاء لتسعة. ويعلم من هاهنا ان الجزء يكون كسراً واحداً من الاكثر لا مكرراً فان الثلاثة ثلث التسعة مختلف الستة فانها ثلث التسعة فافهم.

﴿ الجزء المشترك ﴾ في (عام المشترك) بل هو هو.

﴿ الجزء الذي لا يتجزى ﴾ والجوهر الفرد والنقطة الجوهرية مترادفات وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة قطعاً ولا قطعاً ولا كسراً ولا وهما ولا فرضاً - والجوهر بمنزلة الجنس فلا يدخل فيه النقطة العرضية - والخط - والسطح العرضيان والجسم الطبيعي لكونها عرضاً (وقوله ذو وضع) اى قابل للاشارة الحسية (وقيل) اى متجزى لانه يخرج الحواجر المبردة اذا المبردات ليست قابلة لها ولا بمنزلة (وقوله لا يقبل القسمة) يخرج الجسم الطبيعي لكون قبول القسمة في الجهات مأخوذاً في ترفقه (قوله قطعاً لا قطعاً) (الاول) بمعنى اصلاً ويقيناً اى لا يقبل القسمة بوجوه من الوجوه بلا شك وبه يخرج الخط الجوهرى والسطح الجوهرى لكونهما وان لم يتبلا القسمة من وجه لكونهما قابلاً من وجه آخر (والثاني) بمعنى القسمة القطعية وقالوا القطع هو فصل الجسم بشئ ذو جسم آخر والكسر فصل الجسم الصلب بدفع دافع من غير نفوذ شئ في حجمه والقسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئياً والقسمة العرضية ما هو بحسب فرض العقل كلياً كما اذا فرضنا شئ نصفاً او سماً مثلاً فنصفه كل لانه يصدق على

باب الجيم مع الزاي للحجة  
الجزء  
الجزء الذي لا يتجزى

نصفه من اي جانب كان وكذا الربع والثالث وقس عليه الخمس والسادس وسائر الكسور (والقاعدة) في ايراد القرض ان الوهم بما يقف اما لانه لا يقدر على استحضار ما يقسمه لصغره واولانه لا يقدر على الاحاطة بما لا تنهاى \* والقرض العقلي لا يقف لتعلقه بالكليات المشتتة على الصغر والكبر والمتناهي وغير المتناهي وليس المراد من القسمة القرضية مجرد فرض الانقسام وتقديره بل انزعاع العقل مقدار الصغر من المنتقسم \*

(والحاصل) ان المراد بالقرض الاتراعي اى التجويز العقلي لا الاختراعي اى التقديري وذلك الجزء باطل عند الحكماء ثابت موجود عند المتكلمين \*

(نعم الشاعر) اي أنك جز ولا تجزى دهان تست

طولى كه هيچ عرض ندارد مياز تست

كردى بنطق نقطة موهم مرادويم \* بر وزن كلام حكيمان بيان تست

(والجسم مركب) عند المتكلمين من الاجزاء التى لا تجزى وعند الحكماء من

الهيولى والصورة \* وانما ذهب المتكلمون الى اثبات الجوهر الفرد وتركيب

الجسم منه ونفى الهيولى لئلا يلزم قدم العالم والعالم بجميع اجزائه محدث عندهم \*

واما عند اثبات الهيولى والصورة ونفى الجزء وتركيب الجسم منها دون الجزء

يلزم قدم العالم لان الصورة لا تنفك عن الهيولى والهيولى لا يجوز ان تكون

حادثة والا لزم التسلسل \* (وبيان الملازمة) ان كل حادث زمانى مسبوق

بمادة ومدة كما تقرر في موضعه فلو كان الهيولى حادثا لزم ان يكون لها مادة وهى

الهيولى وهلم جرا \* معنى اثبات الجزء ونفى الهيولى مفيد في نفى القدم ونفى الجزء

واثبات الهيولى مفيد في نفى الحدوث اى ثبوت القدم \*

(وتفصيل) هذا المجمل ان اثبات الجزء مفيد في نفى الهيولى والقائل بالهيولى



ايضا متصرف بذلك ونفي الميولي مطلقا قد بما واحدا مستلزم لنفي الایجاب  
ونفي الایجاب مستلزم لنفي القدم فكان اثبات الجزء ايضا مفيدا ومستلزما  
لنفي القدم اما كون نفي الميولي مستلزما لنفي الایجاب فلان المبدأ اذا كان  
موجبا لا بد لتخصيص من مرجع وهو الامكان الاستعدادي ولوجوديته  
لا بد لمن مادة فترم القول بوجود الميولي • فني الميولي مستلزم لنفي الایجاب  
واما كون نفي الایجاب مستلزما لنفي القدم فلان اثر المختار لا يكون قديما  
لما تقرر في موضعه • فظهر مما ذكرنا ان اثبات الجزء ونفي الميولي مفيد في نفي  
القدم ومستلزم له • (فان قلت) لانسلم ان الميولي لو كان ثابتا لكان العالم قديما  
لم لا يجوز ان يكون المبدأ مختارا فلا يحتاج الى مرجع آخر سوى الارادة  
حتى يقال انه لا بد من مرجع وهو الامكان الاستعدادي فلو لم يكن الميولي  
قدما لزم التسلسل كما مر آتيا فيجوز ان يكون الميولي على هذا التقدير حادنا  
فيكون العالم ايضا حادنا لا قديما • (قلت) هذا لا ينافي كون اثبات الجزء ونفي  
الميولي مفيدا في نفي القدم اذ ليس معنى الافادة هاهنا ان اثبات الجزء ونفي  
الميولي مفيد في نفي قدم العالم بمعنى انه لولا لا متع نفي القدم حتى يقال  
ان الملازمة ممنوعة لجواز ان لا يثبت الجزء ويتحقق الميولي ولا يكون العالم  
قدما بان يكون المبدأ مختارا بل معناه هاهنا ان هذا ايضا طريق الى نفي قدم  
العالم فانه يلزم منه نفي الميولي مطلقا ويلزم من نفي الميولي المطلق نفي الایجاب  
ونفي الایجاب مستلزم لنفي القدم • ومعنى قولهم اثبات الميولي مؤدالي القول  
بقدم العالم ان الميولي لا ضرورة في اثباتها الا على تقدير كون المبدء موجبا  
اذ على تقدير كونه مختارا يمكن ان يوجد الميولي على تقدير نبوته وان يوجد  
جميع الحوادث بلا مادة فلا ضرورة حيث نفي اثبات الميولي على تقدير كونه

مختار الان وجود الميولي وعدمه على هذا التقدير على السواء فلا يكون  
القائمون بالاختيار قائمين بالميولي بالضرورة فلا يكون القول بالميولي الاعلى  
تقدير القول بالايجاب للضرورة التي عرفت ولا يكون ذلك القول الاتساع  
الميولي لامتناع التسلسل في الميولي وهو مؤدالى القول بقدم العالم فافهم  
واحفظ فانه من الجواهر المكنونة الخزوة في متاديق صدور خواص  
الحكام المستورة بحجب الجلال عن اعين عوام العلماء \*

﴿ الجزء القداري ﴾

﴿ الجزء القداري ﴾ كلما وقع في الكتب يراد به الاحتراز عن الميولي  
والصورة فانها وان كانتا من اجزاء الجسم لكنهما غير مقدارين \* قالوا الاجزاء  
المقدارية اجزاء متباعدة في الوضع اى اجزاء يصح ان يقال في كل منها اين  
هو من صاحبه (واعلم) ان هذا تعريف للاجزاء المقدارية بحسب الحس فلا يرد  
ان التعريف ليس بمجامع لان النار والهواء والماء اجزاء مقدارية للجسم المنصرى  
وليست متباعدة في الوضع اذ لا يصح ان يقال لكل منها اين هو من صاحبه فان  
العناصر ليست اجزاء مقدارية بحسب الحس \* اللهم الا ان يقال ان المراد انها  
اجزاء متباعدة حال التركيب او قبله او بعده وحيث يكون تعريفا لمطلق  
الاجزاء المقدارية \*

﴿ الجزء الثاني ﴾

﴿ الجزء الثاني ﴾ مقول بالاشتراك القفلى على ما يتنوع نفس تصوره من وقوع  
الشركة كزبدوسى

﴿ الجزء الثالث ﴾

﴿ جزيا حقيقيا ﴾ لان جزئيه بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه  
الكلى الحقيقى \* وعلى الاخص من شئ كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى  
﴿ جزيا اضافيا ﴾ لان جزئيه بالاضافة الى شئ آخر وبازائه الكلى الاضافي  
والجزئي بهذا المعنى اعم منه بالمعنى الاول يبنى كل جز محقق جزئي اضافي بدون

﴿ الجزء الحقيقى ﴾

المكس فازيد اجزئى حقيقى كما هو الظاهر وجزئى اضافى لانه اخص من الانسان والانسان جزئى اضافى لانه اخص من الحيوان وليس بجزئى حقيقى كما لا يخفى (فان قيل) ما وجه التسمية بالكلى والجزئى (قلت) ان الكلى يكون جزء الجزئى غالباً فان الانسان جزء ملزىد لانه انسان مع هذا الشخص والحيوان جزء للانسان الذي هو حيوان ناطق والجسم جزء للحيوان الذي هو جوهر جسم نام حساس متحرك بالارادة فيكون الجزئى كلا والكلى جزءاً ولما كان كلية الشئ بالنسبة الى الجزئى الذي هو الكل نسب ذلك الشئ الى الكل فصار كلياً وكذلك لما كان جزئية الشئ بالنسبة الى الكلى الذي هو الجزء نسب ذلك الشئ الى الجزء فصار جزئياً هكذا فى القطبى شرح التسمية \*

(وقال) السيد السند قدس سره ولا يخفى ان هذا المعنى اى كلية الشئ بالنسبة الى الجزئى انما يظهر فى الكلى بالقياس الى الجزئى الاضافى فان كل واحد منهما مضاف للآخر اذ معنى الجزئى الاضافى هو المندرج تحت شئ وذلك الشئ يكون متساوياً لا يعقل احدهما الا مع تعقل الآخر كالألوة والبنوة. واما الجزئية الحقيقية فهى تقابل الكلية تقابل العدم والملكة فان الجزئية تمنع فرض الاشتراك بالصدق على كثيرين والكلية عدم المنع فالاولى ان يذكر وجه التسمية فى الكلى وفى الجزئى الاضافى ثم يقال وانما سمي الحقيقى أيضاً جزئياً لانه اخص من الجزئى الاضافى فاطلق اسم العام على الخاص وقيدنا بالحقيقى لما سنده انه شئ \* ﴿الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا﴾ اى حملا ايجابياً اصلاً بحسب الحقيقة وان يحمل بحسب الظاهر كما يقال هذا زيد (اعلم) ان فى هذه المسئلة اختلافاً ذهب السيد السند قدس سره الى ان الجزئى الحقيقى لا يحمل على شئ اصلاً ايجاباً

الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا

بحسب الحقيقة بل يحمل عليه المفومات الكلية • واما قولك هذا زيد فلا بد فيه من التاويل لان هذا اشارة الى الشخص المين فلا يراد به زيد ذلك الشخص المين والا فلا حمل من حيث المعنى بل المراد به مفهوم مسمي زيد او صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي وان فرض انحصاره في شخص واحد • (فان قيل) حمل الشيء على نفسه ضروري فكيف يصح نفي الحمل المذكور مطلقا (قلنا) مراده قدس سره ان الجزئي الحقيقي من حيث انه جزئي حقيقي وله هوية شخصية لا يحمل على نفسه هذه الحيشة لانه واحد محض ولا على غيره لانه مباين له (وتفصيل) هذا الحمل ما ذكره افضل التأخرين الشيخ عبدالحكيم رحمه الله من ان مناط الحمل الاتحاد في الوجود وليس معناه ان وجودا واحدا قائم به لا متاع قيام العرض الواحد بمحيطين بل معناه ان الوجود لا أحدهما بالاصالة ولا الآخر بالتبع بان يكون متمزعا عنه • ولا شك ان الجزئي هو الوجود اصالته واما الامور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية متمزعة عنه على ما هو تحقيق التأخرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئي صحيح دون العكس فان وقع محمول كافي بمحض الانسان زيد فهو محمول على العكس او على التاويل (فان دفع ما قيل) انه يجوز ان يقال زيد انسان فليجز الانسان زيد لان الاتحاد من الجانبين فظهر انه لا يمكن حمله على الكلي • واما على الجزئي فلا نه امانه بحيث لا تغاير بينها اصلا ووجه من الوجوه حتى بالملاحظة والالتفات على ما قال بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيد زيد كان مغايرا بحسب الملاحظة والاعتبار قطعا ويكفي هذا القدر من التغاير في الحمل فلا يمكن تصور الحمل بينهما فضلا عن امكانه واما جزئي آخر مغاير له ولو بالملاحظة والالتفات فالحمل وان كان يتحقق ظاهرا لكنه في الحقيقة حكم بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فان معنى المثال

المذكوران زيد المدرك ولا هو زيد المدرك نأيا هو المقصود منه تصادق  
 الاعتبارين عليه وكذا في قولك هذا الضاحك هذا الكاتب المقصود اجتماع  
 الوصفين فيه ففي الحقيقة الجزئي مقول عليه للاعتبارين لا للجزئي فلا اعتباران  
 محمولان عليه نعم على القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج حقيقة كما هو رأي  
 الأقدمين والوجود الواحد دائما قام بالامور المتعددة من حيث الوحدة لا من  
 حيث التعدد يصح حمله على الكلي لاستوائهما في الوجود والاتحاد من الجانبين  
 ولعل هذا مبني على ما نقل عن القارابي والشيخ من صحة حمل الجزئي وهذا  
 ما عندي في هذا البحث الناقض انتهى \* (وذهب أبو نصر القارابي  
 والشيخ أبو علي بن سينا إلى جواز الحمل المذكور حيث جعل القارابي في مدخل  
 الاوسط الحمل على أربعة أقسام \* (حمل الجزئي على الجزئي) كهذا الكاتب على  
 هذا الإنسان (وحمل الجزئي على الكلي الذي هو من افراده) (وحمل  
 الكلي على الكلي) (وحمل الكلي على الجزئي الذي هو من افراده) \*  
 (وقال جلال الطهارة رحمه الله وما قال من ان الجزئي الحقيقي لا يحمل ولا يقال  
 على شيء حقيقة أصلا لان حمله على نفسه لا يتصور قطعا اذ لا بد في الحمل الذي  
 هو النسبة من امرين متغايرين وحمله على غيره ايجابا ممتنع (فاقول) فيه نظر  
 لانه يجوز حمله على جزئي متاثر له بحسب الاعتبار متضمنه بحسب الذات كما في هذا  
 الضاحك هذا الكاتب فلها مختلفان بحسب القهوم ومتحدان بحسب الذات  
 فان ذاتها زيد بينه مثالا وكذا يجوز حمله على كلي آخر في جزئية اي قضية  
 جزئية كما في قولك بعض الإنسان زيد انتهى \* (وقال الزاهد  
 رحمه الله قوله اذ يجوز حمله على جزئي متاثر الخ حاصله ان الهوية الواحدة  
 في الخارج كزيد يمكن ان يوجد في وصف او مع وصفين كالضاحك

والكتاب فيحصل بسبب ذلك مفهوم ان متنازاً ان في الذهن ويتحقق مناط  
الحمل اى الاتحاد في ظرف والتناز في ظرف آخر فهذا النظر يصلح ان يكون  
جواباً باختيار كل من شق الترديد الذي اشار اليه الثاني يعني السيد السند  
قدس سره حيث قال في حاشية المطالع كون الشخص محمولا على شئ محملا  
اجبا بالانما هو بحسب الظاهر لان الجزئي الحقيقي من حيث هو جزئي حقيقي  
لا يحمل على نفسه لعدم التنازل ولا على غيره لانه الموهبة المتأصلة فلا يصدق على  
غيره ( واعلم ) ان ما قاله افضل المتأخرين رحمه الله سبحانه بان ما قاله السيد السند  
رحمه الله مبنى على تحقيق التأخرين من ان لا وجود للكل الطبعي اصالة  
وما ذهب اليه بعض المحققين مبنى جلال العلماء رحمه الله على القول بوجوده  
كما هو رأي الاقدمين لا ستواهما في الوجود

﴿ الجزية ﴾ بالكسر اسم لما يؤخذ من اهل الذمة واجمع الجزى مثل اللحية  
واللحية وانما سميت بذلك لانها تجزى عن الذي اى تقضي وتكفى عن القتل  
فانه اذا قبلها سقط عنه القتل

(ثم اعلم) ان الجزية على نوعين (احدهما) ما وضع بالتراضي والصلح فلا يبدل  
عنها (وثانيها) ما وضعه الامام بالظلمة على الكفار وتقديرهم على املاكهم وللامام  
ان يوضع على الفقير المحتل في كل سنة اثنى عشر درهما وعلى وسط الحال ضعفه  
وعلى الكثير ضعفه والصحيح في معرفة الغنى والوسط والفقير عرف اهل  
بلده وفيه من عدده الناس فقير او وسطا او غنيا في تلك البلدة فهو كذلك

(واختلقوا) في معرفته مؤلا • قيل (الفقير) المحتل هو الصحيح القادر على  
الكسب المحترف • (والوسط) الذي له ضياع ويسل بنفسه (والذي) لا حاجة  
له الى عمله لكثرة امواله وغلبته فهو الغني • وقال عيسى بن ابا نرحمة الله (الفقير)

الجزية

تعريف الفقير والوسط والغني

هو الذي يأخذ من كسبه ولا غلة له • فإن كان له غلة إلا أنها لا تزيد على نفقته فهو وسط الحال • (فأذا زادت) عليه فهو غني وقال الكرخي رحمه الله (الفقير) هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل (والوسط) هو الذي يملك فوق المائتين إلى عشرة آلاف درهم • (والكثر) هو الذي يملكه فوق عشرة آلاف درهم • وقال قاضي خازن رحمه الله وعليه الاعتماد وقال نصر بن أبي سلام يتبر فيه عرف الناس فمن يمدونه غنياً فهو غني ومن يمدونه فقيراً فهو فقير •

﴿ باب الجيم مع السين المهملة ﴾

﴿ الجسم ﴾ هو القابل للأبعاد الثلاثة اعني الطول والعرض والعمق اعني القابل للانقسام طولاً وعرضاً وعمقاً • فإن كان ذلك القابل جوهرًا جسم طبعي والجسم تعليلي • فعلى هذا لفظ الجسم مشترك بالاشتراك المعنوي بين الطبيعي والتعليلي • وقال بعض الحكماء انه موضوع لكل واحد منهما بوضع على حدة فيكون مشتركاً بينهما بالاشتراك اللفظي • وأكثرهم على انه موضوع للطبعي وحقيقة فيه وعجاز في التعليلي لانه المتبادر عند اطلاق الجسم دون التعليلي والتبادر من امارات الحقيقة • وهذا الحد يعني حد الجسم الطبيعي بأنه جوهر قابل للأبعاد الثلاث عند الحكماء والمتمثلة • واما عند الاشعرى فالجسم هو الجوهر المنقسم •

(واعلم) ان الحكماء قائلون بان الجسم الطبيعي المطلق مركب من المهيول والصورة الجسمية • والجسم الطبيعي المقيد كالإنسان مثلاً مركب منها ومن الصورة النوعية ايضاً • وكل من هذه الاجزاء الثلاثة جواهر • والمتكلمون قاطبة يقولون ان الجسم مركب من الجواهر الثلاثة أي الاجزاء التي لا تتجزى • (ثم اختلفوا) في ما يكفي في تحقق الجسم من تلك الاجزاء • فالجمهور على انه

لا بد في تحققه من ثلاثة اجزاء لتحقق الابداد الثلاثة الطول والعرض والعمق • وليس المراد منها ما هو المتعارف اي الابداد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة بل المعنى الاعم وهو البعد المقروض اولا وثانيا وثالثا لان تأليف الجسم من ثلاثة اجزاء انما يوجب حصول الابداد بهذا المعنى بان تألف اثنان ويقع الثالث على ملتقاهما فيحصل منه مثلث جوهري من ثلاث خطوط جهرية فلا يمتداد المقروض اولا وطول وثانيا عرض وثالثا عمق •

(وقال بعضهم) يكفي في تحقق الجسم جزءان فليس تحقق الابداد الثلاثة شرطاً في تحققه عندهم • وقال بعضهم لا بد في تحققه من ثمانية اجزاء حتى يتحقق تقاطع الابداد على زوايا قوائم • (واعترض عليه) بان اشتراط التقاطع لا يوجب اشتراط التماثية • لانه يتحقق باربعة ايضا بان تألف اثنان في الطول ويقوم الجزء الثالث بجنب احدهما فيحصل العرض ويقوم الجزء الرابع على الجزء الذي قام بجنبه الثالث فيحصل العمق بان تألف مثلاً جزء (ا ب) فيحصل الطول وقام (ج) بجنب (ب) فيحصل العرض وقام على (ب د) فيحصل العمق فها هنا ثلاثة ابعاد (الاول) من (ا ب) و (الثاني) من (ب ج) و (الثالث) من (ب د) متقاطعة على نقطة (ب) وهي الجزء المشترك بينهما •

(واعلم) ان صاحب الخيالات اللطيفة قال ورد بان التقاطع يتحقق باربعة بان تألف اثنان بجنب احدهما ثالث يقوم عليه رابع انتهى • (اقول) قوله يقوم عليه رابع حال عن قوله احدهما لاصفة ثالث حتى يرد اعتراض افضل المتأخرين عبد الحكيم رحمه الله بان في عبارة المحشى اختلال فان قوله يقوم عليه الى آخره فانظر هناك •

﴿فالجسم الطبيعي﴾ الذي طبيعة من الطبائع وحقيقة من الحقائق جوهر قابل



للاقسام في الجهات الثلاث • (وعند المشائين) الجسم الطبيعي مركب من  
الهيولى والصورة الجسمية • (وعند الاشراقين) جوهر بسيط لا تركيب  
فيه بل هو صورة جسمية قائمة بذاتها غير حادثة في شئ • وفي التعريف المذكور  
للجسم الطبيعي نظر مشهور وهو أنهم ان ارادوا بالقابل القابل بالذات فلا يصدق  
هذا التعريف على شئ من افراد المرفى اى الجسم الطبيعي لان القابل بالذات  
للاقسام في الجهات الثلاث منحصر في الجسم التليسي • وان ارادوا القابل في  
الجملة اعم من ان يكون بالذات او بالعرض اى بواسطة امر آخر يصدق التعريف  
على كل من الهيولى والصورة ايضا •

(والحاصل) ان التعريف غير جامع على الاول وغير مانع على الثانى •  
(والجواب) اننا نختار الشق الاول يعنى المراد بالقابل القابل بالذات والمراد  
منه ما لا يكون قبوله للاقسام بواسطة جوهر خارج عنه • ولا ريب في صدقه  
على الجسم وعدم صدقه على كل واحدة من الهيولى والصورة اذ قبول كل  
واحدة منهما للاقسام بواسطة مقارنة الآخر فكان قبول كل واحدة منهما له  
بواسطة جوهر خارج وقبول الجسم له وان كان بواسطة جوهر بواسطة الجسم  
التليسي الذي هو عرض فليس بواسطة جوهر خارج عنه • (ويمكن  
الجواب) بارادة الشق الثانى • والمراد ان الجسم الطبيعي جوهر مركب قابل  
للاقسام في الجهات في الجملة وحيث لا يصدق على الهيولى والصورة وحدها  
بعدم تركيبها •

﴿ والجسم التليسي ﴾ هو العرض القابل للاقسام في الجهات الثلاث بالذات  
فطبيك ان تحيل الطول والعرض والعمق جميعا من غير نظر الى الموضوع حتى  
يحصل لك الجسم التليسي • وبعبارة اخرى الجسم التليسي هو الكم القائم بالجسم

الطبيعي السارى فيه بان يحصل له الجهات • وايضا الجسم التطبيعي نفس الابعاد الثلاثة المخيلة من غير التفات الى شيء من المواد واحوالها وانما سمي تطبيعا لكونه مبجوحا عنه في العلم التطبيعي اعني الرياضي •

﴿ الجسم قابل للاقسام الى غير النهاية ﴾ ليس معنى كلامهم هذا انه يمكن ان يخرج الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى القصل • بل المراد انه لا ينتهي في الانقسام الى حد يتوقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده • وذلك على قياس ما قاله المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجودها لا يتناهي في الخارج محال مطلقا عندهم فليس معناها الا ان تأثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدرة يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في لانها في الاعداد فانها لا تصل الى حدا ولا يمكن الزيادة عليه •

### ﴿ باب الجيم مع العين ﴾

﴿ الجعل ﴾ بالضم اسم لما يجعل شرطا للمتع • والفرق بين المتع على جعل والكتابة ان البدي يصير معناه في المتع على جعل في الحال بخلاف الكتابة فان المتع فيها بعد اداء بدل الكتابة بمع ان لفظ الكتابة وما يؤدى معناها ايضا شرط فيها • وايضا الجعل اسم لما يضربه الامام على الناس الذين يخرجون على الجهاد • والجعل بالفتح مصدر بمعنى الخلق والتصيير ايضا • الاول تامه والثاني ناقصة • ولهذا قالوا انه على نوعين (جعل بسيط) ويسمى جملا بديعيا ايضا (وجعل مركب) ويسمى جملا مؤلفا واختراعا ايضا •

﴿ اما الجعل البسيط ﴾ فهو جعل الشيء واجبا دالا من الليس فاره المترتب عليه • هو نفس ذلك الشيء • وساحته متقدمة عن الكثرة اى تعليق شيء بشيء

﴿ الجسم قابل للاقسام الى غير النهاية ﴾

﴿ باب الجيم مع العين ﴾

﴿ الجعل ﴾

﴿ يستحسن الجمع ﴾

وليس بحسبه الاجمол قطي يبدعه الجاعل و فيض نفسه ويبر عن تلك المرتبة  
الجمولية بتقرر الذات وتمام الماهية وفليتها وأشار الجاعل الاقدس عز شانه  
في محكم كتابه الى هذا الجمل المتقدس عن التعدي الى الجمول اليه حيث قال  
وجمل الظلمات والنوره على معنى ان أثر الجاعل تعالى وما يفيضه ويبدعه اولا  
وبالذات هو نفس الماهية ولم يقل تعالى وجمل الظلمات والنور موجودات \*  
ولسان القيب وترجمان الاسرار شمس الدين (١) محمد الشير محافظ الشيرازي  
قدس سره ايضا أشار الى هذا الجمل في هذا البيت \*

گفتم ان جام جهان بين بتو کی داد حکیم  
گفت آن روز که ان گنبد مینا می کرد

( حيث ) لم يقل رحمه الله گنبد مینا را موجود می کرد یا گنبد مینا را گنبد  
مینا می کرد \*

﴿ واما الجمل المؤلف ﴾ فهو جمل الشيء شيئاً وتصيره اياه \* وأثره المترتب عليه  
هو مفاد الهيئة التركيبية الحولية ولا يتعلق بشئ واحد بل لا بد له من جمول  
وجمول اليه وهذا الجمل انما يتعلق بصيرورته اياه \* ( و قدسین ) من  
هذا التحقيق ان الجمل البسيط متقدس عن شوائب الكثرة متعلق بذات الشيء  
قطعه وهذا هو التأخير الحقيقي في الشيء \* ( والجمل ) المركب بالحقيقة  
تأثير في بعض اوصافه اعني كونه شيئاً آخر وهو الوجودا وغيره ( فان قيل )  
جمل الشيء واخر اجنه من الیس الى الایس هو جملة موجودا أي تأثير في بعض  
اوصافه وهو كونه موجودا فلا جعل الا الجمل المركب ( قلنا ) ان أثر  
الجمل البسيط وما يفيضه الجاعل هذا الجمل ويبدعه اولا وبالذات هو نفس  
الماهية ثم يستیع ذلك جملاً مؤلفاً للوجودية مفاده حمل الوجود على

الجمول

المجول وحمله عليه حيث يقال الظلمة موجودة والنور موجود لكن هذا الحمل والصدق ليس باستئناف افاضة من الجاعل او باقتضاء من الماهية الفائضة بل بنفس استيجاب ذلك الجمل المتقدس البسيط على سبيل الاستزام والاستبعا \* (فالحاصل) ان تقرر الماهية وفعليتها وان لم تنفك عن اقتران الوجود الا في اعتبار العقل الا انها مستبعدة للموجودة والوجودية مسبوبة بها وفعلية تقرر الماهية بجمل الجاعل معيار صحة انتزاع الوجودية بالعقل ومناطق صدق حمل الوجود فثامل \*

(قال بعض) الطائين ان الجمل المركب يتهى الى الجمل البسيط المتعلق بالضرورة والاتصاف او لمفهوم ما فلا جعل الا الجمل البسيط وهذا بعيد عما حل عن الحقيق اذ النسبة التي هي الصيرورة والاتصاف في هذا الجمل انما هي ملحوظة من جهة انها بين المجول والمجول اليه غير مستقلة بالمفهومية ورابطة بين الطرفين ومرآة لمخلوطة احدهما بالآخرى من غير ان توجه الالتفات اليها برأسها ومقادير الهيئة التركيبية ولم يتعلق الجمل بها الا بالعرض من تلك الهيئة لا من حيث نفسها وذاها المتقررة في مرتبة تقرر الذات حتى يصير ارجل الجمل البسيط (نم) اذ لوحظت لا من تلك الهيئة بل على الاستقلال وبالالتفات من حيث انها ماهية ما فانظر فانهما حيث ليسا بمنظورين الا بالعرض فان متعلق الجمل المركب حتى يتعلق به فاقطع عرقه \* وحيث يبدو الحال الى السؤال بان هذه الماهية هل هي مفترقة في نفسها الى جاعل يفيضها ومستتنية عنه لان شان الماهيات الاستثناء بمحققاتها التصورية عن الجمل والافتقار اليه في الخلط بما لا يدخل في قوامها كما تقرر في موضعه \*

(ثم اعلم) ان تحمل الجمل المركب بين الشئ ونفسه كقولنا انسان انسان \* وبين

الشيء وذاتي من ذاتياته كقولنا الانسان ناطق محال لعدم الخلط والجل في مرتبة الماهية من حيث هي هي والسخر في اصل قوامها بل ذلك الجبل مختص بالمرضيات سواء كانت لوازم الماهيات كقولنا الاربعة زوج \* او العوارض الممكنة الاشكال كقولنا الثوب ابيض لان نفس الشيء بمرتبة مجردة عن المرضيات في مرتبة التقرر وصحة سلبها عن الماهية من حيث هي هي ولحقها في مرتبة متأخرة \*

(وان) سألت خلاصة ما ذكره في انقسام الجبل وتعريف قسميه فاستمع لما اتلو عليك ان الجبل قد يكون بمعنى التصيير فيكون حيثته متدياً الى مفعولين يكون الاول منها مجعولاً والثاني مجعولاً اليه وهو الجبل المركب الاختراعي لى افادة اثر على قابل له \* وقد يكون بمعنى الخلق وحيث لا يقتضى الامفعولاً واحداً وهو الجبل البسيط والابداعي اى اخراج نفس الماهية من الليس الى الاليس \* واثراً الاول هو اتصاف شيء بشئ \* واثراً الثاني هو نفس الماهية لا كون الماهية ماهية ولا كون الماهية موجودة بل هامن لوازم جعل الماهية نفسها ولا يحتاج الى جعل جديد \*

(ثم) انهم اختلفوا في ان اثر الفاعل الحقيقي عز شأنه وجل برهانه ماذا انفس الماهيات او انصافها بالوجود او غير ذلك من الاوصاف \* (وذهب) الاشرافيون الى الجبل البسيط والمشاؤون الى المركب ويقولون ان الماهيات الممكنة ليست بمجعولة فآثره تعالى على الاول بالذات هو نفس الشيء من حيث هو هو والوجود والاتصاف اثر بالمرض وعلى الثاني هو الاتصاف من حيث هو غير مستقل بالمفهومية ورابطة بين حاشيته اى مفاد الهيئة التركيبية ومعنى ان الماهيات ليست مجعولة لانها في حد انفسها لا يتعلق بها

جمل جاعل وتأثير مؤثر فأمك اذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها  
مفهوم مأسواها لم يقل هناك جمل اذا لمفارقة بين الماهية ونفسها حتى يتصور  
توسط جمل بينهما فيكون احدهما مجعولة لتلك الاخرى وكذا لا يتصور تأثير  
الفاعل في الوجود بمعنى جمل الوجود وجوداً بل تأثيره في الماهية باعتبار  
الوجود بمعنى انه يحطها متصفة بالوجود لا بمعنى انه يجمل انصافها موجوداً  
متحققاً في الخارج قال الصباغ مثلاً اذا صبغ ثوباً فانه لا يجمل الثوب ثوباً  
ولا الصبغ صبغاً بل يجمل الثوب متصبفاً بالصبغ في الخارج وان لم يجمل انصافه  
موجوداً ثابتاً في الخارج فليست الماهيات في انفسها مجعولة ولا وجوداتها  
ايضاً في انفسها مجعولة بل الماهيات في كونها موجودة مجعولة (وبما ذكرنا)  
من تحقيق الجمل يندفع الاشكال بقولنا خلق الله العالم وتقريره في (المقول به)  
ان شاء الله تعالى فانظر فاني مع المنتظرين \*

(ويعلم) من كلام العارف النامي مولانا نور الدين الشيخ عبدالرحمن الجامي  
قدس سره السامي في شرح ربايعاته ان الصوفيين الموحدين متفقون مع  
الحكماء المحققين في نفي المجعولية بجملاً بسيطاً عن الاعيان الثابتة والماهيات  
وايضاً صرح قدس سره السامي هناك في شرح هذا الرابعي \*

حكم قدر وقضاود بي مانع • بر موجب علم لا يزال واقع  
تابع باشد علم ازل اعياندا • اعيان همه مرشيون حق رانابع  
بان الاعيان الثابتة ليست بامور خارجة عن ذاته تعالى ومعلومه تعالى ازال بل  
صور وشئون ذاتية له تعالى فلا يمكن تطرق التغير فيها لان ذاتيات الله تعالى  
منزهة عن قبول الجمل والتغيير والتبديل • (وما هنا تحقيقات) لم يظفر الوقت  
تجريحها لتشتت خاطري بايذاء الاخوان وهو سبحانه وتعالى مستعان في كل

﴿الجيم مع القاء اللام والميم﴾ ﴿٤٠٨﴾ ﴿دستور الماء—ج(١)﴾

حين ومعين في كل آن ووطيه التكلان \*

﴿باب الجيم مع القاء﴾

﴿الجفر﴾ في (الجامعة)

﴿الجفاف﴾ فيما لا ينصر هو تخليه حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط اليمس

﴿باب الجيم مع اللام﴾

﴿الجليدية﴾ أي الرطوبة الجليدية وهي رطوبة من ثلاث رطوبات العين

وأنما سميت جليدية لأنها تشبه الجليد وهو ندى يسقط من الجو على الأرض

والبرد يجلد ما يصب عليه ويجمده • وتفصيل الرطوبات في (العين) :

﴿الجلوة﴾ بالكسر والفتح خوب غودن • وعند الصوفة خروج البعد من

الخلوة بالنوت الالهية بحيث يحو البعد من الين وتصبح أعضاؤه مضافة

إلى الله كقوله تعالى وما رميت أذرميت ولكن أقرمى • وقوله تعالى إن الذين

يأيسونك إنما يابسون الله • يدالله فوق أيديهم \*

﴿الجلال﴾ من الصفات ما يطلق بالقهر والنصب • وقد يقال جلال الذات

ويراد به الصفات السلبية أعني ليس بمجهر ولا جسم وغير ذلك كما يراد بكمال

الصفات الصفات الثبوتية • وأما يراد بجلال الذات الصفات السلبية لأنها

أسباب الجلال والعظمة • فإن الترض من الصفات السلبية تنزيه ذاته تعالى

عن النقائص فيحصل بها جلاله وعظمته تعالى كما ذكرنا في الحواشي على شرح

المقائد النسفية •

﴿باب الجيم مع الميم﴾

﴿الجمع﴾ في عرف النحاة ما دل على جلة أحاد مقصودة محروفة مفردة

بتغير ما • وعند الصوفية شهود الأسناد بالله والتبري من الحول والقوة بالإبادة

﴿باب الجيم مع اللام﴾  
﴿باب الجيم مع الميم﴾  
﴿باب الجيم مع النون﴾  
﴿باب الجيم مع الطاء﴾  
﴿باب الجيم مع الظاء﴾  
﴿باب الجيم مع الضاد﴾  
﴿باب الجيم مع الدال﴾  
﴿باب الجيم مع الذال﴾  
﴿باب الجيم مع الراء﴾  
﴿باب الجيم مع الزاie﴾  
﴿باب الجيم مع السين﴾  
﴿باب الجيم مع الشين﴾  
﴿باب الجيم مع الصاد﴾  
﴿باب الجيم مع الضمير﴾  
﴿باب الجيم مع المعجمة﴾  
﴿باب الجيم مع النون﴾  
﴿باب الجيم مع الطاء﴾  
﴿باب الجيم مع الظاء﴾  
﴿باب الجيم مع الضاد﴾  
﴿باب الجيم مع الدال﴾  
﴿باب الجيم مع الذال﴾  
﴿باب الجيم مع الراء﴾  
﴿باب الجيم مع الزاie﴾  
﴿باب الجيم مع السين﴾  
﴿باب الجيم مع الشين﴾  
﴿باب الجيم مع الصاد﴾  
﴿باب الجيم مع الضمير﴾  
﴿باب الجيم مع المعجمة﴾

(وتمة) هذا المرام في (الفرقة) والجمع عند ارباب البديع ان يجمع بين متعدد اثنين او اكثر في حكم كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا وفي عرف الحساب الجمع عبارة عن جمع عديدين وما فوقهما ويقال للحاصل حاصل الجمع كما يقال لاحد المدين المزدول لاخر المزدعليه (واعلم) ان ما فوق الواحد جمع عند اصحاب الفرائض وعند المنطقين ايضاً لكن في التعريفات لا مطلقاً كما هو المشهور ومعنى الجمع في قولهم المرف لا بدوان يكون جامماً وما نأفي (المنع) ان شاء الله تعالى

﴿ الجمع الصحيح ﴾ هو الجمع الذي لم يتغير بناء واحده لاجل الجمعية اصولياً يسمى ﴿ جمع السلامة ﴾ ايضاً لسلامة بناء الواحد فيه

﴿ الجمع المكسر ﴾ جمع يتغير بناء واحده لاجل الجمعية اي تغير كان والتفصيل في جامع النحوض

﴿ جمع القلة ﴾ جمع يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما ويكون على وزن افعول وافعال وافعله وفلة كافلس وافراس وارغفة وغلطة جمع فلس وفرس ورغيف وغلाम

﴿ جمع الكثرة ﴾ جمع يطلق على ما فوق المشرة الى ما لا نهاية له والجمع الصحيح مذكراً كان او مؤنثاً وما سوى جمع القلة كلاهما جمع الكثرة وقد يستعمل احدهما للآخر كقوله تعالى ثلاثة قروء في موضع اقراء ﴿ جميعاً ﴾ كما في الاعراب وفرقه عنه فيه ايضاً

﴿ جمع غفير ﴾ اي جمع كثير (الجم) من الجموم وهو الكثرة (والغفير) من الغفر وهو الستر اي في الكثرة بحيث يستر ما وراءه او وجه الارض

﴿ جمع المؤنث السالم ﴾ عند النحاة هو الجمع بالالف والتاء سواء كان واحده

﴿ التخصيص ﴾ ﴿ جمع السلامة ﴾ ﴿ الجمع المكسر ﴾ ﴿ جمع القلة ﴾ ﴿ جمع الكثرة ﴾ ﴿ جميعاً ﴾ ﴿ جمع غفير ﴾ ﴿ جمع المؤنث السالم ﴾



مذكر آنحو سجلات وسفرجلات - او مؤشك كسلما ومؤمنات •  
 ﴿ جمع المذكر السالم ﴾ في عرف النحاة هو الجمع بالواو والنون والياء والنون  
 سواء كان واحدا مذكرا كاسلمن ومؤمنين - او مؤشك كسنيين وارضين  
 جمع سنة وارض •

﴿ الجملة ﴾ ترادف الكلام ان اعتبر مطلق الاسناد في الكلام ايضا وان  
 قيد الاسناد بالمقصود بالذات في تعريف الكلام فالجملة اعم منه •  
 ﴿ جمع الجمع ﴾ مقام اعلى وانم • من مقام الجمع فان الجمع هو شهود الاسناد الى  
 آخره كامره وجمع الجمع الاستهلاك بالكلية والتي عما سوى الله تعالى  
 وهو المرتبة الالهية الاحدية •

﴿ الجمعية ﴾ عند النحاة كون الاسم جمعا وعند الصوفية اجتماع المهم في  
 التوجه الى الله تعالى والاشتغال به عما سواه وباراها النفرقة •  
 ﴿ جمع القرضين ﴾ في (لا يجمع رمضان في وقت بلا حجب) •  
 ﴿ الجمال ﴾ والحسن تناسب الاعضاء والجمال من الصفات ما يتعلق  
 بالرضى واللفظ •

﴿ الجملة المترضة ﴾ هي الجملة التي توسط بين اجزاء الجملة المستقلة لافادة  
 معنى يتعلق بها او باحد اجزائها مثل زيد طال عمره قائم •  
 ﴿ الجملة المسانفة ﴾ هي الجملة التي تكون جوابا عن سوال مقدر •  
 ﴿ الجملة الخبرية ﴾ هي المركب النام المحتمل للصدق والكذب بالنظر الى  
 مفهومه فيكون حكاية عن الواقع فلا بد لها من المحكي عنه • ومن هاهنا يظهر  
 جواب شبهة جذر الاصح •

﴿ الجملة الانشائية ﴾ هي المركب النام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لانه

﴿ جمع المذكر السالم ﴾ ﴿ الجملة ﴾ ﴿ جمع الجمع ﴾

﴿ الجمعية ﴾ ﴿ جمع القرضين ﴾

﴿ جملة المسانفة ﴾ ﴿ جملة الخبرية ﴾ ﴿ جواب شبهة جذر الاصح ﴾

ليس حكاية عن الواقع حتى يكون صادقا بالمطابقة له وكاذبا بغيرها •

﴿ الجمع مع التفريق ﴾ عند اصحاب البديع ان يدخل شيان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقول الوطواط •

فوجهك كالنار في ضوئها • وقلبي كالنار في حرها

ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونها كالنار • ثم فرق بان وجه التشبيه في الوجه الضوء واللمعان وفي القلب الحرارة والاحتراق •

﴿ الجمع مع التقسيم ﴾ عند ارباب البديع جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد تحت حكم •

﴿ الجمع مع التفريق والتقسيم ﴾ هذا من المحسنات المنوية البديعية وتفسيره واضح عند من عرف الجمع والتفريق والتقسيم على حدة كقوله تعالى يوم يأتي لا تكلم نفس • الى قوله تعالى غير مجذوذ •

### ﴿ باب الجيم مع النون ﴾

﴿ الجنون ﴾ زوال العقل او اختلاله بحيث يمنع جريان الافعال والاقوال على نهج العقل الاندرا • وهو عند ابي يوسف رحمه الله ان كان حاصله في اكثر السنة فطبق • ومادونه فقير مطبق • (وهو) من العوارض السامية ولا يسقط به ما لا يحتمل السقوط الابالاء او ابراء من له الحق كضمان الثلقات ووجوب الدية والارش ونفقة الاقارب فانها لا تسقط بالجنون • (واما الذي يحتمل) السقوط مثل الصوم والصلاة وسائر العبادات فيسقط فلا يجب عليه لان في التزامه عليه نوع ضرر في حقه وانه يسقط باعذار كثيرة من البالغ فيسقط بالجنون اذا وجد شرطه وهو الامتداد • وكذا الحدود والكمات لانها تسقط بالشبهات والاعذار فيسقط بالجنون الزيل للعقل بالطريق الاولى • وكذا

الجمع مع التفريق

الجمع مع التقسيم

الجنون

التقسيم والتفريق مع الجمع

باب الجيم مع النون

الطلاق والمناق والمهبة وما أشبهها من المضار غير مشروع في حقه حتى لا يملكها عليه وليه كما لا يشرع في حق الصبي لأنها من المضار المحضة \* (وحد الامتداد) في الصوم ان يستوعب الشهر وفي الصلوة ان يزيد على يوم وليلة — وفي الزكاة ان يستغرق الحول عند محمد رحمه الله واقام ابو يوسف رحمه الله أكثر الحول مقام كله \*

(ثم اعلم) ان ايمان المجنون ورد به بنفسه لا يصح حتى لو آمن بنفسه لا يكون مومنًا ولو تكلم بكلمة الكفر لا يكون مرتدًا بل يصير مؤمنًا أو مرتدًا تبعًا لابي به ولا أحدهما ولكن لو أسلم قبل البلوغ وهو عاقل ثم جن لم يتبع ابيه بحال لأنه صار أصلا في الايمان بقرركه منه وهو الاعتقاد والاقرار فلم ينعدم ذلك بالاسباب التي عرضت فيبقى مسلما والمجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا علق عاقلًا ثم جن فوجد الشرط فيما اذا كان مجنونًا فانه يفرق بينها بطلها وهو طلاق \* وفيما اذا كان غيبًا أو جاهلًا بطلها فان لم يصل فرق بينهما بحضور ابيه وفيما اذا أسلمت وهو كافر وابي ابواه الاسلام فانه يفرق بينهما وهو طلاق \*

(واذا أسلمت) امرأة المجنون عرض على ابيه او امه الاسلام في الحال فلا يؤخر العرض الى ان يعقل المجنون لان فيه ابطال حق المرأة لان المجنون غير محدود — ولهذا وجب تأخير العرض في الصغير الغير العاقل الى ان يعقل ويظهر اثر العقل حتى لو زوج النصراني ابنه الصغير الذي لا يعقل امرأة نصرانية واسلمت المرأة وطلبت الفرقة لم يفرق بينهما وتركا عليه ونفقتها على الزوج حتى يعقل الصبي \* ولا يجب عرض الاسلام على احد في الحال فاذا عقل عرض عليه القاضي الاسلام فان أسلم والافرق بينهما وانما صح العرض وان كان الصبي لا يخاطب باداء الاسلام لان الخطاب انما يسقط عنه فيما هو حق الله تعالى

اعان المجنون ورد به بنفسه لا يصح في مسائل وقوع طلاق المجنون

دون حق المبادء ووجوب العرض هاهنا لحق المرأة في وجه الخطأ عليه ولا يؤخر الى بلوغ الصبي لان اسلام الصبي العاقل صحيح عندنا فيتحقق الاباء منه فلا يؤخر حق المرأة الى البلوغ كذا في شرح الجامع \*

٤١٣

﴿الجنس﴾ في عرف النحاة اسم يصح اطلاقه على القليل والكثير كالماء فانه يطلق على القطرة والبحر \* وفي عرف الاصوليين كلى مقول على كثيرين مختلفين بالاغراض كالانسان فان تحته رجلا وامراة (والنرض من خلقه الرجل) كونه نيبا واماما شاهدا في الحدود والقصاص ومقما للجمعة والاعباد ونحوه (والنرض من خلقه المرأة) كونها مسترشاة آية بالولد مذبذبة لحوايج البيت وغير ذلك \* وفي عرف المنطقيين كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق كالحيوان \* ومنشأ الاختلاف بينهم ان الاصوليين انما يبحثون عن الاغراض دون الحقائق والمنطقيين يبحثون عن الحقائق دون الاغراض \*

﴿وهاهنا اشكال مشهور﴾ وهو ان الجنس يحمل على الحيوان والحيوان يحمل على الانسان مع ان الجنس لا يحمل عليه \* وقد اشار الشيخ الى جوابه في قاطب نور ياس الشفاء حيث قال ان الجنس انما يحمل على طبيعة الحيوان من حيث اعتبار نجردها في الذهن بحيث يصح اتقاع الشر كقها واتقاع هذا النجر د فيها اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط لان الحيوان بلا شرط شئ يصلح ان يقرن به شرط النجر يد في فرض حيوان يفرغ من الخواص والمشخصات ويصلح ان يقرن به شرط الخلط فيقرن بالخواص المتنوعة والمشخصة انتهى \*

﴿واعلم ان الحيوان مثلا تارة يؤخذ بشرط شئ اى من حيث انه محصل بالناطق مثلا فيكون نوعا وعين الانسان وتارة بشرط لا شئ اى من حيث

لا ينضم اليه امر خارج ويحصل منها امر ثالث فيكون جزءاً ومادة وحيث لا يكون محمولاً \* وتارة لا بشرط شيء أي من حيث هو من غير تعرض شيء آخر فيكون جنساً ومحمولاً \* وهذا اعتبار الماهية بالقياس الى الامور المحصلة وعلى اعتبارها بالقياس الى الامور الغير المحصلة \* وخذ الانسان مثلاً \* تارة مكيفاً بالعوارض \* وتارة خالياً عنها وتارة مطلقاً \* فيلزم ما ذكر ان الماهية اعتبارين كما قال الزاهد في حواشيه على الامور العامة من شرح المواقف \* (والتحقيق) ان هاهنا اصطلاحين (الاول) اعتبار الماهية بالقياس الى الامور الغير المحصلة (والثاني) اعتبارها بالقياس الى الامور المحصلة \*

(و يندفع) من هذا التحقيق التوقيف الاعتراض المشهور \* (وتقريره) انه يلزم في الجسم مثلاً اجتماع التقيضين لانه جنس بيد لا انسان وكل ما هو جنس له فهو محمول عليه لانه من الاجزاء المحمولة \* وايضاً الجسم مادة للانسان وكل ما هو مادة فهو مستحيل الحمل عليه لانها من الاجزاء الغير المحمولة فيلزم ان يكون محمولاً على الانسان وغير محمول عليه وهل هذا الاجتماع التقيضين \* (وحاصل الاندفاع) ان الاعتراض المذكور منشأ عام للفرق بين الجنس والمادة فان الجسم الماخوذ بشرط عدم زيادة معنى مقوم له مادة وجزء فيكون مفاراً للانسان فلا حمل \* والجسم الماخوذ بشرط زيادة معنى مقوم له نوع \* والجسم الماخوذ لا بشرط شيء أي لا بشرط الزيادة ولا بشرط عدمها جنس فهو محمول \*

(وان قيل) ان مفهوم الجنس جنس كلي للكليات الجنس التي هي الانواع المتدرجة تحتها فيكون اعم من الجنس الذي هو نوع تحتها واخص من مفهوم الجنس الذي شامل لمفهوم الكلي ومفهوم الحيوان فمفهوم الكلي اعم واخص

من الجنس معاً • وهل هذا الـناقض لان العموم يستلزم السلب الجزئي والخصوص يستلزم الـاجباب الكلّي (قلنا) كناية الجنس اى صدق مفهوم الكلّي عليه عمومته منه باعتبار الذات لان الكلّي جزء مفهوم وجنسية الكلّي اى صدق مفهوم الجنس عليه وخصوصه منه باعتبار المارض هو كونه جنساً للخصّة لان الجنس خارج عن مفهوم الكلّي ولا خفاء فى ان اعتبار الذات غير اعتبار العرض فهما متفاوتان وبتفاوت الاعتبار تفاوت الاحكام فبالاعتبار الاول يكون الكلّي اعم والجنس اخص وبالثانى بالعكس •

(ومن هاهنا) يدفع ما قيل ان مفهوم الكلّي لما صدق على نفسه صدقاً عرضياً يلزم ان يكون مفهوم الكلّي عيناً لانه حقيقة وعينه وخارجاً عنه ايضاً لانه عارض له يصدق عليه صدقاً عرضياً • ووجه الاندفاع ان العينية باعتبار الخصوصية والعرضية باعتبار الاطلاق فافهم واحفظ •

﴿الجنس امر مبهم﴾ معناه ان الجنس يكون مبهماً بحسب الذات والاشارة معاً يصلح ان يكون اواً او كثيراً وهو في الخارج عين كل منها ذاتاً وجعلاً ووجوداً بخلاف النوع فانه مبهم بحسب الاخير فقط فاندفع ما قيل كما ان الجنس امر مبهم بالنسبة الى الانواع كذا النوع امر مبهم بالقياس الى الاشخاص فامعنى قولهم ان الجنس امر مبهم والنوع محصل • (ووضيح الاندفاع) ان الجنس امر مبهم يستدعى تحصلاً قبل محصل النوع بالاشارة بخلاف النوع فانه لم يبق مستظراً الا بالاشارة فالمعنى ان الجنس مبهم بحسب الذات والنوع محصل بحسبها وان كانا مشتركين في الابهام وعدم التحصل بحسب الاشارة اى العوارض الشخصية المشخصة المميزة عن الاشخاص • ومعنى كون الجنس متيناً ومتحصلاً بالذات كونه مطابقاً لاهام ماهية نوع من الانواع • وهذا

الجنس امر مبهم

لا يحصل الا باضماء الفصل اليه ولهذا قالوا ان الفصل يكون مقوما ومحصلا للجنس وعلة لتحصله وقومه وتسميته لالوجوده اذ ليس للجنس وجود منفرد للفصل بل هما متحدان جلا ووجودا في الخارج والذهن معا  
وتوضيحه : ان الصورة الجنسية اذا حصلت تردد العقل في ان هذه الصورة لاي شيء من انواعها فان صورة الحيوان مثلا اذا حصلت عند العقل بكون مترددا في انها لاي شيء هي للانسان او الفرس او غير ذلك ، ثم لما انضم اليها صورة الفصل كالناطق مثلا تحصل صورة مطابقة لتمام الماهية (وبيان ذلك) ان العقل في الصورة التي يدركها بمجرد نفسه لا بالآلات تقف الى حدهو الماهية النوعية فاصورة ليست تامة بل ناقصة ولها صورة الفصل وليس معنى الملية هاهنا الا هذا التكميل وازالة الابهام .

(وتختلف) مراتب التكميل بحسب اختلاف مراتب الاجناس فان الجنس الاعلى فيه ابهام عظيم ومتى انضم معه فصل قل الابهام ويزداد الكمال بضم فصل فصل الى السافل . مثاله اذا تصور من الجسم وجودا في موضوع فقد حصل صورة الجوهر في العقل وتقع التردد في انها هل تطابق العقل او الجسم فاذا انضم اليها ذوا بعدا فلا تحصل صورة الجسم ويرفع ذلك الابهام العظيم اكن بقي التردد في انها هل تطابق النباتات او الجمادات او الحيوانات فاذا اقترن بها فصل النامي ارفع ذلك الابهام وهكذا الى السافل فافهم .

﴿ الجنابة ﴾ من جنب يجنب في الاصل البعد من اي شيء كان وفي العرف هي البعد عن الطهارة التي لا تحصل الا بالنسل او خلقه والحاصل انها الحدث الموجب للنسل .

﴿ الجنابة ﴾ بالكسر من جنى يعني في الاصل اخذ الثمر من الشجر فنقلت

الى احداث الشر ثم الى الشر ثم الى فعل محرم وهو كل فعل عظمور يتضمن ضرراً على النفس او على غيرها، وانما تجمع على الجنایات لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالمرض بالكسر ويسمى قذفاً وشتماً وغبية • ومنها بالمال ويسمى نصباً او سرقة او خيانة • ومنها بالنفس ويسمى قتلاً او احراقاً او صلباً او خنقاً او تريقاً • ومنها بالطرف ويسمى قطعاً او كسراً او شجاً او هماً ولكن في عرف الفقهاء يراد بالجنابة قتل النفوس وقطع الاطراف •

﴿الجناس﴾ التشابه (والجناس) بين اللفظين عند علماء البديع تشابههما في التلفظ مع اختلافهما في المعنى وهو من المحسنات اللفظية • وله اقسام كثيرة في كتب فن البديع وقد ذكرنا بعضها في (القاموس)

﴿الجناحية﴾ وهم اصحاب عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين (١) قالوا الارواح تناسخ فكان روح الله في آدم ثم في شيث ثم في الانبياء ثم في الائمة حتى انتهت الى علي واولاده الثلاثة ثم الى عبد الله بن معاوية المذكور •

﴿الجنائز﴾ جمع الجنائز وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير الذي وضع عليه الميت • وعن الجوهري هي بالفتح الميت الذي على السرير • وان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونش • وانما سمي جنازة لانه مجموع مهاد الوضع الميت عليه من جز الشئ • جنوز اذا جمع •

﴿الجنوب﴾ في (نصف النهار) •

### ﴿باب الجيم مع الواو﴾

﴿الجوهر﴾ الاصل • وفي عرف الحكماء هو الموجود لا في موضوع • وبسبارة

(١) في القاموس ذو الجناحين جعفر بن ابي طالب قاتل يوم موقعة حتى قطعت يداه قتل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قد ابدله بيديه جناحين يطير بهما في الجنة حيث

الجناس

الجناحية

الجنوب

الجوهر

﴿باب الجيم مع النون﴾



اخرى ماعية اذا وجدت في الايمان كانت لا في موضوع \* وايضا قالوا الجوهر هو المتحيز بالذات فان كان علاقه هو المهيولى والمادة \* وان كان حالاً فهو الصورة الجسمية او النوعية \* وان لم يكن حالاً ولا علاقه فان كان مركباً منهما فهو الجسم الطبيعي \* وان لم يكن كذلك \* فان كان متعلقاً بالاجسام تطلق التدوير والتصرف فهو النفس الانسانية او القلبية \* والافه العقل \* (اقسام الجوهر) خمسة \* (ثم ان الجوهر) منقسم الى بسيط وحاتي كالقول والنفس المجردة \* والى بسيط جسماني كالنفس \* والى مركب في العقل دون الخارج كالماهية البسيطة الجوهرية المركبة من الجنس والفصل \* والى مركب منها كالوايد الثلاثة \*

(قيل) ان الملازمة في قولهم ثم الجوهر ان كان علاقه هو المهيولى ممنوع فان الجسم محل للاعراض مع انه ليس بهيولى (واجيب) بان المراد ان كان علاقه هو آخر فهو المهيولى بخلاف الجسم فانه ليس علاقه للجوهر بل للعرض \* وفيه نظر اذ النفس محل للصورة الجوهرية مع انها ليست هيولى (اقول) في نظر \* ونظر لان الصور الجوهرية مادامت في الذهن لا تكون الا اعراضاً (فان قلت) هذا انما يصح على مذهب من قال بحصول الاشياء في الذهن باشباحها واغلاها \* واما على مذهب من يقول بحصولها في الذهن باعيانها فلا (قلت) المراد ان كان علاقه

الجوهر دائمي اى في الوجودين الذهني والخارجي فهو المهيولى \*

﴿ الجوهر الفرد ﴾ في (الجزء الذي لا يتجزى) والله در الناطم \*

بعد از اينم نبود شائبه جوهر فرد

که دهان بدين نکته خوش استدلال است

﴿ الجوهر الواحداني ﴾ الصورة الجسمية (واعلم) ان مذهب المشائين كرسطو واتباعه والشيخين ابي علي وابي نصر والشيخ المقتول فذهبوا الى ان الجوهر

الوحداني المتصل في حد ذاته قائم بذاته غير حال في شيء آخر لكونه متميزاً بذاته وهو الجسم المطلق عديم فهو عديم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج أصلاً وقابل لطريقتي الاتصال والانفصال مع بقائه في الحالتين في حد ذاته وهو من حيث جوهره وذاته يسمى جسماً ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي لأنواع الجسم يسمى هيولى •

﴿الجوزهر﴾ معرب الكوزهر وهو نقطة على سطح قلك القمر ثم يسمى ذلك القلك بالجوزهر تسمية المحل باسم الحال • وتفصيل هذا المرام أن قلك القمر مشتمل على فلكين مركزهما مركز العالم وعلى قلك حامل خارج المركز والقلك الأول المحيط بالثاني يسمى بالجوزهر اذ على محيط هذا القلك نقطة مسماة به •

﴿الجوالة﴾ الدوارة من الجولان •

﴿الجو﴾ الهواء وقيل هو معرب كـو وفي الصحاح هو ما بين السماء والارض • وكائنات الجو ما يحدث من العناصر بلا مزاج كالسحاب والمطر والطل والنلج والبرد والقزح وغير ذلك مما يحدث من العناصر بلا مزاج فإن المزاج يقتضي التركيب ولا تركيب في أكثرها (فان قيل) ان الزلزلة واتجار الميون تحدث في الارض لاني الجومع انهم عدوها من كائنات الجو (قلنا) وجه التسمية ان أكثرها يحدث في الجواي ما بين السماء والارض اولان الزلزلة واتجار الميون تحدث بتأثير ما في الجو •

﴿الجود﴾ مبدأ أفادة ما ينبغي لا بوض ولا بفرض دنيوى واخرى •

﴿جودة القهم﴾ صحة الانتقال من الملزومات الى اللوازم •

﴿الجورب﴾ نوع من الخف يكون من الفزل والشعر والجلد الرقيق • ولا يجوز المسح عليه الا اذا كان مجلداً وهو الذى وضع الجلد على اعلاه واسفله

﴿الجوزهر﴾

﴿جودة القهم﴾

﴿جودة القهم﴾

او متلا وهو الذي وضع الجلد على اسفله كالنمل •

﴿ الجواب الاتزامي ﴾ هو الجواب بما هو مسلم عند الخصم وان كانت فاسداً في نفس الامر •

### ﴿ باب الجيم مع الماء ﴾

﴿ الجمل ﴾ صم العلم مما من شأنه ان يكون عالمًا وهو الجمل البسيط واما العلم والاعتقاد بما يخالف الواقع فجمل مركب لانه جمل بشئ مركب من جملة لان صاحبه لا يعلم بجمله بل يعلم ان عالمه هو جاهل من جملة • والجمل البسيط يزول بسرعة وسهولة بالتعليم والتعرف • واما الجمل المركب فلا يزول الا بصعوبة ومهلة بل المشهور ان الجمل المركب لا يقبل العلاج •

﴿ الجمل المركب ﴾ في (الجل) نم الناظم •

آنكس كه بداند و بداند كه نداند • اسب طرب از گنبد گردون بدو اند  
و آنكس كه بداند و بداند كه بداند • آن لاش (١) خر خوش بمنزل برساند  
و آنكس كه نداند و بداند كه بداند • در جمل مركب ابد الدهر بماند  
وتقابله ﴿ الجمل البسيط ﴾ وهو ما مر آفاق الجمل ايضا •

﴿ الجهة ﴾ تطلق على معنيين (احدهما) اطراف الامتدادات وتسمى مطلق الجهة وبهذا المعنى يقال ذو الجهات الثلاث والسبع اذ لا تنحصر الجهة بهذا المعنى في الست بل يكون اقل او اكثر (والثاني) تلك الاطراف من حيث اهميتها في الاشارات ومقصد الحركات ومنهاها وتسمى الجهة المطلقة وهي بالمعنى الاول قائمة بالجسم الذي هو ذو الجهة وبالمعنى الثاني بخلاف ذلك • وفي غاية الهداية ان الجهة تطلق على معنيين (احدهما) تمتى الاشارات (وثانيهما) تمتى الحركات المستتية فبالنظر الى الاول قيل ان جهة القوق هي عذب القلك

الاعظم لانه متى الاشارة الحسية ومقطعها وبالنظر الى الثاني قيل هي مقر فلك القمر لانه متى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا ضمنت من فلك القمر كانت الى جهة القوق قطعاً لكونها آخذة من جهة النحت وهو مركز الفلك الاعظم متوجهة الى ما قبلها ولا بأس بنفوذ الاشارة من فلك القمر لانها امر وهي لا يضر نفوذها للفلك النير القابل للخرق والالتصام بخلاف الحركة فانها تضمره لاستزامها للخرق.

﴿وهاتان﴾ الجهتان اعني القوق والنحت حقيقتان لا تبدلان فان القائم اذا صار منكوساً لم يصر ما يلي رأسه فوقة وما يلي رجليه تحتاً بل صار رأسه من تحت ورجله من فوق بخلاف باقي الجهات فان التوجه الى المشرق مثلاً يكون المشرق قدماه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال بالفتح شماله بالكسر.

﴿ثم اذا توجه﴾ الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدماه خلفه وبالعكس يمينه شماله وبالعكس. ﴿والشهور﴾ ان الجهات ست وعلى غير المشهور اكثر منها لانه يمكن ان يفرض في جسم واحد بل من نقطة واحدة امتدادات غير متناهية.

﴿ف (٣١)﴾

﴿ف (٣١)﴾

﴿ولكن﴾ تفرع سمك بمقالة الحكيم صدره في شرح هداية الحكمة في عميد فصل ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة الخ كما ثبت (١) كون الفلك حيواناً متحركاً بالا ارادة اراد ان يبين ان الفلك انسان كبير بمعنى ان مبدأ حركته ليس قوة حيوانية منطبعة بل نفساً مجردة عن المادة ذات ارادة كلية لا يكون ملحقاً بالجزم الفلك تعلق الانطباع بل تعلق التدبير والتصرف كتعلق النفس الناطقة بدن الانسان انتهى. لعل مراده بالحيوان

(١) اي الحكيم اثير الدين مفضل بن عمر الابرقي المتوفى سنة (٦٦٠) قمر ييا صاحب

الحى لا ماهو المصطلح عليه واطلاق الانسان الكبير على القلك لا يضر نالانه  
انما اطلق الانسان الكبير لا الانسان \* والانسان والانسان الكبير حقيقتان  
متباثتان ، وامل عند غيرى احسن من هذا \* وقد تطلق الجهة على صفة الشئ \*  
وحاله الذي يكون مقتضيا وسييا للحكم طيه بشئ آخر وتباير الجهتين في  
الموقوف والموقوف عليه انما يفيد في دفع الدوراذا كانتا مؤثرين في التوقف  
وكان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان فاحفظ فانه نافع جدا \*

﴿والجهة عند المنطقيين﴾ هي الكيفية المعقولة للنسبة بين الموضوع والمحمول \*  
واللتفصيل ان النسبة التي بين الموضوع والمحمول ايجابية او سلبية لا بد وان  
تكون لها كيفية من الكيفيات \* (ثم) ان تلك الكيفية الناجبة في نفس الامر  
تسمى مادة ومن حيث انها مدركة وباتة في العقل سواء كانت النسبة في  
نفس الامر او لا تسمى جهة معقولة \* والعبارة الدالة على تلك الكيفية المدركة  
هي الجهة الملقوطة \* (وقال) بعضهم اللفظ الدال عليها اى على تلك الكيفية  
في نفس الامر في القضية الملقوطة والصورة العقلية الدالة عليها في القضية المعقولة  
تسمى جهة القضية \*

﴿وقد علمت﴾ مما ذكرنا ان جهة القضية لا بد وان تكون خارجة عن الطرفين  
والنسبة كيف فانهما كيفية النسبة بين الموضوع والمحمول \* (لا يقال) ان  
الامتناع جهة من الجهات لانها غير محصورة فيما ذكرنا وهو محمول في قولنا  
شريك البارى ممتنع (لا نقول) ان المحمول هو الموجود لا الممتنع فان  
معناه شريك البارى موجود بالامتناع لكن لما كان المقصود بالحكم بالامتناع  
يحمل محمولا قصر المسافة \* وقس عليه الله واجب والانسان ممكن \* ومن قال  
ان الامتناع ليس بجهة فقد اغض العينين من نور القمرين كيف وقد اذن مؤذن

في مسجد التجريدان الوجود اذا حمل او جعل رابطاً ثبت مواد ثلاث في نفسها  
جهاً في التعلق دالة على وثاقمة الرابطة وضعها هي الوجوب والامتناع  
والامكان وكذا العدم انتهى \*

(قال) الفاضل المدقق مولانا مرزا جازي في حواشيه على شرح التجريد لا يقال  
مثلاً قولنا شريك الباري موجود ليس بقضية بالفعل ولا بالقوة لان القضية  
انما تكون بالفعل او بالقوة اذا كانت النسبة فيها بالفعل كما في القضاء بالفعلية \*  
او بالقوة كما في الممكنة على ما ذكر العلامة الرازي \* واذا لم تكن قضية بالفعل  
ولا بالقوة فكيف تتكيف بالمادة والجهة مع أهم فسر والمادة والجهة بالكيفية  
العارضة لنسبة المحمول الى الموضوع في نفس الامر وفي العقل والموضوع  
والمحمول لا يتحققان الا في القضايا \* وايضاً صرحوا بان الممكنة العامة اعم جميع  
الجهات وظاهر انه لا يصدق شريك الباري موجود بالامكان العام لا ناقول  
امتناع الشيء انما ينافي بتحقيقه لا يصدق اسمه ورسمه عليه اذ لا يخفى ان اجتماع  
التقيضين مستحيل يصدق عليه اسمه ورسمه \*

(ومن هاهنا) يظهر ان القول بان الممكنة ليست قضية بالفعل بناء على ان النسبة  
فيها ليست متحققة بالفعل منظورة فيه وقولهم الممكنة اعم الموجهات معناه انها اعم  
من الموجهات المشهورة المدودة في كتب المنطق \* (بقي شيء) وهو انه لا بد في  
القضية من الحكم والاذعان المتعلق بالنسبة التي فيها والقضية التي جهتها الامتناع  
لم يذعن بالنسبة التي فيها والقول بان المذعن هاهنا كون شريك الباري  
موجوداً بالامتناع فان كون شريك الباري موجوداً وان لم يصلح لتعلق  
الاذعان به لكن كونه موجوداً بالامتناع مما يذعن به وهم محض فان المذعن به  
هاهنا في الحقيقة هو ان وجود شريك الباري ممتنع \* بل الحق في الجواب ان

يقال امتناع النسبة في الحقيقة هو ضرورة الطرف المقابل لتلك النسبة اعتبر  
بالمرض فيها ولا شك في تحقق الطرف المقابل في النسبة الممتعة انتهى \*  
(ثم الواجب عليك) ان تحفظ ان المحكوم عليه اذا كان الممكن الخاص - واء  
كان المحمول هو الوجود والعدم فالجهة هي الامكان - واما اذا كان المحكوم  
عليه هو الواجب لذاته فلا تكون الجهة هي الامكان مالم يكن المحمول هو  
الوجود لانه اذا كان العدم فالجهة هي الامتناع وكذا اذا كان المحكوم عليه هو  
المتنع بالذات لا تكون الجهة هي الامكان مالم يكن المحمول هو العدم واما اذا  
كان الوجود فالجهة هي الامتناع فافهم واحفظ \*

﴿وجه القوق﴾ هي عذب تلك الاعظم او مقرفك القمر على اختلاف  
الرأين كما سر في الجهة \*

﴿وجه التحت﴾ هي المركز الذي هو نقطة في باطن الارض وما قيل انها نقطة  
موهومة فيه المراد به الموجود في نفس الامر لانها موجودة قطعاً فليس المراد  
بالموهوم الا الموجود في نفس الامر \*

﴿الجهمية﴾ اصحاب جهنم بن صفوان قالوا لا قدرة للبداصل لا مؤثرة  
ولا كاسية بل هو بمنزلة الجمادات والجنة والنار تقيان بعد دخول اهلها حتى  
لا يبقى موجود سوى الله تعالى \*

﴿الجهاد﴾ الدعاء الى الدين الحق والمعارضة عن ادائه عند انكارهم عنه وعن  
قبول الذمة \*

﴿الجهري﴾ خلاف المخافة وفيها اختلاف \* قال الكرخي ان ادنى الجهر اسماع  
نفسه وادنى المخافة تصحيح الحروف \* وقال الهندواني ادنى الجهر اسماع غيره  
وادنى المخافة اسماع نفسه وهو الصحيح \* وفي المحيط هو الاصح وفي المضمرات

هو وجه القوق  
هو وجه التحت  
هو جهنم بن صفوان  
هو الجهمية  
هو الجهاد  
هو الجهر

هو المختار (فان قيل) للاصار اسماع غير ماذنى الجهر فاعلاه (قلنا) المراد بالنير الغير المقارن المتصل للافظ على الجهر حيث ذاسماع البعيد وادناه اسماع القرب واما على المخافة فهو ما كان في اعلى مراتب الخفاء وهو تصحيح الحروف من غير اسماع نفسه وفي جامع الرموز ولا يخفى انه لو ترك لفظ ادنى لكان اولى \*

﴿ الجهاز ﴾ بالفتح والكسر رخت عروس ومسافر ومردة — وفي البحر الرائق في باب المهران في الجهاز مستلثين (الاولى) من زفت اليه امرأه بلا جهاز فله المطالبة بما يليق بالمبعوث يعني اذا لم يجز بما يليق بالمبعوث فله استرداد ما بث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكنت بعد الزفاف طويلا ليس له ان يخصمه بعده وان لم يتخذ له شيئا ولو جهز ابته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى \* ولو اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فللزوج ان يسترده لانه رشوة \* وفي جامع القصولين لو جهز بنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت تملكها وقال الزوج ذلك بمدمومتها ليرث منه وقال الاب عارية ففي فتح القدير والتجسس والذخيرة المختار للفتوى ان القول للزوج هو اما اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع الجهازه لعارية كافي ديار فاكد ذلك الجواب وان كان مشتركا فالقول قول الاب \*

﴿ وقال ﴾ قاضي خان وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشراف والكرام لا يكون قوله انه عارية \* وان كان الاب مما لا يجز البنات بمثل ذلك قبل قوله \* وفي خزائن الروايات في المضمرات من الكبرى رجل زوج ابته وجهاز فانت البنت فزعم ابوها ان الذي دفع اليها من الجهاز كان له ولم يهبه لها وانه اعاره لها فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد الزوج لان الظاهر ان الاب اذا جهز ابته يدفع المال اليها فالاب



لا يصدق الابنية والينة الصحيحة ان يشهد عند التسليم الى البنت انما سلمت هذه الاشياء بطريق العارية او تكتب نسخة ملومة ويشهد الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك والذي عارية في يدي منه \*

(والمختار) للفتوى انه اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع اليها الجهازة لاعارية كما في ديارنا فكذلك الجواب وان كان العرف مشتركا فالقول قول الاب وفي فتاوى الحجة قال الشيخ الامام الاجل الشيرازي رحمه الله المختار للفتوى انه يحكم ان يكون ملكا لاعارية في القصول، وذكر قاضيان في فتاواه ان الجواب فيه على التفصيل ان كان الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله ان الجهازة عارية وان كان ممن لا يجاهز البنات بمثل ذلك قبل قوله انتهى \*

### باب الجيم مع الياء

﴿الجيب﴾ في اللغة بالمارسية كريان، وعند ارباب الهندسة الربع المحيى هو نصف ورضف القوس \*

﴿جيب التمام﴾ هو الخط المستقيم الآخذ من مركز الربع المحيى الى اول قوس الارتفاع مقسوما على (س) اي على ستن اقسام متساوية والستيني هو الخط المستقيم الآخذ من مركزه الى آخر قوس الارتفاع مقسوما ايضا على (س) ومعه س من المحبطل الى المركز ويسمى ايضا الجيب الاعظم \*

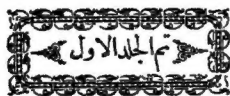
﴿الجوب البسوطه﴾ هي الخطوط المستقيمة الآخذة من الستيني الى قوس الارتفاع \*

﴿الجوب النكوة﴾ هي الخطوط المستقيمة الآخذة من جيب التمام الى قوس الارتفاع \*

باب الجيم مع الياء

الجوب البسوطه

تم طبع (الجلد الاول) بحمد الله وعونه في خامس عشر  
شهر جمادى الآخرة سنة (١٣٢٩) هجرية  
وبليه (الجلد الثاني) اوله ﴿ باب الحاء مع  
الالف ﴾ وآخر دعوانا ان الحمد لله  
رب العالمين وصلى الله على سيدنا  
محمد وآله واصحابه  
اجمعين



|       |       |
|-------|-------|
| واحد  | ٣٦٢٨٦ |
| ع     | ٨     |
| تكملة |       |